الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٣٧(*) ـ ١٩٣٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

(*) استقالة حكومة خير الدين الأحدب ثلاث مرات خلال سنة ١٩٣٧.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الرابع ـ العقد الاستثنائي الثاني
الجلسة الأولى
المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٥ شباط سنة ١٩٣٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ درس الموازنة العامة.

٣ ـ انتخاب أربعة أعضاء للجنة المالية بدلاً من النائب الأستاذ خليل كسيب الذي عين وزيراً والنواب السادة: حميد فرنجيه ومحي الدين النصولي ورشيد بيضون الذين استقالوا من اللجنة.

عقد مجلس النواب جلسته الأولى من الدورة الاستثنائية الثانية في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٥ شباط سنة ١٩٣٨ برئاسة حضرة الأستاذ بترو طراد وعضوية أمين السر محمد بك عبد الرزاق والأستاذ توفيق عواد وحضور جميع النواب ما خلا حضرات السادة: أحمد الحسيني، جبران تويني، حميد فرنجيه، الأمير رشيد الحرفوش.

وقد جلس في مقاعد الحكومة أصحاب المعالي: خير الدين بك الأحدب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية وموسى بك نمور وزير المالية وجورج بك تابت وزير الداخلية والأستاذ خليل كسيب وزير التربية الوطنية وحكمت بك جنبلاط وزير الزراعة وإبراهيم بك حيدر وزير الصحة والإسعاف العام.

الرئيس: فتحت الجلسة. فلتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على خلاصة المحضر.

الشيخ إبراهيم المنذر: لقد قدمت اقتراحاً في الجلسة الماضية بشأن المادة العاشرة وطلبت فيه أن لا يباع العقار إلا بثلثي القيمة، ولقد سقط الاقتراح ولم يأت ذكره في خلاصة المحضر.

الرئيس: يذكر ذلك في المحضر. هل من ملاحظة أخرى.

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر.

الرئيس: يتلى التقرير العام على مشروع الموازنة.

الشيخ بشارة الخوري: لقد تبلغنا جدولين لأعمال جلسة اليوم الأول يقول: درس الميزانية والثاني ينص: درس الميزانية ثم انتخاب أربعة أعضاء للجنة المالية عوضاً عن المستقيلين. فهذه الفقرة الثانية من جدول الأعمال كانت في الجدول الماضي أول فقرة. ولم نعمل به في ذلك الحين، فأقترح إذن أن نرجع إلى جدول أعمال الجلسة الماضية ونباشر بانتخاب الأعضاء للجنة المالية، ثم نعود بعدها لدرس الميزانية.

الرئيس: وإذا ابتدأنا بالفقرة الأولى أو بالثانية فعلى حد سواء على كل إنني المسؤول الوحيد عن أعمال المجلس وهذا الأمر مناط بالرئاسة.

الشيخ فريد الخازن: إذن لا لزوم لجدول الأعمال.

الرئيس: جدول الأعمال موجود ونحن نتمشى بموجبه.

مارون كنعان: لقد شبعنا انتخابات، نريد أن نباشر بالعمل ودرس الميزانية.

الرئيس: بما أنني المسؤول الوحيد كما قلت لكم عن أعمال المجلس أطلب أن يتلى تقرير اللجنة العامة على الموازنة أولاً.

توفيق عواد: نطلب طرح القضية على المجلس.

الشيخ بشارة الخوري: إنني أثني على طلب الزميل الأستاذ عواد وأطلب طرح القضية على المجلس.

عبد الله اليافي: أعتقد أنه ليس من فرق البتة بين الابتداء بالانتخاب أو بالميزانية. وإذا شئتم فلنبدأ بالانتخاب.

الرئيس: من يقبل أن نؤخر درس الموازنة ونباشر حالاً بانتخاب الأعضاء يجيب موافق.

(فنادى السكرتير المعين على النواب بالأسماء)

فكانت النتيجة ما يلي:

٢٤ نائباً طلبوا البدء بالانتخاب.

٢٨ نائباً طلبوا درس الميزانية أولاً.

لم يحضر الاقتراح السادة: روكز أبو ناضر، أحمد الأسعد، علي العبد الله، الأمير خليل أبو اللمع، بهيج الفضل، ولم يشترك حضرة الرئيس بالانتخاب.

الرئيس: إذن نبتدئ بدرس الموازنة العامة، تقرير اللجنة المالية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

توفيق عواد: بيان إجمالي عن الموازنة

حضرة الرئيس، حضرات الزملاء،

قد تكون هذه الموازنة التي بين أيديكم اليوم أكثر الموازنات إثارة للجدل والنقاش، ولكنها في نظري ذات قيمة كبيرة لأنها هيأت للحكم الدستوري فرصة ثمينة ظهرت فيهما فضائله وميزاته على غيره من أنظمة الحكم، هذه الأنظمة التي لا تزال بعض الأصوات ترتفع من هنا وهناك مطالبة بها، داعية إليها، لا عن عقيدة وإيمان أو رمياً إلى هدف معلوم، بل حباً بإرسال الكلام، وهو يرسل على عواهنه دون ما نظر إلى عواقبه البعيدة.

كبريال خباز: مقاطعاً ـ أنت تدرس ميزانية في تقريرك هذا، أم تضحك على الناس، ليس لهذا الحديث معنى هنا، ولا نقبل إهانة من أحد.

توفيق عواد: أرجو أن لا أقاطع.

كبريال خباز: لا أتحمل بأن يأتي مقرر لجنة مالية ويهين الأشخاص إهانة علنية صريحة كهذه.

الرئيس: أرجو من النواب الكرام النظام وأن لا يقاطعوا الخطيب كرامة للمجلس.

توفيق عواد: متابعاً تقريره.

يريدون تارة أن يعودوا بنا إلى نظام لبنان القديم، وما كان لبنان القديم في ما نعرف دولة بل مقاطعة، ويريدون طوراً هدم الدستور من أساسه، ونحن نعلم أن الأمم تموت في سبيل المحافظة على الدستور وإذا كانت الشعوب في بدء عهدها بالحكم النيابي لا تقوم بأعباء هذا النظام على الشكل الأكمل، فإنما هي تبني على اختبارها، بل على أخطائها أحياناً الأسس المتينة التي يقوم عليها هذا النظام. فلنكن شديدي الإيمان بشكل الحكم عندنا، ولا يدب اليأس إلى قلوبنا لمجرد أن نصدم في بعض الطريق.

أجل، هيأت هذه الموازنة فرصة ثمينة للنظام النيابي، ونحمد الله أن المجلس في مختلف ألوانه وأحزابه، وقف صفاً واحداً في هذه المناسبة الخطيرة، فقد قدمت إليه موازنة متضخمة الأرقام، تحمل في طياتها ضرائب جديدة فادحة في هذه الأزمة الخانقة التي تناولت طبقات الناس جميعاً، وكان مجموع هذه الضرائب يتجاوز التسعماية ألف ليرة، إذا فرضت هذه السنة بقيت إلى ما شاء الله، فلفت المجلس نظر الحكومة إلى وجوب الإقلاع عن فكرتها، فنزلت الحكومة عند رغبته، وهي منبثقة منه تحكم بثقته، وعمل معها ليل نهار على إلغاء ما كانت قد اعتزمته من تكاليف جديدة، حتى خرج المجلس من هذه المعركة ظافراً بحمد الله، وما كان هذا الظفر في سبيل تخفيف الأحمال التي توضع على عاتق الشعب إلا ظفراً للرقابة النيابية، وتأييداً للنظام الدستوري البرلماني الذي ندين به.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ألغيت إذن هذه الضرائب الجديدة بفضل وقفة المجلس المجيدة وتنفسنا الصعداء لأننا استطعنا أن نزيح عن الأهلين هذا الكابوس الثقيل، ولكننا لم نقف عند هذا الحد بل عدنا إلى موازنة النفقات نعمل فيها تعديلاً وتشذيباً، وكانت اللجنة المالية تصل بياض النهار بسواد الليل وهي تمحص الأرقام وتدرس جهات الإنفاق، وتناقش وتخرج من جلساتها هذه بوفر كبير بلغ مائة وستين ألف ليرة.

قامت اللجنة المالية بواجبها كما قام أعضاء المجلس بواجبهم، ولسنا هنا في مقام المفاخرة فإنه لا شكر على الواجب ولكننا جئنا بهذه الأرقام للدلالة على أن اللجنة المالية لم تكن تمر بالموازنة مراً سريعاً كما شاؤوا أن يقولوا، ولكنها توقفت عند كل رقم من أرقامها، وكانت وهي تحذف الاعتمادات الزائدة التي يستغنى عنها، وتنقص من مبالغ الاعتمادات التي تتحمل الانتقاص تنظر إلى مصلحة البلاد وحدها وتتمشى على خطة في الاقتصاد لم تحد عنها قيد شعرة.

وإننا ونحن على أهبة الشروع في درس الموازنة بالتفصيل نصارح الحكومة بأمور لا بد من تقريرها حتى لا نواجه في المستقبل الصعوبات التي واجهها المجلس اليوم، ويقيننا أن الحكومة تأخذ بها وتتقدم إلى هذا المجلس بمشروعات القوانين التي تكرسها فتكون هذه القوانين سياجاً لكل موازنة تأتي في الغد.

وتنحصر هذه الأمور في نظرنا في ما يلي:

أولاً ـ سد باب التوظيف لمدة لا تقل عن الخمس سنوات.

ثانياً ـ إحالة الموظفين الذين بلغوا الخامسة والخمسين من عمرهم على التقاعد، دون ما استثناء.

أما سد باب التوظيف فمن شأنه أن يضع الحكومة في مأمن من الاتيان بأشخاص جدد من خارج ملاك المأمورين يقلدون وظائف كبرى دفعة واحدة، بينما قدماء الموظفين ينتظرون دورهم في الترقي.

وإذا احتاجت الحكومة إلى ملء بعض الوظائف التي تشغر فما لها إلا الاستعانة بالموظفين الذين يمكن بعض الدوائر أن تستغني عنهم وبذلك تغذي الآمال في نفوس الموظفين فيحفزهم ذلك إلى مضاعفة النشاط والإخلاص في الخدمة، وهي من جهة أخرى تقضي على الرأي السائد في أذهان الناس من أن ثوب الحكومة فضفاض، وأن عدد الموظفين متضخم.

وأما إحالة الموظفين الذين بلغوا الخامسة والخمسين على التقاعد فتدبير يجب أن تقوم به الحكومة بجرأة، ولكننا نحذرها منذ اليوم من استثناء أحد من هذا التدبير كما ننبهها إلى وجوب إعادة النظر في تذاكر النفوس التي لا تتفق مع الحقيقة، وهذه التذاكر سلاح في يد من يطالهم القانون يتذرعون به ليلقوا في روع المسؤولون أنهم ما زالوا في ريعة الشباب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فإذا أخذت الحكومة في هذين الأمرين تضاءلت نفقات الموظفين سنة عن سنة، ثم دبّ في صفوف المأمورين روح شباب جديد، هي أشد الحاجة إليه، ولنلق نظرة على غيرنا من الدول نرى أنها كلها ترمي إلى تجديد شباب ملاكاتها، فما على حكومتنا إلا السير على هذا الطريق القويم، حتى نصل إلى يوم تصبح فيه الاعتمادات المدونة في موازنة النفقات مخصصة في كثرتها الساحقة إلى الأعمال العمرانية والمشاريع الاستثمارية بدلاً من أن تكون مخصصة لدفع معاشات الموظفين والعمال.

وهنالك قضية خطيرة لفتت نظر اللجنة وهي قضية تدني النقد والحالة التي نشأت عنها بين صفوف الموظفين اللبنانيين.

إن اللجنة عطفت في أثناء درسها على الموظف اللبناني ولا سيما الموظف الصغير كالدركي والشرطي وساعي البريد وغيرهم، وهي تعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا بد من التعويض عليهم بعد أن نشأ عن تدني النقد نزول فعلي في رواتبهم يكاد يبلغ الخمسين بالمائة. لذلك توجه اللجنة نظر الحكومة إلى وجوب تقرير تعويض للموظفين ولا سيما الصغار منهم في خلال سنة ١٩٣٨

أيها السادة،

إننا ونحن نقدم إليكم أرقام الموازنة كما خرجت من بين يدي اللجنة لا نشك في أن المجلس الذي أظهر رغبته في تخفيف النفقات سيأخذ ولا بد بالتوفيرات التي حققتها اللجنة، ويؤيد هذه المبادئ التي عرضتها في سبيل المصلحة العامة وخدمة البلاد.

الرئيس: قبل متابعة البحث في الموازنة العامة وتقديم الأرقام للمجلس الكريم أرى من واجبي أن أبين أمراً وأظهر عاطفة تختلج في فؤادي كما تحتاج في أفئدة الجميع، وهو أنني أرى بين الزائرين الكرام عطوفة رئيس المجلس النيابي السوري وبعض النواب، فباسم المجلس والزملاء جميعاً أؤهل به وأعبر له عن شعور الكل وعن العاطفة والصداقة التي تربطنا بالشقيقة سوريا، كما وأني أتأهل ببعض الاخوان العراقيين متمنياً للجميع الفلاح والتقدم.

(تصفيق حاد من النواب والحضور)

والآن يتلى عليكم التقرير العام عن الأرقام المعدلة في اللجنة المالية تلاوة التقرير.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التقرير العام على موازنة سنة ١٩٣٨

حضرة الرئيس، حضرات الزملاء،

كانت الفكرة المسيطرة على أبحاث اللجنة المالية بشأن موازنة الواردات بل على جميع الأبحاث التي جرت في أندية هذا المجلس بصورة عامة تدور على إلغاء الضرائب الجديدة التي تقدمت بها الحكومة في هذه السنة لتوازن بين نفقات الدولة وإيراداتها.

لقد أظهر النواب رغبتهم في عدم إحداث أي ضريبة جديدة ولمسنا من الحكومة ميلاً إلى تحقيق هذه الرغبة بشرط أن تتوازن كفتا الموازنة إذ أنه لا يرغب أحد في وضع تكاليف جديدة على الأهلين وتوصل المجلس والحكومة معاً إلى هذه النتيجة الطيبة على ما سنبينه في ما يلي لحضرات الزملاء.

تقدمت الحكومة بموازنة بلغت نفقاتها ٥٧١٠٠٠٠ ليرة لبنانية واضطررت لكي تسدد هذه النفقات إلى وضع ضرائب لم تكن قبلاً أو وضع زيادة جديدة على الضرائب القائمة سواء في ذلك الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فبلغ مجموع الضرائب الجديدة والزيادات على الضرائب القائمة ٩٧٨٠٠٠ ليرة لبنانية موزعة كما يلي:

ضريبة الأملاك المبنية	١٤٠٠٠٠
ضريبة الأراضي الموحدة	٢٢٥٠٠
ضريبة التمتع	٢٠٠٠٠
ضريبة الأغنام	٥٤٠٠٠
ضريبة المساكن	١٥٠٠٠٠
رسوم البنزين	٢٢٦٥٠٠
رسوم كتاب العدل	١٥٠٠٠
رسوم التسجيل	١٧٠٠٠٠
رسوم المسكرات	٣٠٠٠٠
رسوم الترابة	١٥٠٠٠٠
المجموع	٩٧٨٠٠٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فإذا عدنا إلى موازنة العام الماضي رأينها أنها بلغت ٤٩٠٤٠٠٠ ليرة لبنانية فتكون موازنة العام الحالي كما تقدمت بها الحكومة قد زادت عن موازنة سنة ١٩٣٧ مبلغ ٨٠٦٠٠٠ ليرة لبنانية وهي زيادة اعتبرتها اللجنة كما اعتبرها جميع الزملاء كبيرة جداً.

لذلك أظهرت اللجنة منذ جلساتها الأولى رغبتها في تخفيف هذه النفقات فتقدمت الحكومة من المجلس بكتاب رسمي ألحق بالموازنة نص على إلغاء بعض التكاليف الجديدة وإنزال قسم من النفقات مقابلة ذلك التخفيض. وإننا نلخص لحضرات الزملاء التنزيلات التي وردت في الكتاب المذكور.

تنازلت الحكومة عن التعويض الذي كانت قد قررت منحه في هذه السنة على أثر تدني الفرنك للموظفين اللبنانيين بنسبة ١٣,٢٠ بالمئة من الرواتب وكان هذا التعويض يبلغ نحواً من ٣١٠٠٠٠ ليرة ثم ألغت ضريبة السكن الجديدة وكان مبلغ الواردات المقدرة لها ١٥٠٠٠٠ ليرة وكذلك ألغت الضمائم البالغة ١٥ بالمئة على ضريبة الأراضي الموحدة وقد كان مقدراً لها إيراد يبلغ ٢٢٥٠٠ ليرة أنزلت ضريبة المواشي من ٤٠ غرشاً إلى ٣٥ غرشاً من الضأن وقد كان إيراد هذه الزيادة على الضريبة مقدراً بمبلغ ١٨٠٠٠ ليرة وأخيراً تنازلت الحكومة مقدار ٢ بالمئة من أصل الـ ٣,٥٠ بالمئة التي كانت قررت ضمها إلى ضريبة المسقفات ومقدار تخمينات الواردات التي كانت ستنتج عن الاثنين بالمئة ٨٠٠٠٠ ليرة.

وعلى ذلك فقد بلغ مجموع التنزيلات التي تنازلت عنها الحكومة في كتابها الآنف الذكر المرسل إلى المجالس ٢٧٠٥٠٠ ليرة.

ولكن اللجنة بالاتفاق مع المجلس، بالرغم من هذه التنزيلات طلبت من الحكومة عدم الإبقاء على أية ضريبة جديدة من الضرائب التي نص عليها فعقدت لذلك عدة جلسات حضرها فضلاً عن أعضاء اللجنة المالية عدد كبير من أعضاء المجلس وترأس بعضها حضرة رئيس المجلس بنفسه للدلالة على الأهمية التي يعلقها الزملاء على تخفيف التكاليف عن عاتق الشعب.

وفي هذه الجلسات عرضت مبالغ التوفيرات التي حققتها اللجنة المالية في كل فصل من فصول موازنة النفقات مما سيراه الزملاء عند بحثهم أرقام النفقات فتبين أن هذه التوفيرات بلغت ١٥٤٢٨٢ ل. قبلت الحكومة بالقسم الأكبر منها ولم تقبل بالقسم الآخر. وهذا هو بيان التوفيرات التي حققتها اللجنة المالية وقبلت بها الحكومة:

١٠٠٠	الباب الثالث	من بند نفقات سرية وتمثيل.
٧٠٠	الباب الثالث	من بند قسم التشريفات.
٢٣٦٤	العدلية	من بند تعويضات اللجنة الاشتراعية.
٣٠٠	الداخلية	من بند نفقات الأعياد.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

٣٠٠	الداخلية	من بند نقل المسجونين.
٤٠٠	الداخلية	من بند نفقات سيارات البوليس.
١٥٥٠	المالية	من بند نفقات ولوازم إدارية.
٤٠٠٠	المالية	من بند نفقات التحصيل.
٤٠٠٠	المالية	من بند نفقات تحقق الضرائب الجديدة.
٢٠٠	المالية	من بند إعانة بورصة بيروت.
٢٠٠	المالية	الدوائر العقارية من بند لوازم ونفقات إدارية.
٢٢٥٠	الأشغال العامة	من بند لوازم ونفقات إدارية.
١٠٠٠	الأشغال العامة	من بند نفقات الدروس.
٣٠٠٠	الأشغال العامة	من بند مشترى لوازم وأدوات للمحادل.
٧٢٠٠	الأشغال العامة	من بند مشترى محدلة جديدة.
٣٠٠٠	الأشغال العامة	من بند إنشاء بدايات جديدة.
٢٠٠٠٠	الأشغال العامة	من بند أعمال اليمونة.
١٠٠٠	الأشغال العامة	من بند نفقات سراي بيت الدين.
١٥٠٠	الأشغال العامة	من بند نفقات سراي دير القمر.
٣٥٠	الأشغال العامة	من بند رئاسة الموانئ ـ لوازم ونفقات إدارية
١٠٠٠٠	الأشغال العامة	من بند رئاسة الموانئ ـ أشغال مرفأي صيدا وصور.
٣٩٤٣	التربية الوطنية	من بند دار الموسيقى.
٦٠٠	الزراعة	من بند تسليح حراس الأحراج.
٢٥٠٠٠	الزراعة	من بند مساعدة تربية دود القز.
٥٠٠	الزراعة	من بند مساعدة الزراع.
٧٠٠٠	الزراعة	من بند تشجيع بقاء فنادق في المصايف والمشاتي.
١٠١٣٥٧	المجموع	

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وإليكم بياناً بالتوفيرات التي حققتها اللجنة المالية ولم تقبل بها الحكومة:

٣٠٠٠	نفقات قضائية (العدلية).
٤٢٥	إعادة مدرسة الحقوق.
٣٥٠٠	إعاشة المسجونين (الداخلية).
٧٥٠٠	نقل وانتقال ـ الدرك.
٢٠٠٠	إعانات المالية ـ المالية.
١٠٠٠	مصارفات الدروس ـ النافعة.
١٥٠٠	سراي دير القمر.
٢٨٠٠٠	إعانات المدارس الخاصة ـ التربية الوطنية.
١٥٠٠	مصلحة النزو ـ الزراعة.
٢٥٠٠	مصنع شتورة.
٢٠٠٠	إنشاء دائرة لتحسين نسل الخيل ـ الزراعة.
٥٢٩٢٥	المجموع

ومن جهة أخرى فقد تقدمت الحكومة بطلب زيادة على موازنة وزارة الأشغال العامة لم ترد في مشروع الموازنة والزيادة المطلوبة هي ٢٠٠٠ ليرة لشراء زورق بخاري لميناء طرابلس و٢٥٠٠ ليرة تعويضات لرئيس مصلحة الموانئ وهذه المصلحة ستنتقل قريباً من المفوضية العليا إلى الحكومة اللبنانية.

إن اللجنة لم تقبل بالرجوع عن هذه التوفيرات سواء في ذلك تلك التي قبلت بها الحكومة أو تلك التي لم تقبل بها وهي تعرضها على المجلس الكريم وللمجلس فيها القول الفصل.

وفي الجلسة الأخيرة التي عقدتها اللجنة برئاسة حضرة رئيس المجلس تم الاتفاق بين اللجنة والحكومة ممثلة بشخص حضرة وزير المالية ومديرها على القبول بالضرائب التالية التي لم تكن في الماضي وإعادة بعض الضرائب التي كانت قد تنازلت عنها الحكومة لمصلحة البلديات ثم زيادة تقديرات موارد البريد والبرق ٢٠٠٠٠ ليرة عما هي عليه وكذلك تحصيل مبلغ من متأخرات الضرائب يتراوح بين ٢٢٠٠٠٠ ليرة و٢٧٥٠٠٠ ليرة وفاقاً لما سيستقر عليه رقم موازنة المصروفات. وهذا هو بيان الضرائب المتفق عليها بين اللجنة والحكومة مع العلم بأن ضريبة الأغنام قد تعدلت وفقاً لمشروع قانون الموازنة الذي ألحقناه بهذا التقرير العام:

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

١٠٠٠٠ ليرة	التمتع
١٢٠٠٠٠	السيمنتو
٣٠٠٠٠	المسكرات
٨٠٠٠٠	إعادة ضريبة الطريق إلى الحكومة
٢٢٠٠٠	إعادة ضريبة الملاهي إلى الحكومة
٢٢١٧١٨	تحصيل متأخرات الضرائب
١٠٠٠٠	رسوم الأغنام
٢٠٠٠٠	زيادة موارد البريد والبرق
٥١٣٧١٨	المجموع

وإذا أنزلنا من رقم الموازنة الأصلي الوارد في المشروع الذي بين أيدي الزملاء والبالغ ٥٧١٠٠٠٠ ليرة مقدار توفيرات اللجنة وقدرها ١٥٤٢٨٢ ليرة والتعويض الذي كان مقرراً للموظفين اللبنانيين ثم ألغي ومقداره ٣١٠ آلاف ليرة أصبحت موازنة النفقات ٥٢٤٥٧١٨ ليرة يقابلها مبلغ ٤٧٣٢٠٠٠ ل. وهو مبلغ الضرائب القديمة ومبلغ ٢٩٢٠٠٠ ليرة وهو مقدار الضرائب المتفق عليها بين اللجنة والحكومة ويكون الباقي وقدره ٢٢١٧١٨ ليرة هو الواجب تحصيله من بقايا الضرائب حتى تتوازن كفتا الإيرادات والنفقات وإليكم بياناً بذلك كله:

	موازنة النفقات		موازنة الواردات	
٥٧١٠٠٠٠	مشروع الحكومة الأصلي			
٤٦٤٢٨٢	تعويض الموظفين:	٣١٠٠٠٠	٤٧٣٢٠٠	مبلغ الضرائب القديمة
	توفيرات اللجنة:	١٥٤٢٨٢	٥١٣٨١٨	الضرائب المتفق عليها بين اللجنة والحكومة
٥٢٤٥٧١٨	الباقي وهو رقم موازنة النفقات الذي أقرته اللجنة		٥٢٤٥٧١٨	الباقي وهو رقم موازنة الواردات كما أقرته اللجنة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

«وعلى ضوء هذه التعديلات كلها تقدم اللجنة إلى المجلس الكريم مشروعاً نهائياً لقانون الموازنة بعد أن حذفت منه جميع الزيادات وأصبحت المواد متفقة مع الأرقام التي جئنا بها في هذا التقرير.

ولنا كلمة أخيرة على الموازنة، وهي أنه إذا قابلنا بين رقمها النهائي وما كانت عليه في السنة الماضية رأيناها تزيد عن موازنة سنة ١٩٣٧ نحواً من ٣٤٠ ألف ليرة وهذه الزيادة ناشئة في الأكثر عن زيادة مئة نفر جندرمة على قوات الدرك اللبناني في خلال السنة الماضية وعن زيادة عدد النواب من خمسة وعشرين إلى ثلاثة وستين نائباً وجعل عدد الوزارات سبعاً ونفقات ذلك كله تبلغ نحواً من ٢١٠ آلاف ليرة وأما المئة والثلاثون ألف ليرة الباقية فهي ناتجة عن تدني النقد وارتفاع أسعار الحاجيات التي لا بد منها للدولة وليست هذه الزيادة في النفقات مقابل هبوط النقد الفادح بكثيرة بالنسبة إلى موازنة تزيد عن الخمسة ملايين ومئتي ألف ليرة.

إننا نرجو من المجلس الكريم أن يقر اللجنة على عملها ولم يكن رائدها إلا خدمة هذه البلاد العزيزة.

مقرر اللجنة المالية

توفيق عواد

الرئيس: من يطلب الكلام بموضوع الميزانية عامة.

حبيب أبو شهلا: عندما دعي المجلس إلى هذه الجلسة لم تكن اللجنة المالية قد أتمت درسها الموازنة، ولقد اكتفت اللجنة بتوزيع عدة تقارير عن النفقات وحسب، وقد رأيت اليوم أن التقارير الأخيرة وزعت علينا منذ هنيهة مع أهم شيء فيها وهو مشروع قانون الموازنة.

كنت أود، وقد طلبت منذ أسبوع من الرئاسة أن تسمح لي بالكلام لأقول كلمة عامة في الموازنة، خصوصاً والمجلس الكريم يعلم أنني اتخذت موقفاً صريحاً وأنا وزير، أن تكون هذه التقارير جاهزة قبل أسبوع على الأقل من موعد جلسة عامة حتى نتمكن من الاطلاع عليها فندرسها ملياً ونتناقش بها على ضوء المعرفة. إنما اليوم وقد وضعتموني أمام أمر واقع، فإنني أقر بعجزي وأعترف بقصوري وأصارح المجلس إنني منذ نصف ساعة حتى الآن لم يتسنى لي أن أقرأ التقارير قراءة سطحية.

أقول هذا ليس تهرباً من الكلام لأنني أعتقد أنه إذا كان بوسع أحد أن يتكلم في الموازنة فأنا لأنني خبرتها وعلمت خباياها واطلعت على خفاياها.

إنما لكي يطلع الزملاء جميعهم على مهل على هذه التقارير، أطلب من المجلس الكريم أن يقرر تأجيل البحث إلى الغد.

ولقد نصت المادة ٢٩ من القانون الداخلي وأخص بالذكر هذه الفقرة فيها: «فإذا أقر المجلس العكس بناء على أسباب استثنائية يذكرها في تقريره تؤجل المناقشة في التقرير المقدم ثلاثة أيام من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تاريخ توزيعه ويستثني من ذلك التقارير الموضوعة بخصوص الموازنة فإنه لا يمكن المناقشة فيها قبل مرور ثمانية أيام على توزيعها».

إنما أسرع وأقول إنني لا أطلب ثمانية أيام حسبما تنص هذه المادة خوفاً من أن لا ننتهي من درس الموازنة. ويجب أن نسرع في انتخاب أربعة أعضاء للجنة المالية لأن استقالة الأعضاء الثلاثة أثرت فينا جميعاً وتمس بكرامة البلاد والمجلس. وعندما عرضت الحكومة موازنتها على المجلس وإحالة الرئاسة إلى اللجنة المالية، كانت هذه الأخيرة برئاسة الأستاذ حميد فرنجيه والمقرر الأستاذ محي الدين النصولي متخذة موقفاً عبرت فيه عن شعور الأمة اللبنانية بأجمعها.

(تصفيق)

الرئيس: أرجو من الحضور عدم المداخلة بأعمال المجلس.

حبيب أبو شهلا: متابعاً ـ لقد كنت في عداد الذين سعوا لكي يرجع المستقيلون عن استقالتهم، لأننا شئنا أن نقف في صدد الموازنة صفاً واحداً دون تفريق في الأحزاب. ولذا فإنني أطلب من المجلس الكريم ومن إخواني الاتحاديين أن يعيدوا الآن انتخاب الأعضاء المستقيلين لكي نبرهن للأمة أننا صفاً واحداً في سبيل المصلحة العامة.

الرئيس: إذن نقترح تأجيل البحث في الموازنة العامة إلى الغد.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: يعلم المجلس أن الفرصة ضيقة جداً. والتأجيل إلى الغد لا منفعة منه خصوصاً والميزانية بقيت تحت الدرس في اللجنة وقتاً طويلاً. وأذكر المجلس الكريم أن ميزانية الحكومة الفرنسية التي تبلغ ٦٠ ملياراً من الفرنكات قد صدقها المجلس ثمان جلسات ومجلس الشيوخ بجلسة واحدة.

محمد عبد الرزاق: هذه هي المرة الأولى التي يدرس فيها المجلس الموازنة في مثل هذا التاريخ. لقد أرادت اللجنة أن لا يكون هناك ضرائب جديدة لأن الشعب لا تمكنه أحواله نظراً للأزمة الآخذة في الخناق من القيام بها.

«أصوات» ـ نحن في موضوع التأجيل ـ هذا خارج عن الموضوع

روكز أبي ناضر: كلا لسنا في موضوع التأجيل.

محمد عبد الرزاق: متابعاً ـ عندما يطرح اقتراح للتصويت يبحث فيه المجلس.

خليل أبو جوده: مقاطعاً ـ يجب أن لا نخرج عن الموضوع ونترك القول الفارغ جانباً.

محمد عبد الرزاق: متابعاً ـ لا يوجد اقتراح للبحث أو التصويت وبما أن الرئاسة أباحت الكلام بصورة إجمالية في الموضوع فهذا من حقي إذن. فأنا أوافق على بعض ما قاله زميلي الأستاذ أبو شهلا من أن يجب التروي وتوزيع تقارير الميزانية قبل يومين أو ثلاثة على الأقل. إنما ما المانع من درسها إجمالاً اليوم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والبت في بعض المسائل التي يتناول الجميع درسها حالاً.

لقد أتت الموازنة إلى المجلس بأرقام أكثر بكثير مما ترون الآن. ونزولاً على رغبة اللجنة التي هي من صلب المجلس ضربت الحكومة صفحاً عن كل الضرائب الجديدة التي لا يمكن أن تتحملها البلاد ولم تزد موازنة هذا العام إلا قليلاً مع العلم بتخفيض النقد وغلاء الحاجيات الضرورية. وأرى من واجبي أن أنبّه نظر المجلس إلى نقطة جوهرية عرضت علينا في اللجنة المالية وهي أن هناك أناساً يعتقدون أن هذا الثوب الفضفاض يكلف الخزينة كثيراً. وأن من الضروري أن تعوض على الموظفين لا سيما الصغار منهم الذين نكبوا وأيم الحق بتدني سعر النقد وغلاء المعيشة. واللجنة لفتت نظر الحكومة إلى ذلك. إنما نظراً للعجز الظاهر في الميزانية وحبّاً بأن لا يحمل المكلف اللبناني أكثر من طاقته، ضربت صفحاً على هذا التعويض الآن مع الوعد الذي نعطيه على أنفسنا نحن والحكومة ـ أن نعوض عليهم في أول فرصة سانحة.

وبرهاناً على تضحيتنا تجاه البلاد، نقدم اقتراح بتخفيض التعويضات للموظفين السياسيين وأعني بهم الوزراء والنواب ٢٠٪، وقبل الاقتراح في اللجنة.

وأستلفت نظركم إلى مسألة ثانية وهي أن اللجنة قد أتت بتقارير وافقت الحكومة على بعضها ولم توافق على البعض الآخر. فالرجاء من المجلس الكريم أن ينظر فيها بصورة إجمالية.

الرئيس: لدي اقتراح مقدم من الأستاذ أبو شهلا بتأجيل البحث في الموازنة وانتخاب الأربعة أعضاء للجنة المالية حالاً.

الشيخ بشارة الخوري: كنت منتظراً بفروغ الصبر تقارير اللجنة المالية حتى أتمكن من درسها والتدقيق فيها. فالموازنة أتت للمجلس في ١٨ كانون الثاني، وأحيلت إلى اللجنة المالية لدرسها فتحورت وتطورت بحيث إنها قد أتتنا ومن الصعب علينا معرفة وجهها الأول، بمعنى أن لا نتمكن من الحكم إلا بعد درس التقرير فأنا أثني إذن على طلب الأستاذ أبو شهلا بالتأجيل.

عبد الله اليافي: اقتراح الأستاذ أبو شهلا ذو شقين، الأول: انتخاب الأعضاء الآن، والثاني: تأجيل البحث في الموازنة.

فمسألة الانتخاب، لقد بت المجلس فيها. وأذكر المجلس الكريم أن من جملة الأسباب التي حملت الأستاذين فرنجيه والنصولي على الاستقالة هو الرجوع عن القرارات في كل سانحة، فيجب إذن أن نبتعد عنها في المجلس لأنها لا تليق بكرامة النواب. فالمجلس قرّر تأجيل الانتخاب إلى ما بعد درس الموازنة، فطرح المسألة مجدداً خطأ فادح.

إنما أشارك الزميل الأستاذ أبو شهلا رأيه بأننا فوجئنا بهذه التقارير، ويجب أن تتاح للأعضاء الفرصة الكافية لدرسها، فالمجال الآن مفتوح لمن يرغب الكلام بوجه عام، ولدى الرئاسة أسماء عدة خطباء طلبوا الكلام قبل توزيع التقارير الأخيرة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما إذا كان هؤلاء الخطباء الزملاء مستعدين للكلام فلنسمعهم ولا مانع من ذلك.

يوسف سالم: لم نقرر درس الموازنة بل تلاوة التقرير قبل الانتخاب.

الدكتور ايوب تابت: هناك مسألة أحب الاستيضاح عنها، ينص الدستور أنه لا يحق للمجلس البحث في الدورات الاستثنائية إلا بالمواضيع التي يذكرها رئيس الجمهورية في مرسوم افتتاح الدورة. فمسألة انتخاب الأعضاء غير مدونة في المرسوم. فهل يجوز لنا يا ترى أن ننتخب الأعضاء أم لا؟

حبيب أبو شهلا: المسألة مبتوت فيها ولقد جرت سابقاً في جميع البلاد الديموقراطية الراقية، لأن قضية الانتخاب هي قضية اجتهاد داخلية.

توفيق عواد: قال الأستاذ أبو شهلا إن كرامة الزميلين الكريمين عزيزة لديه. وهي عزيزة لدينا أيضاً والبرهان أننا اشتركنا مع بعض الزملاء على رجائهم بالعدول عن استقالتهم، وسنبرهن لهم أكثر من ذلك بإعادة انتخابهم مجدداً. واللجنة توافق على اقتراح التأجيل.

الرئيس: لدي اقتراح بتأجيل البحث في الموازنة. من يقبل بذلك يرفع يده.

(أكثرية)

الدكتور ايوب تابت: أنا ممتنع عن التصويت ـ أعني بذلك مثل بعضها البعض.

توفيق عواد: اللجنة ترجو من الرئاسة تعيين الجلسة المقبلة منذ الآن.

أصوات ـ ليوم الخميس.

الرئيس: إذن موعد الجلسة المقبلة هو الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الخميس.

الدكتور ايوب تابت: خوفاً من السابقات أريد أن أستوضح عما إذا كان عملنا هذا دستورياً أم لا. وقد كان على رئيس الجمهورية أن يعين في المرسوم انتخاب الأعضاء. ويمكنه أن يلحق المرسوم بمرسوم ثان يعين فيه ذلك. فمعنا متسع من الوقت.

كبريال خباز: لقد أعطى المرسوم الجمهوري الحق للمجلس بأن يبت في المسائل المعلقة. ومن ثم قد قرر المجلس أن مسألة الانتخاب هي بعد تلاوة التقرير.

الشيخ بشارة الخوري: أنا لم أطلع كزميلي الأستاذ أبو شهلا على القوانين الدستورية في هذا الصدد. إنما هذا الاجتهاد في الأمور الداخلية مهم جداً. ولو حسبنا أن اللجنة المالية استقالت بكاملها فهل تتوقف كل الأعمال بسبب ذلك؟ إذن لا أرى مانعاً من الانتخاب.

الدكتور ايوب تابت: هل يمكنك يا أستاذ أبو شهلا أن تقدم لي قانوناً دستورياً، لأنني أخاف من السابقات.

الرئيس: من يقبل بالانتخاب الآن يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: رفعت الجلسة خمس دقائق لكي تتفقوا على اللائحة الانتخابية.

(رفعت الجلسة ٥ دقائق)

الرئيس: أعيدت الجلسة ـ يصار الآن لانتخاب أربعة أعضاء عوضاً عن المستقيلين الثلاثة والأستاذ كسيب الذي عين وزيراً.

(فدار الحاجب على النواب بصندوقة الاقتراع)

ونادى السكرتير المعين على النواب بالأسماء.

فكانت النتيجة ما يلي:

المنتخبون: ٥١

نال السادة الآتية أسماؤهم:

حميد فرنجيه ٤٨ صوتاً

محي الدين النصولي ٤٦ صوتاً

رشيد بيضون ٤٨ صوتاً

نقولا غصن ٤٦ صوتاً

ونال كل من السادة: الشيخ بشارة الخوري والأستاذ عبد الله اليافي والأستاذ جواد بولس ويوسف بك الزين ـ صوتاً واحداً. والسيدين: خالد بك عبد القادر والأستاذ شفيق ناصيف صوتين.

الرئيس: إذن أعلن انتخاب السادة: حميد فرنجيه، محي الدين النصولي، رشيد بيضون، نقولا غصن أعضاء في اللجنة المالية.

وبهذه المناسبة أهنئ الذين انتخبوا وأعبر عن شعوري الخاص لهذه العاطفة الجميلة النبيلة التي صدرت من المجلس ومن الأعضاء المستقيلين في الوقت ذاته.

رفعت الجلسة.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب

الإمضاء: توفيق عواد

السكرتير العام لرئاسة مجلس النواب

كاتب المحضر

جان جريصاتي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثانية

المنعقدة نهار الخميس ١٧ شباط سنة ١٩٣٨

الساعة الثالثة بعد الظهر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ المناقشة بالموازنة العامة.

٣ ـ سؤال للسيد خليل أبو جوده يتعلق بدخول الليمون اللبناني إلى فرنسا.

٤ ـ سؤال للسيد يوسف الزين يتعلق بإدارة حصر الدخان.

عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الثالثة من بعد ظهر نهار الخميس في ١٧ شباط سنة ١٩٣٨ برئاسة الأستاذ بترو طراد وعضوية كل من أميني السر النائبين محمد بك عبد الرزاق والأستاذ توفيق عواد وحضور جميع النواب ما خلا حضرات السادة: الأمير خليل أبي اللمع، بهيج الفضل جبران التويني، الأمير رشيد الحرفوش، شارل عمون، نجيب نكد.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات خير الدين بك الأحدب رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية، موسى بك نمور وزير المالية، جورج بك تابت وزير الداخلية، الأستاذ خليل كسيب وزير التربية الوطنية، حكمت بك جنبلاط وزير الزراعة، إبراهيم بك حيدر وزير الصحة، وقد حضر الجلسة الأمير جميل شهاب مدير المالية.

الرئيس: فتحت الجلسة. فليتل المرسوم رقم ١٨٨٩ بافتتاح الدورة الاستثنائية.

(فتلا السكرتير المعين المرسوم الآتي):

مرسوم رقم ١٨٨٩

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ والمعدل بالقانونين الدستوريين الصادرين في ١٧ تشرين الأول سنة ١٩٢٧ و٨ أيار سنة ١٩٢٩

بناء على المادة ٣٣ من الدستور اللبناني

وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى ـ إن دورة مجلس النواب الاستثنائية التي افتتحت بمقتضى المرسوم رقم ١٨٣٢ المؤرخ في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٨، تمدد إلى ٢٨ شباط الجاري مع بقاء جدول الأعمال نفسه.

المادة الثانية ـ ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.

بيروت في ١٥ شباط سنة ١٩٣٨

الإمضاء: إميل إده

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية

الإمضاء: خير الدين الأحدب

مدير غرفة الرئاسة

جورج حيمري

الرئيس: فلتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

هل من ملاحظة على المحضر.

(سكوت)

صدق المحضر.

الرئيس: المناقشة بالموازنة.

إسكندر البستاني: لي اقتراح سأقدمه للمجلس وهو ينظر به.

الرئيس: بأي خصوص.

إسكندر البستاني: اللجنة المالية قررت إلغاء الاعتمادات المخصصة لبعض الطرقات، فهل يحق لها ذلك، فبسبب هذا الحذف أصبح قسم من الميزانية غير مبتوت فيه، نريد أن نعرف موقف المجلس بهذا الموضوع.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

مارون كنعان: مش وقتها هلق.

الرئيس: جدول أعمال هذه الجلسة ينص أن البحث في الموازنة يكون بصورة عامة، فالمسألة هذه يأتي دورها عند درس موازنة الأشغال العامة.

إسكندر البستاني: أطلب طرح اقتراحي على المجلس.

بشارة الخوري: فلنسمع اقتراحه لنرى ما هو هذا الاقتراح.

الرئيس: لا يمكن أن أقبل.

جبرائيل خباز: لي ملاحظة.

الرئيس: بأي خصوص.

جبرائيل خباز: أريد أن أقدم ملاحظة للحكومة بخصوص مسائل إدارية قبل أن ندخل في الميزانية، هذه الملاحظة تتعلق بتعطيل الجرائد، لا أريد أن أعطيها شكلاً رسمياً بل أبديها على سبيل الفات نظر.

الرئيس: لا يمكنني أن أسمح بإبداء أي ملاحظة قبل نهاية درس الموازنة درساً عاماً، الكلام للخطباء المدونة أسمائهم، الأستاذ كاظم الخليل.

أصوات ـ غائب.

الرئيس: إذن الكلام للشيخ إبراهيم المنذر.

إبراهيم المنذر: (صعد المنبر وألقى الخطاب التالي):

كنت أريد قبل أن أتكلم بالموازنة أن أبدي نفس الملاحظة التي كان يريد إبدائها الزميل الأستاذ جبرائيل خباز.

أصوات ـ كيف يجوز له أن يتكلم بالموضوع، هل لأنه صعد المنبر.

خطاب المنذر

لا أرى بي حاجة إلى ذكر الزمن الذي قدمت به الحكومة جدول الموازنة إلى هذا المجلس فقد يكون الثامن عشر من شهر كانون الثاني المنصرم كما سجل عليها ذلك الزميل الكريم السيد أحمد الحسيني وقد يكون العاشر من شباط وهو الصحيح لأن العبرة للجدول الأخير المصحح فقد نسخ كل ما تقدمه ـ لا نعود إلى هذا الموضوع تفادياً من ضياع الوقت بين اللوم والعتاب وإلقاء التبعات على أربابها فقد انصرمت أربعة أشهر دون أن نخطو خطوة واحدة في درس موازنة الدولة عن السنة الحاضرة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بين يدي جدول الموازنة الجديد والأوراق التي تسلمتها من قلم المجلس:

(١) بيان إجمالي عن مشروع الموازنة.

(٢) تقرير عام عن ذلك المشروع.

(٣) تقرير اللجنة المالية عن موازنة بعض الوزارات.

البيان الإجمالي

في ذلك البيان مقدسة سياسية كان على المقرر أن يجتنبها لأن البحث بحث مالي لا يجوز أن نصل فيه إلى عقيدة الأفراد السياسية لئلا يثار الجدل ويضيع الوقت كما جرى في الجلسة السابقة ونحن أمام أرقام لا أمام مباحث سياسية خصوصاً أن العبارة كانت جافة لو ترفع المقرر عن ذكرها لكان أولى.

وما عدا ذلك وجّه نظر المجلس إلى قضيتين جوهريتين جعلهما أساساً لتنظيم شؤون الدولة المالية في المستقبل، الأولى إقفال باب التوظيف لمدة خمس سنوات، والثاني إحالة الذين بلغوا الخامسة والخمسين من العمر على التقاعد.

أما إقفال باب التوظيف فلا اعتراض عليه ليس لخمس سنوات بل إلى الأبد فإن لدينا جيشاً جراراً من الموظفين يملأون الدوائر ـ وفصل فريق منهم في هذه الأزمة الخانقة يثير ضجة قوية نحن في غنى عنها ـ فكلما شغر منصب يجب أن يؤخذ له مأمور من الدائرة نفسها أو من الدوائر الأخرى، إلا الاختصاصين الذين لا بد منهم في الدولة فهؤلاء لا يمكن إقفال الباب دونهم.

وأما إحالة الموظفين على التقاعد في الخامسة والخمسين فخطأ فاضح وقد فعلت الحكومة ذلك وأحالت فريقاً منهم قبل بلوغهم الستين من العمر ومعظمهم من كبار المأمورين يتمتعون بالصحة الجيدة ويتناول الواحد منهم في الشهر ما يزيد على المئة ليرة بل على مائتي ليرة طول الحياة وذلك عبء ثقيل جداً على الدولة لا تقوى الخزينة على احتماله.

التقرير العام

وأما التقرير العام ففيه ثلاثة أمور:

الأول ـ حذف نحو مئة ألف ليرة من الاعتمادات بموافقة الحكومة.

الثاني ـ حذف نحو مائة وخمسين ألف ليرة بغير موافقة الحكومة.

الثالث ـ زيادة فوق نصف مليون ليرة بموافقة الحكومة وكانت الحكومة قد حذفتها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كأن الحكومة توافق على حذف ألف ليرة وألفي ليرة، ولكنها تزيد في الحال مئات ألوف الليرات كمن يتحفز للوثوب يرجع خطوات قليلة إلى الوراء ليقفز عشرات الأمتار إلى الأمام.

في البند الأول نوافق اللجنة على ما قطعته من الموازنة بموافقة الحكومة ما عدا (مساعدة تربية دود القز ودار الموسيقى، فحجب المساعدة وهي زهيدة عن الفلاحين ضربة قاضية ونحن في حاجة إلى تشجيعهم لا إلى زجهم في أودية اليأس وقد انقطعت عنهم جميع موارد الرزق.

وإلغاء دار الموسيقى إذا تحقق يكون دليلاً على موت الشعور الفني فينا وتلك الدار التي يقوم بها الأستاذ الشهير وديع صبرا ومن حوله من أمراء الفن عادت على البلاد بفوائد جزيلة وبعد أن كان عدد طلابها خمسة عشر عند افتتاحها أصبحوا اليوم فوق المئة ـ وفي اعتقادي أن البيت الذي تدخله الموسيقى لا يدخله الهم.

فبدلاً من أن تضاعف الحكومة اعتماد دار الموسيقى وهو زهيد لا يستحق الذكر جاءت اللجنة المالية فحذفته، وهذا ما لا نوافقها عليه، ونرغب إلى الحكومة أن تزيد عنايتها بهذه الدار وتضم إليها داراً أخرى لتعليم الجند اللبناني الموسيقى الآلية، ولا يزال يرنّ في أذني صوت الموسيقى اللبنانية في بعبدا مركز متصرفية لبنان الصغير وفي حديقة بيروت قبل الحرب الكبرى مما يثير العواطف ويملأ النفوس حماسة وأنساً.

وما قول الأستاذ عواد ومن لف لفه في حذف هذا الاعتماد والأثير اليوم (الراديو) يملأ العام ويدخل كل ناد وكل منزل حاملاً أصوات المغنين وأنغام الموسيقيين فماذا ننقل إلى العالم غداً متى وضعنا محطة للأثير في هذه العاصمة؟

فلا يليق والحالة هذه أن نخفت كل صوت رخيم وكل نغم ساحر في عهد العلم والنور والشعور.

أما ما حذفته اللجنة بدون موافقة الحكومة فنستثني منه اعتمادين:

الأول: المتعلق بالدرك وهم سياج الأمن يحملون أرواحهم مع رجال الشرطة على أكفهم للسهر على أرواح الناس وأموالهم فلا نقبل أن يقطع غرش واحد من مخصصاتهم بل يجب أن تزاد مرتباتهم ليزدادوا نشاطاً وإقداماً.

والثاني: إعانات المدارس الخاصة.

ولا بد من كلمة إيضاح للزملاء الكرام الذين دخلوا حديثاً إلى هذا المجلس ولم يعرفوا سبب هذه الإعانات للمدارس الخاصة.

كان الاحتلال وكانت هذه البلاد نصيب فرنسا للتدريب والإرشاد وككل دولة تدخل بلاد جديدة راحت تبذل الأموال بلا حساب لتغرس محبتها في قلوب الناس فأغدقت الهبات على المستشفيات والمؤسسات الخيرية والمدارس الخاصة والصحف ـ وكان لرؤساء الأديان من جميع المذاهب النصيب الوافر ففتحوا مدارس جديدة فوق مدارسهم القديمة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وما هي إلا عشر سنوات حتى نضبت تلك الموارد فحار رؤساء الدين ماذا يفعلون ومدارسهم كثيرة وراحوا يسألون الحكومة والحكومة لا تقوى على إجابتهم إلى مطالبهم فتقوم مقام الدولة المنتدبة في دفع تلك المساعدات الباهظة ولا تقوى من جهة أخرى على أن تضم تلك المدارس الخاصة إلى حوزتها فآثرت أن تغذيها ببعض المساعدات الموقتة إلى أن يتيسر لها أن تضمها إلى المدارس الرسمية فخصصت خمسة آلاف ليرة ثم عشرة آلاف في السنة التالية وهكذا على التوالي حتى بلغ الاعتماد ثمانية وعشرين ألف ليرة للعام المنصرم.

ولقد كنت أود من صميم فؤادي أن يعمّ التعليم الرسمي جميع المناطق وجميع القرى لأن المدرسة الرسمية هي المدرسة السياسية (كما سماها مفتش المعارف الأستاذ واصف بك البارودي في محاضرة أمس) لتوحيد الروح الوطنية في لبنان وإيجاد التفاهم والائتلاف بين فتيان البلاد على اختلاف مذاهبهم ومنازعهم.

ولكن عجز الموازنة يحول دون ذلك فلا بد من إبقاء إعانات المدارس الخاصة الخارجية لأنها مفيدة وإلا اضطر أصحابها أن يقفلوها ويطرحوا أولاد القرى البعيدة عن المدن في الأزقة والأسواق عرضة للمفاسد والعيوب والجرائم.

وأما البند الثالث من التقرير العام وهو ما أنفقت اللجنة والحكومة على زيادته في موازنة الدولة فلا نوافقها عليه، لأننا آلينا أن لا نقبل اعتماداً يزيد عن موازنة السنة الماضية.

وأمام الحكومة متسع من المال لا لسد العجز فحسب بل لتحقيق كل المشاريع العمرانية:

(١) بتحصيل الضرائب المتأخرة وهي لا تقل عن أربعة ملايين ليرة.

(٢) بأخذ نصيبنا من واردات المصالح المشتركة.

وفي اعتقادي أن لا نجاة لهذه الدولة بدون هذه الواردات ولكن ذكرها على ما نرى يسد كل أذن ويقذي كل عين ويخرس كل لسان.

ولا بد من كلمة في الختام مختصرة اليوم مسهبة غداً وهي قصة ابن الست وابن الجارية.

نحن في أشد الحاجة إلى الاستعانة بعلماء فرنسا من قضاة ومدرسين لواسع خبرتهم وحنكتهم وتضلعهم من العلوم ولكننا نأبى أن يزاد للمأمور الإفرنسي ثلاثون وأربعون في المئة (بأمر سام) ويحرم المأمور الوطني وعلى الأخص الصغير الضعيف ما يقوم بحاجته وحاجة عياله في هذه الأزمة الخانقة والمفوض السامي نفسه يأبى أن يصير مرتب الإفرنسي مئات وألوفاً ويعيش الوطني بالذل والتقتير.

ومتى علمتم أيها الزملاء الكرام أن أحد عشر معلماً ومعلمة من الإفرنسيين يتناولون أكثر من ثلاثين ألف ليرة في السنة تدركون أهمية هذا الموقف وخذوه مثالاً للقياس والمقابلة.

الجندي يجب أن يعيش والشرطي يجب أن يعيش والمأمور الصغير يجب أن يعيش وأبناء القرى البعيدة لهم حق في الحياة والنجاة من العذاب.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

ولكني أرى أن هذه الخطب أصوات ترتفع وما هي إلا دقائق حتى تهدأ الزوبعة ويطلب أحد الزملاء إقفال باب المناقشة ويسدل الستار.

على ماذا؟

على قلوب كلها آلام ونفوس تخنقها غفلة الحكومة وإهمالها وتدفعها الثورة إلى ما لا يليق بذوي الأحلام.

في ١٧/ ٢/ ٣٨

إبراهيم المنذر

ثم تلا الاقتراح والسؤال التاليين:

النائب المنذر يقترح على المجلس والحكومة إعادة المحاكم البدائية

قدمت في عهد المجلس السابق وفي هذا المجلس مع بعض الزملاء الكرام اقتراحاً لإعادة المحاكم البدائية إلى الأقضية التي ألغيت منها. وبينا الأضرار التي نجمت عن إلغاء تلك المحاكم وما كابده ويكابده الأهلون من المشقات والنفقات من قراهم البعيدة للوصول إلى المحاكم البدائية أو الاستئنافية في المحافظات أو في عاصمة الجمهورية.

ومما لا ريب فيه أن ذلك العمل لا يزيد نفقات الحكومة لأن لديها من المستشارين والقضاة والملازمين والمساعدين القضائيين ما يزيد على حاجة محاكم البداية التي تطلب إعادتها، فضلاً عما في هذا الطلب من المنافع الاقتصادية للمدن والقصبات التي تعود إليها تلك المحاكم.

وها أنذا أذكر الحكومة مكرراً الاقتراح للمرة الثالثة راجيها الجواب السريع قبل درس موازنة العدلية لما يترتب على تحقيقه من التعديل والتبديل ـ وتفضلوا بقبول فائق احترامي.

بيروت في ١٢/ ٢/ ١٩٣٨

نائب جبل لبنان

الإمضاء: إبراهيم المنذر

النائب المنذر يسأل الحكومة

في الحادي والعشرين من كانون الثاني المنصرم سألت الحكومة ما يأتي: أصحيح أن وزارة الأشغال العامة ستنفق خمسين ألف ليرة على تغيير كوع يقع بين الحازمية والعصفورية ـ وقد مضى نحو شهر ولم تجب الحكومة على ذلك السؤال.

ولكننا رأينا بالمحسوس أن الحكومة قد باشرت العمل وراحت تهدم قبور المتصرفين والعلماء في محلة الحازمية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهي من الآثار التاريخية الثمينة وعطلت الطريق المزفتة تزفيتاً مضاعفاً يخدم أكثر من عشر سنوات على مسافة عدة كيلومترات وهو عمل في نظري فظيع غريب في مثل هذه الأيام الحرجة والموازنة تشكو العجز.

وقلنا لها في ذلك الحين إن عشرات بل مئات الطرق في القرى تحتاج إلى الترميم والإكمال وأهلها يتحملون المشقات ويعانون أشد العذاب وينادون ولا تسمع الحكومة نداءهم والمجلس يطلب ولا يجاب إلى طلبه، والخمسون ألف ليرة التي تنفق اليوم هدراً تنقذ أكثر من خمسين قرية من حالتها السيئة المؤلمة.

فما قول الحكومة في ذلك وأي مبرر لعملها الشاذ وما معنى تغيير ذلك الكوع اليوم نرجو الجواب السريع وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ١٢ شباط سنة ١٩٣٨

نائب جبل لبنان

الإمضاء: إبراهيم المنذر

الرئيس: الكلام للأستاذ يوسف سالم.

يوسف سالم: أيها السادة، أريد أن أرمي معكم نظرة على تقرير لجنة المالية بخصوص الموازنة، تصفحت هذا التقرير لأرى فيه علاقة بالضرائب وبحالة المكلف، فلم أرى شيئاً، فتشت لأرى إذا كان فيه مورد للتجارة والزراعة فلم أجد شيئاً، وكل ما رأيته، رأيت استهلالاً عن القضايا السياسية عرفتم كلكم ما هي هذه المقدمة، كنت أريد أن تدرس اللجنة الموازنة درساً كافياً مفصلاً لتمكنا أن ندرسها نحن ونصدق على الاعتمادات الواردة فيها، لم أر شيئاً عن الأمور المالية والاقتصادية، فاللجنة اكتفت بإيجاد التوازن بالأرقام وبرفض الضرائب الجديدة التي اقترحتها الحكومة بدون أن تنظر إذا كانت هذه الضرائب عادلة أو غير عادلة وإذا كان بالإمكان الاستعاضة بالجديد عن ضريبة غير عادلة ندفعها الآن، هناك مثلاً ضريبة الطرق وهي ضريبة غير عادلة، يدفعها العامل الذي يتناول ٣٠ غرش والوزير الذي يتقاضى ٥٠٠ ليرة. الفقراء يدفعونها مثل الأغنياء ولعلهم يدفعون وحدهم، وكان من جملة الضرائب الجديدة التي قدمتها الحكومة ضريبة السكن وهي تستهدف الأغنياء فإذا بها تحذفها مع أنها عادلة من حيث التكليف. تستوفى هذه الضريبة عن الإيجارات التي هي أكثر من مائتين ليرة، وتعفى الإيجارات التي هي دون هذا المبلغ، إذن هي تتناول الغني، كان على اللجنة أن تدرسها لا أن ترفضها بدون بحث، كان عليها أيضاً أن تدرس سائر الضرائب لترى إذا كانت عادلة أو غير عادلة منها الضرائب المباشرة التي تبلغ الألوف من الليرات.

إن الحكومة اكتفت بإيجاد التوازن، إيجاد التوازن أمر حسن لكن ليس هو الأمر الأساسي. كان

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

يمكن إيجاد هذا التوازن بالتفتيش عن الضرائب المنسية، لا بحذف الضريبة عن الإنشاءات والمرافئ، يجب أن نجد اعتمادات لإنشاءات كافية، إن الحكومة تدفع خمسين ألف ليرة إيجارات للمباني اللازمة لإيواء دوائرها، الحالة التي يجب أن نتحاشاها.

قلت الضرائب المنسية، هناك ضريبة التمتع وهي ضريبة على الدخل، هل سألتم إذا كانت الشركات صاحبة الامتيازات تدفع التمتع، هناك شركات عظيمة تربح الأرباح الطائلة يمكن أن تطالوها وتوجبوا عليها دفع الضرائب.

توفيق عواد: مثل شركة المياه.

يوسف سالم: نعم... وشركة المياه في طليعتها، وأريدك أن تفهم يا أستاذ عواد إنني عندما تطأ رجلي هذا المجلس أقطع كل صلة تربطني بالخارج.

(تصفيق)

الرئيس: على الحضور أن يحافظوا على النظام.

يوسف سالم: قلت هنالك شركات كبيرة تربح الأرباح الطائلة كشركات البنزين والبنوكة وشركة لا ريجي جنرال La Régie générale هذه الشركة تأخذ كل الأشغال التي لا تقل عن الخمسين مليون فرنك، وتربح أرباحاً صافية توازي ١٥٪، هل تأخذ الحكومة منها ضريبة على الدخل. هل طلبنا ضريبة من شركة الفنارات أو من شركة البترول: L.P.C يجب أن نأخذ من هذه الشركات مليون ليرة على الأقل.

إن أبا عفيف يدفع أكثر من البنك الفرنسي مثلاً لانه يدفع على أساس إيجار محله، فما نقوله على شركة معلومة نقوله عن سائر الشركات، إذا أردنا أن نضع ضريبة على الدخل يجب أن نطلع على حسابات هذه الشركات وبإمكاننا أن نحدد لها أرباحها وما زاد على هذه الأرباح نقاسمها عليه.

هناك مورد آخر للخزينة، تعرفون أيها السادة أن توسيع أعمال البور مدفوع من أموال المصالح المشتركة لحساب لبنان لا لحساب بقية الدول التي أخذت حصتها بأشغال وإنشاءات كبيرة كمشروع بحيرة حمص مثلاً.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: تدفع الأكلاف من حساب جميع الدول.

يوسف سالم: لمن تعود الأراضي ولمن يعود ثمنها.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: لحساب دافع المال أي لحساب المصالح المشتركة.

كميل شمعون: المصالح المشتركة ليست شخصية معنوية، فإنها تعني لبنان عندما يكون لبنان معنياً وسوريا عندما تكون سوريا معنية، لما استملكت الحكومة المطار استملكته لحساب الحكومة اللبنانية مع أن أكلافه دفعت من صندوق المصالح المشتركة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يوسف سالم: لا أعلم إذا كان ما تكلم به حضرة الأمير هو حقيقة الواقع، كل ما أريده هو أن أوجّه أنظار لجنة المالية إلى موارد جديدة، الذي أعلمه أن هذه الأراضي تؤجر إلى تجار ونحن لا نأخذ عنها شيئاً، مع أنه كان بإمكاننا أن نتناول منها ما يفوق المبلغ الذي ندفعه سنوياً إيجارات.

يجوز أن يكون في تقريري غلط ولكن هذا ما درسته، لو كنت في اللجنة المالية لكنت عدلت بدرسي على هذا الأساس، ولما كنت حذفت المشاريع العمرانية، لكنت درست قضية إيجار دار للبوسطة، عندما يحضر الأجنبي إلى بلاد ما أول شيء يلفت نظره لا بل أول شيء ينظره هو مركز البرق والبريد الذي يعتبره بحق وسيلة من وسائل الدعاية.

أريد أو أوجه نظر المجلس إلى قضية الموظفين وإلى ضرورة إعطائهم بدل غلاء المعيشة، إن تسعين بالمائة منهم مديونون لا يمكنهم أن يعيشوا برواتبهم بعد تدني النقد، حالتهم تدعو إلى الإشفاق.

من جهة أخرى يجب أن نفتش على ضرائب جديدة وأن ننظر إلى الضرائب المقترحة من الحكومة لنرى فيما إذا كانت عادلة.

يجب أن ندرس قضايا الصناعات الوطنية لأنها تدفع ضرائب للخزانة اللبنانية، بقي علي أن أوجه كلمة بخصوص نقطة وردت في تقرير اللجنة تتعلق بإحالة الموظفين الذين بلغوا الخامسة والخمسين على التقاعد، إن الشخص الذي بلغ هذا السن أصبح في سن الرجولة عنده خبرة ونضوج فلا يجوز أن نستغني عنه، فهذا أفضل من الشباب.

سأعود إلى بحث الموازنة عندما نصل إلى درس البنود.

. تصفيق .

إسكندر البستاني: ما كنت أود أن أتكلم الآن في الموازنة والبحث قد استوفى فيها. إني أشكر بنوع خاص الأستاذ يوسف سالم على ما قاله لا سيما وهو مدير شركة كبرى لم يستثنيها في كلامه عندما تكلم عن الضرائب وكيفية وضعها.

نعم ما كنت أود أن أتكلم عن الموازنة لأنها استوفت حدها في مثل هذه الظروف لكن اللجنة المالية فتحت ثغرة واسعة في الموازنة بتقريرها إلغاء الاعتمادات المخصصة للطرق وجاءت تحت شعار الاخاء والمساواة توزع هذه الاعتمادات على المناطق بالإسوة فهذا العمل يلحق ضرراً كبيراً بمنطقة جبل لبنان، أصرح أنه في لبنان مناطق مغبونة، ورفع الغبن عنها لا يجوز إذا كان يضر في منطقة معلومة، فإذا أنقصت الاعتمادات المخصصة لطرقات جبل لبنان ووزعت على جميع المناطق أصيبت شبكة هذه الطرقات بالتلف واضطرت الخزينة إلى صرف مبالغ طائلة لإعادتها إلى ما كانت عليه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاعتمادات المخصصة للطرقات هي على نوعين: الاعتمادات المدونة لصيانة الطرق، فهذه لا يجوز مسها، والاعتمادات المخصصة للإنشاءات الجديدة، فيمكن توزيعها على المناطق، أقترح على المجلس أن يتشمى على هذا المبدأ عندما يدرس موازنة الأشغال العامة.

بشارة الخوري: هل ورد تقرير اللجنة بهذا الخصوص إلى المجلس.

توفيق عواد: مقرر لجنة المالية ـ أرجو المجلس أن لا يهتم الآن في قضية الطرقات لأننا سندرسها عندما نصل إلى درس موازنة وزارة الأشغال العامة.

فريد الخازن: نحن لا يوافقنا ذلك، إننا أسقطنا حقنا في جبل لبنان من اعتمادات الزراعة والمعارف لتكون لنا طرقات. فإذا قررتم توزيع اعتمادات الطرقات على المناطق فنحن إذن نطلب توزيع اعتمادات الزراعة والمعارف على الجميع بالسواء.

توفيق عواد: نحن نعلم أن عدد الخطباء الذين يتكلمون عن الموازنة هو عدد كبير ونعلم أن الزملاء يأتونا بالانتقادات التي ربما تكون وجيهة كالانتقادات والملاحظات التي أبداها كل من الزميلين الأستاذ يوسف سالم والشيخ إبراهيم المنذر، فنريد أن نهتم بالأمور التي أدليا بها، ولكن لا نريد أن تتكاثر علينا الجوابات.

نجيب على بعض المسائل:

مسألة الموظفين الذين بلغوا الخامسة والخمسين وضرورة إحالتهم على التقاعد، اللجنة لا تتشبث بالموضوع، إنما لا يجوز أن يبقى في الوظيفة من وصل إلى السن القانونية وذلك لإفساح المجال إلى الشباب الذين يصلون إلى حقهم بالترقي، وأما فيما يتعلق بالاعتماد المخصص لمربي دود الحرير فإن اللجنة لم تحذفه إلا لأنها لم تجد مورداً في الموازنة تقدر أن تدفعه إلى هؤلاء المزارعين، وبما أنها علمت أنه يوجد مبلغ ٣٥٠٠٠ ليرة لدى لجنة الحرير موضوع في البنك تحت تصرفها فإننا نرجو الحكومة أن تحمل اللجنة المذكورة على توزيعه هذه السنة فقط، والمجلس سيهتم في الموازنة المقبلة لإيجاد مبلغ كافي يعطى إعانة لمربي دود الحرير.

نصل إلى الاعتماد المخصص لدار الموسيقى نحن، من محبي الفن وعشاق الموسيقى ونعلم أن الموسيقى والفن لهما تأثير في حياة البلاد، رأت اللجنة أن قيمة الاعتماد ضئيلة لا تفي بالمطلوب التي تتوخاه الحكومة، أفضل أن يحذف هذا المبلغ وأن تهتم الحكومة بإيجاد موسيقى للحكومة إسوة في سائر الحكومات، في العرض الذي يحصل كل سنة في الأعياد الرسمية لم نر أثراً لهذه الموسيقى.

فيما يتعلق بإعانات المدارس الخاصة، اقترح مقرر اللجنة إلغائها لأسباب عديدة أهمها أننا نعرف أن مخصصات وزارة المعارف لا توزع على المناطق بطريقة عادلة، يوجد في بعض المناطق دزينات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من المدارس ولا نرى مدرسة واحدة في مناطق أخرى، أطلب من المجلس أن يتمنى على الحكومة أن توزع هذه الاعتمادات على المناطق بطريقة السوية وبدون أدنى تفرق بين منطقة ومنطقة، وإذا كان لا يمكن للحكومة أن تجيب هذا التمني فاللجنة تطلب عدم إلغاء المبلغ المخصص إعانة للمدارس الخاصة وتعيده للموازنة.

أما قضية إعادة المحاكم البدائية إلى الملحقات فقد درسها فريق من النواب ويتمنى على الحكومة إعادتها إلى الأقضية لأنها تعود على البلاد بالنفع وتؤمن مصلحة المتقاضين، خصوصاً أن البلاد تعودت على التقسيم القديم ولمست فوائده في الماضي.

يرى الزميل الشيخ إبراهيم المنذر أن القضاة الفرنسيين يتناولون معاشات باهظة ولا سيما إذا قابلناها مع معاشات القضاة الوطنيين، إنما لا يسهى عن بال الزملاء أن هؤلاء القضاة يؤخذون من ملاك القضاة في فرنسا فيجب على الحكومة أن تتقيد بالرواتب المقررة لهم بموجب هذا الملاك.

إبراهيم المنذر: لي ملاحظة بسيطة، لا اعتراض لنا على راتبهم الأصلي إنما الذي رغبنا أن نلفت النظر إليه هي الزيادة التي أخذوها والتي تبلغ ٣٠٪، نحن بحاجة إلى مقدرتهم إنما من العدل أن يحصل القضاة الوطنيون على زيادة أيضاً.

توفيق عواد: اللجنة تتمنى على الحكومة أن تخابر المفوضية بشأن التوفير الذي يمكن أن يحصل من معاشاتهم.

بقي لي أن أقول كلمة وجيزة على الملاحظات التي أبداها الزميل يوسف بك سالم، أكثر هذه الملاحظات هي في محلها، إننا نصارح المجلس بأن الضرائب ليست موزعة بطريقة عادلة، الفقير يدفع أكثر من الغني، من الواجب أن نضع نظام جديد لجباية الأموال، يجب توزيعها مجدداً من أساسها، فاللجنة إذن تشترك مع الزميل سالم وتطلب من الحكومة أن تضع قانون مالي توزع فيه الضرائب توزيعاً عادلاً.

أما ما قاله في الصناعة فهو يخرج عن الموازنة.

يوسف سالم: الصناعة تزيد مورد الدولة.

توفيق عواد: أبدى حضرة الزميل ملاحظة مهمة وهي أن الشركات الكبرى لا تدفع ما يجب أن تدفعه من الضرائب، نسأل الحكومة، هل لهذه الشركات ميزات دولية أم أنها مرتبطة باتفاقات وشروط قطعها الانتداب؟. إذا كان كذلك فعلى المجلس أن يقرر نقل مركز أرباحها ويلغي ما يحول دون دفعها الضرائب القانونية.

أما قضية توزيع اعتمادات الطريق فلا ترد اللجنة البحث فيها قبل درس موازنة الأشغال العامة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فريد الخازن: لا يوافقنا نحن نواب جبل لبنان أن ندخل في درس الموازنة قبل أن يبت في مسألة الطرقات.

توفيق عواد: ستتقدم اللجنة بأقرب وقت ممكن بتقرير موازنة الأشغال العامة، هذه هي الملاحظات التي رأت اللجنة أن تبديها جواباً على الخطباء.

الرئيس: أنبِّه النواب أنه يلزم أن ننهي اليوم البحث بالموازنة بصورة عامة.

السيد أحمد الحسيني: (صعد المنبر وألقى الخطاب الآتي):

أيها السادة،

لقد أوجب الدستور على الحكومة أن تتقدم في موازنة كل عام إلى هذا المجلس قبل دورة تشرين العادية بخمسة عشر يوماً. وأوجب الدستور أيضاً على الحكومة عند الاقتضاء تمديد هذه الدورة مدة شهر كامل على أن تتقدم بالموازنة قبل انتهاء هذه المدة بخمسة عشر يوماً.

ذهبت الدورتان دون نتيجة

لقد انقضت دورة تشرين ومشروع الموازنة لم يتقدم لهذا المجلس وتمددت دورة ثانية دستورية لمدة شهر ولم تتقدم الموازنة إلا بعد أن انقضى من مهلة الشهر التمديدية ثمانية عشر يوماً فمن هذا كله يفهم أن الموازنة لم تتقدم إلى هذا المجلس في مداتها الدستورية لا قبل الدورة العادية ولا قبل انتهاء الدورة التمديدية بخمسة عشر يوماً على ما هو مفروض.

إذا صفحنا عن المخالفات الدستورية

نضرب صفحاً عن هذه المخالفات الدستورية ونقول لعل للحكومة بعض العذر في ذلك ولكن ما هو عذر الحكومة وقد استعادت الموازنة برمتها وأعادتها معدلة برمتها بعد افتتاح الدورة الاستثنائية الثانية وقبل انتهائها بثلاثة عشر يوماً.

وتعلم الحكومة نفسها أن الموازنات تحتاج إلى درس في اللجنة المالية النيابية وإلى وقت طويل أكثر من الثلاثة عشر يوماً التي لا توازي عشر المدة التي احتاجت إليها الحكومة للعلة ذاتها والتي كانت سبباً لتأخير الموازنة أولاً وثانياً وثالثاً، وعلى ذلك تكون مدة الدورة الاستثنائية الثانية غير كافية لقراءة الموازنة وحل رموزها ثم المناقشة فيها.

هل قصدوا تضييق وقت المجلس

وقد اتضح ذلك واضطرت الحكومة إلى افتتاح هذه الدورة الاستثنائية الثالثة فهل كان يغرب عن الحكومة عندما افتتحت الدورة السابقة أن مدتها قصيرة فلا تستوعب درس الموازنة ولا تصديقها ولا الموافقة على المشاريع الوارد ذكرها في مرسوم افتتاح الدورة مهما فيها من أيام عطلة وأعياد، أم أنها كانت تعلم هذا ولكنها رغبت في أن تمر الموازنة على هذا المجلس دون أن يكون لديه متسع من الوقت ليسبر غورها ويستفحص أرقامها ويعالج

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أبوابها وفصولها وبنودها العلاج الوافي كي تستمر على سياسة الإسراف والتبذير وتلقي المسؤولية على هذا المجلس إن هو تأخر عن تصديق الموازنة ضمن المدات القصيرة والغير المعقولة.

التوظيف علة تضخم الميزانية

أيها السادة،

لقد اتضح لي من البيانات والجداول التي استخرجها عن هذه الموازنة، وعن الموازنات السابقة التي سأتلوها فيما بعد عليكم أن زيادة المرتبات وزيادة التوظيف في البلاد هما علة العلل فلا تمر سنة من السنين دون أن تتضخم موازنة تلك السنة بمئات ألوف الليرات بسبب زيادة المرتبات والوظائف زيادات لا تحتاج إليها ولا تتطلبها المصلحة العامة، لا بل إنها تضر في البلاد ضرراً فاحشاً قد لا يمكن تداركه فيما بعد دون خسارة مادية يتحملها الشعب مرفوقة بالصخب والضجيج «٥٤٠٩٨٢» ومعلوم أن زيادة رواتب الموظفين في أربعة وعشرين شهراً تفوق نصف المليون ليرة بواحد وأربعين ألف ليرة ومثلها زيادة في النفقات التي لا حاجة لها سوى زيادة في التبسط والإسراف، هي عبء ثقيل على بلد لا يتجاوز عدد سكانه الثمانمئة والثمانين ألفاً.

لنفكر الآن بالعلاج

وليس بالأمر اليسير أن تمر أمامنا هذه الأرقام وأن نغض الطرف عنها ونصدقها في هذا المجلس قبل أن نفكر في العلاج للتخلص من هذه العلة المستحكمة خصوصاً عندما تتأكدون أن الخزينة لا تقوى على دفع مثل هذه الزيادات ولا على صرف مثل هذه النفقات بعد أن ضجّ المكلف اللبناني وأظهر عجزه عن تأدية قسم من الضرائب وقد ظهر جلياً أن الحكومة تلتجئ بعد زيادة الرواتب والوظائف المستحدثة إلى إيجاد تغطية لهذه النفقات «الاسترضائية» والتي لا لزوم لها.

لتنزع من فكرها إحداث ضرائب

ومن أين تأتي الحكومة بهذه التغطية. أمن الاحتياطي العام أم من البقايا المتأخرة أم من أموال المصالح المشتركة أم من إحداث ضرائب جديدة وهذا غير ميسور لها. وأخيراً تعمد إلى اقتطاع قسم من الأموال التي كان من الواجب أن يرصد لتكملة المشاريع العامة الحيوية التي سبق وأنفق في سبيلها مئات ألوف الليرات واعتماداً نظير الاعتمادات التي أوقفتها الحكومة موقتاً في شهر آب الماضي بعد أن وعدت بإعادتها فور اجتماع هذا المجلس. وكان يجب على الحكومة أيضاً أن ترصد مبلغاً من المال لتغطية اعتمادات المشاريع النافعة التي سببها هبوط النقد.

بعد المقابلة بين الموازنات

فمن راجع الموازنات السابقة لوزارة الأشغال العامة وقابل بين أرقام الاعتمادات التي كانت ترصد لها قبلاً، والاعتمادات التي أرصدت لها اليوم يجد أنه أرصد في عام ١٩٣٤ اعتمادات قدرها ١٥٥٣٦٥٩ وفي عام ١٩٣٥

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أرصد لها اعتماد قدره ١٤٩٣٧٤٠ يوم كانت الليرة تساوي ليرتين ويرى أيضاً أنه أرصد في موازنة الأشغال العامة لهذه السنة مبلغ ١٠٤٠٩٢٥ ليرة أي ما يعادل ٥١٨٠٠٠ ليرة على معدل النقد قبل هبوطه فتكون موازنة وزارة الأشغال العامة نقصت ثاني ما كانت فيه عام ١٩٣٤ وما كانت فيه عام ١٩٣٥ فلو تركت الحالة على هذا المنوال فلا يمضي وقت قصير إلا وتتقلص اعتمادات المشاريع النافعة ولا يبقى لها أثر بعد حين.

نفقات المرتبات ومخصصات المشاريع

أيها السادة،

لا أبالغ إذا قلت لحضراتكم إن ما ينفق من المعاشات على الموظفين والمتقاعدين في هذه السنة يبلغ مقداره (٣١٢٣٧٦٨) وما يصرف من النفقات ضرورية كانت أم غير ضرورية (١٥٠٠,٠٠٠) وما تبقى وقدره ثمانمائة ألف ليرة يصرف فقط في سبيل المشاريع العمرانية وعلى من يقومون بالمناظرة عليها».

٨٦ بالمئة على الموظفين

ولا أعتقد أن حكومة في العالم تنفق ٨٦ بالمئة من موازنتها السنوية على مستخدميها ولا تنفق على مشاريعها أكثر من ١٤ بالمئة كما وأنني لا أعتقد أنه يوجد من يجاري حكومتنا في هذا المضمار ويبتغي خدمة المصلحة العامة. . لذلك أرى:

تخفيض ٢٥ بالمئة من النفقات

أولاً ـ أن يقتطع ٢٥ بالمئة من اعتمادات النفقات على اختلاف أنواعها وأبوابها وفصولها وبنودها ما عدا الاعتمادات الزراعية والأعمال النافعة والمعاشات.

إلغاء جميع الوظائف الكمالية

٢ ـ تلغى جميع الوظائف التي لا لزوم لها والوظائف المحدثة في عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨ ويمكن الدولة أن تستغني عنها.

٣ ـ كل وظيفة تشغر بعد الآن لسبب من الأسباب لا تشغل بأحد وتلغى إذا أمكن الاستغناء عنها، أما إذا لم يكن الاستغناء عنها فيشغلها موظف آخر من الموجودين بالخدمة الدائمة.

لا تمييز في جباية الضرائب

٤ ـ يحتم على وزارة المالية تحسين طرائق الجباية ليس فقط بزيادة عدد الجباة وإنما بالتشديد عليهم للقيام بواجباتهم ضمن دائرة القانون بحيث لا يكون ميزة في التحصيل بين غني وفقير.

لجنة نيابية لتفتيش الدواوين

٥ ـ تنتخب لجنة من هذا المجلس قوامها ثلاثة نواب لتجري تفتيشاً على سائر الدواوين والدوائر للتثبت من أعمال كل موظف وكل دائرة وما يمكن وما لا يمكن الاستغناء عنه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التوظيف بقانون من المجلس

٦ ـ بعد انتهاء أعمال اللجنة المشار إليها تلغى كل دائرة وكل وظيفة لا لزوم لها ويوضع قانون يحدد عدد وظائف كل إدارة وكل دائرة بحيث لا يجوز فيما بعد للإدارة العامة إحداث وظيفة جديدة إلا بقانون من هذا المجلس.

٧ ـ إن جميع الوفر الذي ينتج عن هذه التدابير يخصص للأعمال الزراعية وللمشاريع العمرانية ولزيادة مرتبات صغار الموظفين الذين جعلت معاشاتهم الشهرية من الخمسين ليرة فما دون.

تكلم بعض النواب بخصوص اعتمادات الطرقات، وإن كنت من جبل لبنان فإني لا أدافع عن مصلحة خاصة ولا عن مصلحة منطقية، أدافع عن مصلحة عامة هي مصلحة الجمهورية اللبنانية، قبل تقرير الموازنة تكلف وزارة الأشغال العامة مهندسيها أن يقدموا تقاريرهم عن الطرقات، فالحكومة كانت تقرر مبدئياً القيام بالإصلاحات اللازمة دون أن تؤجلها إلى سنة أخرى، فلو قلنا لماذا يرصد في منطقة جبل لبنان مائة وخمسون ألف ليرة ولم يرصد مثلها في البقاع مثلاً، تعلمون أنه يوجد في البقاع ٣٠٠ كيلومتر طرقات وفي الجنوب ٦٠٠، أما في جبل لبنان فشبكة الطرقات يبلغ طولها ١١٥٩ كيلومتر، هذا هو السبب في الفرق بالاعتمادات، والمعلوم أن الطرقات التي أصبحت في عهدة الحكومة من واجب الحكومة أن تنفق عليها لصيانتها، لماذا لا نترك الحكومة أن تدرس حالة الطرقات وحالة المناطق وتقرر ما تراه موافقاً.

أرجو من الزملاء الكرام أن ينظروا لهذه القضية باهتمام وروية، كلنا يعلم أن في جبل لبنان مورد الاصطياف الحقيقي وأنتم في سائر المناطق يهمكم ما يهم ابن جبل لبنان.

(تصفيق)

حبيب أبو شهلا: أيها السادة،

كنت أود أن لا أتكلم في بحث الموازنة بصورة عامة وأن أكتفي مع سائر الزملاء ببحثها فصلاً بعد فصل ولكن الظروف التي رافقت هذه الموازنة منذ ساعتها الأولى حتى ساعتها قبل الأخيرة في هذا المجلس تحتم علي أن أقف هذا الموقف أمامكم حتى أصارحكم الحقيقة التي أشعر بها وحتى يتخذ كل منا حكومة ومجلساً المسؤولية التي تجب عليها.

أفهم أن ترتفع الأصوات هنا وفي الخارج قائلين: يجب أن يسرع المجلس في بحث الموازنة والمصادقة عليها، أما أنا فأجيب أن هذا الطلب لا مصوغ له لأنه يجب على المجلس أن يبحث الموازنة في الوقت المستطاع ولأني لا أخفيكم القول وأنا أعلن ما يشعر به الجميع بأن السياسة المالية في الدولة هي السياسة الأولى في كل نظام ديموقراطي خصوصاً أيها السادة أن السياسة المالية التي اتبعت في صدد هذه الموازنة هي سياسة خرقاء، وأن العمل البرلماني كان عملاً مبتوراً

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لا يمكن للمجلس أن يصدق عليه دون أن تقال الحقيقة ودون أن تدرس حالة البلاد المالية، نحن نمثل هذه الأمة في نظام برلماني موجود سواء رضوا عنه أم لا . . . فعلى كل منا واجب مقدس وعلينا أن نقوم به.

سادتي، إذا كنت أقف هذا الموقف فإني أقفه بكل إخلاص وأرى من واجبي أن أقول كلمة عن تطورات هذا الموقف.

عندما بدأت الحكومة السابقة وكانت ائتلافية وكان لي الشرف أن أكون منها وكان الدرس عن موازنة ١٩٣٨ ظهر من التقديرات الأخيرة التي وصلت إليها المالية أن العجز يبلغ مليوناً وأربع مائة ألف ليرة، وأقترح في ذلك الحين تغطية العجز بالتدابير الآتية التي أصبحت معروفة لديكم واتخذتم بشأنها موقفاً معلوماً وهي:

١ ـ زيادة الضرائب الموجودة.

٢ ـ إيجاد ضرائب جديدة.

أما الزيادة في الضرائب الموجودة فهي التي تعرفونها في الويركو والأغنام والكحول وغيرها وفي الضرائب الجديدة مثل ضريبة السكن والسيمنتو وغير ذلك.

هذه هي الزيادة في الضرائب والضرائب الجديدة التي وضعت في ذلك الحين فعندما بدأنا في بحثها قلت لا أوافق عليها وبقيت مصر على عدم موافقتها حتى اضطريت أن أستقيل، لماذا خالفت في هذه السياسة ولماذا أقف الآن هذا الموقف وليس أشد أمراً على المرء من أمر الإساءة لأخيه، إنما المسألة ليست مسألة إساءة لأحد ما، بل هي مسألة واجب لا أكون سعيداً إلا إذا قمت به، قلت خالفت هذه السياسة وسأظل معارضاً لها أن تتبدل وليس من أمل في تبديلها إلا بواسطة هذا المجلس، وهذا واجبه الأول.

قلت إني عارضت في زيادة الضرائب والنفقات التي أقترح زيادتها ولم أر وسيلة إلا وسيلة وحيدة وهي أن أرفع عني هذه المسؤولية الرسمية وأن أحضر إلى هذا المجلس كنائب وأدافع عن نظريتي وعقيدتي.

نزلت عند شعور المجلس ـ وهو شعور الأمة اللبنانية ـ كان موقف المجلس معروف وكانت نتيجته تراجع الحكومة عن بعض النفقات والضرائب، رجعت من بعد تقديم الميزانية بأربعة أيام عن ضريبة السكن والضريبة الموحدة ثم عن شتى الضرائب إلى أن أصبحت الموازنة الآن وليس فيها من الضرائب الجديدة غير ضريبة السيمنتو وزيادة قليلة في بعض الضرائب.

يجب علينا الآن إبداء الملاحظة التي نشعر فيها كلنا، أن هنالك عمل هام في حياة البلاد هو

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

موقف المجلس. لا أقول إن هذا العمل هو من حسنات النظام بل أكتفي بالقول إن الفضل الوحيد في هذا الموقف الذي خلص البلاد من الضرائب الجديدة يعود إلى المجلس وحده، ممثلاً بكتلتيه الكتلة الدستورية وكتلة الاتحاد الوطني.

أيوب تابت: مقاطعاً ـ والكتلة الثالثة ما لها حساب؟

حبيب أبو شهلا: الكتلة الثالثة قبل الكل يا دكتور... قال لكم أحد الزملاء الكرام إنه كان من الواجب درس هذه الضرائب قبل معارضتها حتى نرى إذا كانت موافقة أم لا، فليسمح لي أن أقول له: إن معارضتنا لا تعني رفض كل ضريبة تعرض إن هذه الضرائب التي اقترحتها الحكومة لا يمكن قبولها لسبب واحد وهو أن النظام المالي عندنا هو نظام مبتور ظالم لا عدل فيه ولا إنصاف في توزيع ضرائبه.

يتألف هذا النظام من نوعين: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، إذا عدنا إلى الموازنة الماضية رأينا أن الضرائب غير المباشرة تؤلف أكثر من ٨٠٪ من مجموع الدخل والضرائب المباشرة ٢٠٪. عندما نأتي ونطلب زيادة هذه الضرائب كأننا نأتي ونطلب زيادة الإرهاق على عاتق المكلفين، فالنظام المالي عندنا في معظم مكوثه نظام غير مباشر يفرض الضرائب على عاتق الفقراء والطبقة الوسطى، أما الأغنياء من شركات وأفراد فلا يدفعون شيئاً، لذلك عندما كنت في مجلس الوزراء اقترحت إيجاد الضريبة على الدخل، لا حياة إلا بتعديل النظام المالي.

الشعب لا يتألم لأن الضرائب كثيرة، الضرائب قليلة ولكن الذي نعتبره جائراً هو أن الضرائب مبنية على أساس لا عدل فيه ولا إنصاف، تؤخذ الأموال حيث هي موجودة، من الفقراء والطبقات الوسطى، هذه هي السياسة التي كنت أود أن تبحثها الحكومة ويبحثها المجلس، ولكن يا للأسف رأينا أن كل هذا لا بحث فيه ولا ذكر له، تأتي الحكومة الآن وتطلب المصادقة على الميزانية فتصدقها الأكثرية، فتبقى الحالة كما هي والأزمة كما هي، أصارح المجلس أنه إذا وافق على هذه الصورة فإنه لا يقوم بالواجب المترتب عليه، حسن أن نصادق على الموازنة ولكن ألا تشعرون أن الحالة الجائرة تبقى كما هي، أقدم مثلاً بسيطاً: عندما شاءت الحكومة أن تزيد الدخل توصلت إلى ضريبة التمتع وقالت إننا نزيد الضريبة التي نضعها على بعض الشركات كشركة السيمنتو وشركات التأمين، حتى على بيوت الدعارة، وكيف تريد الحكومة أن تفرض هذه الضريبة، وفقاً للمادة ١٤ من قانون الموازنة تفرض الضريبة على أساس القيمة الإيجارية لسكن مدير الشركة، غداً إذا كنا نريد أن نفرض ضريبة على إحدى الشركات كشركة السيمنتو في شكا يذهب مدير المالية إلى شكا ويرى بيت مدير الشركة ويقدر قيمته الإيجارية.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: إن ضريبة التمتع على الشركات تفرض على بدل إيجار المحلات اللازمة لعملها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يضاف إليها إيجار منزل المدير، لا يجوز أن يقال: تدفع الشركة في شكا الضريبة على إيجار بيت مديرها بل على أساس المحلات اللازمة لعملها وبيت سكن المدير.

حبيب أبو شهلا: أشكر حضرة المدير على معلوماته أني أعلم كيف يستوفي ضريبة التمتع، إذا كان كما يقول فالمادة التي أشرت إليها سابقاً هي مغلوطة، سأتلوها والمجلس يحكم، فإذا صدقها المجلس يا حضرة المدير فلا يكون أعطاك الحق باستيفاء ما تطلب استيفائه.

(وقد تلا المادة ١٤ من قانون الموازنة)

فإذا صدقنا القانون كما هو كان على المالية أن تجبي ضريبة التمتع من الشركات على أساس إيجار منزل المدير،

وعندما شاءت الحكومة أن تزيد الدخل أوجدت ضريبة على السيمنتو مقدارها ١٥٠ غرش سوري على الطن فهذه الضريبة هي غير مباشرة يدفعها المستهلكون، وهم ليسوا كلهم من الأغنياء، فإن لبنان بلد الملكية الصغيرة، ولكن ماذا فعلتم لكي تستوفوا ضريبة على دخل الشركة المستهلكون هم الذين يدفعون أما الذين يربحون الأرباح الطائلة فلا يدفعون شيئاً يستحق الذكر، هذا ما عنيته عندما قلت إن هذا النظام غير عادل يجب أن يعدل، لا يمكنكم تعديله بموجب قرار يمكن لمجلسكم على الأقل أن يتمنى على الحكومة أن تباشر العمل على تعديله على شرط أن يتولى الأمر أخصائيون في العلم المالي يحترمون الأسس التي أشرت إليها.

قلت إن الضرائب وزيادة الضرائب التي اقترحتها الحكومة لا يمكن لأحد أن يوافق عليها لأنها ترهق عاتق الفقير وترحم الغني لذلك وقفت في وجهها ووقف المجلس أيضاً بشتى عناصره، ولكن كنت أحب وأرغب من صميم فؤادي ـ ورغبتي هذه موجهة لأشخاص عزيزين على قلبي ـ كنت أحب أن تتحمل كل سلطة التبعة الملقاة على عاتقها حتى لا يقال كما يقول الكثيرون إن هذا النظام البرلماني لا يوافقنا وهو أعرج يجب تعديله، إذا شاءت كل سلطة أن تتهرب من المسؤولية التي يلقيها على عاتقها الدستور والعرف البرلماني حينئذ تصبح الفوضى وتضيع المسؤوليات.

قبل الثورة الفرنسية كانت الحالة سيئة جداً، فكانت سبباً في الثورة واستيلاء نواب الشعب على مقدرات مالية الدولة، وقد أصبحنا الآن تجاه ثلاثة أنواع من هذه النظم بعد التطورات التي حصلت فيها:

١ ـ النوع الموجود في انكلترا، السلطة محصورة في وزير المالية الذي يحضر الموازنة ويقدمها للمجلس.

٢ ـ النوع الموجود في أميركا، لا شأن للحكومة في الموازنة، فمجلس الكونغرس هو الذي يعدها.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

٣ ـ النوع الموجود في فرنسا وهو الذي تمشينا عليه في بلادنا، هذا النظام يحدد صلاحية كل سلطة على حدة، فتعد الحكومة الموازنة وتتحمل مسؤولياتها كسياسة مالية، والمجلس النيابي هو الذي يراقبها ويمحصها.

هذا ما كنت أعرفه، ولكن ما كنت أعلم أنه يوجد وضع رابع لتحضير الموازنة، موازنة تحضرها الحكومة وفيها ما فيها من الفظائع، حكومة تتقدم بسياستها المالية إلى المجلس فيقوم المجلس عليها فتتراجع ثم تكرر تراجعها وكأني بها تقول للمجلس ولنوابه: افعلوا ما شئتم فلا يمكنني وأنا مغرمة بكم أن أرفض لكم طلباً.

(تصفيق)

سادتي، أحببت أن أبدي هذه الملاحظات لأصل إلى النتيجة: هذه الحالة أوجدت فوضى في إلقاء التبعات، في الدول الدستورية الحكومات لها سياسة مالية، تأتي أمام المجلس، تبقى إذا وافقها عليها وتذهب إذا عارضها.

أقول هذا لا لتذهب الحكومة ـ مع شدة رغبتي بذهابها فإما أن نكون صريحين كالأستاذ خباز ونقول إننا أعداء هذا النظام. . .

أيوب تابت: مقاطعاً ـ لا يقول ذلك خباز.

حبيب أبو شهلا: ولكن أن نقول نحن من مؤيدي هذا النظام ونأتي بأعمالنا ونفتري على هذا النظام.

هذه هي الملاحظة الأولى التي أبديتها ولكن اسمحوا لي أن أتقدم بملاحظة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى.

لم أر في موقف الحكومة ما يدل على أن لها سياسة مالية تتفق مع مصلحة البلاد، فوالحالة هذه أتساءل كيف نقدم على تصديق هذه الموازنة، هل هي الموازنة التي تنتظرها البلاد وتفضلها مصلحته؟ أسرع وأجيب: كلا، كلا. لهذا ألفت نظر المجلس إلى الحالة التي تنشأ بعد التصديق قائلاً لكم: ما كانت الموازنة يوماً من الأيام غاية تنشدها الحكومات، ما هي إلا واسطة وأداة للتعبير عن سياسة الحكومة المالية في بلد معين، ولكن أن نأتي ونعتبرها نتيجة ونصدق عليها فهذا ما لا أعتقد به، في النتيجة المسؤولية تقع عليكم وعليكم أن تتحملوها، الحكومة تقدم الوسيلة وأنتم الذين تتحملون التبعات.

الموازنة تقسم إلى قسمين: القسم الأول، عائد للنفقات التي تحتاجها الحكومة لتسيير أعمالها، والقسم الثاني، يعبر عن سياسة الحكومة الإنشائية.

نحن لا نختلف مع الحكومة في القسم الأول لأننا نفهم أن دوائر الحكومة من عدلية ومالية

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وغيرها محتاجة إلى بعض الزيادات والاعتمادات المخصصة لمأمورين هذه الدوائر لا أهمية لها في حياة الدول، إنما المهم هو القسم الثاني الذي يمثل سياسة الحكومة الإنشائية العمرانية، فالحكومة ليست مكلفة فقط بتسيير الإدارة فهذه محصورة بالموظفين وظيفة الحكومة هي أن تسير في البلاد نحو العمران والتقدم في ميادين الرقي والإنشاء، لا سياسية إنشائية للحكومة والبلاد تقف في حالة الجمود، إن البلاد يمكنها أن تنتظر فالعمران لا ينتظر؛ كل سنة تقف فيها البلاد تتراجع فيها عشرات السنين إلى الوراء، فإذا قبلنا بالجمود وسياسة الحكومة ألا يقول معنا الشعب غداً في بحر السنة ما الفائدة من الدستور والنواب، فإن موافقتنا الحكومة تجعلنا مجرمين أمام الشعب والبلاد.

اسمحوا لي أن أقدم لكم مثلاً بسيطاً على ما أقوله وهو ليس بجديد عليكم، عندما تصفحت الموازنة أحببت أن أطلع على الاعتمادات المرصدة للإنشاءات والعمران. فلم ألتفت إلى وزارات العدلية والداخلية والبرق والبريد، فاعتماداتها للموظفين ولكن توصلت إلى وزارة الزراعة والاقتصاد الوطني، ما أفخم هذين الاسمين وما أفقر هاتين الوزارتين.

نحن في لبنان ليس لنا سياسة خارجية؛ ليس لنا طيارات وليس لنا أساطيل.

(روكز أبو ناضر يحاول التدخل)

ليس لنا أساطيل إلا روكز... (تصفيق) ولكن لنا موارد هي آمال اللبنانيين هي أمل البلاد الوحيد؛ ليس لنا غير الزراعة والاصطياف ولا hivernage فما هي المبالغ التي خصصت لها، فإذا بهم يرصدون للزراعة ١٣٢ ألف ليرة وللاقتصاد الوطني ٦٤، المجموع ٢٠٠ ألف ليرة من ستة ملايين ليرة، قلت وأقول من جديد إن موازنة من هذا النوع من العار علينا أن نصدقها في حالتها الحاضرة.

سادتي، أفهم أن تكون شتى الوزارات الأخرى محتاجة إلى أموال إلى موظفيها، أطلب أن لا تحرم من النفقات اللازمة لها ولكن هذا لا يعني حرمان الإنشاء والعمران... نعم إن لجنة المالية وافقت على رواتب موظفي الزراعة وألغت مساعدة الزراع ومساعدة مربي دود الحرير، قلت كيف يمكن أن نقبل بهذه الموازنة ولا نطلب من الحكومة أن تأتينا بموازنة كبرى فيها مئات من ألوف الليرات للزراعة والتحريج، وما جرى في الزراعة تكرر في الاقتصاد، فما خصص للرياضة الشتوية ولتنشيط بناء الفنادق بلغ ٢٧ ألف ليرة؛ فأنفقت منها اللجنة سبعة آلاف، في حين أن ما يحتاجه لبنان ليس سبعة آلاف ليرة، بل المئات من ألوف الليرات.

يقولون من أين تريدون أن نأتي بالمال، أعطينا مال، نخصص مثل هذه الاعتمادات، المال موجود بشرط أن تلجوا الأبواب التي يدخل منها، فإذا لم تكن لكم الجرأة الكافية تكونون مسؤولين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ما هي هذه الأبواب: لماذا لم تأتي الحكومة وتوجد التوفير في باب الموظفين. لماذا لم تنظر إلى بقايا الأموال المتراكمة، من الإحصاء الذي قدمته الحكومة تبين أن هذه البقايا تبلغ أربعة ملايين ليرة فسألنا عنها قالوا لنا لا يمكن أن نحصل منها إلا ٢٠٠ ألف ليرة، لماذا هذا التأخير في تحصيلها؟ أليس هذا دليل على أن الدافعين هم هم وإن غير الدافعين هم هم لا يتبدلون.

كيف لا تجدون المال يمكنكم إيجاد الضرائب على أصحاب الثروات والشركات الذين يتنعموا في ظل لبنان ولا يدفعون غرشاً واحداً، لو لم تكن الحكومة مستعجلة لتصديق الموازنة كل هذا كان يمكن درسه والوصول إلى نتيجة تضمن للبلاد مستقبلاً زاهراً كل هذا لا ذكر له ولا أهمية له، المهم أن يصدق المجلس الموازنة ولماذا؟ لأن تصديق الموازنة كما قيل لي هو العمل الذي سيجرب فيه هذا النظام. . . صدقوا على الموازنة حتى تثبتوا أنكم أهلاً لهذا النظام. أنا أقول بالعكس إذا صدقناها لا نكون أهلاً لهذا النظام.

اسمحوا لي بكلمة أخيرة أوجهها إلى إخواني وزملائي الاتحاديين: أرجوكم أن تمعنوا النظر بالموازنة، أنتم أيها الاتحاديون أنتم المسؤولون عن هذا الحكم في هذا الدور، أنتم الأكثرية، الحكومة حكومتكم تعيش بثقتكم، فإذا أخطأ فأنتم المسؤولون، فأرجوكم أيها الزملاء أن تنظروا إلى كل هذه الأمور وتحملوا مسؤولياتكم، فإذا كنتم مقتنعون أن هذه الموازنة هي بمصلحة لبنان فصدقوها وإلا فلتكن لكم الجرأة الكافية لتقولوا لحكومتكم إننا نرفض الموازنة، هذا لا يدل على أنكم تخونوا الحكومة، فإذا ذهبت هذه الحكومة عادت حكومة أخرى هي منكم.

(تصفيق)

سليم تقلا: أنا أوافق الأستاذ حبيب أبو شهلا، وأضيف أن التوازن مفقود في الميزانية، وأرقام الواردات والنفقات لا تنطبق على بعضها انطباقاً فعلياً، فالعجز غطي بمبلغ ٢٨٥ ألف ليرة لا يمكن إيجادها، لذلك أنبه المجلس إلى نقطة وهي أن العجز واقع في الموازنة إذا صدقها الآن ففي أيلول وتشرين ستنهمر علينا الاعتمادات الإضافية، فإني أطلب رد مشروع الموازنة.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: كانت الحكومة تريد أن تبقى كلمتها إلى نهاية جميع الخطابات، ولكن تكاثرت الظباء على خراش. . .

لا أريد أن أطيل الكلام لربما عدنا إليه في جلسة أخرى سأحصر كلامي في أسس أفاض فيها حضرة الزميل الأستاذ أبو شهلا وجعل منها سبيلاً لمناشدة إخوانه أفراد كتلة الاتحاد كما نعى على الحكومة تصرفها في سياستها المالية وكما نعى لبنان بأنه صائر إلى الخراب إذا صدق المجلس الموازنة.

إنه طلب تغيير النظام المالي، فهذا قول غير جديد في البلاد هي نغمة عرفناها وألفناها منذ سنة ١٩٢٦، وحتى هذه الدقيقة لم تزل في عالم النظريات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عندما درست الموازنة في هذا العام كان حضرة الزميل من جملة أعضاء الحكومة، فتكلم في مجلس الوزراء وفي خارجه وقال إن لديه مشروعاً يؤمن توزيع الضرائب وتحصيلها بصورة عادلة وقد رجوناه أن يتقدم إلينا به أو يدلنا عليه لعلنا نكتفي به فلم يفعل.

حبيب أبو شهلا: أعطيتك إياه.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: الكلام المجرد لا قيمة له تقول عندي مشروع قدمه.

حبيب أبو شهلا: عندما تعجز الحكومة فيوجد أناس يقدمونه، عندما عرضت المشروع كان جوابكم لي، هذا المشروع لا يمشي، ثم أنت وزير مالية وعليك أن تتقدم أنت بالمشروع.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: أنا لم أسع أن أجرح الزميل فلماذا هذه النرفزة. وقد رويت حديثاً فقط.

حبيب أبو شهلا: وأنا صححت هذا الحديث ولم أكن أنتظر من حضرتك أن تروي حديثاً خلافاً لما جرى.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: أنا لم أتكلم إلا الصدق قلت مراراً إذا كان لك مشروع قدمه، إن المشروع الذي تكلم عنه حضرة الزميل لا يمكن تطبيقه عملياً في هذه البلاد، كما للحكومة حق اقتراح القوانين فللمجلس الحق ذاته، إذا كان أحد يريد أن يتقدم بمشروع الضريبة على الدخل فليقدمه.

لقد تكلم أيضاً حضرة الزميل عن الأنظمة البرلمانية في العالم في انكلترا في أميركا وفي فرنسا، وقد بين الفرق الموجود بين كل من هذه الأنظمة، نحن في هذه البلاد اتبعنا النظام الفرنسي لأن دستورنا مأخوذ عن فرنسا، أتت الحكومة بمشروع الموازنة، وكما أنه يحق للمجلس الفرنسي أن يعدل في الموازنة بالاتفاق مع الحكومة فيمكن لهذا المجلس أيضاً أن يوفر ويلغي من الاعتمادات.

إن القول بأن المجلس يرد الموازنة فتذهب الحكومة هو رأي مغلوط، لأننا إذا أردنا اتباع النظام الإفرنسي وقبول التعديل والتبديل فيها فهذا لا يعني أن في الأمر خطة، لقد تكلم الأستاذ أبو شهلا عن السياسة المالية، المجال مفتوح فإذا كان لحضرته أو لسواه سياسة أخرى فليتفضل بإرشادنا إليها.

سليم تقلا: ما هو رأي الحكومة وما هي سياستها؟

موسى بك نمور ـ وزير المالية: سياستها موجودة في موازنتها.

حميد فرنجيه: في أي موازنة؟ في موازنة نومرو ١ أو نومرو ٢، أو ٣، لأن هذه الموازنة تغيّرت مراراً.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: الموازنة الموجودة بين أيديكم.

(ضوضاء)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الحكومة تريد أن تتكلم فإذا لم يريد المجلس أن تتكلم فما علينا إلا أن نترك الجلسة.

فريد الخازن: بدنا نوفر عليك حكي...

موسى بك نمور ـ وزير المالية: من جملة الأشياء التي قالها الأستاذ أبو شهلا قوله إن ليس للحكومة سياسة إنشائية، وأن اعتمادات وزارة الزراعة والدوائر الاقتصادية لا تبلغ إلا ٢٠٠ ألف ليرة.

هناك مكتب فني للبلديات و...

بشارة الخوري: مقاطعاً ـ ما شأن المكتب الفني في الموازنة.

كميل شمعون: السياسة الإنشائية يجب أن تكون في الموازنة لا في مكتب البلديات.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: في وزارة الصحة فقط أرصد اعتماد للإنشاء قدره ٤٠ أو ٥٠ ألف ليرة... إذا كنتم تريدون أن تحسبوا العبارة والجسر أعمال إنشائية...

(مقاطعة)

الرئيس: الأستاذ أبو شهلا تكلم ساعة واستفدنا من كلامه... لا تقاطعوا.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: يقولون إن ليس للحكومة سياسة إنشائية، إذا كنتم تريدون أن تحسبوا العبارة والجسر أعمال إنشائية فلا يكون عندكم أعمال إنشائية.

بقي علي قضية أخرى سمعتها في المجلس وفي خارجه، يقولون إن ميزانية الحكومة اللبنانية مقصورة فقط على الموظفين، ٨٠٪ تصرف على الموظفين و٢٠٪ على الأعمال الإنشائية، فنقول لهم ما هي الأعمال النافعة، هل وجود الدرك والشرطة ليس عملاً نافعاً إن في الدولة موظفين في المعارف فهل وجودهم لتناول الرواتب فقط وتحسب عملهم غير نافع، وما يقال في هاتين الإدارتين يقال في سائر الدوائر، فالفقير يهمه أن يكون جنبه مدرسة أو مستشفى أكثر من طريق أو بناية كبرى للحكومة، فالعمل نافع في نظر البعض وغير نافع في نظر الآخرين، والحكومة تنظر إلى مصلحة الجميع.

بقي كلمة أخشى إذا قلتها أن يزعل الزميل أبو شهلا.

الحكومة تأخرت بتقديم الموازنة لأسباب أهمها أن هذه الوزارة تألفت في تشرين الثاني، في هذا التاريخ لم تكن الوزارات هيئت موازناتها، فإذا كان ثمة مخالفة دستورية فهي تتناول غيرنا.

الرئيس: أرفع الجلسة ١٠ دقائق للاستراحة.

رفعت الجلسة ١٠ دقائق.

الرئيس: أعيدت الجلسة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

بشارة الخوري: بلغنا ونحن في فترة الاستراحة أن بعض الحضور تعدوا شتماً على شقيق أحد النواب الأستاذ حبيب أبو شهلا، إننا نحتج على هذا العمل ونطلب من الرئاسة أن تأخذ التدابير والاحتياطات اللازمة لكي تمنع ضغط الشارع على المجلس، لا يجوز أن نتعرف هنا إلى لون كل نائب، كل منا له حريته ويحق له إبداء آرائه كما يشاء.

توفيق عواد: نشترك مع حضرة الرئيس الشيخ بشارة بهذا الاحتجاج.

الرئيس: أطمئن حضرة الشيخ بشارة بأن السلطة صدر لها أوامر شديدة. وستتخذ التدابير الفعالة لمنع مثل هذه التعديات.

أيوب تابت: التدابير لا تتخذ للمستقبل، بل يجب أن تعطى الأوامر حالاً لتوقف المعتدي.

الرئيس: سأعمل تحقيق.

أيوب تابت: أنت لا تعمل تحقيق بل تأمر بإجراء التحقيق.

إبراهيم عازار: إننا نعرف المعتدين وإذا شئتم نصرح بأسمائهم.

الرئيس: أطلب من وزير الداخلية اتخاذ التدابير الفعالة الصارمة وفتح تحقيق.

نعود الآن إلى البحث بالموازنة بصورة إجمالية، أرجو الخطباء أن يختصروا، الكلام لمحي الدين النصولي.

محي الدين النصولي: (صعد المنبر وألقى الخطاب الآتي):

نحن نجتمع اليوم لندرس موازنة هذا العام عام ١٩٣٨ ولنقول كلمتنا في هذه الوثيقة التي تبين نفقات لبنان وواردات لمدة معينة من الزمن.

آسف جد الأسف بادئ ذي بدء أن أحمل الحكومة تبعة التأخير في إرسال الموازنة تأخير أضرّ بسمعتها وأضرّ بسمعة المجلس وآسف أن أستنكر المؤامرات الخائبة التي حيكت خارج المجلس وداخله لفرض الموازنة كما أتت من الحكومة.

نحن لم نتلق الموازنة إلا في الثامن عشر من شهر كانون الثاني من هذه السنة أي بعد ثلاثة أشهر ونصف من الميعاد الذي حدده الدستور وبدأنا بدرسها على الفور واجتمع رئيس اللجنة المالية ومقررها إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ومديرها ومستشارها بعد مضي يومين على استلامها الموازنة وألقينا نظرة عامة على الموازنة وأفهمنا الحكومة أن المكلف اللبناني لا يستطيع أن يحمل أعباء جديدة فوق أعبائه وأنه من الضروري أن تظل الضرائب كما كانت في الماضي ريثما يصير إلى درس نظام جديد في بحر هذا العام يوزعها توزيعاً عادلاً بين المكلفين.

وعملت الحكومة برأي اللجنة المالية وحذفت في الثاني والعشرين من شهر كانون ثاني ضريبة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

السكن وأنزلت الضريبة العقارية على الأملاك المبينة وأعادت ضريبة الأراضي الموحدة إلى ما كانت عليه ولكنها عمدت في الوقت ذاته إلى تعويضات الموظفين عن غلاء المعيشة من جراء تدهور النقد فحذفتها برمتها.

وتابعت اللجنة المالية درسها وألقت نظرة سريعة على الواردات لأنها أحبت أن تلم إلماماً بمقدرة المكلف على الدفع وخالفت بذلك قاعدة درس النفقات قبل الواردات عن سابق تصميم وتصور لأنها رأت أن الحجج التي يدلون بها لتدعيم هذه القاعدة نظرية أكثر منها عملية لأن مقدرة المكلف على الدفع محدودة وحاجات الدولة من الحاجات التي لا تكفي لا سيما في بلد ناشئ كلبنان يتطلب كل شيء للنهوض ولكنه يتعثر بأزمة خانقة ويتعثر أهلوه بذيولها.

وعندما انتهت اللجنة من بحث الواردات وكونت فكرة صحيحة على قدر الاستطاعة عنها تناولت النفقات ووضعت نصب أعينها مبادئ عامة صحيحة أحبت أن تدرج عليها في بحث الموازنة وهي المبادئ العامة التي أقرها علماء المال واعتنقها واضعو الموازنات في أقطار العالم قاطبة ولكنها لم تلبث أن اختلف أعضاؤها على هذه المبادئ وانشقت على نفسها فاستقال رئيسها ومقررها ومشت فلولها في درس الموازنة كما تعلمون.

نحن اليوم نتناول هذه الموازنة بالنقد لا كأعضاء سابقين أو لاحقين في اللجنة المالية ولكن كنواب مستقلين لا ينتمون إلى حزب من الأحزاب أو إلى فئة من الفئات بل يطلبون خير هذه البلاد أولاً وأخيراً.

إن هيكل الموازنة كما جاء من الحكومة لا يعطي الذي يتصفح الموازنة فكرة صحيحة عن تقديراتها فهو بدون تقديرات عام ١٩٣٧ ويقابل بينها وكنا نود أن تعمد الحكومة إلى تدوين تحصيلات عام ١٩٣٤ و١٩٣٥ وعام ١٩٣٦ ومتوسط تحصيلات هذه الأعوام الثلاثة ثم تدون المبلغ التقديري لتحصيلات عام ١٩٣٧ وتقديرات هذا العام ليتكون لدى متصفح الموازنة فكرة عامة تقرب من الصحة عن مالية الدولة ولكن الحكومة سامحها الله وعفا عنها قابلت تقديرات عام ١٩٣٧ بتقديرات عام ١٩٣٨ ومقابلة التقديرات بالتقديرات لا تعطي إلا فكرة تقديرية عن الحالة المالية في الدولة وفي هذا ما فيه من بعد عن الفكرة العلمية الراهنة.

نحن نحمد للحكومة توزيع قسم النفقات إلى أبواب وفصول وبنود رغبة منها في تحقيق مبدأ تخصيص النفقة بجلاء ووضوح لتسهل المراقبة المالية النيابية والإدارية ولكننا نؤاخذها في إدماجها في كثير من الأحيان في بند واحد خدمات مختلفة وكان الأجدر بها أن تذكر مفردات هذا البند لتسهل مهمة المجلس وتحصر صلاحية الصرف ضمن حدود لا تسمح للسلطة التنفيذية أن تتعداها عدا عن الفائدة الإحصائية التي يتوخاها طلاب العلم في هذا المضمار.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وإذا تصفحنا الموازنة فإنا نرى هيكلها خلواً من بيان حضرة وزير المالية هذا البيان الذي يضع أمام عينيك صورة صادقة عن حالة البلاد الاقتصادية العامة وينبيك عن السياسة الإنشائية التي تود الحكومة أن تتبعها في أثناء هذا العام ويحدثك عن الضرائب وطريقة طرحها وتحققها وجبايتها وإقبال المكلف أو عدم إقباله على الدفع ومقابلتها مع ضرائب الأعوام الفائتة وعن الصعوبات التي واجهتها الخزانة بسبب تدني النقد والذرائع التي تذرعت بها الحكومة لتخفيف وطأة هذه الكارثة ثم يلخص لك أبواب الموازنة وفصولها وبنودها فلا تأتي على هذا البيان إلا وتتمثل الموازنة لك شخصية معنوية لها حقوق وعليها واجبات.

هذه ملحوظاتنا على هيكل الموازنة المادي ندلي بها على القائمين على الشؤون المالية يأخذون بها وهم يعدون الموازنة للسنين المقبلة.

أما ملحوظاتنا العامة على الموازنة فإننا نأسف أن نقول إن موازنتنا هي عبارة عن موازنة رواتب لا أقل ولا أكثر لأنها لا تحتوي إلا النذر اليسير من الاعتمادات المخصص للمشاريع العامة من زراعية واقتصادية وعمرانية.

ألا تجدون معي أن ثلاثة ملايين من الليرات اللبنانية السورية تدفع رواتب من موازنة تقدر بخمسة ملايين وربع. مبلغ فاحش جداً وأنه يجب أن نفكر جدياً بهذه القضية بأن نضع خطة رشيدة نتمشى عليها في تنظيم الإدارة الحكومية وتشذيب ملاك الموظفين تشذيباً يتفق مع وضعنا الراهن ويضمن لنا ملاكاً منظماً نشيطاً يحس بالواجب المفروض عليه ويقوم به حق القيام؟

ألا ترون معي أنه يجب أن نفكر في ذات الوقت برواتب التقاعد التي تتضخم سنة إثر سنة وأن ندرسها دراسة علمية تخفف وطأتها عن الخزينة وتضمن للموظف مستقبلاً سعيداً وعيشاً رغداً؟

ثم هل هذه الموازنة شاملة تضم جميع نفقات الدولة وواردتها والشمول هو أحد الأسس التي تبني عليها الموازنات؟ يخيل إليّ أن الحكومة نسيت أن تأتي على ذكر ديوان المكتب الفني للبلديات الذي يتقاضى نفقاته من مدخول رسوم البنزين والمحروقات.

إنني أرى أن تذكر الموازنة هذا الديوان وأن تعدد موظفين وأن توضح رواتبهم كما أنني أرى أن تدخل رسوم البنزين والمحروقات إلى خزانة الدولة بصفة أمانة وأن توزع هذه الرسوم خصيصاً على البلديات بموجب مرسوم خاص حتى تتسنى لنا الرقابة على هذا الدخل الهائل حتى لا نطلق يد أحد ولو كان وزيراً للداخلية في إنفاق ما يزيد عن النصف مليون من الليرات اللبنانية السورية.

ثم هنالك بند اللوازم والنفقات الإدارية تقدر نفقاته بأكثر من ربع مليون ليرة سورية لبنانية وهو مرصود على الإيجارات والإنارة والتدفئة وما تحتاجه الدوائر من أدوات قرطاسية ومطبوعات وألبسة وهذه الاعتمادات موزعة بين الأبواب يتصرف بها رؤساء الدوائر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ألا ترون معي بضرورة توحيد جميع هذه الاعتمادات وتسليمها إلى إدارة واحدة تضبطها وتهيمن عليها وتوحد النماذج المستعملة في جميع دوائر الدولة ويؤخذ موظفوها من الموظفين الذين شهد لهم بالأمانة والاستفادة وتربط رأساً بوزارة المالية على صورة تضمن حسن التصرف والتوفير.

وإنني أرى من الضروري جداً الإشراف على تنفيذ الموازنة وحسن سير الأعمال المالية في الدوائر من قبل هيئة من المحاسبين المحلفين تفتش كل عام دوائرنا المالية وتشهد بصحتها وضبطها وتقدم تقريراً وافياً عن أعمالها إلى المراجع الإيجابية.

نحن لا نقول بإيجاد ديوان المحاسبات (Cour des comptes) لأن هذا يكلفنا كثيراً ونحن أحوج ما نكون إلى التوفير بل نقول بهيئة محلفة تهبط دوائر المال عاماً إثر عام وتقوم بتفتيش دقيق لجميع عملياتنا المالية.

أما الملحوظة الأخيرة التي أود أن ألفت إليها الأنظار فهي الاتجاه الجديد الذي يجب أن تتجه إليه الحكومة في سياستها المالية والذي يجب أن يرمي إلى تشجيع الفلاح ولبنان بلد زراعي قبل كل شيء وفوق كل شيء وإلى الصانع والمانع على اختلاف صناعاتها بدأت تنشر في مدن هذا الجبل وقراه وإلى التاجر الذي أخذ يلفظ أنفاسه وتخور قواه المالية والأدبية من جراء فكرة الانفصال التي طلع علينا بها بعض الذين لا ينظرون إلى أبعد من أنوفهم في الشؤون الاقتصادية.

هذه بعض الملحوظات التي عنت لي وأنا أتصفح موازنة هذا العام أقولها راجياً من الحكومة أن تأخذ بها في إعداد موازنتها لعام ١٩٣٩.

أما موازنة هذا العام فإنني أرى أننا قد أنقذنا ما يمكن إنقاذه منها ودرأنا عن المكلف اللبناني بعض ما كان يتهدده وإذا كنا لم نصل إلى الغاية التي نتوخاها جميعاً فلذلك أسباب لا حاجة إلى ذكرها الآن ولكنها ستكون على كل حال حافزاً لنا على أن نأخذ في الأعوام القادمة بسياسة مالية معينة تتناول كل مرافق البلاد وحاجاتها ولعل الظروف القاهرة التي قضت في السابق على الحكومات المتعاقبة بخرق الميزانيات والتذرع بالاعتمادات الإضافية وتشويش الأبواب والبنود والرجوع عن تحقيق المشاريع المقررة أقول لعل هذه الظروف لا تصادرنا في هذا العام فتسلم الموازنة وتسلم أبوابها وتنفذ بأمانة وإخلاص.

والآن أمامنا فترة قصيرة جداً من الوقت لدراسة الموازنة وإقرارها فالواجب يقضي علينا جميعاً أن نواصل السعي لإنهائها قبل ختام الدورة بروح نزيهة خالصة من كل غرض حتى تنسجم الأعمال في الدولة وتطلق يد المسؤولين في تنفيذ البرامج الإنشائية التي نتوق إلى تحقيقها.

هذه كلمة لا بد من قولها حتى لا يفهم البعض أننا حاولنا في نقدنا للموازنة التهديم والتخريب والعمل للوصول إلى الحكم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

توفيق عواد: عندما ابتدأنا بدرس الموازنة وفي هذه الندوة لم نكن ولا بوقت من الأوقات الروح الحزبية مسيطرة علينا نحن أمام موازنة تتعلق بحياة البلاد، لم ننظر في هذه الساعة إلى حزبياتنا الصغيرة، رائدنا المصلحة العامة.

ولكن لا بد لي بصفتي مقرر لجنة المالية أن ألفت أنظار الزملاء الكرام إلى ملاحظات سمعناها في خطاب الزميلين الأستاذ حبيب أبو شهلا ومحي الدين بك النصولي، أن الأستاذ أبو شهلا هو مخلص في كل ما يعمل وأن إخلاصه حدى به إلى ترك وزارة الداخلية، ولكن لا بد لي من التصريح بأننا متفقين معه في نقاط ومختلفين في نقاط أخرى.

نحن متفقون معه على ضرورة وضع نظام جديد لتوزيع الضرائب، إن الضرائب التي أقريناها في لجنة المالية لا نقرها عن عقيدة بل أقريناها لأننا لا نقدر أن نعمل شيئاً في هذه البهرة وأن الخزينة سيصيبها ضرر عظيم إذا لم نقرها، تمنينا على الحكومة أن تأتينا بضرائب جديدة وأن تستغني رويداً عن فئة من الموظفين، وقد بيّنا لها كيف يمكنها الاستغناء عن هؤلاء المأمورين لا كما قال حضرة السيد أحمد الحسيني بأن نطردهم إلى الشارع.

الخزينة تصاب بضرر كبير من رد الضرائب لأن الضرائب المتوجبة يتأخر تحصيلها، أقول إن المجلس بالاتفاق مع الحكومة قد رفع عن عاتق الشعب الضرائب الجديدة، إننا نعد هذا العمل مفخرة وبالوقت نفسه أوجد ميزانية متوازنة رغم تدني النقد والمصائب التي أصابتها.

نحن نشعر مع الموظفين وخصوصاً الصغار منهم الذين لا يقدروا أن يقيموا في أود معيشتهم، سنعوض عليهم ونرفع عنهم شيئاً من المصائب، لم نقدر بسبب حالة الموازنة أن نقرر لهم الزيادة التي اقترحتها الحكومة، فطلبنا منها أن تحقق هذه الزيادة، فإذا اتفقت مع المجلس يمكن تحقيقها في هذين الشهرين.

قال الزميل أبو شهلا إنه لا يوجد للحكومة سياسة مالية، وأنا أقول أيضاً الحق معه ليس لها سياسة مالية، ولكن في بحر خطابه لم أسمع ما هي السياسة المالية الجديدة التي يقترحها علينا، تكلم عن ضريبة الدخل، أهذا هو برنامجه المالي، ما هي سياسته المالية، ماذا قال لنا، ما هي الاقتراحات العديدة التي قدمها قائلاً للمجلس هذه هي سياستي المالية، ولكنه يجب التهديم ولا يجب التعمير.

قال لو أشرف على سياسة الدولة المالية لوجد ألوف الليرات وخصصها للمشاريع العمرانية، فليتقدم إلينا باقتراحات جديدة لنوافقه عليها.

وأما ما قيل إن اعتمادات الموازنة هي ليست مخصصة للمشاريع العمرانية إلا بنسبة ١٥٪، فأجيب إن الأموال المرصدة لوزارة الأشغال العامة والصحة والمعارف فكلها مخصصة لهذه المشاريع وإن كان مخصص منها قسماً للموظفين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أسأل حضرة الزميل هل لم يوظف أحداً في عهده عندما كان بوزارة الداخلية أو لم يساهم في سياسة التوظيف.

وأما النصائح التي أعطاها إلى الكتلة الاتحادية فإننا نشكره عليها، ولكننا نذكره أن الكتلة اتخذت قراراً بالسير بالموازنة وهو لم يتقيد به، نطلب منه أن يتقيد بهذا القرار قبل أن يأتينا بالنصائح.

أصوات ـ التقيد بمثل هذه القرارات مخالف للدستور.

توفيق عواد: من جهة الحكومة فسوف لا أدافع عنها.

حبيب أبو شهلا: مقاطعاً ـ دافعت عنها لدرجة أني كدت أقترح تعيينك وزير دولة.

توفيق عواد: رغبتك شديدة في ذهاب الحكومة، فإذا لم نماشيك في هذه الرغبة فلأننا لا نريد أن نخرج من تحت «الدلفة إلى تحت المزراب».

عبد الله اليافي: كنت أريد أن أتكلم مطولاً في الموضوع الذي سبقني وتكلم فيه الزملاء السادة:

حبيب أبو شهلا، ومحي الدين النصولي، وتوفيق عواد، وهم سياسة البلاد المالية، كنت أريد أن أبين ضرورة تقديم فذلكة مع أنه كان على وزير المالية أن يرفقها بالموازنة، كنت أريد أن أتكلم بكل ذلك.

أحصر كلامي الآن في ملاحظتين، الأولى قانونية صرفة والثانية لها خطورتها المالية التي لا تخفى عليكم.

أما الملاحظة الأولى فهي أن الحكومات عادة عندما تتقدم إلى المجالس النيابية بمشاريع الموازنة ترفق هذه المشاريع بمشروع قانون بإجازة هذه الموازنة يتضمن تقديراتها السنوية عن المصارفات والواردات، وقد أرفقت الحكومة مشروع ميزانيتها الأول بمثل هذا القانون وضمنته التقديرات التي أشرت إليها. ولكنها بعد أن اتفقت مع اللجنة المالية على ترك بعض الضرائب وإنزال قيم بعضها الآخر تقدمت لنا بمشروع قانون ميزانية لا يحوي في مواده على الاطلاق قيمة التقديرات السنوية، بل ترك هذا الرقم مفتوحاً للمجلس وهذا في نظري غير جائز قانوناً لأن الموازنة كما عرفها رجال العلم المالي هي وثيقة تقديرات ووثيقة إجازة، أي كما يعبر عنها بالفرنسية:

C’est un acte de prévsion et d’autorisation.

أما التقديرات فهي التي تقدرها الحكومة وأما الإجازة فهي التي تصدر عن المجلس بالموافقة عن هذه التقديرات، فإذا أتى مشروع قانون الموازنة خلواً من التقديرات فالمجلس النيابي ماذا تراه يجيز يا ترى؟

الحكومة بين أمرين أو أنها تعتنق نظرية اللجنة وتأتي بمشروع على أساس هذه التقديرات أو أنها لا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تعتنقها فتأتي بتقديرات جديدة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن في مشروع قانون الموازنة إعادة إلى الجدولين ألف وباء من الموازنة الذين فيهما بحث الواردات والمصارفات العمومية للدولة، ولما كانت هذه الواردات والمصارفات قد تحورت تحوراً أساسياً بالاتفاق مع الحكومة فإن إشارة مشروع القانون إلى هذين الجدولين هي إشارة في غير محلها ولا تنطبق على واقع الحال.

وأما الملاحظة الثانية وهي الأهم في نظري لخطورتها المالية فهي أن الموازنة وضعت على أساس النقد اللبناني السوري الذي يجتاز أزمة كبرى بسبب ارتباطه بالفرنك، فلما كان الفرنك معرض للتقلبات فإني أسأل الحكومة ما هي الاحتياطات التي اتخذتها فيما لو تدهور الفرنك أيضاً.

كنت أود أن يأتي وزير المالية بفذلكة يبين فيها الاحتياطات التي اتخذتها منذ الآن بهذا الشأن، هل يوجد لدينا مال احتياطي وما هي قيمته، ألفت النظر إلى ذلك لأنه لا يوجد سابقة لمثل هذه الحالة التي نحن فيها الآن، في سنة ١٩٢٦ حصل تدني الفرنك، اجتمعت لجنة خصوصية وقررت موازنة على أساس الذهب، والتأدية بالليرة السورية الورق حسب سعر الكمبيو، ثم لما وضعت قاعدة تثبت الفرنك على معدل معين رجعت الحكومة اللبنانية إلى تنظيم الميزانية على أساس الليرة الورق.

أما اليوم والحكومة الفرنسية لم تحاول تثبيت نقدها على قاعدة ما بل تركته عرضة للتقلبات أما كان الأحرى بالحكومة أن تقدم لنا ميزانية على أساس النقد الذهبي؟ فهل ثمة مانع فني يحول دون ذلك وإذا وجد هذا المانع فما هو يا ترى؟

أنتظر جواب الحكومة على الملاحظتين اللتين أبديتهما.

إبراهيم عازار: كان لي بعض ملاحظات تتعلق بقطاعة النظام المالي في هذه البلاد، سبقني إليها بعض الزملاء كما أنهم سبقوني وتكلموا عن الفذلكة التي كان على وزير المالية أن يرفقها بالموازنة لمعرفة الواردات ونوعها، وكيفية تحصيلها، إن علم الاقتصاد يعتبر موازنة الدولة كموازنة الفرد لا يجوز أن تنظم موازنة جديدة قبل أن نتقدم بحساب عن العام الماضي وليس لدينا من الحساب المطلوب غير سلسلة من الاعتمادات الإضافية التي تدل على أن التوازن في المالية منقود، ليس عندنا شيء اسمه دائرة حسابات.

يحق لنا أن نطلع على حالة الخزانة في سنة ١٩٣٧، هل بقي عندها شيء تجري مقابلة بين موازنة سنة ١٩٣٧ وموازنة ١٩٣٨ أذكرها أنها تقدمت باعتمادات إضافية صرف منها قسم، ماذا جرى بها، هل دخلت بموازنة ١٩٣٨ هل يحق للمجلس أن يدرس موازنة سنة ١٩٣٨ قبل أن يقول كلمته في الاعتمادات الإضافية، من أين تصرف هذه المبالغ.

إن هنالك نقص مالي اقتصادي، يجب على المجلس أن يطلع على قطع الحساب عن سنة ١٩٣٧ يجب أن يعرف مصير الاعتمادات الإضافية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

موسى بك نمور ـ وزير المالية: قطع الحساب لا يعمل إلا بعد مرور أربعة أشهر على انتهاء السنة، لو طلب منا قطع الحساب عن سنة ١٩٣٦ لكنا أجبناه أنه موجود في المجلس، الدستور يقضي علينا أن نبقى فاتحين حساب مدة أربع أشهر.

إبراهيم عازار: في جميع البلدان توجد مؤسسة لمراقبة الشؤون المالية، وهي ديوان المحاسبة، وهي ما يدعى Cours des Comptes ما هي المراقبة التي يمكننا أن نقوم بها، باعتماد قدره ستون ألف ليرة نقول نحن ستون ألف ليرة، قدرت تتقدم الحكومة ضريبة الطرق بمبلغ ٦٠ ألف ليرة، بعد يومين ولكي تتوازن أرقام الموازنة جعلت وارداتها ٨٠ ألف ليرة.

على الأقل على سبيل الاستئناس يجب أن يطلعونا على جدول قطع الحساب.

بشارة الخوري: سأستفيد من طرح أول بند من الموازنة على المجلس لأقول كلمتي.

جبرائيل خباز: أنا لا أريد أن أشترك في بحث الموازنة لأني قررت أن لا أصدقها، لذلك فإني أفسر عدم تصويتي سلفاً.

إنني أقدم إلى هذا المجلس تفسيراً سابقاً لتصويت سأقوم به فقد تسنّى لكل من حضرات الزملاء أن يكون رأياً واضحاً عن الموازنة منذ الزمن الذي أرسلت فيه إلى هذا المجلس والوقت الذي بقيت فيه تتنزه بين مختلف اللجان.

أما رأيي فقد كوّنته إلى درجة أنني أستطيع منذ اليوم أن أدلي بالأسباب التي لا يمكنني من أجلها أن أضمّ صوتي إلى أصوات الأكثرية التي أتأسف أنني لا أشاطرها تفاؤلها العجيب وهدوئها الذي لا يعكر عليها شيء.

إنني لا أوافق على هذه الموازنة لأنني قبل كل شيء لا أؤمن بصحة الأرقام المطروحة علينا هذه الأرقام جميلة جداً وجمالها هذا يجعلني أشك في أنها صادقة.

لقد تقرر قبل كل شيء رفض اعادة النظر في رواتبهم واعطائهم التعويض الذي كان مقرراً لهم.

كانت النفقات العامة تبلغ قبل تدني الفرنك خمسة ملايين ليرة لبنانية أما وقد أصبحت الليرة تساوي تسعة غروش ذهبية فإنه يستحيل بداهة على الدولة أن تؤمن بالمبلغ نفسه الحاجات التي كانت تؤمنها قبل سقوط العملة وأن تواجه النفقات والواجبات التي كانت تواجهها في ذلك الحين دون أن تلجأ إلى زيادة الواردات أو تطلب إلى البلاد ضرائب جديدة.

إنني لا أصدق هذه الموازنة لأنني لا أؤمن أن هذا الأمر ممكن الوقوع.

إنني لا أصدق هذه الموازنة لأنني أعتقد أنها مبنية على ظلم فاضح مشين فإن الرقم الأكبر الذي استطاعت أن توفره اللجنة المالية هو تعويض غلاء المعيشة الذي كان ممنوحاً للموظفين اللبنانيين

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وأن الحكومة نفسها هي أول من اعترف بهذا الظلم. فقد صرحت في أحد البلاغات الأخيرة التي أصدرتها أن أكثر من ثمانين بالمئة من موظفي الدولة يتناولون راتباً يقل عن خمسين ليرة لبنانية سورية في الشهر وأن المعدل العام لمرتبات الموظفين يقل عن خمس وأربعين ليرة لبنانية سورية في الشهر أقول ذلك ولا سيما وأن تقرير اللجنة المالية نفسها يوجه الشكوى ذاتها ولكنها شكوى أفلاطونية لا تأتي للموظفين بعلاج. وهذه هي الفقرة الواردة في التقرير الذي أشير إليه: «إن اللجنة عطفت في أثناء درسها على الموظف اللبناني ولا سيما الموظف الصغير كالدركي والشرطي وساعي البريد وغيرهم، وهي تعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا بد من التعويض عليهم بعد أن نشأ عن تدني النقد نزول فعلي في رواتبهم يكاد يبلغ الخمسين بالمائة، لذلك نوجه نظر الحكومة إلى وجوب تقرير تعويض للموظفين ولا سيما الصغار منهم في خلال سنة ١٩٣٨».

هذه أقوال جميلة جاءت بها اللجنة ولكني أسألها ما الذي قررته من أجل الموظفين؟

أيمكن أن يتصور العقل أنه لا يزال هنالك موظفون أصحاب عيال عديدة يتناولون راتباً في الشهر لا يزيد عن الخمس وثلاثين ليرة لبنانية وأن هنالك قضاة ومهندسين لا يزالون يتناولون معاشات شهرية تقل عن الخمس والسبعين ليرة لبنانية.

إن الحكومة التي يهمها ولو قليلاً جداً المحافظة على الكرامة المعنوية التي يجب أن تظل للمأمورين والتي تخشى العواقب الوخيمة التي تنشأ عن انحطاط الرواتب إلى هذا الحد، إن مثل هذه الحكومة لا تقبل بحالة الموظفين الحاضرة.

أما في ما يخصني لا أقبل بها.

وإنني أصارح المجلس القول إن موازنة يوازنونها بفضل إنقاص مبلغ ثلاثماية ألف ليرة من أموال الموظفين التي هي تؤلف في نظري أفظع ظلامة وأخطر تدبير لا ينظر معه إلى العواقب.

وهنالك أعمال خطرة وفظيعة كالأعمال الأولى وهي حذف الاعتمادات المخصصة للمصالح الرئيسية، فإن موازنة تتعادل بفضل حذف سبعة آلاف ليرة مخصصة لموسم الاشتاء والاصطياف وخمسة وعشرين ألف ليرة لتربية دود القز وثلاثين ألف ليرة لمشاريع جر المياه ليس إلا موازنة تهدم اقتصاديات البلاد ومواسمها المهمة، لذلك فإني لا أصدق هذه الموازنة.

وإنني أخيراً لا أصدق لأنني أعتقد أن هذه المئات الألوف من التأخرات التي توازنت بفضلها الموازنة لن تحصل مطلقاً من الأهلين لأنني أعتقد أنه لو كانت الحكومة قادرة على تحصيلها وإدخالها إلى الخزينة وتحقيق المساواة والضرائب لما كانت اضطرت إلى التنازل عن مشروعها الأساسي منذ تقديم الموازنة حتى اليوم.

أيها السادة، إن الميزان المعروض علينا غير صحيح وهذا التوازن الذي قدم لكم إنني لا أعتقد به وقد أدليت بالأسباب التي تدعوني إلى عدم هذا الإيمان.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

حتى ولو كانت هذه الأرقام صحيحة، وكان التوازن واضحاً فقد قلت الأسباب التي من أجلها لا أصدق هذا المشروع.

لقد نظم مشروع الموازنة سنة ١٩٣٨ كما لو أن الليرة لم تزل باقية على سعرها منذ سنتين.

وإنني أتيت أنه قبل مضي ثلاثة أشهر سيكون أمامنا حكومة هذه الحكومة أو غيرها وستجد هذه الحكومة نفسها مضطرة إلى مصارحة البلاد بأنها خدعتها.

لذلك فإنني أرفض تحمل مسؤولية عمل كهذا.

أيوب تابت: أظن أن كل ما كنت أريد أن أقوله قاله الخطباء وخصوصاً الخطيب الأخير، لو أخذنا الموازنة وطبقناها على الموازنة الماضية لما كنا وجدنا فرقاً كبيراً في الأرقام، ولكن سقط الفرنك وسقوطه خارج عن إرادتنا، فنتج عن ذلك زيادة في المصارفات لا بد منها، فوقعت الموازنة تحت عجز، فكيف ستغطي الحكومة هذا العجز، كيف تسد هذا الفراغ، إذا أتينا ندفع للموظفين جزءاً من الذي يستحقونه بسبب تدني النقد فماذا تصبح الموازنة، رغماً عن ذلك فإني أعتقد أن قضية إعطائهم تعويض هو واجب، فلا يجوز للحكومة أن تتركهم، يوجد أيضاً معاشات سجون، زادت قيمتها بسبب سقوط الفرنك أيضاً.

فما هو موقف الحكومة تجاه هذه الحالة التي تستدعي الاهتمام.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: الحكومة أبقت ضريبة السيمنتو وضريبة الأغنام، وتأخذ مبلغاً من صندوق المصالح المشتركة، على هذا المعدل تؤمن التوازن في الموازنة.

فيما يتعلق بالموظفين إذا كان يريد المجلس أن نعطيهم تعويض غلاء المعيشة فيجب أن نفتش عن طريقة أخرى لإيجاد المال، نحن نظرنا إلى حالتهم ورغبنا إعطاء التعويض ولكن شعرنا أن المجلس والبلاد لا يوافقوا على وضع ضرائب جديدة، تجاه هذا الشعور سألنا النواب إذا كانوا لا يريدوا أن يعطوا الموظفين، أجابوا لا نقبل بضرائب جديدة ولا نعطي الموظفين، الحكومة لا تريد أن تهمل المأمورين إذا تسلمت المصالح المشتركة يمكن أن تحسب لهم الزيادة اعتباراً من أول السنة، أما في الوقت الحاضر وفي حالة الموازنة لا يمكننا أن نقرر شيئاً بهذا الصدد.

سليم تقلا: الواقع أن الموظفين راحوا ضحية.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: أعطونا مصريات حتى نعطيهم.

سليم تقلا: من قال لكم إننا لم نعط، لقد تراجعت الحكومة عند أول صدمة.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: الحكومة ما تراجعت، لا تستعملوا عبارات صحفية، كان بإمكان الحكومة أن تصرّ على مشروع الموازنة كما تقدمت به فيقره النواب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سليم تقلا: ولماذا لم تفعل ذلك.

أيوب تابت: ألفت نظر الحكومة إلى ضريبة جديدة يمكن للحكومة أن تضعها، وهي ضريبة على السيارات الخاصة، الشخص الذي تساعده حالته المادية أن يقتني سيارة خاصة، يمكن أن يدفع عنها ضريبة.

يواكيم البيطار: لماذا لم تقرروا ضريبة على الراديو.

سليم تقلا: ستنهال علينا طلبات الاعتمادات الإضافية من أيلول القادم.

الرئيس: استوفى البحث، التوازن موجود بقطع النظر عن التخفيضات التي لم تقبل بها الحكومة.

كميل شمعون: استلفت نظري بند في تقرير اللجنة يتعلق بسد باب التوظيف مدة خمس سنوات، يوجد في الموازنة مبلغ ٣٦٠٠٠ ليرة مخصص للوظائف المستحدثة في دوائر الداخلية والأشغال العامة، فما هو موقف اللجنة وموقف الحكومة تجاه هذه النقطة.

توفيق عواد: الحكومة لها أن تقول ما تشاء، أما موقف اللجنة فصريح، من السهل جداً أن نقول إننا نعطف على الموظفين كلنا بذلك كما يشعر الزميل سليم تقلا، اقترح الدكتور أيوب تابت وضع ضريبة على السيارات الخاصة، على كل من الزملاء أن يتقدم بمثل هذه الاقتراحات والمجلس يقررها.

فيما يتعلق بالوظائف المستحدثة فأصبح لأصحابها حقوق مكتسبة لا يمكن أن تحرمونهم منها، إذا لم تنظروا ذلك فلكم الخيار، فأنا أوافق عليها.

إبراهيم عازار: وجه سؤال للحكومة بشأن الوظائف المستحدثة منذ ٤ أشهر، فأين الجواب عليه.

اللجنة ألفت الإعانة المخصص لمربي دود الحرير والحكومة وافقت، هذا الاعتماد يستغنى عنه وعشرة آلاف ليرة تشريفات لا يستغنى عنها.

توفيق عواد: لو لم يكن لدى الجمعية مبلغ من المال تقدر أن توزعه على مربي دود الحرير لكنا عصرنا الموازنة وأعطينا هؤلاء المزارعين، يوجد لدى هذه الجمعية مبلغ ثلاثون ألف ليرة توفر منذ سنوات وهو موجود في صندوقها، نطلب من الحكومة أن تتدخل مع اللجنة وتأمرها بتوزيع المبلغ، وفي السنة القادمة بدون مجدداً اعتماد لإعانة مربي دود الحرير.

أما قضية التشريفات فقد استوضحنا الحكومة عن الاعتماد المخصص في الموازنة لهذه الغاية، فأجابت أنه ليس مخصص لشخص معين بل لاستقبال الزائرين الأجانب، من الضروري أن نستقبلهم بطريقة لائقة.

سليم تقلا: قال الأستاذ عواد إنه يوجد لدى لجنة الحرير مبلغ ٢٧٠٠٠ ألف ليرة، نطلب إيضاح من الأمير جميل عن ذلك.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: نعم المبلغ موجود وهو يفوق عن الثلاثين ألف ليرة، وإذا شاء المجلس سأتقدم بالبرنامج الموضوع في اللجنة لأبين كيفية وجود هذا المبلغ.

سليم تقلا: سنرجأ البحث في الموضوع إلى الجلسة القادمة.

الرئيس: نبدأ غداً بالمناقشة بالموازنة مفصلاً، تقدم إلى الحكومة سؤالان بأهمية وطنية، سؤال من يوسف بك الزين يتعلق بالمزارعين وحقوقهم على الريجي والسؤال الثاني يتعلق بالليمون سيصير البحث في هذين السؤالين في جلسة غد.

جبرائيل خباز: نريد أن نلفت نظر الحكومة إلى مسألة التعطيل الإداري، خصوصاً أن بين أعضاء الحكومة صحافيين وبالأخص رئيس نقابة الصحافة المتغيب عن هذه الجلسة والذي كل عمره كان يدافع عن الصحافة.

أستغرب من هذه الحكومة مثل هذا الأمر، لا سيما أن التعطيل يضرب أهم الجرائد كما حصل مؤخراً مع جريدة لسان الحال التي تعتبر بحق من أضبط الجرائد.

التعطيل صار شيء زائد المعنى، يجب أن نختصره قدر الإمكان.

محي الدين النصولي: أشارك حضرة الزميل في عاطفته وأطلب من الحكومة الإفراج عن جميع الجرائد.

الرئيس: رفعت الجلسة.

(رفعت الجلسة الساعة التاسعة مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب

الإمضاء: توفيق عواد

السكرتير العام لرئاسة مجلس النواب

كاتب المحضر

وديع فرنجيه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ١٨ شباط سنة ١٩٣٨

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ سؤال للسيد خليل أبو جوده يتعلق بدخول الليمون اللبناني إلى فرنسا.

٣ ـ سؤال للسيد يوسف الزين يتعلق بإدارة حصر الدخان.

٤ ـ المناقشة في موازنة رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من الدورة الاستثنائية الثالثة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ١٨ شباط سنة ١٩٣٨ برئاسة حضرة الأستاذ بترو طراد وعضوية أميني السر محمد بك عبد الرزاق والأستاذ توفيق عواد وحضور جميع النواب ما خلا حضرات السادة: بهيج الفضل، جبران تويني، رشيد جنبلاط، شارل عمون، مجيد أرسلان.

وقد جلس في مقاعد الحكومة أصحاب المعالي: خير الدين الأحدب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية، وجورج بك تابت وزير الداخلية، وموسى بك نمور وزير المالية، والأستاذ خليل كسيب وزير التربية الوطنية، وإبراهيم بك حيدر وزير الصحة والإسعاف العام والبرق والبريد، وحكمت بك جنبلاط وزير الزراعة. وتغيّب عن الجلسة معالي الدكتور كامل غرغور وزير الأشغال العامة.

الرئيس: فتحت الجلسة. تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر.

الرئيس: سؤال للسيد خليل أبو جوده يتعلق بدخول الليمون اللبناني إلى فرنسا. فليتل السؤال.

(فتلا السكرتير المعين السؤال التالي):

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حضرة الرئيس،

علمت الحكومة ولا ريب بالقرار الجمركي الذي اتخذته الحكومة الفرنسية وزادت بموجبه الرسم على الليمون اللبناني مئة بالمئة فبعد أن كان جمرك مرسيليا يستوفي ١٨ فرنكاً عن صندوق البرتقال أو الحامض المصدر من لبنان أصبح يستوفي ٣٥ فرنكاً أي بزيادة ١٧ فرنكاً على الصندوق الواحد.

فرضت هذه الزيادة على الليمون اللبناني بينما كان مصدرو الليمون عندنا ينتظرون أن توافق الحكومة الفرنسية الكريمة على القرار الذي اتخذته اللجنة الأمبراطورية لفرنسا ما وراء البحار في شهر شباط سنة ١٩٣٥ بقبول مئتين وخمسين ألف صندوق برتقال تدخل البلاد الفرنسية معفاة من الرسوم الجمركية، وبكلمة أوضح إن المصدرين اللبنانيين كانوا ينتظرون الإعفاء فنكبوا بمضاعفة الرسوم.

ويزيد هذا التدبير إرهاقاً لليمون اللبناني أنه لم يفرض مثله على الليمون الوارد من تونس والجزائر فأصبح من المستحيل على ليمونا أن يتمكن من مزاحمة الليمون التونسي والجزائري.

ولا يغرب عن البال أن ثمة صندوق الليمون لا يتجاوز العشرين فرنكاً فيكون الرسم المفروض عليه ـ أي ٣٥ فرنكاً ـ يزيد عن سعره ١٥ فرنكاً وهذا منتهى الإرهاق بل قتل لموسم الليمون في بلادنا ولألوف العمال الذين يشتغلون في توضيبه وجلهم من النساء والأولاد.

أضف إلى ذلك أن حكومات العالم اعتادت أن تنبه المصدرين قبل زيادة الرسوم على صادراتهم وتمنحهم مهلة معينة لتصدير البضاعة الجاهزة أو المسلف عليها وهذا ما فعلته تركيا عندما زادت الرسوم على الليمون. أما الزيادة التي فرضها اليوم جمرك مرسيليا فقد فاجأ بها المصدرين فجأة حتى أن الكميات الكبرى التي كانت مشحونة على البواخر في طريقها إلى فرنسا أصيبت بالرسم المضاعف وأصيب مصدروها بالخراب المحتم.

لذلك أرجو الحكومة بإلحاح وأرجو المجلس أن يوافقني على إلحاحي ـ أرجوها أن تخابر المفوضية العليا وتشرح لها الإجحاف اللاحق بمصدري الليمون والنكبة التي تحل بزراعة البلاد فيما إذا أصرت حكومة الدولة الحليفة على مضاعفة الرسوم الجمركية على الصادرات اللبنانية.

وإنني ما زلت واثقاً أن حكومة الدولة الكريمة ستستجيب نداء اللبنانيين الذين يفسحون في بلادهم المقام الأول لبضائعها ويقبلون على شرائها ويفضلونها على سواها من منتوجات الدنيا.

بيروت في ٨ شباط سنة ١٩٣٨

نائب جبل لبنان

الإمضاء: خليل أبو جوده

خليل أبو جوده: ما قلته في سؤال أصبح اليوم مفهوماً عند الجميع، إنما ألفت نظر الزملاء أن كل يوم يمضي

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

وتتوقف فيه الحكومة عن العمل تخسر البلاد ألوف الليرات، ويؤدي ذلك إلى إقفال مئات الورش تشتغل بالليمون وتعطيل ألوف من العمال، كنت سألت الحكومة أن تهتم بالليمون الصادر إلى تركيا وحتى اليوم لم نأخذ جواباً لأن الجمرك زيد عليه وأصبح في تركيا كما في مرسيليا ١٠٠٪، وفوق هذا أن الحكومة ترسل لهذا المجلس مشاريع مائية، وهذه من شأنها إكثار الإنتاج، فإذا لم يوافق فتح الأسواق أمام الليمون تكون نكبة على البلاد قوية، ونعلم جميعاً أن البرازيل مثلاً أخذت تحرق القهوة أو ترمي ألوف الأكياس منها في البحر لأنه زاد الإنتاج عندها.

لذلك أرجو الجواب من الحكومة على مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية بالقريب العاجل.

إبراهيم عازار: يوجد في البلاد ٢٥٠٠ هكتار من الأراضي تزرع أثماراً حمضية تنتج ١٥٠٠٠٠٠ صندوق فسنة ١٩٣٧ صدر منها ما يقارب ٣٨٠٠٠٠ صندوق، وعلى هذا المبلغ استوردت فرنسا ما يقارب ٣٢٦٠٠٠ صندوق، فيتضح من هذا أن ٩٠٪ من واردات البلاد الحمضية تستوردها فرنسا.

وبالطبع على إثر زيادة الجمرك سوف ينقص هذا المعدل من ٩٠٪ إلى ٣٠٪، ومفهوم أن جميع البلاد المجاورة مسدودة في وجه لبنان، لذلك فإنني أرى أن أطرح الاقتراح الآتي على المجلس ورجائي بأن يوافق عليه.

اقتراح الأستاذ إبراهيم عازار

المجلس النيابي اللبناني اضطرب على أثر زيادة الحكومة الإفرنسية للرسوم الجمركية على الأثمار الحمضية اللبنانية التي ترسل لفرنسا، السوق الرئيسية لهذه الأثمار ولمنتوجات لبنان، يرجو الحكومة مواصلة السعي لدى السلطات الإفرنسية بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه وهو واثق من الوصول إلى نتيجة مرضية بالنظر لعطف الدولة الفرنسية على مصالح لبنان وللعلاقات السياسية والاقتصادية والودية التي تربطنا بالدولة المنتدبة.

خليل أبو جوده: لماذا حصر الأستاذ عازار اقتراحه بالليمون الحامض.

إبراهيم عازار: كلا بل اقتراحي يشمل كل أنواع الليمون.

حكمت بك جنبلاط ـ وزير الزراعة: عندما اطلعت الحكومة على هذا الخبر بادرت وخابرت المفوضية العليا بهذا الشأن.

وأبانت الإجحاف والضرر الذي يلحق باللبنانيين من جراء هذا التدبير ولقد اهتمت المفوضية بالفعل وخابرت الحكومة الفرنسية ولنا وطيد الأمل أن يجاب طلبنا، أما بخصوص الليمون الفلسطيني فقد أصدرت الحكومة مرسوماً تمنع فيه الليمون الفلسطيني المريض من الدخول لبلادنا ولقد أرسلت البارحة مأموراً للناقورة بهذا الخصوص.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

خليل أبو جوده: فيما يختص بتركيا ـ لقد حصلت الزيادة على الجمارك منذ ثلاثة أشهر ـ فهل خابرت الحكومة؟ وما هي نتيجة مخابراتها يا ترى؟ ولماذا لم تقدم حساباً على ما فعلت للمجلس؟

حكمت جنبلاط ـ وزير الزراعة: أنا شخصياً غير مطلع لأن ذلك جرى قبل مجيئي لوزارة الزراعة.

الشيخ فريد الخازن: لقد أجابتنا الحكومة أنها اهتمت للأمر. فهل تعلم أن عشرات سيارات الشحن ترد لبلادنا كل يوم وأغلب الليمون موبوء. نحن نقبله وهم لا يقبلون منا الموز النقي ـ نحن نطلب أن تمنع الحكومة دخول الليمون إلى بلادنا بتاتاً لأنه أصبح كثيراً عندنا.

حكمت جنبلاط ـ وزير الزراعة: حسب الاتفاقات المعقودة بيننا وبين فلسطين لا يمكننا أن نمنع دخول الليمون منعاً باتاً إنما اتخذنا تدابير حازمة لكي لا يدخل الليمون ذو القشرة الحمراء إلى بلادنا، وأعلمنا المأمور المرسل بهذا الخصوص أن يستصدر الموبوء من الليمون.

الرئيس: المسألة منحصرة الآن بزيادة الضرائب الجمركية في مرسيليا على الليمون، وهذا يحدث ضرراً عظيماً في الزراعة اللبنانية ـ فالاقتراح المقدم الآن من الأستاذ عازار هو رجاء الحكومة الفرنسية بأن ترجع ضريبة الجمرك على الليمون كما كانت عليه سابقاً.

وهذا هو الاقتراح.

(وتلا حضرة رئيس المجلس الاقتراح المدون أعلاه)

كميل شمعون: أرجو إبدال كلمة «يرجو» بكلمة «يطلب».

كمال جبر: هل زاد الجمرك على ليمون بلادنا فقط.

خليل أبو جوده: أستثني بحكم الطبع تونس والجزائر.

الرئيس: من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده.

(إجماع)

موسى بك نمور ـ وزير المالية: أرجو أن تبلغ نسخة من هذا الاقتراح للحكومة.

الرئيس: بحكم الطبع ـ لدينا سؤال ثان من يوسف بك الزين يتعلق بالدخان. فليتل السؤال.

(فتلا السكرتير المعين السؤال التالي):

أيها السادة،

قدمت سؤالاً للحكومة من مدة يتعلق بإدارة حصر التبغ والتنباك وحتى الآن لم تجبني عليه هل تعلمون أيها السادة أن قانون الحصر غير سار إلا على لبنان ومن مقطوعية بيع الإدارة في سوريا والعلويين وجبل الدروز وإسكندرونة ومن مقطوعية بيعها في الجمهورية اللبنانية تتضح هذه الحقائق ثم أحكام المخالفات لا يسري إلا على

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

اللبنانيين ومن مراجعة الأحكام الصادرة بمئات الألوف من الليرات ومن تحصيل الغرامات الفادحة من الأهالي وزجها في السجون على مخالفات بسيطة.

بالوقت الذي إدارة الحصر تجري من المخالفات لقوانينها مع الأهالي ما لا يعد ولا يحصى فهل يليق بنا أن نصم آذاننا عن صراخ الأهالي المتصاعد من الشمال والجنوب والشرق والغرب التي تصرخ صرخة الألم منادية بالويل والثبور هل من منفذ هل من مجيب من معاملة شركة الحصر وعمالها بالملحقات هل تعلمون أيها السادة أن الشركة بالرغم عن تدني سعر النقد تسعر الآن التبغ بنصف قيمته عن السنة الماضية يعني الكيلو الذي اشترته السنة الماضية بسعر ١٠ يفصلوه السنة بغرشين والذي فصلته بثلاثين تفصله السنة بعشرين وهكذا باقي الأصناف ولا أريد أن أتعرض لحجز الحكومة التي أجرته على المزارعين لتحصيل ديونها منهم ولكني ألومها بتأخرها عن تحصيل الضرائب المتوجبة على المكلفين وتراكمها عليهم السنين الطوال ولماذا إذاً موجود عندها هذا الجيش الجرار من الجباة يتناولون المعاشات ولا يحصلون إلا ما تصل إليه أيديهم. الآن حجزت الحكومة على مزارعين التبغ والذي ما عندهم تبغ والمتوجب عليهم أضعاف ما يتوجب على هؤلاء الفلاحين المساكين ماذا تعمل بهم ولماذا تحجز على هؤلاء ولا تحجز على الباقين فالأحرى بها تسريح هؤلاء الجباة وتطبيق قانون التحصيل سنة بسنة دفعاً لإرهاق المكلف بالتحصيل منه سنين عديدة لهذا لا يمكننا السكوت عن هذه الفظائع الجارية الآن لأنه إذا تركت الحالة وشأنها يخشى من حصول ما لا نحمد عقباه فمن يكون المسؤول عن ما يقع يا ترى فالأوفق وضع حد لهذه المهازل والإيعاز لإدارة الحصر بتطبيق تعرفة المفوض السامي. وعمل طريقة لمشترى التبغ الذي برسم التصدير والسلام.

الشيخ فريد الخازن: لقد أتت شركة الريجي لبلادنا بدون رأسمال وأصبحت الآن غنية جداً. في الماضي كانت تعطي الحكومة «٩٠٠٠٠٠» ليرة واليوم لا تعطي سوى «٥٠٠٠٠٠» ليرة. فهل يا ترى تخسر هذه الشركة التي تمص دمنا وتستنزف آخر قرش نملكه؟ أم هل اطلعت الحكومة على حساباتها؟

وألفت نظر الحكومة أن كيلو الدخان الذي كان يساوي ٣٠ غرشاً تدفع فيه الشركة اليوم ٢٠ فقط، وفوق هذا لقد تركت الدخان عند أصحابه حتى هذه الساعة لم تستلمه مع أنها مجبرة أن تستلمه في تشرين لأن الدخان يجف كما تعلمون وقد خسر اليوم ٢٠ أو ٣٠٪ من وزنه. وهذه خسارة كبرى على الفلاحين.

نحن نحتج لهذه المعاملة المجحفة بحق أبناء الوطن ونطلب من الحكومة أن تجعل رقيباً وتعلم تمام العلم ما إذا كانت تربح هذه الشركة أم تخسر، خصوصاً وقد زادت أسعار الدخان كثيراً، ومن الغبن والعار أن تستثمرنا شركة أجنبية دون أن يكون لنا عليها أقل رقيب.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: قضية الريجي قضية هامة جداً وإذا فتحنا البحث الآن فإنه يستغرق وقتاً طويلاً، لذلك أطلب أن نخصص جلسة برمتها بهذا الخصوص.

الرئيس: لقد اتفقت مع السائل بأن يلقي السؤال فقط، وللحكومة الحق في التأجيل.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

كبريال خباز: لا يمكن أن نذهب من هنا الآن قبل أن نفهم جواب الحكومة ـ لا نقبل بأن تضطهدنا شركة أجنبية ونبقى ساكتين.

الرئيس: لا يمكن أن نجبر الحكومة بالجواب قبل خمسة أيام من تاريخ السؤال.

كبريال خباز: أنا أعتقد أن كل ما قاله الشيخ فريد الخازن خطأ لأنه لا يمكن أن تبقى الحكومة ساكتة حتى الآن.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: نحن الآن في درس الموازنة وعندما نصل إلى واردات الريجي نعطي البيانات الكافية عن الموضوع.

إسكندر البستاني: لقد قدمت سؤالاً للرئاسة وتقدمت البارحة باقتراح، فما جرى به وما هو جواب الحكومة.

سليم تقلا: في السؤال الذي قدمه الأستاذ البستاني يوجد قضية مبدأ ويجب أن يطرح على المجلس أولاً لأنني أرى في قضية التوزيع إجحافاً بمنطقة دون الأخرى.

الرئيس: نعود إلى موازنة النفقات.

الدكتور الياس عاد: أيها السادة،

إن الميزانية التي تقدمت بها اللجنة إلى هذا المجلس قد استوفت حقها من انتقادات كانت في مجمل الظروف مشبعة بروح مسالمة لم يكن هدفها إلا الرغبة في الوصول إلى حل يلائم مصلحة البلاد.

إن حضرة مقرر اللجنة قد جاهر أن اللجنة التي درست هذه الميزانية ما كان لديها الوقت الكافي لدرس شامل حتى تتمكن من أن تتقدم بها إلى هذا المجلس حاملة أمانيه وأماني الشعب اللبناني والحكومة معاً.

إن الانتقادات الصريحة التي أدلى بها الزملاء الكرام والتي أدلى بها خاصة الزميل يوسف بك سالم هي جديرة باهتمام الحكومة والمجلس معاً. والحل الذي أشار إليه الزميل الكريم هو حل عادل ومنتج في آن واحد فلا أرى من الحكمة ولا من مصلحة البلاد أن ترد الميزانية عنوة دون أن تصدق لأني لا أرى في أن الموقف السلبي يشرف هذا المجلس حتى ولو قضى على الحكومة أن تترك مقاعدها. أنا أعتقد أن الذي يشرف المجلس هو أن ينظر لهذه الانتقادات الوجيهة نظرة الراغب في مداواة العلة وأن يستخرج منها حلاً مفيداً تتحقق بواسطته الأماني المنشودة من موازنة رحبة ومن مشروع مالي عمراني كما غناه الزميل الوزير أبي شهلا ومن تعويض واجب إلى الموظف اللبناني سيما بعد أن تدنى الفرنك لدرجة لم تعد تمكن هذا الموظف أن يعيش آمناً مع عياله ومن أنشأت حكومية وفيها ما فيها من الاقتصاد في مالية الدولة.

نعم أيها السادة، إن الشعب اللبناني قد سئم من هذه الحالة وهو يزيد شعوراً في كل يوم بالتقهقر الذي يعانيه من جراء سياسات عقيمة تتخبط بها البلاد منذ الساعة الأولى من إعلان الدستور اللبناني.

فإذا كانت الحكومة تتثبت في البقاء على هذه المقاعد فمني إليها نصيحة ولو كنت من غير قطيعها وهي أن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تتخذ من هذه الانتقادات أمثولة نافعة وتتقدم من المجلس بتمني تطلب فيه تكليف النائب يوسف سالم مع رئيس اللجنة المالية ومقررها الأستاذين فرنجيه والنصولي والوزير أبي شهلا لدرس المشروع الذي تقدم به بالأمس النائب الكريم سالم.

ثم ـ وهي أيضاً نصيحة ثانية ـ أن تتقدم الحكومة من المفوضية العليا بطلب مبلغ وافر واف ولا أخال المفوض السامي إلا ونازل عند رغبات الحكومة سيما وهو يعرف الخطر الاقتصادي الذي يهدد البلاد وهذا طبعاً ما لا يتمنى وقوعه.

أنا أقترح إذا على المجلس الكريم:

أولاً ـ أن يكلف الزملاء أبي شهلا وسالم وفرنجيه والنصولي لوضع برنامج في كيفية وقع الرسوم وجباياتها من الشركات والمصارف وأصحاب المعامل وإعداد برنامج مالي اقتصادي.

ثانياً ـ أن تتقدم الحكومة من فخامة المفوض السامي وبعد أن تبيّن له خطورة الموقف الاقتصادي تطلب منه المبلغ اللازم لسد الحاجة من حصة لبنان في عائدات المصالح المشتركة.

ثالثاً ـ أن يكلف وزير المالية بإرسال جدول إلى هذا المجلس يبين فيه متأخرات الضرايب وأسماء الذين عليهم متأخرات إلى يومنا هذا، ومن المستغرب أن في فلسطين القطر الشقيق تجبى الضرايب على معدل ما يقارب ١٠٠/ ١٠٠ بينما عندنا تجبى على معدل ١٠٠/ ٦٠ ومن المؤمن أن هذا العجز بالجباية غير واقع عند الفلاح والعامل والفقير بل عند من لهم نفوذ ووجاهة يتسلحون بها وهذا ما يدفعنا للمطالبة بأسماء أصحاب هذه الضرايب المتأخرة حتى إذا تعدت وجاهتهم إلى النواب الجالسين في هذه الندوة فيمكنا إذ ذاك أن نصرف النظر عنهم مثلما صرفها المسؤولون من رجال الحكومة أو أن تشدد التأكيد عليهم لتحصيلها قبل فوات المدة ومن ثروة كبرى في خزينة البلاد.

فأطلب من الرئاسة الجليلة أن تطرح اقتراحي هذا للتصويت حتى إذا ما أقره المجلس نكون قد دخلنا في العمل الفعلي وجابهنا المصلحة الوطنية قبل كل مصلحة.

يوسف الزين: سادتي،

تعلمون أيها السادة أن الأزمة الاقتصادية الآخذة بخناق الشعب قد جعلت البلاد في وضعية شديدة الهول وتعلمون أن الدعامة الاقتصادية في كل بلاد إنما تقوم وتثبت على كتف العامل والزراع وبضعف هذه الدعامة تضعف الأمة وبضعفها تضعف قوة الدولة المالية وقد عجز أكثر المكلفين عن أداء ضرائبهم في هذه السنوات الأخيرة حتى تراكمت البقايا في ذمم المكلفين بصورة لا تدعو للارتياح ولما طلع على الناس مشروع موازنة سنة ١٩٣٨ وفيه من زيادة الضرائب وتكليف المكلف بأكثر ما يستطيع إحداث ضجة بين الشعب ملؤها التأفف والتضجر والاستنكار فرأت الحكومة والمجلس أن يلغى كل ما أحدثته من ضرائب ونعم ما صنعوا بهذا الإلغاء ويا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ليتهم عدلوا عن ضريبة الطرق التي هي أكثر الضرائب شدة وضنكاً لأنها لا تحصل إلا من المأمور والفقير المسكين.

إلا أن الحكومة دونت في موازنة الواردات مبلغ ٢٢١٧١٨ ليرة سورية لبنانية تحصلها من البقايا المتأخرة بذمة الأهالي دون أن تأتي على أي سنة من السنين المتأخرة توجب تحصيل هذا المبلغ وحيث إن الجباة لا يحصلون إلا من الفقير وبما أن بقايا أموال سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٧ هم أضعاف ما دونته الحكومة في موازنة الواردات لذلك أرى تخصص التحصيل من هاتين السنتين من الغني قبل الفقير ومن المدن قبل القرى ومن التاجر قبل الفلاح فبهذه الواسطة تكون رحمت المكلف في هذه الأزمة الخانقة ومن جهة ثانية تكون توصلت الحكومة لتحصيل أضعاف ما دونته بموازنتها على شرط المساواة بين عموم المكلفين، أيها السادة إن قوام الجمهورية اللبنانية والشعب اللبناني يكاد ينحصر في الزراعة والبلاد اللبنانية زراعية محضة والأساس القوي للزراعة هو تنظيم ملكية الأراضي وهذا لا يكون إلا بحفظ حقوق المالك في ملكه بالتسجيل العقاري ولكن فداحة الرسوم الموضوعة تحول دون هذا التسجيل لعدم استطاعة المالك أو الوارث دفع هذه الرسوم.

إن مشكلة التسجيل العقاري في المناطق التي ألحقت بلبنان القديم ولم تزل مشكلة المشاكل وطالما قامت هذه المناطق بشكاويها الكثيرة ورفعت أصواتها طالبة تنزيل هذه الرسوم الفادحة وقد كان أكثر ملاكي منطقة لبنان الجنوبي يكتفون بالصكوك العادية في معاملة البيوع حتى أن كثيراً من الأراضي لا يزال في التسجيل على اسم صاحبه الأول منذ تشكيل قلم الدفتر الخاقاني أي منذ أكثر من ٧٠ عاماً وتقلبت عليه أيد كثيرة بعقود عادية ولما ضعفت الثقة بين الناس عمدوا إلى تصديق هذه العقود عند كتاب العدل بصورة وكالات كل ذلك هرباً من زيادة الرسوم وفداحتها ومتاعب تسجيلها وكان هذا التهرب سبباً في قيام كثير من المشاكل والدعاوى بين الناس وكانوا يأملون الخير بأن الحكومة ستعدل هذه الضريبة بطريقة تتفق مع مصلحة الشعب ومصلحة الخزينة ولكن زيادتها ثم عدول الحكومة عن هذه الزيادة وعدم تنقيصها بميزانية سنة ١٩٣٨ ستقطع للشعب كل أمل وتؤدي حتماً إلى إمعان الأهالي في الهرب من التسجيل ونقل الأراضي الموروثة مهما كانت عواقب هذا الهرب ونتائجه.

إن الحكومة التركية ما كانت لتفرق بين الرسوم في الأراضي الأميرية والأملاك المبنية كلها على نسبة واحدة في الألف ٥٠ على الأراضي الأميرية والملكية بالسواء ثم نشرت بتاريخ ٢٧ شباط سنة ٣٢٩ قانون أسمته لتعريف الخرج جعلت فيه الرسوم على نوعين فالتي تؤخذ عن الأملاك بقيت ٥٠ بالنسبة للألف والتي تؤخذ عن الأراضي الأميرية جعلتها ٣٠ بالنسبة إلى الألف ثم جاءت الحكومة اللبنانية سنة ١٩٣٠ فخفضت الرسوم عن الأملاك فجعلتها ١٥ بالنسبة إلى الألف بدلاً من ٥٠ وأبقت الرسم على الأراضي الأميرية كما هو أي ٣٠ بالنسبة إلى الألف وكان هذا الأمر غريباً في حد ذاته بتفضيل الملك الصرف على الأراضي الأميرية عكس ما كان يجب أن يعمل والأغرب من هذا وجود هذه الضريبة على مناطق دون أخرى من أراضي الجمهورية فكأن الحكومة ذهلت عن المادة ٧ من الدستور القائلة (كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالحقوق والواجبات العامة دون ما فرق بينهم إلخ..) لذلك أرى (١) تخفيض هذا الرسم وجعله ١٥ بالنسبة إلى الألف على عموم أراضي الجمهورية

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

بالسواء لا فرق بين الأراضي الأميرية والأملاك المبنية ولا بين أراضي لبنان القديم وأراضي الولاية (٢) إعطاء مهلة نقل الأراضي على أسماء أصحابها موروثة أو مشتراة بصكوك عادية أو بواسطة كاتب العدل وأخذ رسم مخفض وإذا لم تشأ الحكومة تعديلها بالسواء أطلب من زملائي الكرام الذين أقامهم الشعب ليدافعوا عنه أن لا يصادقوا على هذه الضريبة الفادحة.

ثم إنني رأيت أن الحكومة بعد أن ألغت ما ألغته من الضرائب المستحدثة في مرسوم الموازنة الجديد حذفت مع هذا الإلغاء أو مقابله تعويض المأمورين لا سيما الصغار منهم وأكثرهم لا يكاد راتبه يقوم بالضروري من نفقاته ونفقات عياله فكيف بهذا المأمور الصغير وهو يرى زملائه من الوطنيين في الجمارك يأخذون التعويض بالماية ٤٠ هو ومحروم منه أفلا يحملهم هذا على ارتكاب ما لا يجوز من رشوة أو سرقة وفي هذا ما فيه من إخلال بالنظام وتشويش وفوضى ويجدر بالحكومة التي ساوت بين الواردات والمصارفات بفضل ما ألغته من التعويض أن تعيد التعويض لصغار المأمورين على الأقل كالجندرمة والشرطة والمساعدين القضائيين والمأمورين الإداريين وما أشبه ذلك وتتدارك ذلك من مورد جديد تأخذه من موارد السيمنتو لأنها تعطي أضعاف ما هو مدون في الواردات ومن فضلة تحصيلات الأموال المتأخرة فيما إذا أنصفت بتحصيل سنة ١٩٣٦ و١٩٣٧ وساوت بين الغني والفقير ويتوفر لديها ما لا يقل عن النصف مليون ليرة.

الخلاصة ألفت نظر المجلس

١ ـ حصر تحصيل الأموال المتأخرة بسنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٧

٢ ـ مساواة ضريبة التسجيل للبنان القديم مع الأراضي الملحقة به أو مساواته بهم وتخفيض هذه الضريبة ليتمكن الملاك من نقل أملاكه على اسمه.

٣ ـ إعادة التعويض لصغار المأمورين.

بيروت في ١٥ شباط سنة ١٩٣٨

نائب لبنان الجنوبي

الإمضاء: يوسف الزين

الرئيس: نبدأ إذن بدرس الموازنة بنداً بنداً.

الباب الأول: رئاسة الجمهورية

فصل وحيد

رئاسة الجمهورية

تقرير الأستاذ توفيق عواد مقرر اللجنة المالية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

١ ـ رئاسة الجمهورية

لم يطرأ على موازنة الرئاسة أدنى تعديل، بعد حذف التعويض الخاص، لذلك ترجو اللجنة من المجلس إقرارها، وهذه هي أرقامها النهائية:

البند الأول ـ مخصصات رئيس الجمهورية ١٦٢٢٨ ل. ل. س

البند الثاني ـ موظفو ديوان الرئاسة ٢٧٤٢ ل. ل. س

البند الثالث ـ لوازم ونفقات إدارية ١٨٥٠ ل. ل. س

الرئيس: البند الأول مخصصات رئيس الجمهورية ١٦٢٢٨ ل. ل. س

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند.

البند الثاني ـ موظفو ديوان الرئاسة ٢٧٤٢ ل. ل. س

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثالث ـ لوازم ونفقات إدارية ١٨٥٠ ل. ل. س

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الأمير خالد شهاب: في اللغة العامية مثل بسيط إنما كبير في معناه يقول: «إن أول ما يقتني الإنسان وآخر ما يبيع هو البيت» وهذه نغمة رددناها طويلاً وطلبنا كثيراً أن تشتري الحكومة قصراً لرئاسة الجمهورية، وبذلك يتوفر على الخزينة مبلغاً كبيراً من الإيجارات لبقية الدوائر الحكومية.

الرئيس: أبدي ملاحظة وهي أن الأرقام التي بين أيديكم في الميزانية الأصلية زائدة معدل ١٣,٢٠٪ لأن الحكومة رجعت عن قرارها بزيادة مرتبات الموظفين نظراً لتدني النقد. ولذلك إن الرقم الأساسي والنهائي هو الموجود في التقرير.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الباب الثاني ـ مجلس النواب

فصل وحيد ـ مجلس النواب

تقرير اللجنة المالية

٢ ـ رئاسة مجلس النواب

عندما شرعت اللجنة في درس موازنة رئاسة مجلس النواب تقدم إليها اقتراح من رئيسها السابق الأستاذ حميد فرنجيه يرمي إلى تخفيض نفقات التمثيل ونفقات الانتقال المخصصة للرئاسة فوافقت اللجنة على هذا الاقتراح اقتصاداً في النفقات بالاتفاق مع الرئاسة وأنزلت مبلغ ٢٨٦ ل. من نفقات التمثيل ومبلغ ٨٦٦ من نفقات الانتقال.

ولما انتقلت اللجنة إلى درس مخصصات رئاسة مجلس الوزراء تقدم الاقتراح نفسه بتخفيض هذه المخصصات بنسبة التخفيض الذي لحق مخصصات رئاسة مجلس النواب ولكن اللجنة رفضت هذا الاقتراح.

وعلى أثر ذلك اقترح مقرر اللجنة توفيق عواد تخفيض عشرين بالمئة من رواتب ومخصصات الموظفين السياسيين ويعني بهم: رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء والوزراء والنواب، على أن تعاد مخصصات رئيس مجلس النواب التي خفضت إلى أصلها كما وردت في مشروع الموازنة فأقرت اللجنة هذا الاقتراح معتبرة أن هذه التضحية التي يقدمها الرئيسان والوزراء والنواب واجبة في ظروف الأزمة التي تجتازها البلاد، واللجنة تقدم إلى المجلس أرقام الموازنة الأساسية فإذا أخذ المجلس بقرار اللجنة أنزلت هذه الأرقام عشرين بالمئة وهذه هي:

الباب الثاني ـ مجلس النواب

فصل وحيد ـ مجلس النواب

البند الأول ـ تعويضات الرئيس والأعضاء ٩١٥٢٩ ل. ل. س

البند الثاني ـ موظفو ديوان المجلس ١٢٩١٦ ل. ل. س

في هذا البند زيادة ناشئة عن تعيين سكرتير عام لرئاسة مجلس النواب أخذ من ملاك المفتشين الإداريين في الدولة، وعن زيادة كاتبين في الديوان اقتضاها اتساع الأعمال في المجلس.

البند الثالث ـ لوازم ونفقات إدارية ٤٢٥٢ ل. ل. س

كان الاعتماد المخصص في هذا البند في السنة الفائتة ٢٥٠٠ ليرة وفي خلال سنة ١٩٣٧ تبين أن هذا الاعتماد غير كاف، فأضيف عليه اعتماد إضافي قدره ١٧٥٢ ليرة بموجب القانون الصادر في أيار سنة ١٩٣٧ فأصبح مجموع البند ٤٢٥٢ وقد رأت الرئاسة رغم زيادة عدد النواب واتساع الأعمال في المجلس أن لا تزيد هذا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاعتماد كما أنها طلبت أن لا ينقص ووافقت الحكومة على ذلك وتقدمت من اللجنة بطلب إضافة مبلغ ٤٧٧ على الاعتماد المدون فوافقتها اللجنة على ذلك وهي ترجو من المجلس أن يصدق الاعتماد كما أقرته اللجنة.

الرئيس: لقد اقترحت اللجنة نظراً للعجز الذي وقعت فيه الميزانية، أن يحصل تخفيض قدره ٢٠٪ على مرتبات مخصصات الموظفين السياسيين وأعني بهم رئاستي مجلس النواب والوزراء وأفراد الوزراء والنواب.

سليم تقلا: إن المرتبات أنزلت جميعها سنة ١٩٣٢ لعموم موظفي الدولة، وأظن أن معدل التنزيل كان في ذلك الحين ٢٠٪ وأصابت جميع المرتبات ما عدا بالطبع الهيئات التي لم تكن موجودة ولقد أنزلت معاشات النواب من ٢١٠ ليرات في الشهر إلى ما هي عليه اليوم، لذلك أقترح أن ينزل من رئاستي مجلس النواب والوزراء فقط دون النواب.

محمد العبود: إن اللجنة أقرت هذا الاقتراح نظراً لعدم التوازن في الموازنة ـ وأعتقد أنه يجب علينا أن نعطي المثل الصالح في التخفيض ونبدأ بأنفسنا أولاً حتى لا يقال إننا ألغينا مع الحكومة زيادة المأمورين المشروعة نظراً لتدني النقد ولم نضح شيئاً في سبيل الموازنة.

إلياس سكاف: عندما باشرت اللجنة بدرس الموازنة وحصل هذا الاقتراح لفت نظر اللجنة أن تكون موازنة رئاسة المجلس النيابي كموازنة رئاسة مجلس الوزراء ـ وأطلب من المجلس أن يقر هذا المبدأ.

الدكتور ايوب تابت: لم أكن حاضراً في اللجنة ـ إنما لي كلمة صريحة وهي أنني أظن أن الذي حمل اللجنة على هذا الاقتراح هو تغطية العجز. ولكن بدون حياء أقول إن مرتبات رئيس المجلس ورئيس الوزارة زادت هذه السنة، فهل يا ترى زيدت مرتبات النواب حتى نخفضها ٢٠٪. إذن أقترح أن يخفض فقط من تخصيصات رئيس المجلس والوزراء وتبقى مرتبات النواب كما هي عليه. ومن جهة ثانية لم تكن تخصيصات التمثيل والنقل والانتقال موجودة في السنة الماضية فلماذا زيدت هذه السنة.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: هل نسي حضرة الدكتور تابت أن موازنة سنة ١٩٣٦ تحمل إمضاءه وأنها عملت قبل إعادة الدستور.

الدكتور ايوب تابت: هل صدق المجلس على التعويض ونفقات الانتقال.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: نعم بموجب قانون خاص في آذار سنة ١٩٣٧

الدكتور ايوب تابت: لقد خصصتم مبلغاً كبيراً من المال لانتقال حضرة رئيس المجلس، فما هي الظروف يا ترى التي تقضي على رئيس المجلس الانتقال؟ لا شيء ـ على كل يجب أن نحفظ للنائب مكانته الأدبية، وقد عرفتم وقرأتم ولا شك أن معاش النائب الفرنسي زاد من ٦٠ ألف فرنك إلى ٨٢ ألفاً ـ إذن أنا أخالف هذا الاقتراح الذي أتتنا به اللجنة المالية لأنه غير عادل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سليم تقلا: في سنة ١٩٣٢ كان مرتب الوزير ٣٥٠ ليرة وأصبح ٣٨٠ وكان مرتب النائب ٢١٠ ليرات وأصبح ١٢٥

نجيب حنا ضاهر: أثني على كلام الدكتور أيوب تابت.

كبريال خباز: إذا كان لا بد من التخفيض فيجب أن يلحق النواب دون سواهم لأن النائب غير مكرس ومخصص لخدمة وظيفته كالرئيس أو كالوزراء، خصوصاً والمجلس يجتمع في السنة كلها ٣٠ أو ٤٠ يوماً على الأكثر.

وفوق هذا لماذا نقول كان معاش النائب ٢١٠ ليرات وأصبح ١٢٥ ولا نقول كان ٥٠ ليرة وأصبح ١٢٥، ومن جهة ثانية إنني لا أوافق الدكتور تابت على كلامه لأن الظروف اليوم غيرها بالأمس فالولائم والعزائم زادت وهي تكلف كثيراً.

الشيخ فريد الخازن: حضرته معين بمرسوم من المفوضية.

كبريال خباز: هل أتيت أنت بغير هذه الطريقة يا حضرة الشيخ فريد.

الشيخ فريد الخازن: نعم أنا منتخب من الشعب اللبناني وليس معين بمرسوم مثلك. لقد زادت النفقات كثيراً وعلينا نحن نفقات لا تقل عن مصارفات أي وزير كان.

الرئيس: لا كلمة شخصية لي في الموضوع، إنما عندما كنت رئيساً في الماضي لم أطلب من الحكومة أن تساويني برئيس مجلس الوزراء، واليوم عندما ارتأت اللجنة تخفيض ١٠٠٠ ليرة من تخصيصات الرئاسة طلبت أن يكون التخفيض ١٥٠٠ تضحية مني بذلك، على كل الأمر راجع للمجلس وكلمته كلمة الفصل.

الدكتور ايوب تابت: عندما نقول يجب أن تخفض تعويضات وتخصيصات رئيس المجلس والوزراء لا نعني بذلك بترو بك طراد وخير الدين بك الأحدب فقد لا يكونا رئيسين في السنة المقبلة، لقد أعطي الوزير ثلاث مرات قدر معاش النائب، إنما الذي لا يعجبني في هذه القطبة المخفية وهذه الوسيلة التي تذرع بها مقترحو هذا التخفيض للنواب كي لا يتمكن المجلس من التخفيض لمعاشات رئيس المجلس والوزراء.

الأمير خالد شهاب: إن كلمة حضرة الرئيس: إنني لم أطلب يشتم منها أن غيره قد طلب. فأنا أيضاً لم أطلب مدة رئاستي. إنما يجب أن لا تنقص مخصصات وراتب رئيس المجلس النيابي وهو ثاني رجل في الدولة عن مخصصات وراتب رئيس مجلس الوزراء، وأذكر المجلس الكريم أن رئيس المجلس النيابي السوري يتناول راتباً يزيد ٢٥ ليرة عن راتب رئيس مجلس الوزراء.

الشيخ بشارة الخوري: قلت في جلسة أمس إنني سأستفيد من درس أول بند في الموازنة لأبين بعض الأفكار العامة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عندما طرحت الرئاسة على اللجنة مشروع الموازنة لم تضع اللجنة أمامها الحزبية لدرسها بل المصلحة العامة، وأول عقبة وقفت في وجهها هي أنها خفضت في اليوم الأول عند اجتماعها تخصيصات رئيس مجلس النواب، وعندما أرادت في اليوم الثاني تنزيل تخصيصات رئيس مجلس الوزراء إسوة بالقانون الذي ينص أن معدل الراتبين واحد، لم تقبل اللجنة بذلك واقترح أحدهم إعادة الاقتراع على هذه المسألة ثانياً، مما أدى إلى انسحاب واستقالة رئيس اللجنة ومقررها ثم اقترحوا تنزيل ٢٠٪ على مرتبات الموظفين السياسيين وهنا هي القطبة المخفية، فأقترح أن يكون المعاشان على ذاتهما أو ينقص المعاشان، ولا أرى في التعميم فائدة.

كاظم الخليل: لقد درسنا الميزانية في المرة الأولى دون تحيز أو حزبية وفي المرة الثانية أيضاً. ولم يكن رائدنا سوى التخفيض ورفع الضرائب.

أما فيما يتعلق بتنزيل المخصصات لرئاسة المجلس فأنا الذي اقترحت تنزيل هذه المخصصات. فإذا قلنا ان راتب رئيس المجلس يعادل أو يجب أن يعادل راتب رئيس مجلس الوزراء فهذا مبدأ أقره وأطالب به. إنما هناك مخصصات يجب أن تخفض لرئيس المجلس النيابي ويجب أن لا تمس رئيس مجلس الوزراء لأن هذا الأخير بحاجة إلى الانتقال والتمثيل أكثر من ذاك. وإذا تمشينا في المساواة فإننا نتمشى عليه بالراتب فقط وليس في التخصيصات. إذن أرى وأطلب أن يبقى الاقتراح الأول للجنة المالية وتبقى مخصصات رئاسة مجلس الوزراء كما هي عليه.

كبريال خباز: إن سيارة رئيس المجلس لوحدها تكلفه أكثر من ألفي ليرة في السنة.

كاظم الخليل: كلنا عندنا سيارات خصوصية وهي لا تكلف هذا المبلغ.

حبيب أبي شهلا: هذه مسألة يجمع المجلس كلمته عليها وهي أنه لا يجوز أن يقل راتب رئيس المجلس النيابي وهي السلطة الثانية في الدولة عن راتب رئيس مجلس الوزراء. ولقد أعجبني تخلص الأستاذ كاظم الخليل بالتفريق بين الراتب والمخصصات ـ فكرامة المجلس والبلاد تقضي بأن لا يكون فرق البتة بين الاثنين.

حميد فرنجيه: إن سبب انسحابنا من اللجنة هو هذا التناقض الذي لمسناه في مقررات أعضاء اللجنة المالية ـ وأنا الذي اقترحت في اليوم الأول تنزيل ٢٠٪ فرفض اقتراحي ثم عرض الاقتراح ذاته في اليوم الثاني فقبل.

فأوافق إذن على نظرية الشيخ بشارة الخوري وأطلب أن تتساوى الرئاستان في الراتب والتعويض.

الدكتور ايوب تابت: عندما تكلمت لم أكن عالماً أن هذه الزيادة حدثت في السنة الماضية، وأعتقد الآن أن اعتراضي أصبح في غير محله.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الشيخ إبراهيم المنذر: لا أجد فرقاً بين مخصصات النائب ومعاش المأمور. فلماذا نطلب التخفيض على معاشات النواب ولا نطلبه على معاشات المأمورين ذوي المرتبات الضخمة ـ إذا أردنا أن نزيد للصغير بدل غلاء معيشته فلنخصم ممن تجاوز معاشه ١٠٠ ليرة ـ وهذا أصح وأعدل.

كبريال خباز: إن في أعمال اللجنة تناقضاً لم أفهمه فهم تارة يطلبون زيادة معاشات المأمورين وطوراً تخفيض مرتبات النواب.

حميد فرنجيه: افتكرنا أننا نتمكن من الزيادة المشروعة للمأمورين من التخفيضات التي تحصل لنا من المأمورين السياسيين. وأردنا أن نبتدئ بالتضحية بأنفسنا في سبيل المصلحة العامة.

كبريال خباز: إنني لا أزال على ما قلته في البدء: أقبل بالتخفيض للنواب وليس للوزراء، لأن النواب يمكنهم أن يتعاطوا مهنة مع النيابة كالمحاماة أو الصحافة أو التجارة...

الرئيس: أعتقد أن البحث قد استوفى.

لدي اقتراح. من يقبل بالتنزيل ٢٠٪ على المأمورين السياسيين يرفع يده.

(أقلية)

الرئيس: سقط الاقتراح.

الرئيس: لدي اقتراح ثان من سليم بك تقلا بالتنزيل لرئيس مجلس النواب والوزراء بالنسبة التي خفضت بموجبها مرتبات النواب. من يقبل به يرفع يده.

(أقلية)

الرئيس: سقط الاقتراح.

الرئيس: إذن نرجع إلى:

الباب الثاني: مجلس النواب

فصل وحيد: مجلس النواب

البند الأول ـ تعويضات الرئيس والأعضاء ٩٢٦٨٦ ل. ل. س

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثاني ـ موظفو ديوان المجلس ١٢٩١٦

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إبراهيم عازار: لماذا كل هذه الزيادات باعتمادات موظفي المجلس.

الرئيس: أنا لا أدخل بالمفردات.

إبراهيم عازار: نحن نطلب جدول التصحيح الذي وزعته المالية.

الأمير جميل شهاب: إذا أرادت الرئاسة أن تقرر استراحة ٥ دقائق أمكنني أن أجلب من وزارة المالية جداول تصحيح الموازنة.

الرئيس: استراحة ٥ دقائق.

(فتوقفت الجلسة ٥ دقائق استراحة)

الرئيس: أعيدت الجلسة.

الشيخ بشارة الخوري: يجب أن لا ندرس هذه الموازنة تحت شعار الحزبية، وقبل أن نصل إلى البنود وكي لا يقال إننا نقصد أشخاصاً معينين، أطلب من المجلس أن يتروى في الوظائف المستحدثة وحالة هذه الموازنة المتضخمة.

فاني اقترح إلغاء جميع الوظائف المستحدثة مع علم اليقين بأن للحكومة غنى تاماً عنها.

كبريال خباز: لقد سبق هذا الاقتراح اقتراح قانوني قدمه السيد أحمد الحسيني وهو أن يؤلف لجنة تشترك مع هيأة منتخبة من الحكومة بدرس احتياجات الدولة من المأمورين وتقرر صرف الذين يستغنى عنهم، إنما لا يمكن أن نقول إننا يجب أن نصرف كل المأمورين الذين تعينوا هذه السنة، فمن هؤلاء من نحن بحاجة ماسة إليه.

توفيق عواد: لقد طلبت اللجنة في تقريرها سد باب التوظيف وإحالة الموظفين الذين بلغوا سن الخامسة والخمسين إلى التقاعد وبهذه الطريقة تخفف من هذا الثوب الفضفاض.

وإنني أسأل الشيخ بشارة: ما هي الوظائف التي يعتبرها مستحدثة، ولماذا خص تاريخ أول كانون حتى اليوم، وأعتقد كما تعتقدون جميعكم أيها الزملاء أنه أصبح لهؤلاء الموظفين حقوق مكتسبة.

كبريال خباز: أنا أوافق على اقتراح السيد أحمد الحسيني.

أحمد الحسيني: لقد تقدمت أمس للمجلس باقتراح يتضمن سبعة مواد.

الشيخ فريد الخازن: نطلب بأن تتلو علينا الرئاسة المشروع المقدم من السيد الحسيني.

الرئيس: هذا هو الاقتراح:

المادة ١ ـ يقطع ٢٥ بالمئة من اعتمادات النفقات على اختلاف أنواعها وأبوابها وفصولها وبنودها ما عدا الاعتمادات الزراعية والأعمال النافعة والمعاشات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المادة ٢ ـ تلغى جميع الوظائف التي لا لزوم لها والتي لا لزوم لها أيضاً واستحدثت في عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨

المادة ٣ ـ كل وظيفة تشغر بعد الآن بسبب من الأسباب لا تشغل بأحد إن أمكن الاستغناء عنها وإن لم يمكن الاستغناء عنها فإنها تشغل بموظف آخر من الموجودين بالخدمة الدائمة.

المادة ٤ ـ يحتم على وزارة المالية تحسين طريق الجباية ليس بطرق زيادة عدد الجباة وإنما بالتشديد عليهم القيام بواجباتهم ضمن دائرة القانون بحيث لا يكون ميزة بالتحصيل بين غني وفقير.

المادة ٥ ـ تنتخب لجنة من هذا المجلس قوامها ثلاثة نواب لتجري تفتيشاً على سائر الدواوين والدوائر وتثبت أعمال كل موظف وكل دائرة وما يمكن الاستغناء عنه وما لا يمكن الاستغناء عنه.

المادة ٦ ـ بعد انتهاء أعمال اللجنة المشار إليها تلغى كل دائرة وكل وظيفة لا لزوم لها ويوضع قانون يحدد عدد وظائف كل إدارة وكل دائرة بحيث يمنع فيما بعد على الإدارات العامة إحداث وظائف جديدة إلا بقانون من هذا المجلس.

المادة ٧ ـ إن عموم الوفر الذي ينتج عن هذه التدابير يخصص للأعمال الزراعية والمشاريع العمرانية ولزيادة رواتب صغار الموظفين الذين معاشاتهم الشهرية من الخمسين ليرة فما دون.

نائب جبل لبنان

أحمد الحسيني

عبد الله اليافي: أنا لا أوافق السيد أحمد الحسيني والأستاذ كبريال خباز على هذه النظرية لأنني أرى بذلك تجاوزاً من السلطة التشريعية على السلطة الإدارية. ونحن نعلم أن قوام الهيئات البرلمانية في العالم هو فصل السلطتين ـ إذن هذا الاقتراح في غير محله.

سليم تقلا: ليس من تجاوز في هذا الاقتراح من سلطة على سلطة، ولقد جرى ذلك في عهد القومندان ترابو حيث عينت لجنة واشتغلت ستة أشهر. إنما لم تلغ وظيفة، ومنذ ذلك الحين زادت نسبة الوظائف ٣٠٪ تقريباً.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: لقد أشار حضرة الزميل أن تألفت لجنة منذ ١٥ سنة، ولم يكن دستور في البلاد في ذلك الحين. إنما أرجع بكم إلى عهد ليس ببعيد وهو أنه قام ذات يوم المجلس النيابي اللبناني وطالب كما تطالبون اليوم. وقد قبلت الحكومة في ذلك الحين، ونظمت مشروع قانون وأرسلته إلى المجلس. فرده المجلس دفعة واحدة، وأتذكر أنه قال أحد الخطباء لقد تحملت الحكومة مسؤولية التعيين فلتتحمل مسؤولية العزل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يقولون إن في الحكومة موظفين كثيرين فأنا أصارحكم القول إن مجموع موظفي الدولة يبلغ ٣٧٦٢ موظف بينهم ١٢٥٠ جندرمة ونحو ٤٠٠ بوليس.

حميد فرنجيه: أذكر الزملاء الكرام، عندما كان معالي رئيس الوزراء الحالي نائباً طلب بياناً من الحكومة بالمناصب الشاغرة وطلب أيضاً أن لا تعين موظفين جدد بل تنقل من دواوينها.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: إن التعيينات الجديدة ليست جديدة كلها بل هناك وظائف شاغرة واعتماداتها موجودة في الميزانية، ملأتها الحكومة ولها الحق بذلك.

الدكتور ايوب تابت: في القانون الداخلي مادة تشير أنه لا يجوز للسلطة التشريعية الغاء الوظائف، نعم ولكن هذا ينطبق على الوظائف الداخلة في ملاك الدولة وقد أصبح لأصحابها حقوق مكتسبة. إنما يمكن للمجلس إلغاء الاعتمادات الجديدة وإلا فما معنى وجوده إذا كانت السلطة الإدارية تستأثر بكل شيء ـ إذن أطلب أن تلغى الاعتمادات الجديدة.

كاظم الخليل: إنني أرى أن الذين يتحمسون لهذا المبدأ الذي يعدوه سامياً كان أغلبهم رؤساء وزارات ووزراء، فلماذا لم يستعملوا ما تخوله إياهم السلطة ويأتوا بهذا العمل عوضاً عن أن يقلقوا رأسنا باقتراحات لا طائل تحتها.

كمال جبر: أطلب أن يحال اقتراح السيد أحمد الحسيني للجنة الاقتراحات والعرائض.

كبريال خباز: يتحتم علينا إما أن نؤلف لجنة وترى الوظائف التي لسنا بحاجة إليها في الإدارة منذ أن تأسست أو أن نبقي الحالة كما هي عليه.

إسكندر البستاني: إذا فتشت اللجنة المقترح تأليفها في الدوائر لا تعلم ما هي الوظائف التي يجب إلغاؤها ـ وأعتقد أن العلاج الوحيد هو أن يصدق قانون من المجلس بكل وظيفة مستحدثة.

إبراهيم عازار: يجب أن يضع المجلس «كادر» للحكومة لا يمكنها أن تتعداه بالوظائف، ثم إن الوظائف الجديدة وقد بلغت اعتماداتها ٣٦ ألف ليرة لسنا بحاجة إليها ـ لذلك أطلب إلغاء هذه الوظائف المستحدثة.

محمد عبد الرزاق: أطلب قفل المناقشة.

الرئيس: لدي اقتراح بقفل باب المناقشة. من يقبل به يرفع يده.

(أكثرية)

إذن قبل باب المناقشة.

الرئيس: من يقبل بالاقتراح المقدم من السيد أحمد الحسيني يرفع يده.

(أقلية)

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الرئيس: سقط الاقتراح.

الرئيس: لدي اقتراح ثالث مقدم من السادة: إبراهيم عازار، خليل أبو جوده، محي الدين النصولي، الشيخ فريد الخازن بوجوب إلغاء جميع الاعتمادات للوظائف المستحدثة.

من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده.

(أقلية)

الرئيس: سقط الاقتراح.

الرئيس: نرجع إذن إلى الميزانية «مجلس النواب».

البند الثاني ـ موظفو ديوان المجلس ١٢٩١٦

من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثالث ـ لوازم ونفقات إدارية ٤٢٥٢

حميد فرنجيه: عندما اقترع على هذا البند في اللجنة المالية كان ٣٧٧٥

الرئيس: أنا طلبت هذه الزيادة لأننا بأشد الحاجة إليها.

كاظم الخليل: لقد صدقت اللجنة المبلغ الذي جاء في الموازنة وليس المبلغ الذي جاء في التقرير.

كميل شمعون: كنت في اللجنة عندما بحث هذا البند وسمعت النواب الخليل وعواد والأسعد يستعظمون هذا المبلغ ويطلبون إنزاله ٢٥٠٠ ليرة بحجة أن النفقات الإدارية لم تصرف كلها. فمن أين أتى هذا المبلغ الموجود في التقرير.

الرئيس: عندما كان المجلس مؤلفاً من ٢٥ نائباً بلغت الاعتمادات للنفقات الإدارية ٢٥٠٠ وطلب المجلس اعتمادات إضافية بلغت ١٧٥٢ ليرة ـ بناء عليه لا نزيد شيئاً عن هذه السنة وقد أصبح المجلس ٦٣ نائباً.

إبراهيم عازار: نطلب أن تقترح الحكومة هذه الزيادة.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: لا تتداخل الحكومة في ميزانية المجلس النيابي.

كبريال خباز: هل توافق الرئاسة على هذه الزيادة.

الرئيس: نعم.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

أحمد الحسيني: هذه مخالفة دستورية لا نقبلها.

خير الدين بك الأحدب: رئيس مجلس الوزراء، الحكومة تقترح هذه الزيادة.

الرئيس: من يقبل بهذا البند كما ورد في تقرير اللجنة أي ٤٢٥٢ يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الباب الثالث: رئاسة مجلس الوزراء

الفصل الأول: رئاسة مجلس الوزراء

الرئيس: تلاوة تقرير اللجنة المالية على هذا الفصل.

٣ ـ رئاسة مجلس الوزراء

أحدثت اللجنة في هذا الباب تعديلاً في الفصول والبنود فألغت الباب الخامس «مصلحة الشؤون الخارجية» وجعلته فصلاً ملحقاً برئاسة الوزارة وأسمته «مصلحة المهاجرة» معتبرة أن الشؤون الخارجية اسم لا ينطبق على حقيقة الواقع اليوم، وإن هذه المصلحة يكاد ينحصر عملها في شؤون المهاجرين، فمن الواجب أن يدل اسمها على عملها.

فأصبحت موازنة رئاسة مجلس الوزراء على الصورة التالية:

الباب الثالث: رئاسة مجلس الوزراء

الفصل الأول: رئاسة مجلس الوزراء

البند الأول ـ مخصصات رئيس مجلس الوزراء ٣٢٤٤ ل. ل. س

ويلاحظ أنه لم يدرج في البند راتب رئيس مجلس الوزراء وإنما أدرجت مخصصاته ونفقات التمثيل والانتقال، أما الراتب الذي يتناوله رئيس مجلس الوزراء، فهو راتب الوزير في الوزارة التي يشغلها مع الرئاسة، وهي اليوم وزارة العدلية. وبديهي أنه إذا ألحقت برئاسة الوزارة أكثر من وزارة واحدة فإن الرئيس لا يتناول، فضلاً عن مخصصات الرئاسة ونفقاتها، إلا راتب وزير واحد.

البند الثاني ـ موظفو رئاسة مجلس الوزراء ١٤٩٩٤ ل. ل. س

يتألف هذا البند من فقرتين: الفقرة الأولى وهي الخاصة بموظفي رئاسة مجلس الوزراء وقد بلغ اعتمادها ٩٠١٣ ل. ل. وهي تتألف من تسعة موظفين في حين أنها كانت في السنة الماضية تتألف من ستة موظفين. وهذه الزيادة ناشئة عن إحداث وظيفة رئيس قلم، ووظيفة محرر ووظيفة حاجب في ديوان الرئاسة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والفقرة الثانية وهي الخاصة بقلم الترجمة وهي تتألف من خمسة موظفين بلغ اعتمادهم ٥٩٨١ في حين أنها كانت في السنة الماضية تتألف من أربعة موظفين كان يبلغ اعتمادهم ٥٤٣٩ وهذه الزيادة ناشئة عن إحداث وظيفة محرر في قلم الترجمة.

إن اللجنة قد وافقت على البند الثاني بعد أن صرحت الحكومة أمامها أن هذه الزيادات في ديوان الرئاسة وفي قلم الترجمة اقتضتها عودة البلاد إلى ممارسة الحكم الدستوري واتساع الأعمال في رئاسة مجلس الوزراء وهي ترجو من المجلس أن يوافق على البند كما أقرته.

البند الثالث ـ لوازم ونفقات إدارية ٢٦٦٠ ل. ل. س

زادت اعتمادات هذا البند ٢٩٠ ل. ل. س عن الاعتمادات التي كانت مقدرة له في السنة الماضية وهذه الزيادة ناشئة عن غلاء ملابس الحجاب، وثمن المطبوعات، والكهرباء. وقد وافقت اللجنة على البند آخذة بهذه الأسباب وهي ترجو من المجلس أن يقره.

البند الأول ـ مخصصات رئيس مجلس الوزراء ٣١٦١ ل. ل. س

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثاني ـ موظفو رئاسة مجلس الوزراء ١٤٩٩٤

الأمير خالد شهاب: في هذا البند زيادة موظفين ـ فما هي الدواعي والأسباب القاهرة التي استدعت هذا العدد من الموظفين المجلس رقيب على الحكومة في كل ما تعمل وهو يحاسبها ويقول لها إن الوزارات السابقة كانت مكتفية بالعدد المدون في موازنة سنة ١٩٣٧

خير الدين الأحدب: رئيس مجلس الوزراء، في أيام أمانة السر التي كانت تمثل في ذلك الحين رئاسة مجلس وزراء اليوم كان موجود مدير غرفة وشخص آخر ملحق ـ ولم تزد على هذه الوظائف.

الدكتور ايوب تابت: في عهد أمانة السر لم يؤت بموظف جديد.

كميل شمعون: إذا قارنا بين ميزانية سنة ١٩٣٧ وبين ميزانية هذه السنة نرى أن عدد الموظفين زاد ثلاثة أي من ٦ إلى ٩ فلماذا هذه الزيادة.

الرئيس: من يقبل بالاعتماد كما ورد في الميزانية أي ١٤٩٩٤ يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البند الثالث ـ لوازم ونفقات إدارية ٢٦٦٠

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الفصل الثاني: مصلحة المهاجرة

الرئيس: تقرير المقرر عن هذا الفصل.

الفصل الثاني: مصلحة المهاجرة

البند الأول ـ مصلحة المهاجرة ٣١٧٧ ل. ل. س

أحدثت الحكومة هذه المصلحة على أثر الاتفاق الذي عقد بين فرنسا وتركيا بشأن المهاجرين اللبنانيين فأقرت اللجنة اعتمادها لأن المهاجرين قطعة من صميم لبنان، وليس كثيراً عليهم أن تنشأ من أجلهم دائرة تضم أربعة موظفين واللجنة ترجو من المجلس الكريم أن يوافق على هذا الاعتماد.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ٢٠٥ ل. ل. س

صدقت اللجنة هذا البند كما ورد لأن إنشاء مصلحة المهاجرة اقتضى تخصيص هذا المبلغ الضئيل لنفقاتها في خلال السنة، من إنارة ومطبوعات، ومخابرات برقية وتلفونية، وغيرها من النفقات.

البند الأول ـ موظفو الديوان ٣١٧٧

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ٢٠٥

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الفصل الثالث ـ الملحق اللبناني لمكتب الدول المشمولة بالانتداب في باريس.

الرئيس: تقرير المقرر.

الفصل الثالث ـ الملحق اللبناني لمكتب الدول المشمولة بالانتداب في باريس.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بند وحيد ـ الملحق اللبناني لمكتب الدول المشمولة بالانتداب في باريس ٤٦٢٢ ل. ل. س

ينحصر هذا البند في راتب الملحق التجاري اللبناني في باريس وهو يبلغ ٢٨٨٠ ليرة والتعويض الإجمالي المعطى له والبالغ ١٥٦٧ ليرة وتعويض غلاء المعيشة البالغ ١٧٥ ليرة. وقد صرحت الحكومة في اللجنة أن الملحق التجاري كان يتناول تعويضاً قدره ١٢٠٠ ليرة في السنة كنفقات تمثيل وإقامة في باريس وأنها على أثر تدني الفرنك وغلاء المعيشة في العاصمة الفرنسية غلاء فاحشاً رفعت هذا التعويض إلى ١٥٦٧ في هذه السنة. فوافقتها اللجنة على ذلك وهي ترجو من المجلس أن يصدق هذا الاعتماد.

الرئيس: الفصل الثالث ـ الملحق اللبناني في باريس ٤٦٢٢

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الفصل الرابع: قسم التشريفات

الرئيس: تقرير المقرر.

الفصل الرابع: قسم التشريفات

بند وحيد ـ قسم التشريفات ٥٠٠ ل. ل. س

تقدمت الحكومة في هذه السنة ببند جديد دونت له اعتماداً بمبلغ ١٢٠٠ ليرة وصرحت أمام اللجنة أن هذا المبلغ مخصص للنفقات التي تواجهها الحكومة كلما اضطرت إلى استقبال وفد رسمي أو ممثل دولة أجنبية أو ذي مقام سام فاعتبرت اللجنة أن المبلغ المطلوب كبير وخفضته إلى ٥٠٠ ليرة وهي تطلب من المجلس أن يوافقها على هذا التخفيض.

الرئيس: قسم التشريفات ٥٠٠ ل. ل. س

حميد فرنجيه: في اجتماع تمهيدي وافق رئيس مجلس الوزراء على إلغاء هذا البند فلماذا أقرته اللجنة.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: نعم لقد وافقت الحكومة في الجلسة التمهيدية على إلغاء هذا البند، إنما أتت اللجنة وأنقصت ألف ليرة من نفقات التمثيل.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الباب الرابع: نفقات سرية

فصل وحيد: نفقات سرية ونفقات تمثيل

بند وحيد ـ نفقات سرية ونفقات تمثيل ٦٠٠٠ ل. ل. س

يتألف هذا البند من فقرتين: الفقرة الأولى وهي الخاصة بالنفقات السرية وقد طلبت لها الحكومة اعتماداً قدره ٣٥٠٠ ليرة فخفضته اللجنة إلى ٣٠٠٠ ليرة، والفقرة الثانية وهي الخاصة بنفقات التمثيل وقد طلبت لها الحكومة اعتماداً قدره ٣٥٠٠ ليرة فخفضته اللجنة إلى ٣٠٠٠ ليرة.

إن هذا البند أحدث في موازنة هذه السنة ولم يكن له وجود في موازنة السنة الفائتة. غير أن الحكومات الدستورية التي تعاقبت في الحكم منذ سنة ١٩٢٦ كانت تدون في موازناتها اعتمادات للنفقات السرية، كما تفعل جميع الحكومات وقد أقرت اللجنة هذه النفقات، كما أقرت نفقات التمثيل بعد تخفيضها معتبرة أن الحكومة تحتاج وهي تمارس الأحكام إلى انفاق مبلغ من المال في صيانة مصالح هي مسؤولة عنها دون أن تؤدي عنها حساباً يشمل السبل التي أنفقت فيها والأشخاص الذين تناولوها.

أما نفقات التمثيل فهي لا بد منها للحكومة، تضطر إليها حيناً بعد حين لتظهر أمام الزائرين الرسميين، ووفود المفاوضة بالمظهر اللائق كلما مست الحاجة الوطنية إلى الدخول في مفاوضات أو وفد على لبنان ممثل رسمي لدولة أجنبية.

واللجنة ترجو من المجلس أن يوافق على هذا البند كما أقرته.

الرئيس: نفقات سرية ونفقات تمثيل ٦٠٠٠ ل. ل. س

كبريال خباز: نريد أن نعلم كيف تصرف هذه المبالغ.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: اسمها يدل عليها، وليس للأموال السرية إيضاح، إنما هناك نفقات تمثيل وهي تنفق على الحفلات والولائم التي تقام لبعض الوفود الرسمية التي تؤم البلاد.

حميد فرنجيه: أريد أن أنبّه أنظار الزملاء الكرام إلى نقطة مهمة وهي أن مجموع الرواتب والمخصصات التي يتقاضاها رئيس مجلس الوزراء تفوق ما خصص للرئيس الأول في البلاد أي رئيس الجمهورية.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الرئيس: قبل رفع الجلسة أعلمكم أنه تقدم للرئاسة اقتراح من السادة: إبراهيم المنذر، إبراهيم عازار،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أحمد الأسعد، مارون كنعان، يواكيم البيطار، فريد الخازن بتعيين جلسة خاصة للبحث في مسألة الدخان ـ وهذا هو الاقتراح:

حضرة رئيس المجلس النيابي المحترم،

بما أنه تقدم لهذا المجلس جملة أسئلة طلب موقعوها من الحكومة الجواب على بعض نقاط تتعلق بالتبغ وبشركة الاحتكار وتطبيق قوانينها لذلك نطلب تعيين جلسة خاصة للبحث في مسألة الدخان الذي هو من مواد الموازنة أيضاً. وأن تبلغ الحكومة وجوب إعطاء الأجوبة على أسئلة النواب، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

١٩٣٨/٢/١٨

الرئيس: بناء على هذا الطلب سأعين جلسة خصوصية للبحث في الدخان في هذه الدورة.

رفعت الجلسة.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب

الإمضاء: توفيق عواد

السكرتير العام لرئاسة مجلس النواب

كاتب المحضر

جان جريصاتي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الرابعة
المنعقدة نهار السبت في ١٩ شباط سنة ١٩٣٨
الساعة العاشرة صباحاً

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ المناقشة بموازنة وزارة العدلية والداخلية.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة العاشرة من قبل ظهر نهار السبت ١٩ شباط سنة ١٩٣٨ برئاسة الأستاذ بترو طراد وحضور جميع النواب ما خلا حضرات السادة: أحمد الأسعد، بهيج الفضل، جبران تويني، شارل عمون، كميل شمعون، يوسف إسطفان، رشيد بيضون.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات خير الدين بك الأحدب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية، موسى بك نمور وزير المالية، جورج بك تابت وزير الداخلية، الأستاذ خليل كسيب وزير التربية الوطنية، حكمت بك جنبلاط وزير الزراعة.

وقد حضر الجلسة الأمير جميل شهاب مدير المالية، والشيخ سامي الخوري مدير العدلية.

الرئيس: فتحت الجلسة، فلتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر.

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر.

محمد عبد الرزاق: في جلسة نهار أمس صدق المجلس الاعتمادات المخصصة لدائرة المهاجرة ولم يذكر ذلك في المحضر.

يواكيم البيطار: في جلسة البارح اقترحت مع أحد الزملاء تعيين جلسة خاصة لدرس مسألة الدخان، ماذا قررت الرئاسة بالأمر.

الرئيس: سنعينها بالاتفاق مع الحكومة.

حميد فرنجيه: كلفني الأستاذ شارل عمون أن أعتذر عنه لعدم تمكنه من حضور الجلسة بسبب مرضه.

الرئيس: وصلنا إلى الباب الخامس من الموازنة ـ مصلحة العدلية التعديل في أرقام هذه الموازنة مدون فرداً فرداً في تقرير لجنة المالية.

إبراهيم المنذر: تقدمت من مدة باقتراح يتعلق بإعادة المحاكم البدائية إلى الملحقات، والآن كررته.

الرئيس: سأتلوه عندما نصل إلى المحاكم البدائية.

إبراهيم المنذر: بما أن الاقتراح يشمل جميع دوائر العدلية فيجب الابتداء به قبل المباشرة بدرس موازنة العدلية.

الرئيس: سيتلى لدى الوصول لموازنة المحاكم البدائية، على كل يجب إحالته إلى لجنة الإدارة والعدلية.

إبراهيم المنذر: إذا صادقنا اليوم على موازنة العدلية عموماً قتلنا الاقتراح.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: اليوم يصوت المجلس على اعتمادات وزارة العدلية، وإذا كان من رأيه إعادة المحاكم للملحقات فسيدرس المشروع ويقره بقانون خاص، لأن ملاك العدلية موجود بموجب قانون صدر سنة ١٩٣٤ تغيير هذا القانون يكون بموجب قانون جديد لا يجوز سنه بخمس دقائق.

حميد فرنجيه: يوجد تناقض بين تصريح الحكومة الآن وبين الطريقة التي مشت عليها في هذا الموضوع، عدلت مرتين الأنظمة العدلية وصادق على هذا التعديل المفوض السامي.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: الحكومة لم تلجأ هذه السنة إلى التعديل إلا بموجب قانون، حصل اتفاق بين المفوضية العليا والحكومة على أنه إذا كان مطلوب تعديل في ملاك العدلية فيجب أن يتم بواسطة المجلس.

حميد فرنجيه: أقترح أن يصار إلى إعادة النظر بالتعديلات التي أجريت في السنين السابقة في العدلية، لأن الدوائر انحطت انحطاطاً كاملاً، نرى كل يوم التدخل في شؤون العدلية والضغط على القضاة للعمل بمشيئة المتدخلين، موظفو القضاء ليسوا آمنين على مراكزهم.

مارون كنعان: المداخلات موجودة دائماً منذ عشرين سنة.

إبراهيم عازار: لم يحصل بوقت من الأوقات مثل هذا التدخل.

يواكيم البيطار: ليس بشرف المجلس أن يقال إنه يحصل تدخل مع العدلية.

حميد فرنجيه: الشرف أن لا يصير تدخل.

يواكيم البيطار: إذا كنا نفاخر بشيء فهو أن عدليتنا مستقلة، ولا سيما أن ليس بالإمكان إثبات هذا التدخل.

الرئيس: نبتدئ بالأرقام.

الفصل الأول ـ إدارة العدلية المركزية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

١ ـ موظفو الإدارة المركزية، الرقم الأساسي كان ٣٠٦٩٠ ليرة. عدلته اللجنة فأصبح بموجب هذا التعديل: ٢٧٣٢٦ ليرة.

جبرائيل خباز: من أين أتى هذا النقصان.

الرئيس: من حذف قيمة تعويض غلاء المعيشة.

كاظم الخليل: الحكومة طلبت تعيين ثلاثة حجاب، هل يدخل اعتمادهم بهذا البند.

الحكومة: لا.

إبراهيم المنذر: صرح لنا أنه زيد على هذا الاعتماد قيمة معاش الوزير، هل لم يكن اعتماد الوزير مدون في موازنة السنة الماضية.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: دون ابتداء من شهر حزيران الماضي.

الرئيس: من يقبل بالاعتماد وقدره ٢١٣٢٦ ليرة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الاعتماد.

لوازم ونفقات إدارية ١٨٩٠ ليرة

الأمير خالد شهاب: استلفت نظري وجود ٨٠٠ ليرة في هذا البند مخصصة مصارفات نقل وانتقال، الذي نعرفه هو أنه عندما ينتقل الوزير من مركزه إلى الخارج يأخذ نفقات انتقاله، وكانت مرتبات الوزير تكفيه من جهة الراتب ومن جهة مصارفاته السفرية فأصبح الآن الوزراء يأخذون تعويضات مقطوعة، فلماذا لم يصار إلى توفير هذا المبلغ المدون في هذا البند، في الماضي كما قلت كان راتب الوزير يكفيه أن يعيش وأن يدفع مصارفات انتقاله.

الرئيس: ماذا تطلب إذن؟

الأمير خالد شهاب: أطلب حذف هذا المبلغ.

الأمير جميل شهاب: ألفت نظر حضرة النائب إلى نقطة وهي أن المبلغ المذكور أي الثمانمائة ليرة تعود للتفتيش، إن الموظفين غير الوزراء الذين يذهبون للملحقات لتفتيش الدوائر التابعة لهم يأخذون مصارفات نقلهم وانتقالهم من هذا الاعتماد.

وأما التعويض الذي يعطى للوزراء فلا علاقة له بهذا الرقم فما عاد للتشريفات فهو لحسابهم الخاص وما نتج عن انتقالهم فهو يعود على الخزينة. لذلك رأت الحكومة أن تخصصهم بمبلغ مقطوع لقاء تنقلاتهم أي لقاء مصارفات السيارة ومصارفات إقامتهم في الخارج وقد حدد هذا المبلغ المقطوع بسبعين ليرة في الشهر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأمير خالد شهاب: إن جواب الحكومة وجيه فيما لو كان الوزراء يتجولون في المناطق لتفقد شؤون الدوائر التابعة لوزاراتهم، ولكن الواقع هو أننا نرى أكثر الوزراء لا يتنقلون في المناطق بغاية التفتيش، هذا لا يعني أنني أريد أن أمنع عنهم مصارفات انتقالهم، إنما نظراً للأزمة التي توجد فيها الموازنة هذه السنة أرى أن يستغنى عن هذا الاعتماد.

إبراهيم حيدر ـ وزير الصحة: إن السبعين ليرة المخصصة لهذه الغاية لا تكفي، الوزير لو سمحت له الخزينة أن يتقاضى حسب القانون ما يعود له بسبب هذه المصارفات لكان يتقاضى عشرة أضعاف هذا المبلغ، أنا وحدي ذهبت بمهمات عديدة وبذهابي مرة خلصت سبعين شخص من العمى.

حميد فرنجيه: هذا التعويض وقدره ٧٠ ليرة لم يكن موجود في أول وزارة.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: كان في ثاني وزارة، في الوزارة الائتلافية.

إبراهيم عازار: إن هذا التعويض وإن كان قد ذكر في الموازنة ٧٠ ليرة فالحقيقة هو أكثر من ذلك، على ما أعتقد أن الوزير يأخذ البنزين بسعر خاص، فإذا لزمه ٣٠ تنكة بنزين فيحصل له وفر لا يقل عن الأربعين ليرة.

أعتقد أنه لا يجوز له أن يأخذ تعويض ويحصل على امتيازات خاصة في أسعار بعض المواد.

فريد الخازن: أنا لا أعترض على التعويض، إنما يوجد سيارات مخصصة لغير الوزراء فنحن بغنى عنها، فهي لا تلزم إلا لشم الهواء، ضروري أن يكون الوزير مكرم، أما بقية السيارات التي نوهت عنها فلا لزوم لها.

الرئيس: نعود إلى الاعتماد المخصص للوازم والنفقات الإدارية، من يقبل بالرقم وقدره ١٨٩٠ ليرة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند، الفصل الثاني ـ المحاكم المدنية.

البند الأول ـ موظفو محكمة التمييز ٤٥٥٨٢ ليرة.

سامي الخوري ـ مدير العدلية: أهمل ذكر بعض المراكز في الموازنة، تطلب الحكومة تدوينها الآن وهي:

مركزان في محكمة التمييز: مستشار تمييز لبناني: ٢٤٠٠ ليرة.

معاون مدعي عام محكمة التمييز: ٢١٦٠

يوجد توفير لأن راتب المستشار اللبناني هو أقل من راتب المستشار الفرنسي الذي كان يتقاضى ٤٦٠٠ ليرة، وكذلك يقال عن راتب مدعي العام.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

إن مركز معاون مدعي عام محكمة التمييز كان مقيد في موازنة السنة الماضية.

يضاف إلى هذين المركزين أربعة مراكز لقضاة براتب مائة ليرة سورية، هؤلاء القضاة يوزعوا على المحاكم البدائية في الملحقات، ويضاف أيضاً راتب كاتب وقدره ٤٠٨ ليرات، وقد أهمل قيده سهواً.

إبراهيم المنذر: ظنت الحكومة بهذا التصريح أنها تلقي بصدورنا سروراً عندما قالت وفرت براتب الإفرنسي، إذا كان القاضي الوطني مثل القاضي الفرنسي فيجب أن يأخذ نفس الراتب نحن لسنا بحاجة إلى قاضي بدلاً من السيد لالوه Lalou إ كل هؤلاء القضاة نحن لسنا بحاجة إليهم، لدى الحكومة ١٢٧ قاضي وهذا العدد يزيد كل سنة، يوجد لدى وزارة العدلية اثنان من القضاة لا حاجة لهما، ما هي حاجة الحكومة بالقاضي لدى محكمة التمييز ولدى محكمة الاستئناف.

كاظم الخليل: تقدمت الحكومة بهذا الطلب إلى اللجنة فاللجنة لم توافق عليه ليس لأنه غير ضروري بل قصداً بالتوفير.

من جهة ضروريته فأنا أعرف أن بعض المحاكم متعطلة لعدم وجود النصاب القانوني فيها، في محكمة جبل لبنان يوجد غرفتان لا تلتئم سوية لعدم وجود عدد كافي من القضاة، هذا ما صرحه لي رئيس المحكمة المشار إليها وأنا أصرح به الآن، واجتمعت أيضاً بمفتش العدلية فصرح لي: إذا كان يمكن الاستغناء عن المراكز العالية فلا يمكن الاستغناء عن المراكز الثانية.

السيد أحمد الحسيني: قالت الحكومة في الموازنة إنها زادت رواتب الموظفين الفرنسيين، وهذه الزيادة تدفع من التوفير الذي حصل من إلغاء مركز مستشار في الاستئناف والتمييز، وتأتي اليوم وتطلب تدوين اعتماد لهؤلاء القضاة، فما جد الآن لتعود عما قررته عندما وضعت الموازنة.

فريد الخازن: أنا موجود في المجلس منذ خمس سنوات لم أر اهتمام إلا في راتب الموظف الفرنساوي، ونحن في جبل لبنان لا أحد يسأل عنا، يسألون عن المسيو لالوه، وأصحاب الدعاوى في المناطق يأتون من بلد إلى بلد ولا أحد يهتم فيهم، ألغوا لنا نظام جبل لبنان القديم الذي اشتغلت فيه سبع دول، لنا خمس سنوات ونحن نطالب بإعادة المحاكم إلى الأقضية، وإعادتها لا تكلف الخزينة شيئاً، درسنا ذلك بالأرقام.

الرئيس: إن لبنان مديون للقضاة الفرنسيين بتحسين عدليته، ولا يسعني إلا تقديم الشكر إلى هؤلاء القضاة.

إبراهيم عازار: الاعتماد المدون في الموازنة لموظفي محكمة التمييز هو ٤٩١٧٤ ليرة، بالجدول الجديد أصبح هذا الرقم ٥٠٢٥١ ليرة، والرقم المدون في تقرير اللجنة هو ٤٥٥٠٠، الحكومة تطلب الآن إضافة اعتماد لسبع قضاة، على أي رقم من هذه الأرقام يجب أن تكون الإضافة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأمير جميل شهاب: الاعتماد المدون في الموازنة الأصلية هو ٤٩١٧٤، خفض منه من جهة ١٣٪ وزيدت اعتمادات السبع قضاة المنوّه عنها، فأصبح ٥٠٣٥١ ليرة.

الأمير خالد شهاب: منذ شهر تموز تعمل كل مديرية موازنتها وترسلها للحكومة، وحضرة مدير العدلية يقول الآن إنه لم يفكر في ذلك الوقت بهؤلاء القضاة المطلوب تدوين اعتمادهم.

إلى أين سنصل في لبنان إذا تابعنا هذه الإدارة وتمشينا عليها، ماذا طرأ في البلاد لزيادة عدد القضاة، هل زادت الجرائم هل قامت الناس على بعضها لنقول إن هذه الاعتمادات ضرورية.

أرجو المجلس أن يتبصر، يوجد عندنا ١٢٧ قاضي، هذا البلد لا يمكن أن يتحمل أكثر من هذه النفقات.

قال لي أحد وزراء العراق عندما استغنت الحكومة العراقية عن الموظفين الإنكليز لم تعين بدلاً منهم نظراً لظروف الموازنة فنفس الظروف تدعوني أن لا أصادق حتى على اعتماد منصب في الدولة.

سامي الخوري ـ مدير العدلية: سبق وقلت إن الطلب ليس بزيادة على الموازنة، كل هذه المراكز كانت موجودة في موازنة سنة ١٩٣٧، أما بخصوص ما قاله الشيخ إبراهيم المنذر نقلاً عن لسان رئيس محكمة التمييز فأجيب إن الرئيس المذكور مسؤول عن عمله لا عن الإدارة في العدلية، الرأي بهذا الموضوع يعود لمفتش العدلية اليوم أو لمدير العدلية، وإذا صرح رئيس محكمة التمييز بمثل هذا التصريح فيكون ذلك من زيادة رغبته في العمل.

الرئيس: هل تعتقد أن وجود هذه المراكز لازم وضروري لحسن سير الإدارة في العدلية.

سامي الخوري ـ مدير العدلية: مفهوم أن محكمة التمييز لا تعقد جلسات علنية، فهي تنجز الأشغال بالمذاكرة، ومعلوم أن الدعاوى فيها تتوزع على المستشارين لتدقيقها، عند نهاية درسها يضع كل منهم تقريراً عن كل دعوى، فإنجاز الدعاوى يكون متناسباً مع عدد المستشارين، إذا كان عددهم ستة يكون العمل بطيئاً وإذا كان سبعة يكون سريعاً، أما من جهة مراكز الأعضاء الذين سيوزعون على المحاكم البدائية في الملحقات فهو ضروري لكثرة الأشغال والدعاوى المتراكمة، لدي تقرير من رئيس محكمة جبل لبنان البدائية يشكو به من عدم تشكيل الغرفتين بآن واحد بسبب قلة القضاة.

فريد الخازن: محافظة جبل لبنان الحالية كانت في الماضي مؤلفة من ثلاثة أقضية في كل قضاء محكمة بدائية، جاء التنظيم الأخير وجعل في بعبدا أي في مركز المحافظة محكمتين لا تقدر أن تنجز الأشغال، بما أن هذه المنطقة واسعة ما هو المانع من أن يجعلوا فيها ثلاث محاكم بدائية في كل قضاء محكمة.

الرئيس: الرقم الذي تطلب الحكومة إدخاله على الرقم المقرر من قبل اللجنة هو كما يلي:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٢٤٠٠	مستشار تمييز
٢١٦٠	معاون مدعي عام استئناف
٢٠٩	تعويض غلاء المعيشة
٤٧٦٩	يكون

فريد الخازن: هذا المبلغ يكفي وحده لإنشاء محكمة.

جبرائيل خباز: لم يسمع الشيخ فريد الخازن التصريح الذي أبداه حضرة رئيس الوزراء في بدء الجلسة وهو أنه لا يوجد مانع يمنع المجلس من البحث بأمر إعادة المحاكم البدائية إلى الأقضية.

الرئيس: لدي اقتراح من الشيخ إبراهيم المنذر مؤيد من البلد اللبناني وأكثرية المجلس يتعلق بإعادة المحاكم البدائية إلى الأقضية وهذا نصه:

اقتراح

سيدي الرئيس،

أرجو أن تطرحوا كلمتي الآتية على المجلس الكريم قبل درس موازنة العدلية ولكم الشكر والفضل.

اقترحت وبعض النواب الكرام إعادة المحاكم البدائية إلى الأقضية وقد ألغتها الحكومة بحجة التوفير فكانت النتيجة معكوسة لأنه أصبح في القضاء اليوم مئة وسبعة وعشرون قاضياً يملاؤن الدوائر ولم يكن فيه مثل هذا العدد يوم كانت المحاكم في الأقضية، فأكرر اقتراحي آملاً من الزملاء الموافقة عليه وتفضلوا بقبول احترامي.

١٩/٢/٣٨

نائب جبل لبنان

إبراهيم المنذر

الرئيس: أسأل حضرة رئيس الوزراء فيما إذا كان يريد أن يعطي تصريح بالموضوع تطميناً للمجلس.

فريد الخازن: حولوا هذا الاقتراح إلى لجنة الإدارة والعدلية.

الرئيس: قد وافقت الوزارة على إحالته إلى اللجنة.

الأمير خالد شهاب: الرئيس هو الذي يحيل الاقتراحات لا الحكومة، ما هي نظرية الحكومة؟

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: الحكومة تفكر بإعادة النظر في النظام القضائي وهي تستنير بالاقتراح وتأخذ بعين الاعتبار مطاليب النواب وستحيل المشروع إلى اللجنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: نعود الآن إلى الاعتماد المدون في البند الأول التعديل المقترح من الحكومة هو أن يزاد ٤٧٦٩ ليرة على الرقم الأصلي، فيصبح الرقم النهائي: ٥٠٣٥١ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

جبرائيل خباز: لي كلمة وهي تفسير تصويت، عندما أصل إلى معاشات المأمورين لا أصوت، أي لا أصوت بدون أن يعطى الموظفين بدل غلاء المعيشة أو تعويض.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: إذا تبعك جميع النواب يصبح الموظفون بدون معاشات.

الرئيس: نصل إلى اعتمادات موظفي محاكم الاستئناف.

البند الثاني ـ موظفو محكمة الاستئناف: المبلغ الذي كان مدوناً في الموازنة هو: ٨٤٧٩٠ عدلته اللجنة وأنزلته إلى ٧٧٥٤٠، ما هو الاعتماد الذي يطلب مدير العدلية إضافته إلى هذا الرقم.

سامي الخوري ـ مدير العدلية: أطلب أن يدون اعتماد إلى محامين عامين بدلاً من محام عام، أي ٢١٦٠ ليرة.

الأمير جميل شهاب: مدير العدلية، يضاف إلى ٢١٦٠ ليرة. مبلغ ١٤٨ ليرة بدل تعويض فيكون المجموع ٢٣٠٨ ليرات، فيصبح المبلغ النهائي ٧٩٨٤٨ ليرة.

حميد فرنجيه: كم أصبح عدد المحامين العامين في الاستئناف.

سامي الخوري ـ مدير العدلية: أصبح أربعة لأجل خمس غرف.

الرئيس: من يقبل بالرقم المعدل من قبل الحكومة وقدره ٧٩٨٤٨ ليرة، يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الرقم. البند الثالث ـ موظفو المحاكم البدائية:

محاكم بيروت: ١٧٠٣٦١ ليرة

الأمير خالد شهاب: لم أزل أذكر أن في سنة ١٩٢٨ عندما كان الشيخ بشارة الخوري رئيساً للوزارة أتت الحكومة وقررت إلغاء المحاكم البدائية في المناطق بحجة أن هنالك نفقات باهظة لا يمكن أن تتحملها الخزانة، أذكر أيضاً أننا كنا مقاومين ومعارضين للمشروع مع أننا كنا أقلية.

أسأل المدير الآن هل عدد القضاة اليوم أكثر من العدد الذي كان موجوداً في ذلك الوقت.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: أستغرب المقارنة بين هذه السنة والسنة التي كان فيها الشيخ بشارة رئيساً للوزارة، كيف يرتفع الصوت اليوم ولم يرتفع في الأربع سنوات الماضية.

الأمير خالد شهاب: كلا، كل سنة كنا نطالب بإعادة المحاكم إلى المناطق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يواكيم البيطار: في مسائل العدلية لا يجوز أن ينظر إلى عدد الدعاوى أو إلى عدد الأرقام لأن الدعاوى تختلف عن بعضها يوجد دعاوى يستغرق إنجازها وقتاً ودعاوى تنجز بسرعة لا يجب أن نقيس سنة على سنة، يجب أن نقول إذا كان عدد القضاة يكفي أو إذا كنا بحاجة إليه أم لا.

كاظم الخليل: قضية إعادة المحاكم إلى المناطق موافق عليها أكثر النواب.

الرئيس: نعود إلى اعتمادات المحاكم البدائية وقدرها ١٧٠٣٦١ ليرة.

حميد فرنجيه: في هذا الرقم هل يوجد اعتماد مخصص للنقل والانتقال.

سامي الخوري ـ مدير العدلية: يوجد اعتماد مدون في فصل ثاني.

حميد فرنجيه: سألت هذا السؤال لأني عرفت أنه حذر على المستنطقين في بيروت أن يتنقلوا بالسيارات، فهذا لا يجوز، لأنه يمكن أن تحصل حوادث في محلات لا يصل إليها الترامواي فيضطر القاضي أن يذهب بالسيارة.

سامي الخوري ـ مدير العدلية: يوجد تعليمات تمنع المأمورين أن يتنقلوا داخل المدينة على حساب الحكومة، هذه التعليمات لا تشمل القضاة الذين يذهبوا للتحقيق، هم وحدهم يقدرون طريقة نقلهم وانتقالهم.

حميد فرنجيه: اتصل بي أيضاً أن المستنطقين لا يوجد عندهم تلفونات في بيوتهم.

سامي الخوري ـ مدير العدلية: أغلبهم يوجد عندهم.

حميد فرنجيه: أعلم أن حسن قبلان مستنطق بيروت لا يوجد عنده تلفون.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: ليس هو بحاجة إلى تلفون لأنه نازل في الأوتيل.

الأمير جميل شهاب: مدير العدلية، الاعتماد الذي طلبت مديرية العدلية إضافته هو عائد إلى أربعة قضاة يصير توزيعهم على المحاكم البدائية، واعتماد لراتب كاتب لم يقيد سهواً في الموازنة، وبدل تعويض غلاء المعيشة، وهذه تفاصيل هذه الاعتمادات:

أربعة قضاة	٤٨٠٠
راتب كاتب	٤٠٨
تعويض غلاء المعيشة	٣٩٦
يكون	٥٦٠٤
يصبح مجموع البند	١٧٥٢٢٥ ليرة

الرئيس: من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: البند الرابع ـ موظفو المحاكم الصلحية: ١١٦٣٣٠ ليرة.

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الخامس ـ التفتيش القضائي: ١١١٠٦ ليرة.

حميد فرنجيه: ألفت النظر إلى حالة استثنائية وهي أن المفتش العام يتقاضى راتب، ويتقاضى تعويض خاص، وتعويض سكن، وتعويض شخصي، وفوق هذا كله أعطته الحكومة سيارة سألت بموجب أي قانون أعطيت له ولماذا، راتبه باهظ لدرجة أنه يمكنه أن يدفع سيارته.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: أعرناه السيارة لأننا كلفناه أن يعمل تفتيش.

حميد فرنجيه: أعرتوه إياها على كم شهر؟

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: هذا مش شغلك، هذا شغل الحكومة.

مارون كنعان: نحن مع الفرنجي، إننا لم نقدر عليه في الماضي اختلفنا معه، خرب بيتنا.

(ضوضاء)

عبد الله اليافي: إن شخصية المسيو فيرمان ليست موضوع بحث، يسرني أن أقول إنه يتمتع بأخلاق ممتازة؛ ولكن القضية قضية معاش، رأيي أن مبلغ ٩٠٠ ليرة يدفع شهرياً له مبلغ كبير وباهظ على بلد كلبنان، أسأل الحكومة أي متى ينتهي عهد التفتيش ولماذا لم يعهد إلى رئيس محكمة التمييز بالتفتيش.

فريد الخازن: عندنا المساعدين القضائيين موجودين منذ ٢٠ سنة وهم فقراء الحال، عندنا البوليس والجندرمة ومعاشاتهم قليلة، عندنا كل هؤلاء الموظفين الفقراء ولم نتمكن أن يعطيهم تعويض بسبب سقوط الليرة، ونعطي أوتوموبيلات لشم الهواء، أهكذا تعملون موازنة.

سامي الخوري ـ مدير العدلية: لا يجب أن نوهم النواب بقضية السيارة التي أعطيت للمفتش، هذه السيارة كانت متروكة في إحدى الكاراجات بدون استعمال، فقد خصصت للمفتشية وليس للمفتش أي أنها تستعمل للتفتيش، فينتج عن ذلك توفير على الخزينة، لأن الاعتماد الذي كان مخصصاً لهذه الغاية هو ١٠٠٠ ليرة، ألغيناه لأنه لم يعد يحق للمفتش أن يأخذ أجرة سيارة عندما يذهب للتفتيش.

روكز أبو ناضر: نحن ندرس أرقام فالبحث يجب أن يكون في الأرقام.

الرئيس: من يقبل بالاعتماد كما ورد من قبل اللجنة وقدره ١١٠٠٠ ليرة يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

الرئيس: البند السادس ـ موظفو مكتبة قصر العدل: ٥٢٥ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند السابع ـ لوازم ونفقات إدارية ١٤٦٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الثامن ـ نفقات سفر القضاة الفرنسويين ٥٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند التاسع ـ إعانة لمعهد الحقوق الفرنسوي ٤٢٥ ليرة، وقد حذفته اللجنة.

حميد فرنجيه: اتصل بي أن الحكومة طلبت إلى اللجنة أن ترجع عن الإلغاء.

الرئيس: من يقبل بإعادة هذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند العاشر ـ نفقات شهود: ٥٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الحادي عشر ـ نفقات قضائية: ١٠٠٠٠ ليرة، كان الاعتماد ١٣٠٠٠ ليرة، أنزلته اللجنة إلى ١٠٠٠٠ ليرة.

سامي الخوري ـ مدير العدلية: إن هذه النفقات قليلة جداً عن احتياجات مصلحة العدلية، والدليل على ذلك إننا نأتي كل سنة ونطلب اعتمادات إضافية.

أطلب التصويت على الاعتماد كما ورد في مشروع الموازنة أي ١٣٠٠٠٠ ليرة.

الرئيس: من يقبل بالتعديل المقترح من الحكومة بإرجاع المبلغ إلى ما كان عليه أي إلى ١٣٠٠٠ ليرة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل التعديل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البند الثاني عشر ـ تعويضات اللجنة الاستشارية للإشتراع ٢٣٦٤ ليرة اللجنة حذفت هذا الاعتماد، الحكومة تقترح إعادته كما ورد في مشروع الموازنة.

من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: الفصل الثالث ـ المحاكم الشرعية.

البند الأول ـ موظفو المحاكم الشرعية: كان الاعتماد الأصلي ٥٣٥٧٩ ليرة، عدلته اللجنة فأصبح ٤٧٩٩٩ ليرة.

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية: ٢٥٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: الفصل الرابع ـ الإفتاء.

البند الأول ـ موظفو الإفتاء: ١٨٦٩٨ ليرة.

كاظم الخليل: كنت اقترحت إلغاء بعض المراكز في دوائر الإفتاء واقترحت أن يحول الوفر الذي يحصل إلى المعارف لفتح مدارس جديدة، اللجنة قبلت الاقتراح والحكومة لم تقبل بتحويل الوفر إلى وزارة المعارف، لذلك إني أرجع عن اقتراحي.

الرئيس: من يقبل بالاعتماد وقدره ١٨٦٩٨ ليرة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية: ٢٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: الباب التاسع ـ مصلحة الداخلية.

الفصل الأول ـ الدوائر الإدارية.

البند الأول ـ موظفو الإدارة المركزية: ٢٠٦٥٢ ليرة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الثاني ـ موظفو دائرة التفتيش: ٨٨٣٦ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الثالث ـ موظفو المحافظات: ٧١٨٩٨ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الرابع ـ لوازم ونفقات إدارية: ١١٦٧٥ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الخامس ـ الأعياد والاستقبالات الرسمية: ٧٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند السادس ـ نفقات انتخابات المختارين: ٢٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: الفصل الثاني ـ مصلحة السجون.

البند الأول ـ عدلته اللجنة، كان في الموازنة ٤٧٥٠٠ ليرة فأصبح ٤٤٠٠٠ ليرة.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: لا تقبل الحكومة بهذا التوفير، لأنه لا فائدة من التوازن في الأرقام طالما الإعاشة غالية.

كاظم الخليل: اللجنة أنزلت الاعتماد إلى هذا الرقم لأنها رأته كافياً.

الرئيس: تطلب الحكومة أن يعاد الاعتماد كما كان، من يقبل بهذا الطلب يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: من يقبل بالاعتماد المقرر من قبل اللجنة يرفع يده.

(أكثرية)

الأمير جميل شهاب: مدير المالية: أرجو أن يدون في المحضر أن الحكومة ستتقدم باعتماد إضافي عند الحاجة، لأنها تعتقد بأن الاعتماد المخصص للإعاشة لا يكفي.

الرئيس: البند الثاني ـ ملابس المسجونين ٩٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الثالث ـ نقل المسجونين، أنزلته اللجنة من ٢٠٠٠ إلى ١٧٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الاعتماد كما أقرته اللجنة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الرابع ـ لوازم السجون: ٤٤٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الخامس ـ معالجة المسجونين المصدورين: ٥٦٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: الفصل الثالث ـ الدرك.

البند الأول ـ قوات الآلاي: ٦٦٥٨٦٦ ليرة.

محي الدين النصولي: أرجو أن يصدق هذا الاعتماد بدون مناقشة.

محمد عبد الرزاق: كنت اقترحت على الحكومة أثناء درس اللجنة هذا الاعتماد أن يعاد بدل غلاء المعيشة للجندرمة، اعترضتنا نقطة قانونية وهي أن المجلس لا يملك حق زيادة النفقات وبما أننا متفقون مع الحكومة على هذا الأمر فأقترح على المجلس أن يتمنى على الحكومة أن تقرر هذا التعويض بأول فرصة.

الرئيس: من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده.

(إجماع)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: من يقبل بالاعتماد المخصص لقوات الدرك وقدره ٦٦٥٨٦٦ ليرة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الاعتماد، البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية: ٤٣٥٠٠ ليرة.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: المبلغ هذا لا يكفي أرجو طرح الاعتماد المقدم من الحكومة وقدره ٥١٠٠٠ ليرة.

الرئيس: الحكومة تطلب إعادة الرقم إلى ما كان عليه.

من يقبل بهذا الطلب يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل التعديل، البند الثالث ـ ملابس وأجهزة وأسلحة: ٤٥٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الرابع ـ شراء خيول ونفقاتها: ٤٣٦١٨ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الخامس ـ جوائز ومنح: ١٢٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند السادس ـ أجهزة للخيول: ١٢٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند السابع ـ لوازم للمنامة: ١٨٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: الفصل الرابع ـ الشرطة.

البند الأول ـ موظفو الشرطة: ٢٣٢٥٧٩ ليرة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: إن الاعتماد المخصص لدائرة الاستخبارات قد حذف بمناسبة إلغاء هذه الدائرة.

محمد عبد الرزاق: ما ذكرته عن الجندرمة أكرره عن الشرطة، أقدم نفس الاقتراح، وأطلب من المجلس أن يتمنى على الحكومة نفس التمني.

الرئيس: من يقبل بالاعتماد المدون في البند الأول وقدره ٢٣٢٥٧٩ ليرة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الاعتماد، البند الثاني ـ موظفو دائرة الجوازات: أنزلت اللجنة هذا الاعتماد من ٢٥٦٦ إلى ٢٢٩٨ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الثالث ـ لوازم ونفقات إدارية: ٩٦٥٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الرابع ـ ملابس وأجهزة: ١٧٥٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الخامس ـ تعويضات للمخبرين القضائيين وجوائز للقبض على الجناة: ٣٦٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند السادس ـ منح وإعانات: ٤٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند السابع ـ صيانات السيارات والموتوسيكلات أنزل من هذا الاعتماد ٤٠٠ ليرة، فأصبح ٣٠٠٠ ليرة بدلاً من ٣٤٠٠

من يقبل بهذا الاعتماد كما عدلته اللجنة يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: البند الثامن ـ موظفو مدرسة الشرطة: ٧٢٠ ليرة.

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند التاسع ـ لوازم ونفقات إدارية لمدرسة الشرطة: ٢٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند العاشر ـ مصلحة الأدلة الجنائية: ٥٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: انتهينا الآن من موازنة وزارة الداخلية، باقي من الميزانية وزارة المالية، وزارة التربية الوطنية، وزارة الزراعة ووزارة الصحة والإسعاف العام.

رفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب

الإمضاء: توفيق عواد

السكرتير العام لرئاسة مجلس النواب

كاتب المحضر

وديع فرنجيه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢١ شباط سنة ١٩٣٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ المناقشة في الموازنات التالية:

١) وزارة المالية.

٢) وزارة التربية الوطنية.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من الدورة الاستثنائية الثانية في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢١ شباط سنة ١٩٣٨ برئاسة حضرة الأستاذ بترو طراد وعضوية أميني السر محمد بك عبد الرزاق والأستاذ توفيق عواد وحضور جميع النواب ما خلا حضرات السادة: بهيج الفضل، جبران تويني، كبريال خباز، حميد فرنجيه، راشد المقدم، رشيد بيضون، روكز أبو ناضر، يواكيم البيطار، يوسف اسطفان.

وقد جلس في مقاعد الحكومة أصحاب المعالي: خير الدين بك الأحدب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية، وجورج بك تابت وزير الداخلية، وموسى بك نمور وزير المالية، والأستاذ خليل كسيب وزير التربية الوطنية والاقتصاد، وإبراهيم بك حيدر وزير الصحة والإسعاف العام، وحكمت بك جنبلاط وزير الزراعة.

الرئيس: فتحت الجلسة. تلاوة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على خلاصة المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر.

محمد عبد الرزاق: لقد رجوت الرئاسة في الماضي وها أنا أرجوها اليوم لكي تلفت نظر الزملاء للحضور في الميعاد المعين. ومن جهة ثانية أرجو الرئاسة أيضاً أن تسمح للصحفيين والحضور أن يدخلوا القاعة ساعة وصولهم لباب المجلس وقبل افتتاح الجلسة.

الرئيس: إن هذا الطلب المقدم من الزميل محمد بك عبد الرزاق يستوجب لفت نظر المجلس إلى ما تنص عليه المادة ١٠٧ من النظام الداخلي: «إن تخلف العضو عن حضور إحدى الجلسات العامة بلا عذر ولم يبلغ معذرته لرئيس المجلس خطياً قبل انتهاء الجلسة يستلزم حكماً حسم ما يصيب اليوم من التعويض الشهري الذي يتقاضاه».

ثم تنص المادة ٢١٢: «يعتبر غائباً غير مأذون ويعلن اسمه في الجريدة الرسمية وفي منطقته الانتخابية: كل نائب تأخر عن ميعاد انعقاد الجلسة أكثر من نصف ساعة ولم يوقع على الجدول المنصوص عليه في المادة الـ ٤٨ أو أنه لم يحضر المناداة الثانية التي تحصل في ختام الجلسة...».

فهل يستحسن المجلس أن أطبق القانون بحذافيره.

(أصوات من النواب: نعم)

الرئيس: الكلام للسيد أحمد يونس الخطيب.

أحمد يونس الخطيب: أيها السادة:

إن الحكومة إذا تركت تعمل في جو هادئ خالي من الشغب والدس يمكنها أن تعمل لصالح البلاد وتجيب مطاليب الشعب التي ترفع إليها بواسطة وكلائه النواب.

أيها السادة، لقد قطعت البلاد مرحلة قاسية ذاقت في أثنائها المر وكانت تشكو وتتوجع ونوابها لاهون بحزبيات غير مرتكزة على قاعدة صحيحة.

أما الآن وقد عاد الهدوء إلى الجو وسكنت العاصفة. فلننصرف وراء مصلحة البلاد تنفيذاً لوعودنا للشعب الذي وكلنا.

فالضرائب ـ أيها السادة كثيرة وطريقة جبايتها قاسية، ترهق المكلف وتجعله يتذمر منها.. ولو كانت الطريقة حكيمة وعادلة لامتلأت خزانة الدولة من الشعب ولكان راضياً هذه المرة لأنه يأمل أن تصرف أموال هذه الخزانة على مصالحه العامة.

لذلك أطلب إلى الحكومة المحترمة إصدار عفو عام عن الضرائب حتى سنة ١٩٣٧ تخفيفاً عن الشعب في هذه الأزمة الخانقة.

وبعد ذلك تحصل الضرائب بمساعدة المختارين على ثلاثة أقساط يستحق كل منها في بدء الأربعة أشهر التي تتألف منها أقسام السنة. على أن يكون للمختار نصف بالمائة تحسم من الاثنين ونصف التي يستحقها مأمور التحصيل وبذلك يرغب المختار بملاحظة المكلف أينما تهرب «لأن الجابي الغريب عن البلد وعادات أهلها لا يمكنه أن يلاحق المكلف ويمنع عليه المماطلة فتتجمد المستحقات عليه من سنة إلى سنة حتى يعجز عن إيفائها فتضطر الحكومة لإصدار العفو إثر العفو لا حباً بالعفو ولكن قراراً بالعجز عن التحصيل...».

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والحقول أيها السادة تعج عجاً بالحيوانات الفتاكة التي تذهب بثروة الفلاح فتأكل مزروعاته وتسرق أثماره التي يجاهد في سبيلها طيلة السنة . . .

فماذا يمنع على الحكومة مثلاً إرسال البعثات الزراعية إلى القرى ونشر التعليمات الفنية ومساعدة الفلاح بالمواد التي تفتك بالسنجاب والخلد وغيرهما من الحيوانات التي تقتل الزرع والزراع . شرط أن تقوم البعثة بواجبها بكل أمانة يشهد بها مجلس كل قرية تزورها اللجنة على مضبطة ترفع مع المحضر الذي تنظمه البعثة بعد دورتها كل سنة مرة وعلى أن تعاقب من يخالف التعليمات الفنية .

إنها لفاعلة إنشاء الله

والمدارس ـ بينما نرى منطقة غنية بمدارسها الحكومية والخصوصية نرى أخرى يحكم فيها الجهل والظلام كأنها ليست قطعة من لبنان .

وأكثر هذه القرى لا تطلب مدارس تعلم برامجها السرتفيكا والبريفيه والبكالوريا بل لتعليم مبادئ القراءة والحساب وشيئاً عن الزراعة ينور الفلاح وينعش مديرى الحكومة تهتم بالفلاح وابن الفلاح .

وبهذه الطريقة نكون قد حاربنا الأمية وجعلنا العلم إجبارياً بالاختيار .

هذه هي أهم الأمور التي نطالب بتحقيقها . . . أما الأمور الخاصة المتعلقة بالمنطقة الفقيرة المعدمة . . . منطقة إقليم الخروب . فهي لا تكلف الحكومة إلا جزءاً من ألف مما تدفعه هذه المنطقة من الضرائب . . . وكم تحسن الحكومة صنعاً لو خصصت لكل منطقة جزءاً نسبياً مما تدفعه لإصلاحها . فلا تحصل مثلاً من الشوف لتجري الإصلاح في المتن . . .

لا مثيل لإقليم الخروب بالفقر والإجحاف في لبنان كله إلا بعض مناطق في الجنوب وكلاهما يئن ويشكو .

أيها السادة ،

لا يوجد في إقليم الخروب كله إلا طريق واحدة هي طريق وادي الزانية ـ شحيم التي لولا رحمة التركي في العهد السابق ما فتحت والدليل أنها لا تزال حتى اليوم يصعب على الدبابات اختراقها فكيف على السيارات الصغيرة العادية .

وهناك طريق السعديات ـ الدبية فتحت حديثاً سداً لأفواه أهالي الإقليم وإلهائهم عن المطالبة بحقوقهم .

أيها السادة ،

هنالك طريق شقها الأهلون على نفقتهم الخاصة ببذل كل ما تجمّد من ثروتهم تمتد من جون إلى المطلة ـ غريفة . وهي لم تزل تنتظر رحمة الحكومة لتعبيدها .

وهنالك بلدة برجا أكبر بلدة في إقليم الخروب لا تتصل بأي قرية من قراه . في حين أن شق الطريق من الدبية إلى البرجين فشحيم لا يكلف الحكومة إلا عشر ما تجبيه من الضرائب من هذه القرى .

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهنالك قرى تموت عطشاً أثناء الصيف بينما غيرها يغرق من كثرة المياه. وهي لا تطلب منحة بل قرضاً يضمن إيفاء مشاعاتها الكثيرة.

إن مشاعات قرية جون تقدر بخمسة آلاف ليرة ذهبية وهي تطالب منذ سنين بقرض قدره خمسة آلاف ليرة لبنانية لجلب المياه وتوزيعها فلا يرد أحد عليها.

وقصبة شحيم يشهد على فقرها محاضر الدرك بالخلاف الذي يقع بين الأهالي تزاحماً على المياه... ومثلها دلهوم وكترمايا ومزبود والمغيري وبقية القرى.

وقرى عانوت وغريفة وبسابا من أجمل القرى التي تصلح للاصطياف بشهادة لجنة من الأطباء ثبت أنها من أطيب بلاد لبنان مناخاً.

أما المدارس في الإقليم فأمرها مؤسف جد الأسف. ففي ستين قرية لم تنشئ الحكومة إلا مدرستين في كل واحدة منها معلمان وأكثر من مئتي تلميذ... ومدارس الإناث لا أثر لها.

لهذه الأسباب كلها أطلب:

١ ـ تعبيد طريق جون ـ غريفه.

٢ ـ تزفيت طريق شحيم الممتدة من وادي الزينة إلى بعقلين.

٣ ـ شق طريق الدبية ـ شحيم وشعبة برجا.

٤ ـ شق طريق جون ـ المغيري ـ مزبود.

٥ ـ إعطاء القروض إلى القرى التي تطلب قروضاً لجلب مياه الشرب.

٦ ـ تعميم المدارس في قرى الإقليم.

«... والالتفات بعين العدل إلى هذه المنطقة بعد حرمانها طيلة هذه المدة من المساواة بغيرها واجب وأكثر من واجب... «ونحن نأمل من الحكومة التي منحناها الثقة عن جدارة وأن تحقق هذه المطالب».

... والله الموفق في كل حال...

وأخيراً أذكر الحكومة بسؤال حضرة الزميل إسكندر بك البستاني لجهة مشروع نهر الصفا وجره لإقليم الخروب الذي نطلب تحقيقه بأقرب وقت.

نائب جبل لبنان

أحمد الخطيب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: نبتدئ بمصلحة المالية ـ تقرير المقرر.

الباب الثامن: مصلحة المالية

الفصل الأول: الدوائر المالية

البند الأول ـ موظفو الدوائر المركزية: ٨٢١٦٧ ل. ل. س

لاحظت اللجنة في هذا البند والبند التالي زيادة عن السنة الماضية. وقد تبين أن هذه الزيادة بلغت في البندين الأول والثاني وهما البندان المخصصان لموظفي وزارة المالية في العاصمة والملحقات ٣٤٤ ل. من جراء زيادة وظيفة كاتب في دوائر بيروت فوافقت اللجنة على هذا البند مع الزيادة وهي ترجو من المجلس أن يصدقه.

البند الثاني ـ موظفو المحافظات والأقضية: ٩٥٧٠٧ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد وليس لما عليه أي ملاحظة.

البند الثالث ـ المستشار المالي: ٨٨٠٦ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد. أما الزيادة الطارئة عليه فهي ناشئة عن رفع معدل التعويض لجميع الموظفين الفرنسيين.

البند الرابع ـ لوازم ونفقات إدارية: ٣٨٠٠٠ ل. ل. س.

أنزلت اللجنة من هذا البند مبلغ ١٩٠٠ ليرة عما ورد في مشروع الموازنة وهي ترجو من المجلس أن يصدقه كما خفضته.

البند الخامس ـ عائدات الجباية: ٣٩٠٠٠ ل. ل. س

كان هذا البند مقيداً في مشروع الموازنة بـ ٤٣٠٠٠ ليرة فأنزلت منه اللجنة مبلغ أربعة آلاف ليرة خفضتها من الفقرة الخاصة بالعائدات عن الجباية.

البند السادس ـ رديات واستردادات.

إن هذا البند يقيد سنة فسنة، على سبيل الشكل لما يمكن أن يطرأ في خلال السنة من النفقات التي قد تواجهها الحكومة.

البند السابع ـ إعانات: ٢٠٠٠ ل. ل. س.

خفضت اللجنة هذا الاعتماد إلى النصف وقد كان ٤٠٠٠ ل. وهو ينفق على المعوزين وعلى المأمورين أصحاب الرواتب الضئيلة الذين يصابون في أثناء الخدمة بأمراض أو حوادث تضطرهم إلى الاستعانة بالحكومة على مواجهة النفقات الطارئة والتي لا تسمح حالتهم بتحملها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البند الثامن ـ شراء الملح ونقله واستلامه: ٤٣٠٠٠ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد. وقد صرح وزير المالية أن نفقات الملح بلغت في السنة الماضية قبل سقوط الليرة الأخير خمسة وثلاثين ألف ليرة. ولما كان الملح يستورد من القطر المصري فإن تدني النقد سبب ارتفاع هذا البند إلى ما هو عليه الآن.

البند التاسع ـ نشر الجريدة الرسمية: ٦٥٠٠ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند العاشر ـ نفقات تحقق الضرائب الجديدة: ١٣٠٠٠ ل. ل. س.

كان هذا الاعتماد ١٧٠٠٠ ليرة فأنزلت منه اللجنة أربعة آلاف ليرة وهو ينفق على مأمورين تدفع لهم الحكومة أجوراً يومية وتكلفهم القيام بوضع جداول تحقق الضرائب في مختلف المحافظات فيسهلون عمل تحصيل الضرائب.

البند الحادي عشر ـ تعويضات مسؤولية الصندوق: ٨١٦ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الثاني عشر ـ إعانة لبورصة بيروت: ٢٠٥٠ ل. ل. س.

كان هذا الاعتماد ٢٢٥٠ ليرة فخفضته اللجنة بناء على طلب وزير المالية إلى ٢٠٥٠ ليرة وهذه الإعانة تعطى لبورصة بيروت مقابل الخدمات التي تؤديها للتجار من إطلاعهم يوماً فيوماً على أسعار القطع الرسمي.

البند الثالث عشر ـ إعادة المهاجرين المعوزين إلى الوطن ٢٥٠٠ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد لأن الحكومة كثيراً ما تعيد المهاجرين المعوزين إلى لبنان، ولا سيما في الأحوال الغير العادية كالحروب، وقد أعادت الحكومة إلى لبنان من جراء الحرب الأهلية المستمرة في إسبانيا عدداً من المهاجرين اللبنانيين في تلك البلاد.

البند الرابع عشر ـ قلم القضايا: ٤٦٥٠ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد.

الفصل الثاني

الدوائر العقارية

البند الأول ـ موظفو الدوائر العقارية: ٤١٣٣٨ ل. ل. س.

صدقت اللجنة هذا البند كما ورد ولاحظت أنه زيد على موظفي أمانات السجل العقاري أربع

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وظائف وقد صرحت الحكومة أن أعمال التسجيل آخذة بالاتساع يوماً فيوماً ولا يمكن ترك المحاضر تتكدس لأن في هذا ضرراً كبيراً.

البند الثاني عشر ـ موظفو لجان التحديد والإحصاء ٢٤٤٤٤ ل. ل. س.

زيد على هذا البند قاض عقاري في طرابلس لم يكن في السنة الماضية وقد صرحت الحكومة أن وجوب الفصل السريع في الدعاوى الناشئة عن التحديد أوجبت هذه الزيادة.

فأخذت اللجنة بذلك معتبرة أنه من الواجب تعزيز جميع الأعمال التي من شأنها تثبيت ملكية الأراضي بصورة لا تدع مجالاً للشك ولا تفتح في المستقبل باباً للمشاحنات واللجنة ترجو من المجلس أن يقرها على هذا الرأي ويصدق البند كما ورد.

البند الثالث ـ لوازم ونفقات إدارية: ٩٦٥٠ ل. ل. س.

أنزلت اللجنة هذا البند إلى ما كان عليه في السنة الماضية بالاتفاق مع الحكومة.

البند الرابع ـ أعمال المساحة: ١٣٢٠٠٠ ل. ل. س.

كان هذا الاعتماد ١١٢٠٠٠ ليرة فتقدمت الحكومة من اللجنة بطلب زيادة ٢٠٠٠٠ ليرة على هذا البند على أن توزع ١٥٠٠٠ ليرة على الفقرة الأولى «المساحة» و٥٠٠٠ ليرة على الفقرة الثانية «تحديد أحراج الدولة». وقد صرحت الحكومة أمام اللجنة أنها بعد تقديم مشروع الموازنة قد اتفقت مع متعهد أعمال المساحة على زيادة الاعتمادات المقررة لهذه الأعمال مبلغ ٢٠٠٠٠ ل. ل. س. وذلك لكي لا يضطر المتعهد المذكور إلى صرف عدد كبير من الموظفين وأكثرهم من الموظفين اللبنانيين.

وقد صدقت اللجنة هذا الاعتماد مع الزيادة التي طلبتها الحكومة وهي ترجو من المجلس أن يقرها على رأيها هذا.

مقرر اللجنة المالية

توفيق عواد

أحمد الحسيني: لقد أبانت اللجنة في تقريرها أنه ليس في البند الأول ولا في البند الثاني زيادة عن السنة الماضية سوى مبلغ ٣٤٤ ليرة، مع أن الحقيقة هي أن الزيادة تبلغ ٨٨٧٩ ليرة منها معاش الوزير ثم زيادة ضخمة على معاش مراقب ثم زيادة معاش المفتش ثم زيادة كاتب ومحرر.

الأمير جميل شهاب: ليس في الموازنة الجديدة من زيادة البتة سوى ٣٤٤ ليرة التي بررتها اللجنة، أما من جهة الفروقات التي تكلم عنها حضرة النائب فهذه تنقلات من فقرة لفقرة ضمن البند الواحد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أحمد الحسيني: لقد دخلت زيادة هذه السنة تبلغ ٦٦٨ ليرة على مراقب معاون في الوزارة، فلماذا هذه الزيادة؟

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: يعرف حضرة الوزير السابق حق المعرفة أن هناك رتب لا وظائف، وتختلف المعاشات بنسبة الرتبة، أما هذا المعاش فهو لمأمور إفرنسي وله معاملة خاصة إسوة بباقي الموظفين الإفرنسيين.

أحمد الحسيني: هذا موظف قديم فلماذا زيد له هذه السنة.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: حسب اتفاقية معقودة معه. إنما على كل يمكن لحضرة النائب أن يراجع من المجموع إذا كان هنالك من زيادة.

شارل عمون: إن تقديرات سنة ١٩٣٧ كانت ٣٣٤٢٢١ وسنة ١٩٣٨ ٣٧٠٧٧٨ فتكون الزيادة ٤٢٥٥٧

فإذا خصمت تعويض غلاء المعيشة للموظفين ويبلغ ٣٠٨٣٢

وخصمت معاش الوزير ٤٢٢١

ثم الزيادة للمستشار ٣٠٠٠

تبقى زيادة ١٣٧٩٢ ليرة. فمن أين أتت هذه الزيادة؟ وكيف تقول اللجنة في التقرير إنه ليس من زيادة سوى ٣٤٤ ليرة فقط.

الأمير جميل شهاب: أرجو من المجلس الكريم أن ينتبه لمسألة وهي أنه قد حصلت عندنا زيادات مشروعة على غير بنود الموظفين مثلاً: زيادة ١١٥٠ ل. ل. س. على النفقات الإدارية، ثم زيادة على شراء الملح بسبب تدني النقد وارتفاع الليرة المصرية، و٥٠٠ ليرة إعانة لبورصة بيروت و١٠٥٠ ليرة على قلم القضايا، ثم ٦٠٠٠ ليرة نخرجها نقصان من عائدات الجباية. وفي النتيجة وبعد هذا الحساب يكون حسابنا دقيقاً وصحيحاً.

شارل عمون: لماذا زدتم على الملح.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: لأننا نشتريه بالليرات المصرية.

أحمد الحسيني: إن هنالك زيادة تبلغ ٩٥٣١ ليرة تماماً وعدد الموظفين الجدد هو ١١ موظفاً.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: إذا نقلت الحكومة موظف من دائرة إلى دائرة أو من بند إلى بند، وقلنا إن البند الفلاني كان ١٠٠٠ ليرة مثلاً فأصبح ١١٠٠ وكان البند الفلاني ٨٠٠ فأصبح ٧٠٠ ـ هل يكون هناك فرق في المجموع؟ كلا.

أحمد الحسيني: أقترح إلغاء جميع هذه الزيادات المستحدثة في وزارة المالية.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: الحكومة تحتج على هذا الاقتراح، لأن هذه الزيادات التي حصلت كانت في الدوائر العقارية وأنتم تعلمون أن الأعمال والسجلات تتراكم في هذه الدوائر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شارل عمون: قد يكون أن تكون هذه الوظائف المستحدثة ضرورية، إنما لا يوجد في ملاك الدولة أشخاص ليس لهم من شغل يمكن أن تنقلهم لهذه الوظائف دون أن تستحدث اعتمادات جديدة، وأعتقد أننا نرتكب جناية إذا قبلنا باعتمادات جديدة ولا نزيد في الوقت ذاته لصغار المأمورين تعويضاً عن غلاء المعيشة.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: لا يمكن أن نأخذ موظفين للدوائر العقارية إلا من موظفي مسيو ديرافور لأنهم يكونوا قد تمرنوا على المسائل العقارية.

إسكندر البستاني: لقد اتخذ منذ مدة هذا المجلس مبدأ عاماً أساسياً وهو عدم إلغاء الوظائف المستحدثة لأنه قد أصبح لذويها حقوق مكتسبة.

شارل عمون: تقدمت مع الزميل عازار باقتراح أرجو من الرئاسة أن تطرحه للتصويت.

الدكتور ايوب تابت: هذا الاقتراح غير معقول. فإما أن يشمل جميع الوظائف المستحدثة في الدولة، وإما أن لا يقدم بتاتاً ويطرح للبحث والتصويت.

الرئيس: من يقبل باقتراح الأستاذين شارل عمون وإبراهيم عازار بوجوب إلغاء جميع الوظائف المستحدثة في وزارة المالية يرفع يده.

(أقلية)

سقط الاقتراح.

الرئيس: البند الأول ـ موظفو الدوائر المركزية: ٨٢١٦٧ ل. ل. س.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثاني ـ موظفو المحافظات والأقضية ٩٥٧٠٧ ل. ل. س.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثالث ـ المستشار المالي: ٨٨٠٦

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قبل البند.

البند الرابع ـ لوازم ونفقات إدارية: ٣٨٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الخامس ـ عائدات الجباية: ٣٩٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

أحمد الحسيني: لي ملاحظة على الجباية ـ إن بعض الجباة يتكاسلون، وهم يعطون من العائدات فوق معاشاتهم، فأنا أقترح أن يحرم كل جابي من هذه العائدات إذا قل تحصيله عن ٨٠٪.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: لقد أنقصت الحكومة من رواتب الجباة وجعلتها ٢٥ ليرة لبنانية في الشهر، إنما تفكر الحكومة اليوم أن تجعل حداً أدنى للجباية، والوزارة تضع حداً أدنى وهو ٦٦٪ أو الثلثين، فإذا قلّ عن ذلك تطلب الوزارة من الحكومة فصل هذا الجابي الكسول.

الرئيس: البند السادس ـ رديات واستردادات.

إن هذا البند يقيد سنة فسنة، على سبيل الشكل لما يمكن أن يطرأ في خلال السنة من النفقات التي قد تواجهها الحكومة.

البند السابع ـ إعانات: ٢٠٠٠ ل. ل. س.

هذه الإعانات تدفع لعيال فقيرة أو فقراء يطرقون أبواب الوزارة، وقد خفضته اللجنة من ٤٠٠٠ ليرة إلى ألفين.

توفيق عواد: إن اللجنة لا تتشبث بالتخفيض.

الرئيس: من يقبل بهذا البند كما ورد في الموازنة الأصلية أي ٤٠٠٠ ليرة يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثامن ـ شراء الملح ونقله واستلامه: ٤٣٠٠٠

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند التاسع ـ نشر الجريدة الرسمية: ٦٥٠٠

خليل أبو جوده: هل ترضى الحكومة بنشر الجريدة الرسمية على حسابها.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: إن الحكومة ترى مانعاً من شراء مطبعة وحبراً وورقاً وتعيين موظفين لهذه المطبعة، لأن ذلك يكلفها كثيراً.

خليل أبو جوده: لماذا يربح الملتزمون وتخسر الحكومة؟

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند العاشر ـ نفقات تحقق الضرائب الجديدة: ١٣٠٠٠

الشيخ بشارة الخوري: لقد تراجعت الحكومة عن الضرائب الجديدة، فالأولى إذن أن يحذف هذا البند معها.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: إن كلمة «الجديدة» أتت سهواً ـ وأصل العنوان هو: نفقات تحقق الضرائب.

إبراهيم عازار: كان مبلغ الضرائب الجديدة ما يقارب المليون و٧٠٠ ألف ليرة لبنانية «١٧٠٠٠٠٠» وقد أنزل هذا الرقم بسبب تراجع الحكومة عن الضرائب الجديدة، فأقترح أن يخفض هذا البند بالنسبة لتنزيل الضرائب.

كاظم الخليل: أذكر أن سعادة الأمير جميل شهاب أصرّ كل الإصرار في اللجنة على بقاء هذا المبلغ على حاله حتى تسهل جباية الضرائب.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: يوجد في المالية قلم مخصوص اسمه تحقق الضرائب يخرج جداول الضرائب لجبايتها، ولو كلف بذلك مأموري المالية لا تنتهي من هذا الجدول بسنتين.

مارون كنعان: المأمورون في المالية كثيرون جداً ويمكنا الاستغناء عن هذا البند.

الرئيس: هذه إدارة في الدولة. أتطلبون إلغاءها؟

موسى بك نمور ـ وزير المالية: هذا البند موجود في موازنة الدولة منذ أن أنشأت الموازنة.

الرئيس: إذن من يقبل بالبند العاشر يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قبل البند.

البند الحادي عشر ـ تعويضات مسؤولية الصندوق: ٨١٦ ل. ل. س.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثاني عشر ـ إعانة لبورصة بيروت: ٢٠٥٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثالث عشر ـ إعادة المهاجرين المعوزين إلى الوطن ٢٥٠٠

إبراهيم عازار: هل كان هذا المبلغ مدون في ميزانية السنة الماضية؟ وكم مهاجر أعادت الحكومة يا ترى؟

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: لقد سألتني اللجنة عن الاعتماد المذكور وقدمت لها جدولاً إسمياً بالمهاجرين الذي أعادتهم الحكومة للوطن، أما عددهم فيبلغ الأربعين.

خليل أبو جوده: ما هي طرق الإثبات التي تستعملها الحكومة لمعرفة ما إذا كان هذا المهاجر الذي يطلب العودة لبلاده على حساب الحكومة فقيراً حقيقة.

الأمير جميل شهاب: عندما يأتينا طلب من مهاجر فقير يطلب العودة لبلاده، نحقق هنا إذا كان يملك شيئاً أم لا ثم نطلب من القنصليات الفرنسية الموجودة في محل المهاجر أن تفتح تحقيقاً عنه وتستثبت عن حالته المادية، فإذا دلت التحقيقات على فقره نرجعه.

حبيب أبي شهلا: أنا لا أود الدخول بالتفصيلات، إنما مهما ضحت الخزينة اللبنانية في سبيل عودة المهاجرين للوطن يكون ذلك رخيصاً، لذلك أقترح على الحكومة أن تزيد هذا المبلغ لـ ٥٠٠٠ ليرة، لأن هذه فرصة ثمينة، بسبب تأجيل سنة لكي ندع المجال للمهاجرين لاعتناق الجنسية اللبنانية، يجب أن لا تفوتنا.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: إن زيادة هذا الاعتماد اليوم ليست ضرورية، أما إذا نفد واحتجنا إلى مال جديد فإننا نأتيكم باعتمادات إضافية، ولقد استعادت الحكومة في السنة الماضية مهاجرين كثيرين من مراكش وبعض المستعمرات الإسبانية، ولم تكلفنا هذه العملية أكثر من المبلغ المرصد في ميزانية سنة ١٩٣٧

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حبيب أبي شهلا: لاقتراحي وجهان: الوجهة الأولى معنوية وهي أن يشعر اللبنانيون المهاجرون بعطف الجمهورية اللبنانية عليهم.

والوجهة الثانية هي أن لا نضطر لاعتمادات إضافية، على كل إذا لم يستعمل المبلغ بكامله يبقى في الخزينة.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: إذن تقترح الحكومة مضاعفة هذا المبلغ، وسوف نأخذه من أموال الاحتياط.

خليل أبو جوده: نحن نستغرب لماذا يعامل بعض المغتربين اللبنانيين معاملة عنيفة في بعض الاستعمارات الفرنسية كالسنغال مثلاً ما دمنا نحن نحترم الإفرنسيين ونحلهم هنا في المقام الأول، وأعتقد أن القضية هي قضية مزاحمة تجارية بين بعض مهاجرينا وبعض الأجانب، وبما أن اللبناني في كل مكان وتحت كل سماء يحتل المركز الأول خصوصاً في التجارة ولا يتمكن أحد حتى من أهل البلاد الذي هو فيها من مزاحمته، فقد حيكت الدسائس والمؤامرات حوله حتى نفي بعض مهاجرينا اللامعين من مستعمرات دولة صديقة لنا وعزيزة علينا.

شارل عمون: أعتقد أن مداخلة الحكومة في هذا الأمر ضرورية جداً لأن المهاجرين هم بحاجة إلى مساعدة أدبية معنوية أكثر منها مادية، خصوصاً وأعلم أن أسست جرائد في بعض الأماكن غايتها الدس والحط من كرامة اللبنانيين الذين بزوا وحلقوا في تجاراتهم واستفادوا كثيراً.

عبد الله اليافي: أعتقد أن قضية المهاجرين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية البطالة في البلاد، ويجب أن تتبع الحكومة سياسة خاصة لتشغيل هؤلاء المهاجرين المعوزين. وأقترح على الحكومة أن تعطي هؤلاء الأراضي الحكومية التي لم تشغل حتى الآن.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: جواباً على كلام الأستاذ شارل عمون ـ لقد سبق للحكومة أن عالجت مسألة المهاجرين الذين يعانوا في الخارج صعوبات جمة وتدخلت مع المفوضية لهذا الأمر ـ والحكومة تراجع دوماً المراجع الإيجابية وهي ستثابر في هذا المسعى، ويمكنني إعطاءكم مثلاً على تدخل الحكومة الفعلي في قضية المهاجرين وهو أن حكم على بعض اللبنانيين في دكار بالنفي وأعطي مهلة ٥ أشهر، فكتب إلى الحكومة يسترحمها أن تمدد له هذه المهلة حتى يتمكن من تصفية علاقاته، فتداخلت الحكومة في الأمر ومددت له المهلة لسنة.

محمد العبود: أقترح بأن يتمنى المجلس على الحكومة لكي تراجع المفوضية العليا برفع الحيف عن المهاجرين اللبنانيين في استعماراتها.

عبد الله اليافي: لقد ابتدأوا في سوريا بتدريب القناصل السياسيين لإرسالهم إلى المحلات اللازمة، فهل فكرت الحكومة اللبنانية بذلك.

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: كلا لم تفكر الحكومة حتى الآن.

الدكتور محمد أمين قزعون: أطلب من الحكومة أن تبذل الجهود حتى تقل المهاجرة.

الرئيس: لقد اقترحت الحكومة أن يكون هذا المبلغ ٥٠٠٠ ليرة، من يقبل بهذا البند الأخير يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الرئيس: لدي اقتراح مقدم من محمد بك العبود وهذا هو نصه: «أقترح أن يتمنى المجلس على الحكومة أن تفاوض المفوضية العليا لرفع الحيف عن المهاجرين اللبنانيين حيثما وجدوا».

من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده.

(الإجماع)

قبل الاقتراح.

البند الرابع عشر ـ قلم القضايا: ٤٦٥٠

الأمير جميل شهاب: توجد في هذا البند زيادة معاون لمحامي الحكومة.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الفصل الثاني: الدوائر العقارية

البند الأول ـ موظفو الدوائر العقارية: ٤١٣٣٨

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثاني ـ موظفو لجان التحديد والإحصاء: ٢٤٤٤٤

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البند الثالث ـ لوازم ونفقات إدارية: ٦٩٥٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الرابع ـ أعمال المساحة: ١٣٢٠٠٠

لقد اقترحت الحكومة زيادة ٢٠٠٠٠ ليرة على هذا البند.

سليم تقلا: أود أن أعلم الأسباب التي أهابت بالحكومة لهذه الزيادة بعد تقديم مشروع الموازنة للمجلس، أعتقد أن هذه نتيجة للإضراب، وأعتقد أنها سابقة يجب أن لا ننشرها بين الموظفين.

كاظم الخليل: لقد اقترحت في اللجنة أن يخفض هذا المبلغ، وبدلاً من أن تقبل الحكومة هذا التخفيض والميزانية في عجز طلبت زيادة ضخمة تبلغ ٢٠٠٠٠ ليرة. والأسباب هي أن عمال ديرافور أضربوا ولا يرجع ديرافور عن الإضراب وهو على تواطؤ مع عماله إلا إذا أعطي زيادة تبلغ ٢٠٠٠٠ ليرة.

الشيخ بشارة الخوري: نحن نعلق أهمية كبرى على هذه التصريحات.

كاظم الخليل: ولقد قالت الحكومة إذا لم نتلافَ هذا الأمر ونعطي الزيادة التي يطلبها ديرافور يعمّ الإضراب، أنا لم أستصوب هذا الرأي لأنه سابقة خطرة بين الموظفين، فكلما أضربت فئة من الموظفين نزيد لها معاشها.

ولربما أعطت الحكومة تصريحاً آخر تظنه مبرراً لهذه الزيادة وهي أن أعمال المساحة في بلادنا أعلمت نتائج حميدة، نعم فأنا مسلم بذلك ولقد شعرت بنفسي لأنني ملاك بالفوائد الكبرى للمساحة. إنما لا أسلم مطلقاً بأن تأتي الحكومة وتطلب زيادة لتعهد أجنبي تدفعها من جيبة المكلف اللبناني الفقير، لتعهد يصرفها ويوزعها على هواه أي على المحاسيب والأنصار وعلى أبناء جنسه.

لذلك أطلب من المجلس الكريم أن يوافقني على هذا المبدأ الذي أدين به الآن خصوصاً إذا قلت لكم إن الفرق بين راتب الموظف الوطني وراتب الموظف الأجنبي باهظ وكبير في دولة ديرافور. وإذا قلتم لنا بأن الموظف اللبناني لا يتمكن من الأعمال التي يقوم بها الأجنبي فأنا أجيب إن ذلك بالعكس لأن اللبناني عرف أنه من أقدر الناس وأذكاهم وعندنا مهندسون وطنيون متخصصون في أكبر المعاهد ينضمون تحت لواء ديرافور بنصف الرواتب الذي يدفعها للروس والمسكوب والمجريين.

لذلك أقترح إلغاء هذه الزيادة.

الشيخ فريد الخازن: لم تقل لنا الحكومة لماذا طلبت هذه الزيادة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

موسى بك نمور ـ وزير المالية: إن هذا المبلغ ينقص ٥٠٠٠ ليرة عن مبلغ السنة الماضية وقد رأت الحكومة بعد الإضراب الذي حصل أنها إذا أعطت هذه الزيادة تكفل معاش ربع الموظفين الذين يسرحون من الخدمة إذا لم نعطِ هذه الزيادة المشروعة. وأعتقد وكلكم من هذا الرأي أننا بقدر ما نعطي من الاعتمادات لأعمال المساحة بقدر ما تعطي نتائج حسنة. أما عن القول بأن الموظفين هم أجانب فأجيب على هذا أن عدد الموظفين في المساحة يبلغ ١٥٠ أو ١٦٠ موظفاً بينهم ٩ أجانب فقط وأغلبهم من أركان الجيش الروسي ومهندسون اختصاصيون.

الشيخ فريد الخازن: ألا يوجد عندنا مهندسون؟ وهل يمكنا أن نشتغل في بلاد هؤلاء الأجانب.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: لقد حصل هؤلاء على الجنسية اللبنانية.

الرئيس: هل يحق للحكومة أن تسيطر وتراقب على مأموري ديرافور.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: الأفضل أن لا تفعل الحكومة ذلك، بل تترك له المجال لانتقاء موظفيه لأن الإدارة ممتازة.

الرئيس: ماذا يأخذ ديرافور شخصياً.

موسى نمور: ٥٪ أي ٥٠٠٠ ليرة لبنانية.

الشيخ فريد الخازن: أكثر من هذا المبلغ، على كل من يحاسبه طالما تعطونه ١٠٠٠٠٠ ليرة وتقولون له اصرف ما تشاء.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: تنويراً للأذهان أرى من واجبي أن أقول هذه الكلمة: في آخر كل شهر ينظم المسيو ديرافور حوالات بالمعاشات ممضاة من أصحابها، كالموظفين الرسميين اللبنانيين في الدولة ـ ثم يقدم فاتورة أو سند مصرف مستوفي الشروط بكل نفقة يقوم بها ويضم محاسباته في جدول ويتقدم من المالية ويأخذ القسط السنوي المتوجب على الحكومة دفعه، وعندما يدفع معاشاً ما لموظف لا يقول دفعت راتباً لكاتب بدرجة كذا بل يسمي اسمه فيقول مثلاً: دفعت لحنا ابن الياس ٤٠ ليرة وللحكومة الحق بأن تنظر إذا كان ذلك صحيحاً ـ وأنا أدعو كل نائب ليتقدم من وزارة المالية فأريه مجزى الأعمال والتنظيم العجيب الذي يقوم به المسيو ديرافور في إدارته.

إلياس السكاف: للمساحة صفات وفوائد لا تحصى ولا تعد وهي لازمة، وأعتقد أننا مهما دفعنا لأجل المساحة وما تفضه من المشاكل يكون قليلاً، أما من جهة الإدارة فإنني أؤكد لكم أنها منظمة أكثر من دوائر الحكومة، وإذا قلت لكم بأن المأمورين كلهم اختصاصيون وأن بعض الأراضي التي لم تمسح حتى اليوم كراشيا والهرمل لا يمكنكم أن تشتروا منها ولا أن تبيعوا، تعرفون ما هي فوائد المساحة.

ويجب أن نطبق المثل العامي: (بقدر ما بتحط في القدرة بتشيل بالمغرفة).

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الشيخ بشارة الخوري: إن إدارة المساحة أعرفها جيداً وقد فتشتها بنفسي ورأيت ضبطاً ونظاماً فوق العادة، أما من جهة المأمورين الأجانب فإذا كان منهم من يمكن الاستغناء عنه، فيمكن للحكومة أن تخابره بهذا الأمر، على كل أن هناك اختصاصيين في علم (التوبوغرافيا) لقياس الأراضي ولا يمكن الاستغناء عنهم لأنهم يقيسون الأرض بالسنتيمترات.

صبري حمادة: أنا لا أريد الآن أن أنتقد أعمال ديرافور بل أعمال الحكومة في منطقة صمت الآذان على نداء أهليها، فالهرمل بلد من لبنان القديم وكان يتمتع في كل الحقوق الذي يتمتع بها لبنان القديم، وقد وجدت فيه ضريبتان لا غير: السبعية والخراج وفي سنة ١٩٢٥ أصدر المفوض السامي قراراً استثنى فيه الأحراج الأميرية في لبنان، ففي جرود الهرمل (٢٥٠٠٠) هكتار من الأراضي قالت الحكومة إنها ملك لها، ولقد رفعنا شكوانا لأمين سر الدولة فأعطى الأهلين حقاً وأمر المالية أن تمسح الأراضي بأسماء أصحابها.

والآن وقد بدأت أعمال المساحة في منطقة الهرمل فالحكومة تقول: إذا كان من اعتراض فليعترض الأهلون أمام القاضي العقاري فهذه تكلف الأهلين مشقات ومصارفات كثيرة خصوصاً وإذا لم يحضر صاحب الحق أمام القاضي العقاري يسقط حق الملكية منه:

إذن أرجو من معالي وزير المالية أن يعطي القضية أهمية لأن فيها حياة أهلين عديدين في منطقة كبيرة لم تتأخر يوماً عن دفع الضرائب ويوعز للمأمور الموجود حالياً في الهرمل أن تتقيد الملكية بأسماء أصحابها وإذا كان من اعتراض فلتعترض الحكومة وليس الأهلون.

الأمير جميل شهاب: إن الأراضي تمسح باسم واضح اليد.

صبري حمادة: إذن نشكر الحكومة على ذلك.

محمد العبود: إن الحكومة مرتبطة مع المسيو ديرافور باتفاقية، فأنا أسأل الحكومة كم سنة يلزم له حتى تنتهي أعمال المساحة.

موسى بك نمور ـ وزير المالية: الجواب يتوقف على رغبة الحكومة في مسح الأراضي الجبلية ـ أما إذا اقتصرنا على الأراضي الزراعية فيلزم لذلك ٦ أو ٧ سنوات إذا استمرت الحكومة على دفع ١٠٠٠٠٠ ليرة.

يوسف الزين: نحن نطلب من الحكومة إذا كان بإمكانها أن تعمل قرضاً وتعطيه للمسيو ديرافور حتى ننتهي بسرعة لأن المشاكل تخف كثيراً، ونمسح الأراضي اللبنانية كلها.

الشيخ فريد الخازن: طالما أن ديرافور يأخذ مالاً معيناً من الحكومة، فلماذا لا تأتون بالتفنيد فتقولون يصرف المبلغ الفلاني على البند الفلاني.. وهلم جرا مثل بقية البنود في الدولة.

الأمير جميل شهاب: هذا مفصل في الميزانية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

خليل أبو جوده: ما أعلمه أن المسيو ديرافور يعامل المأمورين اللبنانيين معاملة قاسية جداً لم نرها إلا في القرون الوسطى فهم إذا تأخروا نصف ساعة تخصم لهم من معاشاتهم، وإذا مات قريب أحد منهم وتغيب يوماً فإنهم يخصمون عليه وإلا تزاد ساعات العمل فيه على أيام أخرى فهل هذا صحيح يا ترى؟

نجيب نكد: لقد باشرت الحكومة بأعمال الري، ولكي تتم الفائدة يجب مسح الأراضي والإسراع نافع ومفيد جداً ولكي لا نطيل أقترح قفل باب المناقشة.

الرئيس: لدي اقتراح يقفل باب المناقشة من قبل بذلك يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قفلت المناقشة في موضوع المساحة.

الأمير جميل شهاب: الحكومة تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الأستاذ أبو جوده ـ وهي تصرّ على هذا الاعتماد الذي قدمته للمجلس.

الرئيس: من يقبل أن يكون ١٣٢٠٠٠ عوضاً عن ١١٢٠٠٠ يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الباب العاشر: مصلحة التربية الوطنية

الفصل الأول: الإدارة المركزية

الرئيس: نبدأ بتقرير مقرر اللجنة المالية.

توفيق عواد: تلا تقريره التالي:

الباب العاشر: مصلحة التربية الوطنية

الفصل الأول: الإدارة المركزية

البند الأول ـ موظفو الإدارة المركزية ١٥٨٩٣ ل. ل. س.

ليس في الإدارة المركزية زيادة في الموظفين، فقد كان في موازنة السنة الماضية عشرة موظفين ولا يزالون على حالهم. وقد صدقت اللجنة البند كما ورد.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ٢٤٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد وهو لا يزال كما كان في السنة الماضية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الفصل الثاني ـ التعليم

البند الأول ـ موظفو المدارس الإبتدائية ٢٢٩٦٦٤ ل.

زاد عدد المعلمين اللبنانيين ستة عما كان عليه في موازنة السنة الماضية، إذا أخذنا بعين الاعتبار رقم المعلمين الوارد في مشروع السنة الحالية، وهذه الزيادة ناشئة عن تدوين اعتماد قدره ٢٠٠٠ ليرة في موازنة السنة الماضية لزيادة عدد المعلمين.

وقد سألت اللجنة الحكومة هل فتحت بهذه الزيادة مدارس جديدة فأجاب وزير التربية الوطنية ومديرها أن هؤلاء المعلمين الستة أضيفوا على بعض المدارس التي كان عدد التلامذة فيها كبيراً إلى درجة أن تجاوز المئة في بعض الصفوف وهذا العدد لا يتمكن معه أي معلم مهما أوتي من القدرة والإخلاص من القيام بعمله حق قيام وقد لفتت اللجنة نظر الوزارة إلى أن هناك قرى عديدة لا تزال محرومة من المدارس الرسمية لذلك كان من الأفضل أن تفتح الحكومة مدرسة جديدة ذات معلم واحد كلما تمكّنت من زيادة معلم جديد بدلاً من أن تضيف هذا المعلم إلى المدارس القائمة.

وقد طلب وزير التربية الوطنية في اللجنة زيادة مبلغ قدره ٤٢٥٩ ليرة على الاعتماد المدون وصرح أن مشروع الموازنة المرسل إلى المجلس لم يورد اعتمادات المعلمين على صورتها الحقيقية ولكن اللجنة ردت هذا الطلب تمشياً على خطتها بعدم إضافة شيء على مشروع الموازنة وتركت أمر البت فيه إلى المجلس وصدق الاعتماد كما ورد.

البند الثاني ـ التعليم الديني: ٤٠٠٠ ل.

طلبت الحكومة من اللجنة حذف كلمتي (والدروس الإضافية) من عنوان هذا البند لأنه ليس هنالك من دروس إضافية تلقى في المدارس فوافقتها اللجنة على ذلك.

ثم عرض على اللجنة اقتراح من أحد أعضائها السيد أحمد الأسعد يرمي إلى إلغاء هذا البند برمته وتحويل اعتماده لفتح مدارس جديدة توزع بالتساوي على المحافظات الأربع وهي لبنان الشمالي، وجبل لبنان، ولبنان الجنوبي والبقاع، وتبيّن أن المدرسة الواحدة ذات المعلم الواحد تكلف الخزينة في السنة مبلغ ٥٠٠ ليرة فمن شأن هذا الاعتماد إذا ألغي وحول إلى بند التعليم أن يفتح ثماني مدارس ابتدائية.

وقد رفضت الحكومة هذا الاقتراح وقالت إن الدروس الدينية تلقى في المدارس منذ زمن بعيد وأنه ليس من الموافق إلغاؤها ولكن اللجنة بادئ ذي بدء وافقت على اقتراح السيد الأسعد وألغت الاعتماد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

على أنها في الجلسة التي عرض فيها اعتماد إعانات المدارس الخاصة عادت عن إلغاء التعليم الديني وأعادته كما كان عليه.

البند الثالث ـ لوازم ونفقات إدارية ١١١٥٠ ل.

تقدمت الحكومة من اللجنة بطلب إضافة مبلغ ألف ليرة في هذا البند في فقرة إيجارات المدارس لأن عقود الإيجارات المعقودة عن السنة الحالية قد بلغت بالضبط ٨٥٠٠ ليرة لا ٧٥٠٠ كما ورد في مشروع الموازنة وقد صدقت اللجنة طلب الحكومة.

ولكن اللجنة لفتت نظر وزارة التربية أن هناك قانوناً مرعي الإجراء يضع أجور المدارس الرسمية على عاتق البلديات فلماذا لا تتمشى عليه الحكومة فتوفر كل سنة هذا المبلغ، فصرح وزير التربية ومديرها أنه إذا طبق هذا القانون فأكثر البلديات تتمتع عن دفع أجور المدارس وتطبيقه معناه إقفال المدارس الرسمية في بعض المدن والقرى.

ولكن اللجنة تعرض رأيها على المجلس الكريم.

البند الرابع ـ منح إعاشة ومنح مدرسية ٥٠٠٠ ل.

وافقت اللجنة على طلب الوزارة بتغيير كلمة «أكل» الواردة في عنوان البند ووضع كلمة «إعاشة» بدلاً منها. وهذا البند مخصص لأمرين: أولاً، إعطاء طلاب دار المعلمين ودار المعلمات منح الإعاشة التي نص عليها المرسوم الذي أنشأ هذا الدار ومقدار المنحة الواحدة عشرون ليرة تدفع شهرياً لكل طالب وطالبة رسمي في دار المعلمين طيلة السنة المدرسية وهي تسعة أشهر. ثانياً، دفع نفقات التعليم عن الطلاب الذين نالوا في الماضي منحة مدرسية ولا يزالون يتابعون دروسهم الثانوية وهذه المنح تتضاءل عاماً فعاماً كلما أنهى أحد أصحابها دروسه الثانوية. وقد صدقت اللجنة هذا البند.

البند الخامس ـ تعويضات للهيئة الفاحصة ٥٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند السادس ـ أدوات صحية وأدوات تطهير ٢٥٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند السابع ـ مؤلفات عربية ٥٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الثامن ـ شراء أدوات لمختبر دار المعلمين ١٠٠ ل.

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

صدقته اللجنة كما ورد.

الفصل الثالث: دار الآثار الوطنية

البند الأول ـ موظفو دار الآثار ٧٩٦٩ ل.

صدقت اللجنة هذا البند بعد أن وافقت على طلب الحكومة بإضافة راتب كاتب ممتاز عليه لأن هذا الموظف يعمل في دار الآثار ويتناول راتبه من بندها منذ السنة الماضية ولم يرد ذكره سهواً.

البند الثاني ـ موظفو قصر بيت الدين ١٣٦٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الثالث ـ موظفو قلعة بعلبك ٢٨٢٧ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الرابع ـ لوازم ونفقات إدارية ٢٣٥٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الخامس ـ مشترى آثار وعرضها وحفظها ونفقات الحفريات ١٦٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد بعد أن زادت على عنوان البند كلمتي «وعرضها وحفظها» بناء على طلب الحكومة.

البند السادس ـ تنظيم متحف بيت الدين ٨٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد وهي ترجو من المجلس أن يصدقه لأن اعتماد هذا البند مخصص لقصر بيت الدين الذي أصبح متحفاً لبنانياً يحفظ آثار عهد مجيد من عهود لبنان القديمة.

البند السابع ـ فرش دار الآثار ١٠٠٠٠ ل.

أنزلت منه اللجنة بناء على طلب الحكومة مبلغ عشرين ألف ليرة. وقد كان ٣٠٠٠٠ ل.

الفصل الرابع: أعمال أثرية

البند الأول ـ أعمال الحفريات في جبيل ٩٥٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد لأن أعمال الحفر في جبيل لا تزال قائمة، وهذه النفقات التي تصرف عليها تخرج كل يوم آثاراً قيمة تضاف إلى الكنز الثمين الذي يحتويه المتحف الوطني فتؤلف ثروة كبيرة.

البند الثاني ـ نشرات علمية ٥٠٠ ل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

صدقته اللجنة كما ورد، وهذا الاعتماد مخصص لنشر الآثار التي تكتشف في الأراضي اللبنانية في نشرة علمية تطبع في فرنسا ولهذه النشرة أهمية كبرى من حيث تعريف الآثار إلى سائر المتاحف ودور العلم التي تلقى بها.

البند الثالث ـ نقل رسوم مصرية قديمة ١٤٠٠ ل.

وافقت عليه اللجنة كما ورد.

البند الرابع ـ ترميم الأملاك الأثرية ٥٦٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد، وهو ينفق على دعم ما يتداعى من الآثار القديمة في لبنان وستقوم الحكومة هذه السنة ببعض الإصلاح في هيكل باخوس في قلعة بعلبك.

البند الخامس ـ أعمال الحفريات في صيدا ١٦٠٠٠ ل.

صدقت اللجنة هذا البند كما ورد لأن متولي أعمال الحفريات قد انتقل إلى صيدا ووضعت لأعمال الحفر فيها الخرائط العلمية وينتظر أن تكشف هذه الحفريات عن كنوز لا تقل شأناً عما اكتشف في جبيل.

الفصل الخامس: دار الكتب الوطنية

البند الأول ـ موظفو دار الكتب ٧٢٦٤ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ٢١٠٠ ل.

صدقت اللجنة هذا البند كما ورد.

الفصل السادس: دار الموسيقى الوطنية

البند الأول ـ موظفو دار الموسيقى ٢٦٤٣ ل.

ألغت اللجنة هذا البند واستغنت عن دار الموسيقى برمتها لأن الأزمة الاقتصادية التي تجتازها البلاد اليوم لا تسمح بالإبقاء على مؤسسة لم تظهر فوائدها قط وإنما ينحصر عملها في إعطاء راتب لمديرها وفي تعليم بعض الطلاب الموسيقى الفرنجيه دون ما خطة مرسومة أو نزعة إلى إحياء فن الموسيقى العربية، واللجنة ترجو من المجلس أن يوافقها على هذا الإلغاء.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ١٣٠٠ ل.

ألغت اللجنة هذا البند بعد إلغائها البند الأول وهو ملحق به.

بند وحيد ـ إعانات للمدارس الخاصة ٢٨٠٠٠ ل.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

اقترح مقرر اللجنة توزيع اعتمادات وزارة التربية الوطنية توزيعاً عادلاً على المناطق والطوائف، وهذه الاعتمادات غير موزعة اليوم توزيعاً منصفاً، اقترح على اللجنة إلغاء بند الإعانات للمدارس الخاصة احتجاجاً على عدم الإنصاف في توزيع المدارس على الطوائف والمناطق، فوافقت اللجنة على إلغاء هذا البند وحذف الاعتماد على أن يضاف حسب اقتراح المقرر إذا بقيت اعتمادات المدارس في لبنان كما هي عليه الآن من حيث توزيعها على المناطق والطوائف.

الفصل الثامن: مدرسة الصنائع والفنون

البند الأول ـ موظفو مدرسة الصنائع والفنون ٣٣٦٠١ ل.

وافقت اللجنة على هذا البند وقد صرحت الحكومة أن الزيادة التي تلاحظ في الاعتمادات ناشئة عن الإقبال الشديد الذي تلقاه هذه المؤسسة الصناعية حتى اضطرت الحكومة إلى إنشاء صف تجهيزي زيادة على صفوفها فاقتضى ذلك زيادة في الاعتمادات.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ٣٠٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الثالث ـ إعاشة مدرسة الصنائع والفنون ٢٢٥٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الرابع ـ لوازم عمل ٦٥٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الخامس ـ شراء آلات وأدوات وتركيبها ١٥٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

مقرر اللجنة المالية

توفيق عواد

خليل كسيب: وزير التربية الوطنية، كنت أتمنى أن أرى في ميزانية التربية الوطنية زيادة في الاعتمادات إسوة بجارتنا سوريا التي ضاعفت ميزانية التربية الوطنية عندها وإسوة بالدولة المنتدبة، خصوصاً وأن الطلاب لمدارس الحكومة يتكاثرون كل سنة، ولقد وضعت بياناً لأطلع المجلس الكريم على ما توصلت عليه حالة التعليم في بلادنا وما نحن بحاجة إليه.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إيضاح
على ميزانية التربية الوطنية لسنة ١٩٣٨

حضرة الرئيس، حضرات النواب،

تسهيلاً لدرس موازنتنا أحب أن أدلي أمامكم ببعض الإيضاحات التي لا بد منها.

إن الحكومة لم تساهم حتى اليوم إلا في التعليم الإبتدائي وأما التعليم الثانوي والعالي فهو ما يزال في أيدي الطوائف على اختلافها وفي أيدي المؤسسات الأجنبية التي خلقت فوق أرضنا هذه معاهد علمية من كلية، وجامعة، ومدرسة ترجع جميعها إلى عهد بعيد.

التعليم الإبتدائي

يبلغ عدد المدارس الرسمية المخصصة للذكور ١٢٣ والمختصة بالإناث ٢٦ موزعة على المناطق كما يأتي:

اسم المحافظة	مدرسة للبنين	مدرسة للبنات	المجموع
بيروت	١	٧	٨
جبل لبنان	١٧	١	١٨
لبنان الشمالي	٢٧	٥	٣٢
البقاع	٣١	٤	٣٥
لبنان الجنوبي	٤٧	٨	٥٥
	١٢٣	٢٥	١٤٨

تضم هذه المدارس بين جدرانها أكثر من ١٦٠٠٠ تلميذ على أن في الجمهورية اللبنانية ما يقرب من ١٦٠٠٠٠ ولد في سن الدراسة فمنهم في المدارس الخاصة عدد يجاوز التسعين ألفاً، وأما الخمسون ألفاً الباقية ففي الأزقة والشوارع لا المدارس الخاصة تأويهم لفقرهم ولا مدارس الحكومة تتسع لهم لضيقها وقلتها، وكم كنا نرجو أن تساعدنا حالة العمرانية على فتح مدارس جديدة لتعليم هؤلاء الأطفال وتربيتهم.

نعم إن الميزانية لم تساعدنا على تلبية نداءات الشعب الصارخة من كل جانب من أنحاء الجمهورية بطلب مدارس جديدة في مطلع كل عام. كل قرية في لبنان تطلب مدرسة، ولكننا بدلاً من أن نهرع إلى غوث أطفال اليوم ورجال المستقبل نجد أنفسنا مضطرين لعدم قبولهم بكل أسف. إن هؤلاء هم أبناء الطبقة العاملة الذين

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

تضيق أيديهم عن دفع نفقات العلم والذين يقوم بناء هذا الوطن على أكتافهم وفي مطلع هذا العام المدرسي كما في كل عام كانت تتمثل المأساة نفسها على أبواب المدارس فرفض في بيروت ألفا طالب جديد. وأما في طرابلس فقد استعنا بالبوليس على صد تيار الطلبة الجارف وأهل الطلبة الذين يريدون أن يودعوا أفلاذ أكبادهم أمانة في يد الحكومة بل في دقة التعليم الرسمي.

فما هو السبب في ذلك يا ترى، هل لأن التعليم مجاني؟ تعالوا بنا نتحرّى الأسباب الجوهرية الأخرى. فنجد أن السبب الرئيسي كائن في تنظيم المدرسة الرسمية وفي حسن الثمرات التي تعطيها. والفضل في ذلك يرجع إلى دار المعلمين والمعلمات التي تأسست في العام ١٩٣٢ وهي تنفح المدارس في كل سنة بعدد من الأساتذة المختارين الذين تمرسوا عامين كاملين بالتعليم الفني والمسلكي من اختصاصين ولم تنفتح لهم أبواب هذا العهد إلا بعد أن مروا بتجارب الفحص القاسية وهم بين حامل بكالوريا أو شهادة تكميلية. وقد لمسنا إثر هؤلاء الأساتذة الطيب في الإقبال العام على مدرسة الحكومة خاصة في القرى التي لم تكن تعيرها من قبل الاهتمام الكافي. أولئك هم أساتذة المدارس الرسمية الذين لا يتاح للمدارس الخاصة تخرج أمثالهم مهما كثرت عدتها وإذا ذكرنا الامتحانات أدركنا النتائج الطيبة التي تعطيها المدارس الرسمية. فإن أكثرية الناجحين بفحص الشهادة الإبتدائية (السرتيفيكا) هم من تلامذة مدارسنا بينما تلاميذ المدارس الأخرى لا يحرزون مثل هذا النجاح مع استثناء طلاب المدارس الثانوية. وإني ألفت أنظار حضرات النواب إلى نقطة مهمة هي «إن هذه الدولة الفتية يجب أن تأخذ مكانها اللائق بين الأمم فالواجب يدعونا إلى إنشاء قومية وطيدة الأسس واحدة النزعات والميول والإفهام تذوب فيها الطائفية وتنعدم العنصرية ولا سبيل إلى ذلك إلا عن طريق المدرسة الرسمية.

وفي المدرسة وحدها يتقارب الطفلان وإن اختلف دينهما ويتآلفان وإن بعدت داراهما أن إحدى مدارسنا في هذه المدينة تجمع على مقاعدها سبعمائة طالبة المسيحية إلى جانب المحمدية رفيقات لا يعرفن لهن ديناً ولا وطناً غير لبنان وهن أمهات المستقبل ومكونات لأمة كذلك يمكن القول عن بقية المدارس.

إن الواجب يدعوني أن ألفت أنظاركم مرة ثانية إلى ضآلة اعتمادات ميزانية وزارة التربية الوطنية فليست الحاجة ماسة لفتح مدارس جديدة فحسب بل إن هناك حاجة ماسة إلى أساتذة للمدارس الموجودة. فإن معدل عدد التلامذة المعهود بهم إلى الأستاذ الواحد يبلغ ٥٥ تلميذاً وهو معدل عال، على أنه يبلغ عند بعض الأساتذة المائة هذا عدا احتياجنا الشديد إلى بنايات مدرسية تحوي كل الشرائط الصحية والفنية لأن أكثر مدارسنا بيوت للسكن ليس لها شيء من الضروريات الصحية والتربوية التي تتطلبها المدارس.

ولم تغفل الاعتناء بالتربية البدنية فلسنا فرقاً كشفية ورياضية نأمل أن تكون نواة للعمل العام الذي ننوي القيام به.

التعليم الصناعي

لا أغلو إذا قلت إن حاملي الشهادات الثانوية يزدادون شكاية من البطالة في كل عام لذلك فنحن عالمون على

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

استدراك الأزمة بالعناية بالتعليم الصناعي وتوسيعه وترقيته. وهكذا فإن مدرسة الصنائع والفنون تؤدي الخدمة الكبرى وتسير إلى أهدافنا باطمئنان ومما يسر أن أغلب خريجي هذه المدرسة وجدوا أعمالاً لهم في الحياة الحرة كل في الفرع الذي تخصص به. ولقد أحدثنا في المدرسة خلال سنة ١٩٣٧ فروعاً جديدة لبعض الصناعات وصفاً تجهيزياً إجابة لرغبة الكثيرين فزاد عدد التلامذة زيادة محسوسة أدت لزيادة النفقات.

دار الآثار: إننا نأمل أن ننتقل بأقرب وقت إلى بناية المتحف الجديدة فيتسنى للمواطنين والزائرين الأجانب الاستفادة من الآثار القيمة التي تتحفنا بها الحفريات في كل عام وهي تؤلف شطراً من ثروتنا الوطنية له قيمته الكبرى. ولنتمكن من نشر بيانات علمية عن هذه الآثار والمقارنة مع ما خط من الرسوم والنقوش التي تمثل الفينيقيين وأعمالهم في المدافن والمعابد المصرية نهتم بنقل هذه الرسوم والنقوش.

وإننا نولي الأملاك الأثرية عناية خاصة فنعمل على إصلاحها ودعمها.

ولا نزال نهتم بالمتحف الذي أحدثناه في قصر بيت الدين فنزيد ما فيه من مخطوطات ورسوم وألبسة وأسلحة لبنانية كما وأننا قد قمنا بترميم الأقسام المتداعية في هذا القصر التاريخي.

المكتبة الوطنية: لقد دخل إلى المكتبة الوطنية ٢٣٨٤٣ زائر ويبلغ عدد الكتب التي تداولها القراء ٤٨١٤٦ كتاباً ونحن عاملون على العناية بهذه المؤسسة الناشئة التي نعدها ركناً أساسياً في بناء الثقافة العامة لتبلغ الدرجة التي تجدر ببلاد اشتهرت بحب العلم، وفضلاً عن ذلك فإن وزارتنا تعنى بطبع المؤلفات العربية التي تساعد على نشر مفاخر الوطن وقد أخرجت تاريخ الأمير حيدر الشهابي وتاريخ فخر الدين المعني وهي ستبذل جهدها لتنشيط وتشجيع الحركة الأدبية التي يتمخض بها هذا البلد الكريم.

معهد الموسيقى: قبل أن أنتهي من الكلام أريد أن أعرض إلى الفائدة التي ترجى من إعادة الاعتمادات المخصصة لدار الموسيقى ولمساعدة معاهد التعليم الابتدائي الخاص.

إن معهد الموسيقى هو الوحيد من نوعه الذي يرمز إلى الإنشاء الفني في هذه البلاد، فضلاً عن نشره محاسن الموسيقى الشرقية وتعليم التلامذة الموسيقى الغربية بالغناء وبالآلات. إن الثمرات الطيبة التي أعطاها هذا المعهد ظهرت في الحفلتين اللتين أقامهما العام الفائت على مسرح التياترو الكبير، ولقد كان في إقبال الناس عليهما وفي الأثر الطيب الذي تركاه في النفوس دليل قاطع على الخدمات التي أداها ويمكن أن يؤديها للموسيقى وللإنشاء الفني ومما يجدر بالذكر أن أكثر خريجي هذا المعهد يعيشون من مهنتهم إما بإعطاء دروس موسيقية أو بالعمل في إحدى الفرق، وأما معاهد التعليم الإبتدائي الخاص فلا تزال تقوم بقسط كبير من تعليم النشء اللبناني.

هذه هي بعض الإيضاحات التي رأينا أن نعرضها لكم مدعومة بالأرقام طالبين تصديق هذه الميزانية الظليلة الأرقام الجزيلة الفوائد راجين أن نتقدم إليكم في الأعوام المقبلة بميزانية أوسع تحقق الآمال التي تعقدها الأمة على نمو وازدهار وتعميم معاهد التربية والتعليم الرسمي في جميع أنحاء الجمهورية اللبنانية.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الشيخ إبراهيم المنذر: إنني أتعجب لعدم وجود اعتمادات جديدة للتعليم هذه السنة، فعندنا دار للمعلمين وأخرى للمعلمات تنشأن كل سنة ما يقرب من الأربعين معلماً ومعلمة، فإذا لم تزد الاعتمادات لفتح مدارس جديدة اضطررنا في النهاية إلى إغلاق دار المعلمين لقلة المراكز الشاغرة.

وقد خطر لي وأنا أدرس ميزانية التربية الوطنية فكر، وهو أن بعض الأهلين في مدارس القرى يطلبون إضافة معلمين جدد نظراً لكثرة الطلاب فارتأوا أن يعينوا هم معلماً من نفس القرية تعطيه الحكومة عشر ليرات سورية فقط كمعاش شهري، فهل تفكر الحكومة بذلك رحمة بهؤلاء المساكين وتعميماً للفائدة.

خليل كسيب: وزير التربية الوطنية، التعليم شيء والتربية شيء آخر، ولا يمكن أن نعين معلماً بعشر ليرات سورية ويكون في الوقت ذاته مربياً.

شارل عمون: لي ملاحظتان: الأولى تتعلق بالكيان اللبناني: يجب أن نعلم اللغة العربية للمهاجرين الذين أتوا لبلادنا وإلا سوف نصل لوقت نرى فيه ٤٠٠٠٠ أو ٥٠٠٠٠ لبناني لا يعرفون اللغة العربية، فيتحتم علينا والحالة هذه أن نضاعف المبلغ المرصد للتعليم في المدارس الأجنبية ولا سيما الأرمنية منها، وأطلب أن يتمنى المجلس على الحكومة بهذا الأمر المهم جداً.

خليل كسيب: وزير التربية الوطنية، نحن مستعدون بأن نرسل معلمين جدد للمدارس الأرمنية لتعليم اللغة العربية.

شارل عمون: ثم لي ملاحظة ثانية تتعلق بالثقافة اللبنانية ففي بعض مناطق لبنانية نجد معلمين كثيرين وفي بعض جهات غيرها نرى نسبة الأميين كبيرة، إذن التفاوت كبير فيجب أن نسعى لجعل مستوى للثقافة اللبنانية.

ثم إنني أطلب إلغاء قسم الإعانات للمدارس الخاصة، ويفتح بهذه الاعتمادات مدارس جديدة نعلم فيها المنشأ اللبناني الوطنية الحقة.

توفيق عواد: إذا كنا نمر سريعاً على بعض الموازنات والبنود فيجب أن نتوقف وندرس ملياً موازنة وزارة التربية نظراً لأهميتها.

١ ـ هناك تفاوت كبير بعدد المدارس الرسمية بين المناطق اللبنانية، ولا أرى لذلك مبرراً بل يجب أن يعمّ التعليم الرسمي الجهات اللبنانية بأجمعها.

٢ ـ ما هي رقابة الحكومة على المدارس الأجنبية التي ولا شك تبث التفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وهل سعت الحكومة لتوحيد برامج التعليم في كل المدارس، وإنني بحكم الطبع أستثني المدارس الفرنسية التي لها الفضل الأكبر علينا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

خليل كسيب: وزير التربية الوطنية ـ مقاطعاً ـ هذه تتعلق بالمفوضية العليا.

توفيق عواد: متابعاً ـ ومن جهة ثانية لقد لمسنا اتجاهاً في الحكومة لإنشاء وتنمية المدارس الصناعية والزراعية، ولهذا السبب أقترح تخصيص خمسة آلاف ليرة لبنانية لمدرسة الصناعة والزراعة في بشراي التي تبرع ببنائها أحد مهاجرينا الوطنيين.

ولي ملء الأمل بأن يقر المجلس الكريم ذلك الاعتماد الصغير لأن بلادنا زراعية ومن الضروري أن نبث هذه الروح في النشء الصغير. ونكثر من أمثال هذه المدارس الصناعية والزراعية.

نجيب نكد: المعروف أن التعليم يكلف غالياً في بلادنا إلى درجة لا يتحمل وطأتها إلا الأغنياء فإذا كان بإمكان الحكومة زيادة اعتمادات المعارف ورفع مستوى هذه المدارس إلى درجة يتمكن معها متوسطو الحال ومن دونهم أن يستغنوا عن إرسال أولادهم إلى المدارس العليا الأمر الذي هو فوق طاقتهم فتكون قد أدت خدمة مزدوجة.

الأولى إنها تسهل التعليم لجميع طبقات الأمة ويفسح المجال أمام كثيرين من الموهوبين الذين يفيدون البلاد. والخدمة الثانية إن جلوس التلامذة من مختلف الطوائف جنباً إلى جنب ليوجد بينهم تآلف وتآخي ويزيل النعرة الطائفية التي هي لعنة البلاد منذ مئات السنين.

وأما مسألة إلغاء الإعانات المدرسية التي أشار إليها حضرة الزميل عمون فهذه أعارض فيها الآن لسبب واحد وهو أنه لا يجوز إلغائها قبل تأسيس مدارس حكومية مكان المدارس الخاصة وإلا بقيت تلك المناطق بدون مدارس وهذا غير معقول.

حبيب أبي شهلا: أقترح قفل باب المناقشة.

الرئيس: من يقبل بقفل باب المناقشة يرفع يده.

(أكثرية)

قفل باب المناقشة.

الرئيس: البند الأول ـ موظفو الإدارة المركزية ١٥٨٩٣ ل. ل. س

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ٢٤٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قبل البند.

الفصل الثاني: التعليم

البند الأول ـ موظفو المدارس الإبتدائية ٢٢٩٩٦٤

الرئيس: لقد طلب النواب زيادة عدد المعلمين في المدارس الأرمنية، وهذه رغبة المجلس برمته. فما رأي الحكومة؟

خليل كسيب: وزير التربية الوطنية، لا يجوز أن ندخل اعتمادات جديدة لمعلمين جدد، بل نرسل لكم من المعلمين الرسميين الموجودين حالياً بطريقة الانتداب.

الدكتور ايوب تابت: خصص في السنة الماضية مبلغ ٢٠٠٠ ليرة لهذه الغاية. ففي بلاد العالم بأجمعه، تجبر الحكومة الشعب على تعلم لغة البلاد ـ فيأتينا جماعة الأرمن وقد تجنسوا بالجنسية اللبنانية ويطلبون تعلم لغتنا ولا نفسح لهم المجال لذلك. فأنا أقترح إيجاد مبلغ ٢٠٠٠ ليرة لهذه الغاية.

حبيب أبي شهلا: يجب أن تعين الحكومة معلمين للمدارس الأرمنية يعلمون فيها اللغة العربية بصورة مستديمة وليس لبضع ساعات في النهار بل يتحتم عليهم الاختلاط مع الأولاد ومحادثتهم بالعربية.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: تقترح الحكومة ١٠٠٠ ليرة وهذا المبلغ كاف لزيادة معلمي المدارس الأرمنية.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: بعد تنظيم الموازنة وطبعها، تقدمت الحكومة بتصحيح تطلب فيه زيادة ٤٢٥٩ ليرة على هذا البند، فرفضتها اللجنة. فأنا أطلب من المجلس أن يزيد هذا المبلغ لأنه سقط سهواً من الموازنة التي أرسلها للمالية حضرة مدير المعارف.

الشيخ بشارة الخوري: كم هو عدد المعلمين المراد زيادتهم على الموازنة.

خليل كسيب: وزير التربية الوطنية، هذا خطأ مادي مطبعي ـ فالمعلمون موجودون ومعينون بموجب مراسيم جمهورية ويقبضون معاشاتهم.

توفيق عواد: إن اللجنة المالية قررت مبدئياً قبول كل اعتماد تأتي به الحكومة علاوة على مشروع الموازنة. وتمشياً على هذا المبدأ رفضنا في اللجنة هذا الاعتماد الجديد.

حبيب أبي شهلا: تقول الحكومة إنه وقع خطأ مطبعي مادي. فهل تحققت ذلك يا حضرة مدير المالية؟

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: نعم.

الرئيس: من يقبل بالرقم المطلوب نهائياً بما فيه الـ ١٠٠٠ ليرة تخصص لتعليم اللغة العربية في المدارس الأرمنية يرفع يده ومجموع البند ٢٢٩٩٦٤

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

قبل البند.

البند الثاني ـ التعليم الديني والدروس الإضافية ٤٠٠٠ ل. ل. س.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثالث ـ لوازم ونفقات إدارية ١١١٥٠

إبراهيم عازار: ألفت نظر الحكومة لقضية وهي أن المبلغ المخصص للنقل والانتقال هو ١٠٠٠ ليرة، ولكي لا نشجع وزارة التربية على تنقلات المعلمين العديدة خصوصاً في بحر السنة المدرسية فأنا أقترح أن يخفض هذا المبلغ لـ ٢٠٠ ليرة فقط أي للتنقلات الضرورية الذي لابد منها.

الرئيس: من يقبل باقتراح الأستاذ عازار يرفع يده.

(أقلية)

سقط الاقتراح.

الرئيس: من يقبل بالبند كما ورد يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الرابع ـ منح إعاشة ومنح مدرسة ٥٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الخامس ـ تعويضات للهيئات الفاحصة ٥٠٠

محي الدين النصولي: أرجو حذف هذا الاعتماد.

الرئيس: من يقبل بهذا البند كما ورد يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

البند السادس ـ أدوات صحية وأدوات تطهير ٢٥٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند السابع ـ طبع مؤلفات عربية وتشجيع الأدب ٥٠٠

محي الدين النصولي: هل يطلع حضرة وزير التربية الوطنية على المؤلفات التي تطبعها الحكومة على حسابها أم هل اطلع حضرة الوزير الحالي على مؤلف تاريخ لبنان للأستاذين رستم والبستاني الذي يثير النعرات الطائفية ويرينا لبناننا العربي على غير وجهه الحقيقي.

خليل كسيب: وزير التربية الوطنية، بعد أن قرأت الحكومة واستطلعت على الجدل والاحتجاج القائم حول هذا الكتاب افتكرت وقررت أن تؤلف لجنة خاصة توليها أمر درسه. وستعين هذه اللجنة في القريب العاجل.

حبيب أبي شهلا: لقد اقترحت هذه الفكرة عندما كنت وزيراً للتربية الوطنية، واخترت لذلك عالمين كبيرين اختصاصيين في الشرق للتاريخ: الأستاذين رستم والبستاني، وإنني أعلن أنني فخور بهذه الفكرة لأننا بأشد الحاجة إلى تاريخ لبنان نعلمه للأحداث ونطلعهم على أمجادنا الغابرة.

ولكن إذا كان هنالك أخطاء تاريخية فهذا يخرج عن نطاق الوزير. ولهذا السبب اقترحت الحكومة تأليف لجنة لدرس المؤلف درساً مجرداً علمياً.

خليل أبو اللمع: عندما طبع الكتاب كنت قد تركت الوزارة.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثامن ـ شراء أدوات لمختبر دار المعلمين ١٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الفصل الثالث: دار الآثار الوطنية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البند الأول ـ موظفو دار الآثار ٧٩٦٩ ل. ل. س

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند. ألخ...

الفصل السادس: دار الموسيقى الوطنية

الرئيس: لقد ألغت اللجنة الاعتماد المخصص لدار الموسيقى ووافقت الحكومة على ذلك.

الشيخ بشارة الخوري: يوجد عندنا موسيقار هو مدير لهذه المؤسسة الوطنية نفتخر به ويعز وجود أمثاله في هذا الفن في الشرق كله، ثم إن هذا الموسيقي موظف قديم وله حق مكتسب كبقية الموظفين، ولهذين السببين نطلب من الحكومة أن توافق على إبقاء هذا البند على حاله.

الشيخ إبراهيم المنذر: لقد طلبت في جلسة سابقة أن يبقى هذا البند على حاله، وأعتقد أنني لست بحاجة لترداد ما قلته بالأمس.

حبيب أبي شهلا: لو كان هذا المبلغ مساعدة لفنان كبير حتى يعيش ويغذي الألباب والعقول من عبقريته لكفى حتى نقره ونطلب من الحكومة أن تزيده، فأقترح أن يعاد هذا البند.

خليل كسيب: وزير التربية الوطنية، لقد رضيت الحكومة.

توفيق عواد: أقترح أن تكلف الحكومة الأستاذ وديع صبرا تنظيم موسيقى للجيش عوضاً عن دار الموسيقى، لأننا نشعر بحاجة الموسيقى للجيش في الاستعراضات الرسمية وسوف تكثر ولا شك عندنا لأننا أصبحنا مستقلين.

الرئيس: من يقبل بالبند الأول كما ورد من الحكومة أي ٢٦٤٣ ل. ل. س. يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

من يقبل بالبند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ١٣٠٠ يرفع.

(أكثرية)

قبل البند.

الفصل السابع: جوائز وإعانات

بند وحيد ـ إعانات للمدارس الخاصة: ٢٨٠٠٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: لقد ألغت اللجنة هذا البند ولم توافق الحكومة على إلغائه.

توفيق عواد: لقد ألغت اللجنة هذا البند استناداً على اقتراحي بذلك وطلبت أن يفتح بهذا الاعتماد مدارس رسمية في المناطق المحتاجة، إنما اللجنة لا تتشبث باقتراحها هذا إذا رضيتم بأن يوزع هذا المبلغ على المناطق بالسوية، اما أن تخص به منطقة دون الأخرى فهذا ما لا أرضى به.

الشيخ بشارة الخوري: نحن نتشبث بهذا الاعتماد لأن من جراء إلغائه تقفل مدارس كثيرة ويقف صداً في وجه طالبي العلم من أولادنا، ثم لهذا الاعتماد تاريخ وهو يرجع إلى ما قبل الحرب حيث كانت المدارس الرسمية قليلة خصوصاً في منطقة جبل لبنان فرأت الحكومة أن تساعد المدارس الخاصة كي تساعدها على تعليم الأميين وبث المبادئ التربوية القديمة.

كاظم الخليل: إنكم دوماً تطالبون بتوزيع المدارس الخاصة ولا ترضون بتوزيع الطرق. ففي جبل لبنان نرى أن نسبة المتعلمين تبلغ ٧٠ أو ٨٠٪ بينما في الجنوب تكاد لا تتعدى العشرة بالمئة، أولسنا لبنانيين يا ترى مثلكم، أولا نغزي الخزينة مثلما تغزونها أنتم؟

أحمد الحسيني: لا ننسى بأن السنة المدرسية قد ابتدأت منذ شهر تشرين الأول وها قد مضى منها ما يقارب الخمسة أشهر، فلا يجوز أن نلغي هذه الاعتمادات اليوم دون أن نعلن لهذه المدارس الخاصة قبل افتتاحها إننا نقطع عنها هذه الإعانات في السنة المقبلة.

الرئيس: من يقبل بهذا البند كما ورد من الحكومة يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الفصل الثامن: مدرسة الصنائع والفنون

البند الأول ـ موظفو مدرسة الصنائع والفنون ٣٣٦٠١

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند. ألخ...

الرئيس: قبل رفع الجلسة أتلو عليكم هذا الاقتراح لكمال بك جبر.

اقتراح كمال جبر

حيث انه يوجد من أبناء لبنان حملة شهادات عالية وهم عاطلون عن العمل وحيث ان الخزينة تدفع إلى أحد عشر معلم ومعلمة إفرنسيين مبلغ ما يقارب خمسة وثلاثون ألف ليرة سورية وكما هو معلوم أن التعليم الإبتدائي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ليس هو باختصاصي لذلك أقترح على الحكومة بأن لا تجدد اتفاقات بانتهاء مدة العقد مع كل منهم ويعوض عنهم بسبعماية شخص من أبناء البلاد.

الرئيس: رفعت الجلسة.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب

الإمضاء: توفيق عواد

السكرتير العام لرئاسة مجلس النواب

كاتب المحضر

جان جريصاتي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة السادسة

المنعقدة يوم الثلاثاء في ٢٢ شباط سنة ١٩٣٨

الساعة الثالثة بعد الظهر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ المناقشة في الموازنات التالية.

١) وزارة الزراعة.

٢) مصلحة الاقتصاد الوطني.

٣) الديون الواجبة الأداء.

٤) نفقات السنين السابقة.

٥) الاحتياطي للنفقات غير المنتظرة.

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الثالثة من بعد ظهر نهار الثلاثاء في ٢٢ شباط برئاسة الأستاذ بترو طراد وحضور جميع النواب ما خلا حضرات السادة: إبراهيم المنذر، أحمد الأسعد، بهيج الفضل، حميد فرنجيه، خسروف توتنجيان، راشد المقدم، رشيد بيضون، روكز أبو ناضر، زخيا طوبيا، صبري حمادة، كمال جبر، يوسف اسطفان، واهرام ليلكيان اعتذر عن الحضور.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات خير الدين بك الأحدب رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية، الأستاذ خليل كسيب وزير التربية الوطنية، إبراهيم بك حيدر وزير الصحة، حكمت بك جنبلاط وزير الزراعة.

وقد حضر الجلسة حضرة الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية، وحضرة الأمير رفيق ارسلان مدير الزراعة.

الرئيس: فتحت الجلسة. فلتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر.

(سكوت)

صدق المحضر.

الأمير مجيد ارسلان: كان قد سأل فريق من نواب جبل لبنان عن التدابير التي اتخذتها الحكومة في حادثة قرية شارون المعلومة، أسفرت هذه الكارثة عن ست ضحايا، والقرية مهددة بالانهيار كل ساعة، أسأل الحكومة عما فعلته لمساعدة الأهالي لأننا نرى الحكومة تساعد عند حصول كل كارثة من هذا النوع أو من غيره.

الرئيس: حضرة رئيس الوزارة لم يحضر بعد ولا وزير المالية انتظر حضورهم لتأخذ جواباً على هذا السؤال.

الأمير مجيد ارسلان: يمكن لمدير المالية أن يجاوب.

الرئيس: قدم سؤال خطي.

فريد الخازن: السؤال تقدم من أسبوع.

محمد عبد الرزاق: كنت ألف نظر المجلس الكريم إلى قضية الموازنة من جهة توازن الأرقام، لدى درس الموازنة أعاد المجلس قسماً كبيراً من الاعتمادات التي كانت حذفتها اللجنة، على هذه الحالة لا يمكن أن يحصل توازن في الأرقام، أخشى أن يضطر المجلس لتقرير ضرائب جديدة، بناء عليه إني سأخالف على كل بند يأتي مخالفاً لما قررته اللجنة، وأطلب تسجيل سبب مخالفتي في المحضر.

الرئيس: الباب الحادي عشر ـ مصلحة الزراعة ـ تقرير المقرر.

الباب الحادي عشر: مصلحة الزراعة

الفصل الأول: إدارة الزراعة المركزية

البند الأول ـ موظفو الإدارة المركزية ١٧١١٤ ل. ل. س.

صدقت اللجنة هذا البند كما ورد بعد أن أنزلت منه التعويض الذي كان قد منح للموظفين اللبنانيين وعادت الحكومة عنه.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ٢٢٠٠ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد وفيه زيادة عن السنة الماضية ناشئة عن انتقال دائرة الزراعة من السراي الصغير إلى بنايتها الحالية المستأجرة. وقد تناقشت اللجنة طويلاً في مسألة استئجار الدولة بنايات لدوائرها وتساءلت لماذا كانت السراي في الماضي تسع أكثر الدوائر فانتقلت منها دائرة النفوس ولحقت بها دائرة الزراعة وستنتقل غداً دائرة الصحة كما سيرى حضرات الزملاء. وهذه الانتقالات المتتالية تكلف الخزينة مبالغ لا يستهان بها ولم يسع اللجنة بالرغم من ذلك إلا تصديق هذا الاعتماد لأن الحكومة مرتبطة مع مالك البناية بعقد رسمي.

الفصل الثاني: الأشغال الزراعية

البند الأول ـ موظفو المناطق الزراعية ١٥٧٧٤ ل. ل. س.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

صدقت اللجنة هذا البند وقد لاحظت أنه زيد عليه موظف جديد عن السنة الماضية تبين من إيضاح الحكومة أنه مهندس عين لمنطقة الجنوب لأنها كانت بحاجة إليه.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ٥٠٠ ل. ل. س.

صدقت اللجنة هذا البند وهو لم يتغير عما كانت عليه في السنة الماضية.

البند الثالث ـ بدل العلف ٢٥١٩ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد بالرغم من الزيادة التي فيه عن السنة الماضية والبالغة ١١٨٤ ليرة لأن ثمن العلف قد زاد على أثر تدني النقد.

البند الرابع ـ تسليح الحراس ٦٠٠ ل. ل. س.

ألغت اللجنة هذا البند وحذفت الاعتماد برمته وقد كان مخصصاً لتسليح حراس الأحراج بمسدسات تشتريها لهم الدولة بدلاً من البنادق الحربية التي يحملونها اليوم.

البند الخامس ـ التحريج ١٠٨٠٠ ل. ل. س.

صدقت اللجنة الاعتماد كما هو لأن الأشجار ثروة للبلاد ومن الواجب تعزيز التحريج في المناطق الجرداء.

البند السادس ـ إبادة الحيوانات والحشرات المضرة ١٤٠٠٠ ل. ل. س.

صدقت اللجنة هذا البند لأن له فائدة كبرى يلمسها الفلاحون والزارعون ولو أن في مقدور المجلس زيادة الاعتمادات لافترضت اللجنة عليه زيادة هذا البند.

البند السابع ـ مصلحة الصحة البيطرية ٢٥٠٠ ل. ل. س.

كان هذا الاعتماد ٤٠٠٠ ليرة فأنقصت منه اللجنة مبلغ ١٥٠٠ ليرة واعتبرت أن الاعتماد الباقي يكفي للحاجة التي وجد من أجلها ما دام أن ليس في البلاد والحمد لله وباء في الماشية.

البند الثامن ـ مشتل بيروت ٢٠٠٠ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند التاسع ـ مشتل أميركي ٢٠٠٠ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد بعد أن غيرت عنوانه لأن البند مخصص لمشتل أميركي واحد لا عدة مشاتل.

البند العاشر ـ مشاتل في الملحقات ٩٥٠٠ ل. ل. س.

البند الحادي عشر ـ صيانة البساتين الموجودة حالياً مع المشاتل ٣٠٠٠ ل. ل. س.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أجرت اللجنة على هذين البندين تعديلاً يتفق والواقع وقد كان البند العاشر وارداً بعنوان «إنشاء مشاتل في الملحقات» في حين أن هذه المشاتل منشأة منذ زمن فحذفت اللجنة كلمة إنشاء ثم أنقصت من البند الحادي عشر مبلغ سبعة آلاف ليرة أضافتها على البند العاشر وأبقت في البند الحادي عشر مبلغ ثلاثة آلاف ليرة لأن الغاية التي وضع من أجلها هذان البندان هي صيانة المشاتل الموجودة حالياً في الملحقات وصيانة البساتين الملحقة بها. واللجنة ترجو من المجلس أن يقرها على هذا التعديل.

البند الثاني عشر ـ مصنع تصليح الأدوات الزراعية ٢٥٠٠ ل. ل. س.

كان هذا الاعتماد خمسة آلاف ليرة فأنزلته اللجنة إلى النصف وهو مخصص للمعمل الذي يقوم في شتورة والذي يرسل إليه الفلاحون ماكناتهم الزراعية المخربة فيصلحها. والسبب الذي حدا باللجنة إلى تخفيض هذا الاعتماد هو أن هذا المعمل يتناول أجوراً لقاء تصليح الماكنات أفادت الحكومة أنها غير قليلة.

البند الثالث عشر ـ مشترى بذور ٤٠٠٠ ل. ل. س.

صدقت اللجنة هذا الاعتماد كما ورد.

البند الرابع عشر ـ إعانات لمربي دود القز ٢٥٠٠٠ ل. ل. س.

ألغت اللجنة هذا البند وحذفت الاعتماد برمته لأنها اعتبرت أن الذين كانوا يعتمدون في لبنان على موسم الحرير قد أخذوا منذ أكثر من ثلاث سنوات يقتلعون أشجار التوت ويغرسون مكانها اللوز والليمون ومختلف الأشجار المثمرة التي أصبحت تدر مورداً لا يستهان به واللجنة ترجو من المجلس يقرها على هذا الإلغاء.

البند الخامس عشر ـ إعانات للمزارعين ٢٥٠٠ ل. ل. س.

كان هذا الاعتماد ٣٠٠٠ ليرة فأنزلت منه اللجنة خمسمئة ليرة اقتصاداً في النفقات.

البند السادس عشر ـ مراقبة تصدير الفواكه ٣٨٠٠ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد للفوائد الجلى التي تجنيها البلاد من المراقبة ولا سيما عند تصدير الليمون.

البند السابع عشر ـ منح وجوائز ٢٩٠٠ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الثامن عشر ـ إنشاء دائرة لتحسين نسل الخيل ٢٠٠٠ ل. ل. س.

ألغت اللجنة هذا الاعتماد وحذفت البند واعتبرت أننا ما دمنا نقتصد في النفقات ونرفض زيادة

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

بعض ليرات على راتب الشرطي والدركي فليس من المعقول أن ننشئ دائرة لتحسين نسل الخيل واللجنة ترجو من المجلس أن يقرها على هذا الإلغاء.

الرئيس: الباب الحادي عشر ـ مصلحة الزراعة.

الفصل الأول ـ إدارة الزراعة المركزية.

البند الأول ـ موظفو الإدارة المركزية ١٧١١٤ ليرة كما أقرته اللجنة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الرقم

البند ٢ ـ لوازم ونفقات إدارية ٢٢٠٠ ليرة، بقي كما هو.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الرقم، الفصل الثاني ـ الأشغال الزراعية.

البند الأول ـ موظفو المناطق الزراعية ١٥٧٧٤ ليرة بدلاً من ١٧٦١٩

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند، البند ٢ ـ لوازم ونفقات إدارية ٥٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند ٣ ـ بدل العلف ٢٥١٩ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند ٤ ـ تسليح الحراس ٦٠٠ ليرة، اللجنة ألغت هذا البند والحكومة وافقت على الإلغاء.

حكمت جنبلاط ـ وزير الزراعة: في الماضي كان الحراس يستعملون البنادق أثناء قيامهم بوظائفهم، جاء قرار المفوض السامي رقم ٤٥٣ ومنعهم عن ذلك إنما أجاز لهم نقل مسدسات، إذا ألغي هذا البند فلم يعد يحق لهؤلاء الموظفين من نقل أي سلاح.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كاظم الخليل: إن اللجنة ألغت هذا البند لاعتقادها أن لا لزوم لسلاح للحراس، وهي لا تتشبث بما قررته.

الأمير مجيد ارسلان: أخالف حضرة الزميل كاظم بك الخليل في نظريته، حراس الأحراج منذ توليهم وظائفهم وهم ينقلون البنادق الحربية بموجب مأذونية من المفوض السامي، وذلك للمحافظة على حياتهم.

ليس فقط إني لا أوافق على إلغاء هذا الاعتماد بل أراه قليلاً يجب زيادته.

السيد أحمد الحسيني: معلوم أن نواطير الأحراج والحقول هم معدودون من الجندرمة، من الضروري أن ينقلوا سلاح، لأن القوة تلجأ إليهم بعض الأحيان وتستعين بهم، فكيف يمكنهم مساعدتها إن لم يكن لديهم أسلحة.

الرئيس: الاعتماد المدون في الموازنة لتسليح الحراس هو ٦٠٠ ليرة.

من يقبل بحذفه وفقاً لقرار اللجنة يرفع يده.

(أقلية)

من يقبل بأن يعاد كما هو مقرر من الحكومة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند ٥ ـ التحريج: ١٠٨٠٠ ليرة.

إبراهيم عازار: هل يمكن للحكومة أن تبين للمجلس ما هي المساحة المعدة للتحريج وطريقة انفاق المبلغ عليها.

الأمير رفيق ارسلان ـ مدير الزراعة: إن الاعتماد المخصص في الموازنة للتحريج يقسم إلى أقسام عديدة رغم قلته، إن مصلحة الزراعة تتمشى على طريقة معقولة تؤدي إلى تحريج الأراضي اللبنانية تدريجياً، في السنة الماضية قامت بتحريج بعض المناطق التي رأت أنها بحاجة أكثر من سواها وهي واقعة في بعلبك وحمانا وفالوغا والأرز، في السنين التي قبلها حرجت قسماً من الأراضي الواقعة في منطقة حاصبيا وفي قرى كفرشوبا، ميمس، الكفير، تمت أعمال التحريج في هذه المناطق بمساعدات أعطيت للبلديات واللجان المشاعية.

يخصص من هذا الاعتماد مبلغ ٥٠٠٠ ليرة للأشجار المزروعة على الطرقات العمومية والتي لا يقل عددها عن ١٥٠٠٠ شجرة، يلزم لهذه الأشجار صيانة وسقاية وعناية.

مارون كنعان: نطلب من حضرة المدير أن يوزع هذا الاعتماد على المناطق لا أن يخصه بمنطقة واحدة.

شارل عمون: لي اقتراحان الأول هو تمني على الحكومة أطلب مضاعفة المبلغ، والاقتراح الثاني هو أن يصرف الاعتماد كله على التحريج الفعلي، الإيضاحات التي أعطتها الحكومة لا تدل أن هنالك تحريج، الأشجار المزروعة على الطرقات العمومية هي للزينة ولا يمكن اعتبارها تحريج.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كاظم الخليل: اللجنة لم توافق على هذا الاعتماد إلا بعد أن تحققت أنه ضروري باعتبار أن التحريج أمر حيوي للبلاد، صرح حضرة مدير الزراعة أن هذا المبلغ يستعمل لشراء البذور التي يصير توزيعها على الأهالي ولصيانة وسقاية الأشجار المغروسة على الطرقات العمومية وهي تحريج أيضاً.

إذا كان هذا المبلغ لا يصرف بطريقة قانونية فهذا لا يعني أنه ليس ضروري، على المجلس أن يلفت نظر الحكومة إلى طريقة وكيفية استعماله لا أن يلغيه.

إسكندر البستاني: أسأل الحكومة عما إذا كان التحريج محصور في الأراضي الأميرية أو في الأراضي الأهلية.

الأمير رفيق ارسلان ـ مدير الزراعة: في الأراضي الأميرية والمشاعية التابعة للقرى.

نجيب نكد: لي تقرير بشأن الزراعة وهو يغني عن كل هذا الجدل.

الرئيس: تليت جميع التقارير، أتريد أن تتكلم بالموضوع

نجيب نكد: التقرير لم يتلَ، فهو يحتوي على جميع النقاط التي تتعلق بالزراعة، عندنا أسماء دوائر ولا وجود لهذه الدوائر، تخصص في الموازنة ١٠٠٠٠ ليرة للتحريج ولا دائرة خصوصية تهتم بالتحريج، ولا دائرة تهتم بالحشرات.

الأمير رفيق ارسلان ـ مدير الزراعة: تقرير حضرة النائب مستوفي ويحتوي على أبحاث قيمة إنما ينقصه بعض المعلومات فلو كان حضر لدائرة الزراعة لكنا أعطيناه إياها، قال إنه لا يوجد دائرة للتحريج، يوجد دائرة مصغرة تكبر عندما تكبر الاعتمادات، قلة عدد الموظفين تجعل أن المهندس يهتم بعدة دوائر بالتحريج عند الاقتضاء وبغير مصلحة حسب الحاجة.

نجيب نكد: بعد أن تقدمت الميزانية إلى المجلس وقامت الضجة من حولها جرى نوع من المباراة بين الحكومة والمجلس في تخفيض أرقامها فألغيت بدون ترو معظم الضرائب كما أبقي غيرها وألغيت التعويضات الخاصة بكاملها. وفي الحالين كانت وطأة الضرر على المكلف اللبناني من جهة وعلى الموظفين اللبنانيين والمشاريع الإنشائية الوطنية من جهة أخرى.

ولعل عذرهم في ذلك أن ضيق الوقت لم يترك لهم المجال لأن يسترشدوا بسياسة أوسع أفقاً وأكثر عمراناً من السياسة التي درجوا عليها هذه السنة.

على أن الذي دفعني إلى الكلام الآن أمران: أولهما، البون الشاسع بين مرتبات الموظفين الإفرنسيين وبين مرتب زملائهم الموظفين اللبنانيين وعلى الأخص المساعدون القضائيون وصغار الكتبة الذين لا أعتقد أن مرتباتهم الضئيلة تكفي لتأمين معيشتهم وهذا أمر جدير باعتبار وعناية كل فرد منا ولا يليق بنا إهماله لأنه يتعلق بكرامتنا كلبنانيين.

والأمر الثاني التخفيض الذي أجري على بعض المشاريع الإنشائية بالرغم من ضآلة ميزانيتها

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وأخص منها بالذكر الزراعة التي نحن بصددها الآن، فقد ألغيت منها بعض البنود بأمها وأبيها وخفضت البنود الأخرى وأزيلت جميع هذه المبالغ من ميزانية الزراعة الحقيرة مع أنه كان بالإمكان لا بل من الضروري إبقائها وإحالتها في نفس الميزانية إلى أعمال زراعية أخرى وما أكثر هذه الأعمال التي تنقصنا وأشد احتياجنا إليها. وعلى سبيل المثل أقول ان في جملة البنود التي خفضوها البند السابع وهو مصلحة البيطرة: وقد خصص له مبلغ أربعة آلاف ليرة فجاءت اللجنة المالية وأنقصت منه ألف وخمسمائة ليرة على اعتبار أن ليس هناك وباء في الماشية كأن الوباء عندما يداهم الماشية يأتي بموجب برنامج خاص تعين فيه ساعة حلول ركابه في البلاد ولهذا قدروا له بالضبط أكلاف سفرته وأرصدوا المبالغ اللازمة لها.

لا أريد أن أطيل الشرح لئلا يكون كلامي من باب التكرار سبق لي وتقدمت إلى هذا المجلس منذ عشرين يوم بتقرير زراعي مطول بينت فيه بالأرقام حالة الزراعة عندنا مع كيفية إنعاشها.

وها قد درست ميزانية الزراعة ولم يؤت على ذكره مع أني أعتقد أن لهذا التقرير قيمته العملية. ولهذا فإني أرجو بإلحاح إلى حضرة الرئيس أن يتلى التقرير في هذه الجلسة ويصوت عليه أيضاً فإذا أمكن إدماجه في الميزانية الحالية كان خيراً وألا يؤخذ بعين الاعتبار في ميزانية السنة المقبلة الميزانية التي أرجو إلى الحكومة أن تباشر بدرسها منذ اليوم لكي تجيء في وارداتها ونفقاتها أقرب إلى المصلحة الوطنية مما هي عليه الآن فتصيب في وارداتها المكلف الأجنبي بنسبة أرباحه كما تصيب المكلف اللبناني وينال من نفقاتها أبواب المشاريع الإنشائية كما ينال في أبواب الميزانية إذا لم يكن أكثر.

بقي لي أمر آخر يتعلق بالزراعة وهو أني تقدمت منذ ثلاثة أشهر ونصف بثلاثة اقتراحات أعتقد أنها جديرة بالاهتمام ومنذ ذلك الوقت لم أعد أسمع بذكرها ولا رأيت لها وجهاً لا في اللجان ولا في المجلس.

وقد أبكرت في تقديمها منذ ذلك الحين على أمل أن يصير درسها وإدخالها في ميزانية السنة الحالية نظراً لشدة لزومها ولأن البلاد بحالة ملحة إلى تحقيقها، ولكن شيئاً من هذا لم يحصل كأن ليس هناك اقتراحات.

ومن جملة هذه الاقتراحات اقتراح يتعلق بإنشاء دائرة خاصة للتصدير تكون وظيفتها ليست مراقبة التصدير بل العناية بأمر التصدير وإيجاد أسواق للحاصلات ووضع اتفاقات متبادلة مع البلدان الأخرى، وهذا أمر لا غنى عنه للبلاد وأقرب شاهد على ذلك ما جرى مؤخراً للصادرات اللبنانية في مرسيليا حيثما زادوا عليها تعرفة الجمرك مئة بالمئة، فلو أن عندنا هيئة مدبرة مسؤولة رأساً عن التصدير لما حصلت هذه النكبة وأمثالها للصادرات اللبنانية من خضر وفاكهة على اختلاف أشكالها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بناء عليه فإني أرجو أيضاً إلى حضرة الرئيس أن تتلى في هذه الجلسة الاقتراحات الثلاثة المذكورة وأن يصوت عليها الآن فإذا حازت رضى المجلس تدخل فوراً في الميزانية الحالية، وإني أعتقد أنه من السهل إيجاد المبالغ اللازمة لها في الميزانية كما أوجدت المبالغ الكافية لتأمين مرتبات قضاة في العدلية بعد أن كانت اللجنة المالية درست ميزانية العدلية ووضعت تقريرها عليها، هذا مع العلم أن البلاد بحاجة إلى سد هذا النقص في حياتها أكثر من احتياجها إلى قضاة جدد كان يمكن في الغالب الاستغناء عنهم.

الرئيس: لدي اقتراح من نجيب أفندي نكد يطلب به إيجاد دائرة للعناية بتصدير حاصلات البلاد وإحداث دائرة زراعية في زحله وثلاثة أفران للتبخير.

الأمير رفيق ارسلان ـ مدير الزراعة: في السنة القادمة سينظر في إحداث دائرة خصوصية للعناية بتصدير حاصلات البلاد.

حكمت جنبلاط ـ وزير الزراعة: لحد الآن لم نأخذ جواب بخصوص الرسوم الجمركية التي وضعت على الليمون في مرسيليا.

محي الدين النصولي: قام مجد هذه البلاد منذ القديم على الشجرة وكانت تورد الأخشاب إلى المناطق المجاورة كافة واتخذنا نحن أبناء هذا العصر الشجرة رمزاً وطنياً لنا فأين برنامج الحكومة المدروس الذي وضعته لتحريج لبنان كانت فلسطين قبل الاحتلال بقعة جرداء فأصبحت اليوم بفضل حكومتها زمردة خضراء.

أما هنا فماذا فعلنا؟ لولا جمعية أصدقاء الشجرة عندنا التي تساعد على تحريج البلاد والتي أنوّه هنا بفضلها لما كانت هنالك نهضة حقيقية تأخذ بيد الشجرة وتساعد على غرسها ونثرها فوق الجبال وفي السهول.

إنني أرجو من مدير الزراعة ومن وزيرها أن يضعا برنامجاً علمياً للتحريك فلا تمضي سنوات إلا وتستعيد غابات لبنان مجدها الغابر.

عبد الله اليافي: اعتماد ١٠٠٠٠ ليرة المخصص للتحريج هو غير كافي، من جهة أخرى على الحكومة أن تضع برنامج للتحريج تتمشى عليه سنة فسنة، أي أنها تشجر كل سنة منطقة، أطلب وضع برنامج للتحريك لئلا تذهب هذه الاعتمادات ضياعاً.

الأمير رفيق ارسلان ـ مدير الزراعة: كل سنة تخصص مبلغ من هذا الاعتماد إلى التحريج، ابتدينا بالمنطقة الجنوبية لأنها بحاجة أكثر من سواها، لدينا برنامج نتمشى عليه تدريجياً، نقوم فيه حسب مقدرة الموازنة.

شارل عمون: بكلمة واحدة نمكن أن نعبر عن آراء جميع الزملاء: يلزمنا سياسة تحريج، على الحكومة أن توجد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لها هذه السياسة وتتمشى عليها، لا نرى الآن تحريج إلا على الطرق، يوجد مناطق تعيش من التحريج.

الأمير رفيق ارسلان ـ مدير الزراعة: كل سنة يوزع مائة ألف نصبة للتحريج، من جملة المحلات التي لحقها قسم من هذا التوزيع زحله، شركة الماء أخذت ١٠٠٠٠ نصبة.

نجيب نكد: إذا طلبت اعتمادات للزراعة فلأنها تعود لإنشاءات ومسائل عمرانية، ومن مراجعة تقريري يتضح ذلك.

إلياس سكاف: عندنا نظرية وهي أن الأراضي المجاورة للطرقات العمومية يلزمها تحريج قبل المحلات البعيدة عنها، فتحريجها يكلف قليل ويشجع حركة الاصطياف، ثم نطلب من الحكومة أن تساعد الأهالي الذين لا يمكنهم تحريج أراضيهم، تعطى لهم المساعدة من الاعتماد المخصص للتحريج.

الرئيس: من يقبل بالاعتماد المدون في البند الخامس وقدره ١٠٨٠٠ ليرة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الاعتماد، البند ٦ ـ إبادة الحيوانات والحشرات المضرة: ١٤٠٠٠ ليرة، اللجنة أقرته كما هو.

محمد عبد الرزاق: هذا البند مخصص بوجه التقريب لليمون، في الجلسة السابقة صرح حضرة وزير الزراعة بناء لسؤال وجه إليه، أنه أرسل مأمور إلى الناقورة ليمنع دخول الليمون الموبوء من فلسطين، ورد إلينا مساء أخبار من فلسطين تؤيد كلام الوزير أنه إذا ورد ليمون مرفوق بشهادة صحية ماذا يكون موقف المأمور المكلف بمنع دخوله تجاه ذلك.

في السنة الماضية ظهرت حشرة فتاكة في الشمال، طلبنا من الحكومة مكافحتها، أجابت أنها ستتقدم بطلب اعتماد إضافي يخصص لهذه الغاية، مضت دورة المجلس ولم يأتي الاعتماد والحشرة فتكت بالمزروعات دون أن تنتظر المرسوم بالاعتماد الذي وعدونا فيه.

حكمت جنبلاط ـ وزير الزراعة: حسب الاتفاقية الموجودة بيننا وبين حكومة فلسطين لا يمكننا منع الليمون الفلسطيني من الدخول إلى الأراضي اللبنانية. تجاه هذه الحالة اتخذنا عذراً وقلنا إن الليمون موبوء وطلبنا من الحكومة الفلسطينية أن ترفقه بشهادة من دوائرها وعلى مأمور الناقورة أن يتحقق صحة هذه الشهادة.

أما الحشرة التي نوّه عنها حضرة الزميل محمد بك عبد الرزاق فإذا ظهرت في السنة القادمة لا سمح الله سنكافحها.

فريد الخازن: كيف تمنع حكومة فلسطين الموز اللبناني من الدخول لفلسطين.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

إلياس سكاف: الاعتماد المدون في هذا البند يعود بفائدة كبيرة على الزراعة لا يمكن لأحد أن ينكرها، إني أعتبره قليلاً لإبادة الحيوانات والحشرات وأقترح أن يضم إليه الاعتماد المخصص للأشجار المثمرة وقدره ١٠٠٠٠ ليرة.

شارل عمون: يقولون إن الحكومة تنشأ بساتين مملوكة من أصحابها، أرغب الوقوف على حقيقة الأمر.

السيد أحمد الحسيني: هذا الاعتماد لم يكن في العام الماضي كافياً لإبادة الحشرات، أصبح من الضروري زيادته لأن هنالك شجرة الليمون والتفاح والأشجار المثمرة بصورة إجمالية يلزمها مداواة وتفتك فيها الحشرات.

أما لجهة ضم هذا الاعتماد إلى اعتماد فصل التحريج فإني لا أرى اتحاداً بينهما لأن كل شيء مخصص لمسألة معلومة مستقلة عن الثانية.

أحمد يونس الخطيب: أتي الزملاء على ذكر جميع الأشجار ولم يأتوا على ذكر شجرة هي أكبر مورد للجمهورية اللبنانية وهي شجرة الزيتون، يوجد حشرة تمنع الحمل عنها كل سنة، ألفت النظر إلى ضرورة مكافحتها.

جبرائيل خباز: الموز اللبناني ممنوع دخوله لفلسطين بحجة أنه موبوء، حال كونه فحص بطريقة مشهورة، أرسلت موزة وليمون كلف فحصها ١٢٠٠٠ فرنك كما هو معلوم، وكانت نتيجة الفحص أنه لا يوجد في الموز اللبناني مرض.

ما هي الطريق لكي يدخل إلى فلسطين؟

حكمت جنبلاط ـ وزير الزراعة: الحكومة لا تقبل اقتراح إلياس بك إسكاف المتعلق بضم الاعتماد المخصص للأشجار المثمرة إلى الاعتماد المخصص لإبادة الحشرات. كل اعتماد يعود بمنفعة مستقلة من الضروري أن يبقى مخصص للغاية الموضوع لأجلها، أما فيما يتعلق بمكافحة الحشرة التي تفتك بشجرة الزيتون والوزارة اعتمدت أن تنتقي بقعة من الزيتون تجري عليها عملية التطهير وذلك في مناطق الشوف أو الكورة حيث يصار إلى إجراء تجارب من شأنها إقناع الفلاح استعمالها عند الحاجة وفي المحلات الموبوءة.

جواباً على ما قاله الزميل الأستاذ خباز بخصوص الموز أقول إن الحكومة الفلسطينية اتخذت قراراً بعدم دخول الموز إلى أراضيها من سائر الدول المجاورة، ونحن لا يمكننا أن نجادلها بأمر المنع او عدمه.

أصوات ـ امنعوا دخول الليمون الفلسطيني.

حكمت جنبلاط ـ وزير الزراعة: النواب يعلمون أننا نورد إلى فلسطين أكثر مما هي تورد لنا، عدا عن ذلك يوجد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ظروف لا يمكن أن نصرح بها هنا، من جهة تبخير الليمون لو رأت الحكومة وأرادت أن تبخر جميع الليمون الموجود في لبنان لكلفتها العملية نفقات باهظة لا تقدر الخزينة أن تتحملها، إن الستمائة ألف صندوق التي نصدرها للخارج هي من الليمون المبخر.

كاظم الخليل: لجنة المالية اتخذت قراراً بالاقتراح الذي قدمه إلياس بك إسكاف أي بضم الاعتماد المدون في البند ١١ إلى الاعتماد المدون في البند ٦، ولا أعتقد المجلس إلا موافقاً على قرار اللجنة.

من جهة التبخير فهو عمل مفيد للبلاد وقد جربته شخصياً فكانت نتائجه محسوسة، يبقى مفعول التبخير على الشجرة مدة أربع سنوات، ونظراً للنتائج التي أعطتها هذه العملية تشجع الأهالي واستعملوها في محلات عديدة.

جبرائيل خباز: أوافق على نظرية الزميل إلياس بك اسكاف، واعتقادي أن وجود المشاتل وعدمها واحد، فهي تكلف ولا ينتفع منها أحد، المشاتل وخصوصاً في بيروت ليس لها منفعة. كل الأشجار التي تذرع يجلبونها من المشاتل الحكومية كميشال تابت واليسوعية في تعنايل.

محمد عبد الرزاق: إني أؤيد رأي الزميل الأستاذ خباز المشتل في بيروت لا يفي بالغرض إذا كان ولا بد من لزوم لمشاتل فيجب أن تكون في مناطق زراعية.

الرئيس: اللجنة اقترحت أن ينزل الاعتماد المدون في البند ١١ من ١٠٠٠٠ ليرة إلى ٣٠٠٠، والسبعة آلاف تخصص لإحداث مشاتل في الملحقات.

واليوم تقدم إلياس بك اسكاف وطلب ضم اعتماد البند ١١ إلى اعتماد البند ٦، فيصبح ٢٤٠٠٠ ليرة صادق على هذا الطلب الأستاذ خباز، سأعرض هذا الاقتراح على المجلس.

أيوب تابت: قد يمكن أن يرى حضرة الرئيس معي أن يصوت أولاً على البند ٦، وعندما نصل إلى البند ١١ سينظر بالأمر.

الرئيس: من يقبل بالبند السادس وقدره ١٤٠٠٠ ليرة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند، البند ٧ ـ مصلحة الصحة البيطرية أنزلته اللجنة من ٤٠٠٠ ليرة إلى ٢٥٠٠ والحكومة لم تقبل بالتنزيل.

حكمت جنبلاط ـ وزير الزراعة: لا يمكن أن نقبل بهذا التنزيل لأن ٢٠٠٠ ليرة من هذا الاعتماد مخصصة لشراء الأدوية ويؤخذ من الباقي ما يلزم لعلف خيول النزو وعلف للبقر، فوالحالة هذه نرى من الضروري إبقاء الاعتماد كما كان.

محمد عبد الرزاق: هذا التصريح الذي أدلاه حضرة الوزير الآن قد سبق له وأدلاه في اللجنة، في حالة الموازنة هذه السنة يمكن الاستغناء عن هذا الاعتماد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأمير مجيد ارسلان: لا أوافق حضرة الزميل على إلغاء مصلحة النزو من هذه المناطق، ليس عندنا هنا كما في عكار خيول عربية لا غبار على أصلها وهي تصلح للنزو، يوجد كثير من الأفراس في الجنوب والبقاع، أما الخيل فلا يوجد إلا في عكار.

أطلب إبقاء الاعتماد.

الرئيس: اقترحت اللجنة تنزيل الاعتماد من ٤٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ ليرة والحكومة تتشبث بإبقاءه كما كان.

خباز: لأي سبب.

كاظم الخليل: لأن الخيول والأبقار المخصصة للنزو لا تأتي بالفائدة المطلوبة.

الأمير مجيد ارسلان: المبلغ المخصص للنزو هو ٧٠٠ ليرة الحكومة اشترت خيل للنزو فإذا ألغي الاعتماد فماذا يعملون بالخيول والأبقار الموجودة.

مارون كنعان: أوافق الأمير مجيد، إنما الخيول موجودة في بيروت، يجب أن ينقلوها إلى المناطق.

الرئيس: من يقبل بتنزيل الاعتماد من ٤٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ ليرة يرفع يده.

(أقلية)

الرئيس: سقط الاقتراح، من يقبل بأن يبقى الاعتماد ٤٠٠٠ ليرة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند ٨ ـ مشتل بيروت: ٤٥٠٠ ليرة.

جبرائيل خباز: لم تجبني الحكومة على ما قلته بشأن مشتل بيروت.

حكمت جنبلاط ـ وزير الزراعة: إن هذا المشتل يعود بفوائد جمة على البلاد وبفائدة مادية على الخزينة، بلغت واردات النصوب من هذا المشتل ٤٠٠٠ ليرة، والمبلغ الذي صرف عليه ٤٥٠٠ ليرة، وفوق ذلك أعطينا البلديات والأفراد نصوب للزينة مجاناً.

سنعمل مشاتل في سائر المناطق.

جبرائيل خباز: إذا كانت الحكومة باعت نصوب بأربعة آلاف ليرة فالمشاتل غير الحكومية تكون باعت بمائتين ألف ليرة.

الأمير مجيد ارسلان: لا أحد يبيع أكثر منا، إلا مشتل اليسوعية، يا ليتك ذهبت إلى المشتل لترى بعينك درجة اتقانه واستثماره.

الدكتور محمد قزعون: بالاختبار وجدنا أن النصوب التي تباع من مشتل الحكومة هي من أجود الأجناس، جربتها بنفسي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: البند ٨ ـ مشتل بيروت: ٤٥٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الاعتماد، البند ٩ ـ مشتل أميركي: ٢٠٠٠ ليرة.

نجيب نكد: المبلغ قليل، لا يمكن أن يعوض عن الكروم التي أتلفت بطريقة هذا المشتل.

إبراهيم عازار: الفيلوكسرا قتلت الكرمة في هذه البلاد، هذا المبلغ قليل، من رأيي أن يضاف إلى هذا الاعتماد المبلغ المخصص لإنشاء بساتين حديثة.

حكمت جنبلاط ـ وزير الزراعة: عندما نبحث في البند المخصص لإنشاء بساتين ننظر بأمر نقل اعتماده، يصرف على هذا المشتل ٢٠٠٠ ليرة ويعطي ٢٤٠٠ ليرة.

الرئيس: مشتل أميركي: ٢٠٠٠ ليرة، من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الرقم، البند العاشر ـ مشاتل في الملحقات: ٢٥٠٠ ليرة، اللجنة اقترحت أن ينقل ٧٠٠٠ ليرة من البند الحادي عشر إلى هذا البند فيصبح ٩٥٠٠ ليرة.

كاظم الخليل: اللجنة لم تقترح هذا النقل عن عبث، اقترحته لأنها تعتقد أن المشاتل هي أحسن عمل إنشائي زراعي عملته الحكومة رغم انتقادات بعض الزملاء، الفائدة التي وجدتها البلاد كانت محسوسة، النصوب التي تعطيها مشاتل الحكومة لا يمكن أن تضاهيها النصوب التي تأتي من إيطاليا، لا سيما أنها تعطي نتيجة سريعة إذا رجعنا إلى الإحصاء الذي تعمله مصلحة الزراعة نجد أن كل مشتل يربح أكثر مما يصرف عليه، إن السبب الذي حمل اللجنة على تقرير نقل ٧٠٠٠ ليرة من البند ١١ إلى هذا البند هو أن الحكومة صرحت أنها أنشأت بساتين في ملك بعض الأشخاص لتجربة الأشجار، وهذه البساتين تصبح بعد عشر سنوات ملك أصحابها، فرأت اللجنة أن هذا العمل غير مفيد خلافاً للنتائج التي تعطيها المشاتل.

محمد عبد الرزاق: وجود مشتل في بيروت هو بمثابة متحف، أنا أطلب إحداث مشاتل في المناطق الزراعية، على الحكومة أن تفكر في محافظة الشمال التي تؤلف منطقة زراعية ذات أهمية.

الأمير خالد شهاب: الطريقة التي تلجأ إليها الحكومة بإنشاء هذه البساتين لتجربة الأشجار لا أرى مبرر لها لأن إعطاء أشخاص معلومين حق تملك بساتين اهتمت فيها الحكومة مدة عشر سنوات هو الإسراف بعينه، أرى أن يوزع الاعتماد المخصص لهذه الغاية على سائر البنود لأنه لا يجوز للحكومة أن تستثمر، الفائدة تعود لأصحاب البساتين، بالعكس إذا صرفت على المشاتل تكون الفائدة أعم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شارل عمون: أستغرب أن تعتني هذه الحكومة بأراضي لا تملكها.

حكمت جنبلاط ـ وزير الزراعة: أنشأت الحكومة ستة بساتين لتكون بمثابة نماذج ولكي تعلم الأهالي كيفية زرع البساتين بطريقة حديثة، عملتها في السنة الماضية وهي مستعدة أن لا تكرر التجربة في السنة القادمة، إنما ليس من الموافق إلغاء الاعتماد بكامله لأن هذه البساتين أصبحت بعهدة الحكومة، اتركوا ٣٠٠٠ ليرة.

إلياس سكاف: يلزم أن تسترجع الحكومة الأكلاف من أصحاب البساتين، والثلاثة آلاف ليرة توزع على بقية البنود، يضاف ألف ليرة على البند السادس وألفين ليرة على الاعتماد المخصص للكرمة.

محي الدين النصولي: أثني على طلب إلياس بك اسكاف.

نجيب نكد: أوافق على طلب الزميل أيضاً وأقترح أن يعطي ٢٠٠٠ ليرة إلى مشتل الكرمة.

السيد أحمد الحسيني: هذه البساتين أنشأت في سنة ١٩٣٧ وهي تحتاج إلى عناية يجب أن يخصص ٣٠٠٠ ليرة لتكملتها.

الأمير رفيق ارسلان ـ مدير الزراعة: لا فائدة من تخصيص ألفين ليرة إلى مشتل الكرمة الأميركية لأنه لم يعد بحاجة هذه السنة، في السنة القادمة يمكن توسيعه، نحن في شباط، كيف يمكن أن أجلب النصوب وأوسعه.

أطلب ثلاثة آلاف ليرة لأكمل هذه البساتين التي ابتدأنا بإنشائها.

الرئيس: اقترح إلياس بك اسكاف أن يعطي ٢٠٠٠ ليرة من هذا الاعتماد إلى المشتل الأميركي، والحكومة تقول لا يمكنني أن أستعملها لهذه الغاية.

الأمير رفيق أرسلان ـ مدير الزراعة ـ لا فائدة من تخصيصها إلى الكرمة، انقلوها إلى المشاتل.

نجيب نكد: أسأل المدير أن يبتدئ في المشتل الأميركي.

الأمير رفيق ارسلان ـ مدير الزراعة: أكثر الاعتمادات أخذت من أموال سنة ١٩٣٧، لم يبق علينا سوى تعهد الشتل.

الرئيس: اقترح إلياس بك اسكاف أن ينقل ٣٠٠٠ ليرة من البند ١١ إلى بند ١٠، والحكومة رفضت ذلك.

حكمت جنبلاط ـ وزير الزراعة: الحكومة تسلم أن يضاف ٢٠٠٠ ليرة إلى بند المشاتل.

إلياس سكاف: لا مانع من ذلك، إني أرجع عن اقتراحي.

الرئيس: من يقبل بهذا النقل يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: من يقبل بأن ينقل ١٠٠٠ ليرة من هذا البند إلى المشتل الأميركي يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند ١٢ ـ مصنع تصليح الأدوات الزراعية.

بشارة الخوري: يصبح هذا البند ١١ لأن البند ١١ قد ألغي.

الرئيس: إذن البند ١١: كان الاعتماد المدون فيه ٥٠٠٠ ليرة، أنزلته اللجنة إلى ٢٥٠٠ ليرة.

يواكيم البيطار: من رأيي أن لا لزوم لهذا الاعتماد وأن يبدل بمختبر زراعي، البلاد فيها مشاتل وبساتين خاصة، أما فلا يوجد عندنا مختبر كيماوي واحد، إذا أردنا أن نفحص تربة في لبنان فنضطر إلى إرسالها إلى فرنسا، إن لم ننشىء مختبراً زراعياً فكأننا لم نعمل شيئاً.

أقترح إلغاء هذا البند وتخصيص الاعتماد إلى مختبر زراعي.

محمد عبد الرزاق: أثني على اقتراح الزميل يواكيم البيطار من السهل إيجاد هذا المختبر إن كان من هذا الاعتماد أو من سواه.

نجيب نكد: لا أوافق الزملاء على إلغاء هذا البند إنما أوافق على إحداث مختبر زراعي لا سيما لفحص السماد الكيماوي.

الرئيس: الاعتماد كان ٥٠٠٠ ليرة أنزلته اللجنة إلى ٢٥٠٠ من يقبل بهذا التعديل يرفع يده.

(أقلية)

الرئيس: من يقبل بالاعتماد كما كان أي ٥٠٠٠ ليرة.

(أكثرية)

الرئيس: البند ١٢ ـ مشترى بذور: ٤٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند ١٣ ـ إعانات لمربي دود القز: اللجنة ألغت هذا الاعتماد والحكومة حباً بالتوازن قبلت بذلك.

كاظم الخليل: اللجنة ألغت هذا البند لاعتقادها أنه لم يأت بالفائدة المطلوبة للمصلحة الزراعية ولمصلحة المزارع لا سيما أنها اعتقدت أنه يوزع بطريقة خاصة ولفائدة خاصة، وإن لدى لجنة الحرير مبلغاً متوفراً لديها يزيد عن ٣٠٠٠٠ ليرة، يمكن استعماله لمساعدة المربين في هذه السنة، وإذا أرادت الحكومة أن تساعد هؤلاء المزارعين فيلزمها مبالغ طائلة لأن السوق التجارية أنزلت أسعار

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

الحرير، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن منطقة الدامور استعاضت عن الحرير بالموز والمزارعون أنفسهم يعترفوا بأن زراعة الموز تأتي بفائدة أكثر من التوت.

خليل أبو جوده: أشكر الله أن موسم الحرير لم يمت تماماً وأن محصول الشرانق يزيد كل سنة عن سنة، أما ما يقوله رئيس اللجنة المالية من أن المزارعين استعاضوا عن موسم الحرير بموسم الموز فهذا غير حقيقي لأنه لا يمكن أن يستعاض عن شجرة التوت بالموز في المناطق الجبلية حيث البرد والصقيع يمنع زراعة الموز والليمون، لذلك أطلب من المجلس أن لا يصادق على تقرير اللجنة وأن يعيد الاعتماد.

توفيق عواد: عندما درست اللجنة هذه القضية لم تكن لديها المعلومات الكافية عن كيفية توزيع الإعانة لمربي دود القز.

رأيي الشخصي هو أن للإعانة أهمية كبرى لأن محصول الحرير يزداد كل سنة عن الأخرى، ولكن لا بد للمجلس أن يتساءل من أين تأتي بالمبلغ لتوزعه على المزارعين، أقول وأجب أن يقرر هذا المبلغ إنما من أين نأتي به.

تقول الحكومة واللجنة ليس للحكومة مال توزعه على المزارعين بل يوجد لدى لجنة الحرير مبلغاً كبيراً في صندوقها جاء لها بمعاونة السلطات التي أعطتها حق إصدار ورق بول جمعت بموجبه المال الموجود عندها.

أقترح على الحكومة أن تدفع ١٠٠٠٠ ليرة واللجنة المبلغ الباقي؛ هذا هو الاقتراح فإذا لم تقبل به لجنة الحرير فيحق لنا إذن أن نتساءل لأي سبب جمعت هذا المبلغ.

محي الدين النصولي: أتأسف أن أقول إن اللجنة لم تدرس هذا البند كما يجب أن يدرس. ولم تجمع المعلومات الكافية التي يجب أن تتذرع بها لحذفه.

تعلمون أن جميع الدول تشجع الفلاح الذي يعني بدود القز حكومة فرنسا تعطيه إعانة ٤ فرنكات وحكومة إيطاليا ٤ لير. لماذا لا نتمشى نحن على الطريقة المتبعة في الدول وخصوصاً أنه كان موسماً حيوياً لهذه البلاد كان يدر عليها مليون ليرة ذهبية، فأصبح هذا المورد يضعف سنة عن سنة حتى أنزلت الكمية التي كنا نصدرها إلى ٣٥٠ ألف كيلو، عندئذ قام كرام التجار وكرام الوطنيين وعقدوا مؤتمراً للحرير تحت رئاسة صاحب الفخامة إميل إده رئيس جمهوريتنا، في هذا المؤتمر ألقى فخامته خطاباً تشجيعاً للفلاح لم تزل عباراته ترن في آذاننا.

وفي سنة ١٩٣٥ أي بعد مرور أربع سنوات على انعقاد المؤتمر أصبحنا نصدر ٦٠٠ ألف كيلو، وفي سنة ١٩٣٧ ٨٠٠ ألف كيلو.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هل يجوز الآن أن نبخل على الفلاح بأربعة غروش نعطيه إياها مساعدة، نعم يوجد لدى لجنة مؤتمر الحرير مبلغ ٢٧٠٠٠ ليرة تستعمل في الطرق المشروعة لمساعدة مربي دود القز، في كل سنة ترسل هذه اللجنة إلى القرى المدربين ليدربوا المزارعين ويعلمونهم كيفية تربية دود القز، وبسبب هذا التدريب وهذا التعليم زاد المنتوج، اللجنة تدفع في هذا السبيل سنوياً ٦٠٠٠ ليرة، فالمبلغ الذي يبقى لديها هو ٢٠٠٠٠ ليرة.

وبهذه المناسبة أقول للمجلس إن الفضل بإيجاد هذا المال يعود على المفوضية العليا ورجالها وبنوع خاص المسيو بونسو الذي ساعد المساعدة الفعالة في هذا السبيل.

تقولون على اللجنة أن تعطي المال الذي لديها، فإذا أعطته فلم يبق لجنة فهي تندثر، أكبر فلاح لا ينتج أكثر من مائة كيلو تعطيه الخزينة مساعدة بأربع ليرات، تعطي باليمين وتأخذ بالشمال لأنها تحصل منه الأموال المترتبة عليه، على المجلس أن يتدبر الأمر ولا شيء يمنع الأمير جميل من أن يدبر الأمر لأن الموازنة هي حبر على ورق.

توفيق عواد: الدعاية التي تعمل لهذه الموازنة هي بغير محلها فهي ليست حبراً على ورق.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: إن مسألة مساعدة مربي دود القز ليست المرة الأولى التي تعرض في الموازنة، الحكومة ابتدأت بإعطائها منذ سنة ١٩٣١

محي الدين النصولي: ابتدأت سنة ١٩٣٥

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: ابتدأت في سنة ١٩٣١ حيث دفعت في هذه السنة مبلغ ٦٠٠٠ ليرة وفي سنة ١٩٣٢ دفعت ٢٠٠٠٠ ليرة، وكذلك في سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٤، وفي سنة ١٩٣٥ دفعت ٤٥٠٠٠ وفي سنة ١٩٣٦ ٥٠٠٠٠ ليرة فيكون مجموع المساعدة التي دفعتها الحكومة لحد الآن ١٦٧ ألف ليرة، ولم تكن الحكومة تتأخر عن إعطاء مساعدة في هذه السنة لو أنها لم تكن موجودة في حالة صعبة، فنظراً لظروف الموازنة الصعبة رأت أن تترك هذه السنة على عاتق الجمعية مساعدة مربي دود القز.

أما من جهة ما قيل إن الحكومة تعطي من جهة وتأخذ من جهة أخرى فهذا قول في غير محله، لأن المجلس بناء لاقتراح الأستاذ شمعون حذر على دوائر المالية لا تستوفي من مربي دود الحرير إلا الضريبة المترتبة على الأرض المزروعة توت، فالكمية التي دخلت على الخزانة من الضريبة الآنفة الذكر بالكاد تتجاوز الستة آلاف ليرة.

الخلاصة إن الحكومة لا تبخل على هؤلاء المزارعين، إنما في هذه السنة الصعبة يمكن للجمعية أن تساعدهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جبرائيل خباز: الحكومة نفسها دونت في موازنتها مبلغ ٢٥٠٠٠ ليرة مع أنها تعلم أن موازنتها موجودة في ظروف صعبة كما يقول حضرة الأمير جميل.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: الحكومة دونت الاعتماد المذكور عندما دونت الضرائب الجديدة التي اقترحتها.

جبرائيل خباز: هل دافعت عن هذه الضرائب.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: رجعت عنها نزولاً على رغبة المجلس.

شارل عمون: لقاء حذف هذه الضرائب حذفتم المبلغ المخصص للموظفين.

محمد عبد الرزاق: المسألة مسألة أرقام، مسكين الفلاح كم واحد يتغنى بمساعدته، لماذا لم تفكروا بمساعدة مزارع الليمون وسائر المزارعين، أسأل الأستاذ النصولي هل يقبل بضريبة السكن إذا تقرر هذا الاعتماد.

مارون كنعان: أقترح على الحكومة أن تساعد بنصف المبلغ.

الرئيس: هل تريد الحكومة أن تعطي نصف الاعتماد.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: نقبل بإعطاء النصف.

كميل شمعون: إذن القضية ليست قضية توازن طالما الحكومة قبلت أن تعطي نصف الاعتماد، إن الدراهم الموجودة لدى مؤتمر الحرير هي من فضل الحق الذي أعطي لها بإصدار ورق بول المقرر من المفوض السامي أما قول الحكومة بأنها ساعدت لجنة مؤتمر الحرير في سنة معينة، وفي وقت معين فهذا غير صحيح، المساعدة كانت لمربي دود القز، جاءت الآن تقول على اللجنة أن تعطي المبلغ الموجود لديها، أجيب على هذا القول: لا يمكن للجنة أن تتصرف بهذا المبلغ، إذا تصرفت فيه شل عملها في المستقبل، عليها مصارفات سنوية لا تقلّ عن سبعة آلاف ليرة، لذلك أقترح أن يبق الاعتماد كما جاء من قبل الحكومة.

أيوب تابت: استمعت إلى جميع المناقشات التي دارت حول هذا الاعتماد وإنني أرى أن على المجلس أن يبحث فيما إذا كان هذا الاعتماد مفيداً أم لا. ذكر بعض الزملاء أن لدى لجنة مؤتمر الحرير مبلغاً من المال، فأنا أقول إن لا دخل للجنة بالأمر.

إنني أريد أن ألفت نظر المجلس إلى أمر خطير وهو أنه سيحصل في هذه السنة على ما أعتقد أزمة عالمية للحرير فهناك مسألة عالمية هي حرب الصين واليابان ولما كانت هاتان الدولتان في حرب فلا بد أن يكون منتوج الحرير عندهما قليلاً بالنسبة إلى ما كان ينتج في الأعوام السابقة فيرتفع بذلك سعر الحرير ارتفاعاً كبيراً.

الحالة الموجودة الآن في الشرق الأقصى ستساعد على ارتفاع أسعار الحرير فمن الواجب أن نساعد مربي دود الحرير في لبنان فنكون بذلك قد قمنا بعمل مفيد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاخصائيين يقولون إن المستقبل للحرير الطبيعي لا للحرير الاصطناعي، وفضلاً عن ذلك فإن الدول مضطرة لشراء الحرير الطبيعي للتسلح لأن أجنحة الطيارات تصنع منه.

وعلى ذلك فإنني أرى بقاء الاعتماد على ما هو عليه أي خمسة وعشرين ألف ليرة وعدم إنزال أي مبلغ منه.

عبد الله اليافي: عادة تعمل الحكومة الموازنة وتقدر الواردات والمصارفات والمجلس يقرر المصارفات كما هي أو ينقصها، جاءت الحكومة بموازنة مدون فيها ٢٥٠٠٠ ليرة مساعدة لمربي دود الحرير، اللجنة المالية حذفت هذا المبلغ والحكومة وافقتها على ذلك فأصبح المجلس تجاه أمر واقع وهو أننا نبحث في اعتماد غير موجود في الموازنة، طالما الحكومة وافقت اللجنة على إلغائه فلم يعد يبق للمجلس حق تصديقه لأنه مقيد باقتراح الحكومة.

الرئيس: طرح عليّ قفل باب المناقشة بالموضوع، من يقبل بقفل باب المناقشة يرفع يده.

(أكثرية)

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: الحكومة تقترح إعطاء ١٥٠٠٠ ليرة.

جبرائيل خباز: إني ألفت نظر الأمير جميل لنقطة وهي في السنة الماضية كانت هذه المساعدة ٥٠٠٠٠ ليرة، فلماذا أنزلت هذه السنة إلى النصف.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: كانت ٣٥٠٠٠ ليرة في السنة الماضية، الخمسين ألف ليرة أعطيت سنة ١٩٣٥

أيوب تابت: أرجو الحكومة أن تقبل بإبقاء الاعتماد على ما كان، أي أن تقترح إعطاء ٢٥٠٠٠ ليرة، وأؤكد أن الحكومة ستعطي هذا المبلغ، إنما على لجنة مؤتمر الحرير أن تدفع ١٠٠٠٠ ليرة.

الرئيس: من يقبل بالاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الاعتماد وقدره ٢٥٠٠٠ ليرة، البند ١٤ ـ إعانات للمزارعين: ٢٥٠٠ ليرة من يقبل بهذا الاعتماد كما قررته اللجنة أي ٢٥٠٠ ليرة بدلاً من ٣٠٠٠ ليرة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند ١٥ ـ مراقبة تصدير الفواكه: ٣٨٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إسكندر البستاني: هذا عمل من أحسن الأعمال. لماذا لم تراقب مصلحة الزراعة الزيت أيضاً، يوجد من يغش الزيت ويصدره للخارج.

أقترح إضافة عبارة وهي: وزيت الزيتون.

(تصفيق)

الرئيس: من يقبل باقتراح تعديل عنوان البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند ١٦ ـ منح وجوائز: ٧٩٠٠ ليرة.

كاظم الخليل: بلغني أن في هذا البند جائزة بقيمة ألف ليرة تعطى لسباق الخيل.

حكمت جنبلاط ـ وزير الزراعة: من هذا الاعتماد مخصص مبلغ ٢٠٠٠ ليرة إعانة لأربعة تلامذة يدرسون الطب البيطري في أوروبا، والباقي يعطى جائزة.

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند ١٧ ـ إنشاء دائرة لتحسين نسل الخيل: ٢٠٠٠ ليرة، اللجنة ألغت هذا الاعتماد من يقبل بإلغاءه يرفع يده.

(أقلية)

الرئيس: من يقبل بأن يعود الاعتماد إلى ما كان عليه يرفع يده.

(أكثرية)

محمد عبد الرزاق: إني أمتنع عن تصديق هذين البندين لأن المجلس لم يصدق على تعديل اللجنة.

كاظم الخليل: وأنا أيضاً.

الرئيس: مصلحة الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول: الاقتصاد الوطني

تقرير لجنة المالية:

الباب الثاني عشر: مصلحة الاقتصاد الوطني

الفصل الأول: الاقتصاد الوطني

البند الأول ـ موظفو الاقتصاد الوطني: ٨٨٥٥ ل. ل. س.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وافقت اللجنة على هذا البند.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية: ١٨٩٢ ل. ل. س.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الثالث ـ تشجيع السياحة والاصطياف والرياضة الشتوية: ١٨٥٠٠ ل.

وافقت اللجنة على هذا الاعتماد كما ورد لأن موسمي الاصطياف والإشتاء ولا سيما الأول منهما أصبحا من المواسم المهمة في لبنان فقد صارت هذه البقعة الجميلة هدف جميع الأقطار المجاورة يقصد إليها جماهير المصطافين طوال ثلاثة أشهر فإذا لقوا فيها أسباب الراحة ويجب أن يلقوها في لبنان عادوا إليها سنة بعد سنة فازدادت حركة الفنادق والمتاجر على أنواعها ومن شأن ذلك كله أن يخفف شيئاً من حدة الأزمة الاقتصادية. أما موسم الإشتاء فهو جديد في لبنان ولكنه أصبح يلفت الأنظار ولا بد من تشجيعه ونحن نأمل أن ينافس غداً موسم الاصطياف فيصبح لبنان على مدار السنة مقصداً للسياح والمتنزهين.

البند الرابع ـ المعرض الدائم: ٢٠٠٠ ل.

صدقت اللجنة هذا البند كما ورد.

البند الخامس ـ الاشتراك في المعارض.

ورد هذا البند شكلاً للحاجة التي يمكن أن تواجهها الحكومة إذا دعيت إلى معرض يهمها الاشتراك فيه.

البند السادس ـ إعانات لإنشاء الفنادق والمنازل الحديثة للاصطياف والرياضة الشتوية: ٢٠٠٠٠

ورد هذا البند ومقدار اعتماده سبعة وعشرون ألف ليرة فأنزلت منه اللجنة سبعة آلاف ليرة. وهذا البند الحديث دعت إليه الحاجة إلى إيجاد فنادق ومنازل في لبنان تتوفر فيها جميع أسباب الراحة الحديثة التي يتطلبها السياح والزائرون وما دام لبنان قد أصبح مصيفاً ومشتى للأقطار المجاورة فمن الواجب أن تشجع الحكومة إنشاء البنايات الحديثة لأنها الركن الأول لهذين الموسمين.

البند الأول ـ موظفو الاقتصاد الوطني: ٨٨٥٥ ليرة بدلاً من ٩٥١٢

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية: ١٨٩٢ ليرة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الثالث ـ تشجيع السياحة والاصطياف والرياضة الشتوية: ١٨٥٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الرابع ـ المعرض الدائم: ٢٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: الاشتراك في المعارض (لا شيء).

البند السادس ـ إعانات لإنشاء الفنادق والمنازل الحديثة للاصطياف والرياضة الشتوية ٢٠٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: الفصل الثاني ـ دائرة الموازين والمكاييل.

الفصل الثاني: دائرة الموازين والمكاييل

الفصل الأول ـ موظفو دائرة الموازين والمكاييل: ٣٤٠٢ ل.

صدقته اللجنة.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية: ٢١٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

الرئيس: البند الأول ـ موظفو دائرة الموازين والمكاييل: ٣٤٠٢ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية: ٢١٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ننتقل الآن إلى موازنة وزارة الصحة والإسعاف العام.

أصوات ـ تؤجل للجلسة القادمة.

الرئيس: رفعت الجلسة.

(رفعت الجلسة الساعة ٨ مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب

الإمضاء: توفيق عواد

السكرتير العام لرئاسة مجلس النواب

كاتب المحضر

وديع فرنجيه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٣ شباط سنة ١٩٣٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ المناقشة في الموازنات التالية:

١) وزارة الصحة والإسعاف العام.

٢) وزارة البريد والبرق.

٣) الديون الواجبة الأداء.

٤) نفقات السنين السابقة.

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من الدورة الاستثنائية الثانية في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٣ شباط سنة ١٩٣٨ برئاسة حضرة الأستاذ بترو طراد وعضوية أميني السر محمد بك عبد الرزاق والأستاذ توفيق عواد، وحضور جميع النواب ما خلا حضرات السادة: بهيج الفضل، جبران تويني، راشد المقدم، رشيد بيضون، روكز أبو ناضر، شفيق كرامة، يوسف اسطفان.

وقد جلس في مقاعد الحكومة أصحاب المعالي: خير الدين بك الأحدب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية، والأستاذ خليل كسيب وزير التربية الوطنية والاقتصاد الوطني، وإبراهيم بك حيدر وزير الصحة والإسعاف العام والبريد والبرق، وحكمت بك جنبلاط وزير الزراعة.

الرئيس: فتحت الجلسة. تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر.

الشيخ إبراهيم المنذر: سمعت اليوم يا حضرة الرئيس أن الحكومة أمرت بتعطيل جريدتين راقيتين في البلد، وكما لا يخفاكم أننا اليوم بأشد الحاجة إلى الصحافة كي تساعدنا على درس هذه الموازنة وفك بعض الطلاسم فيها، فنحن نطلب من الحكومة أن تكون أرحب صدراً مما هي عليه الآن ولو على الأقل في هذه الأيام فقط.

الرئيس: لقد أظهر المجلس أيضاً رحابة صدر تجاه الصحافة بالرغم مما يختلق عنه، وقد كان الأفضل أن تقال هذه الكلمات بوجود حضرة وزير الداخلية.

الرئيس: إذن نرجع للموازنة.

الباب الثالث عشر: مصلحة الصحة والإسعاف العام

الرئيس: تلاوة تقرير مقرر اللجنة المالية.

توفيق عواد: الباب الثالث عشر: مصلحة الصحة والإسعاف العام

الفصل الأول: الإدارة المركزية للصحة والإسعاف العام

البند الأول ـ موظفو الإدارة المركزية: ٩٩٢٣ ل.

صدقته اللجنة.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية: ١٢٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

الفصل الثاني: دوائر الصحة والإسعاف العام

البند الأول ـ موظفو الدوائر الصحية ٧٤٧٢ ل.

صدقته اللجنة

البند الثاني ـ موظفو دوائر الصحة ٤٦٦٢ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الثالث ـ موظفو المستشفيات: ١٩٢٣٦ ل.

صدقته اللجنة كما ورد وفيه زيادة طبيب عن السنة الماضية وهو الطبيب الذي عين لمحافظة الجنوب.

البند الرابع ـ موظفو المستوصفات والملاجئ: ٧٤١١ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البند الخامس ـ لوازم ونفقات إدارية ٦٧٣٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد بالرغم من الزيادة التي فيه عن السنة الماضية وهي الزيادة البالغة ٩٣٠ ليرة ناشئة عن قرب انتقال الدوائر الصحية من السراي الصغير إلى بناية ستستأجرها لتكون فيها قريبة من المستوصف وتبتعد بذلك دوائر الصحة عن دواوين الحكومة لأنه كثيراً ما شوهد المرضى يراجعون دائرة الصحة فيختلطون بموظفي الحكومة ويرمون جراثيم أمراضهم في دار الحكومة حيث يكثر الآهلون.

إن اللجنة وهي تصدق هذا الاعتماد مع الزيادة التي فيه تلفت نظر المجلس إلى الملاحظة التي أبدتها في تقريرها عن انتقال عدد من الدوائر إلى بنايات مستأجرة والنفقات التي تنشأ عن ذلك.

البند السادس ـ أدوات ولوازم صحية وأضمدة للجروح: ٨٠٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد وهو لا يزال كما كان في السنة الماضية.

البند السابع ـ مكافحة الملاريا ٣٥٠٠٠

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الثامن ـ مكافحة الأمراض الزهرية: ٥٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند التاسع ـ التصوير بالكهرباء: ٣٧٥٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند العاشر ـ إعاشة المستشفيات: ٢٠٠٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الحادي عشر ـ معالجة المرضى في غير مستشفيات الحكومة ١٠٨٧٥٣ ل.

صدقت اللجنة هذا البند كما ورد بعد أن حذفت عشرين سريراً من الأسرة السبعين التي تدفع عنها الحكومة في مستشفى أوتيل ديو وتركت هذه العشرين سريراً تحت تصرف الحكومة تعطيها للمستشفى الذي تختاره مع العلم أنه يمكنها أن تعيدها إلى مستشفى أوتيل ديو إذا شاءت.

البند الثاني عشر ـ إعانات متنوعة: ٣٠٤٤٨ ل.

صدقته اللجنة كما ورد وهذه الإعانات تدفعها الحكومة للمؤسسات الخيرية التي يقوم بها الأفراد والجماعات والتي تخفف على التعساء والفقراء شقاءهم.

البند الثالث عشر ـ مأوى المتسولين: ٢٠٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

البند الرابع عشر ـ مأوى العميان ٢٠٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الخامس عشر ـ مكتب مكافحة الملاريا ١٠١٦ ل.

صدقته اللجنة كما ورد بعد أن أنزلت منه مبلغ التعويض الخاص.

محمد العبود: أريد أن لا أدع هذه المناسبة تفوت دون أن أوجّه كلمة ثناء وشكر للحكومة التي أظهرت عناية كبرى واهتماماً في داء تفشى في قرية نائية حيث توفي ٢٤ شخصاً من أصل ٧٨، ولو لم تبادر الحكومة بالإسعافات اللازمة لقضى الأهالي نحبهم.

الشيخ فريد الخازن: أنت تشكر الحكومة، أما أنا فبالعكس لسبب أنه وقع داء وبيل في قرية اهمج وبعد التحقيقات وتقارير الأطباء تبين أن سبب الداء هو الماء القذر، فقررت الحكومة في ذلك الحين أن تقرضهم المال الكافي لجلب الماء. وقد قال أحد الوزراء سوف نعطيهم ٨٠٠٠ ليرة فاستكثرت هذا المبلغ وطلبت فقط ٣٠٠ ليرة. وقد أصبحنا اليوم ولم ينل هؤلاء المكوبون لا المبلغ الأول ولا الثاني.

إبراهيم حيدر ـ وزير الصحة والإسعاف العام: الذي أخرنا عن ذلك هو هبوط الثلوج بكثرة فلم يتمكن المهندسون من الوصول لمحل الماء. وكما عملنا في قرية صرفند حيث كانت عين الماء عبارة عن مستنقع فأصبحت اليوم تعطي ماء نقياً سوف نعمل في قرية اهمج، والحكومة يا حضرة النائب على أتم الاستعداد إنما نحن منتظرون فقط تحسن الطقس.

أما فيما قاله حضرة النائب محمد بك العبود فلا شكر على الواجب أولاً. ثم إن الذين ماتوا هم ١٤ من أصل ١٥٠ سكان القرية وقد أصابتهم الوافدة بسبب قلة التغذية وشدة البرد، عندئذ طبقنا نظام القرى الموبوءة.

فالحالة الآن جيدة جداً.

مارون كنعان: ألفت نظر معالي الوزير للحادثة التي حصلت في قضاء جزين من مدة ٧ أشهر، فقد ذهب ضحية التيفوئيد ما يقارب الخمسون شخصاً.

إبراهيم حيدر: لقد أخذنا التعليمات الكافية، وقد عينت للمنطقة طبيباً خاصاً.

صبري حمادة: هل تعلم الحكومة ولا سيما معالي وزير الصحة أن هناك منطقة هي بأشد الحاجة إلى العناية الصحية. وقد أصبحنا اليوم ومناطق يتزايد فيها الأطباء ولا تتوانى الحكومة من تعيين الكثيرين منهم ومناطق محرومة. ففي البقاع وبالأخص منطقة الهرمل تعصف الملاريا كل سنة وتمر على القرى الكثيرة ولا تتركها إلا وتذهب بأرواح ١٥٠ أو ٢٠٠ شخص. فأطلب من الحكومة أن تزيد عنايتها في هذه المنطقة المحرومة من كل عطف.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إبراهيم حيدر ـ إن المكافحة التي قام بها الدكتور غرغور مدير الصحة السابق ومعاونوه ضد الملاريا لهي تستحق الشكر تماماً وبناء على ما أقوله لقد شعرت المفوضية أيضاً بهذا العمل العظيم الذي قامت به وزارة الصحة فأرسل إلينا الطبيب العام كتاب شكر مرفوقاً بكلمة ثناء من جمعية الأمم.

الرئيس: هذا هو نص الكتاب:

Le Medecin Général Martin

Directeur du Service de Santé

Monsieur le Conseiller pour l'Hygiène & Assistance Publique auprès de

la République Libanaise

Beyrouth

Je voue prie de vouloir bien porter mes vives félicitations à la Direction de l'Hygiène et Assistance Publique pour son beau travail (Recherches sur les indices malariques dans le Territoure).

Je serais interressé de connaitre la liste nominative des fonctionnaires (Personnel de Direction - Médicins - Ingénieurs - Agents sanitaires) qui s'occupent de paludologie au Liban et à Beyrouth sous l'impulsion de la Direction de l'Hygiène et Assistance Publique.

En effet, la Société des Nations désirerait que dans les différents pays entachés de paludisme, une commission fut crée pour l'étude de la malaria.

signé: MARTIN

حميد فرنجيه: لي بعض الملاحظات حول الصحة في الجمهورية.

١ ـ لقد أعطت الحكومة سلفات للبلديات لجلب المياه، إنما تصل المياه للقرى ولا تجد لها مصرفاً فتتفشى في الحقول وتسبب من جراء المستنقعات الملاريا.

٢ ـ هناك بعض المستشفيات في المناطق وأخص بالذكر مستشفى طرابلس مهملة تماماً، فالأسرة قليلة والمحل ضيق جداً لا يستوعب سوى عدد قليل من المرضى، فنرجو اهتمام الحكومة رحمة بالبؤساء المرضى.

٣ ـ نطلب من الحكومة أن تأتينا بمشروع صحي مهم جداً لتلافي موت الأطفال في القرى، ونسمع كثيراً أن حوادث الوفيات بين الأطفال عديدة مما يسبب أضرار معنوية وقومية لا تخفاكم وقد تتمكن الحكومة من فتح مستوصفات في المراكز لتتعلم الأمهات كيفية تربية الولد والاعتناء به.

كاظم الخليل: إن العناية بالصحة في الملحقات أمر ضروري، وأشارك الزميل الأستاذ فرنجيه بملاحظاته، ففي مستشفى صيدا لا يوجد سوى عشرة أسرّة لمرضى كثيرين، فنطلب زيادة الاعتمادات لهذه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المستشفيات والملاجئ سواء لدينا أكانت بالجنوب أم بالشمال لأن العناية بالصحة يجب أن لا تخص منطقة دون الأخرى نظراً لضرورتها ومنفعتها للمواطنين.

شارل عمون: لي ملاحظتان: الأولى، هي أن الطرق الإدارية لإرسال الأطباء بمهمات رسمية عقيمة، لأنه قد تجري بعض حوادث تستدعي اهتمام الطبيب في الحال فينتظر هذا الأخير حتى تأمره وزارة الصحة مما يؤخره للإسعاف وقد يسبب وفاة العليل أو المصاب.

الثانية، نلاحظ ازدياداً في مرض السل، وأعتقد أن أسبابه المهمة هو استيراد أثواب قديمة من أميركا أو أوروبا وتباع هذه الأثواب دون إجراء عملية التطهير من قبل، فحبذا لو أخذت الحكومة الاحتياطات اللازمة.

إبراهيم عازار: إن الاعتناء بالصحة العامة يحتم تدارك وقوع الحوادث، أيعلم المجلس كم هي مخصصات طبيب القضاء أو المحافظات ١٠ أو ٢٥ ليرة سورية، فكيف يمكن لهذا الطبيب أن يكرس وقتاً طويلاً للاعتناء بالصحة العامة لقاء هذا المبلغ الزهيد فإذا لم يكن بالإمكان رفع مخصصات هؤلاء الأطباء إلى مستوى لائق نظراً لحالة الخزانة فعلى الأقل يجب على الحكومة أن تخصهم بالتقارير كي يستفيدوا نوعاً، وهذا فما يساعد دون شك على تحسين الصحة.

الشيخ فريد الخازن: لقد شكرت جامعة الأمم وشكرت المفوضية إدارة الصحة في بلادنا، فماذا فعلت الحكومة اللبنانية لمأموري الصحة وبماذا كافأتهم؟

إلياس سكاف: ألفت نظر الزميل إبراهيم عازار إلى التقارير المفتوحة التي يستعملها الأطباء لكي يقبضوا من المرضى أولاً وثانياً.

صبري حمادة: أنا أؤكد للمجلس الكريم رغم كتاب الجنرال مارتان أن صاحب الدار أدرى بالذي فيه، فالبرغش موجود بكثرة والمستنقعات منتشرة هنا وهناك، نحن نواب منطقة البقاع لا نطلب طرقاً ولا إعانات لربي دود الحرير ولا مدارس، بل كل ما نطلبه أن تعتنوا بصحتنا.

عبد الله اليافي: لقد أنفقت الكلمة بعد هذه المناقشات أن العناية بفلاحي القرى ناقصة، وبين يدي الآن التقرير الخامس لجمعية إنعاش القرى، وغاية هذا المشروع تثقيف الفلاح وتعليمه قواعد الصحة والنظافة والتربية، وقد اطلعت على هذا التقرير الممتع فرأيت أن الحكومة السورية شجعت هذا المشروع مادياً، وبالأحرى بحكومتنا أن تخصص مبلغاً من المال لتنشيط هؤلاء الشباب العاملين ومكافأتهم نظراً لهذه الخدمات الجلى التي يسدونها للفلاح اللبناني.

الدكتور إلياس عاد: أيها السادة،

إن المجلس يقترح وكل من أعضائه يتمنى زيادة الاعتمادات رغبة في أن تسير الحكومة نحو

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الإنشاءات العمرانية فالصعوبات التي تقوم أمامها ليست صعوبات أفكار أو ميول بل هي صعوبات عملية فلو أجمع المجلس والأمة بأسرها لا يغيران شيئاً في الوضعية لأن هذه الوضعية هي حسابية صرفة ولا نستطيع أن نذللها ونخفضها لأمرنا إلا إذا جابهناها بالحلول العملية.

فالحلول العملية هي في المال. ومن المؤكد أن الخزينة هي بحاجة إلى المال، فمن أين يأتي المال إلى الحكومة؟ إن المال يأتي أولاً من الضرائب التي تفرضها الحكومة على الشعب فالشعب اللبناني عاجز أن يؤدي بارة الفرد زيادة عن الضرائب والرسوم المفروضة وهذا ما حمل الحكومة للتراجع عن زيادة الضرائب.

ثم إن المال يأتي الحكومات إما عن طريق جماركها وإما عن طريق قروض تعقدها. قد طلبت سابقاً من الحكومة حتى تتقدم من المفوض السامي وتطلب إليه أن يسلمها مبلغاً من حصة لبنان من واردات جماركها ورغم كل ما يقال فأنا واثق من أن فخامة العميد لا يمانع من النزول عند هذه الرغائب سيما متى عرف أن هذه الأموال ستنفق جميعها في المصالح العمرانية وإذا لا سمح الله وأبى النزول عند هذه الرغائب فلا يبقى من ثم للحكومة إلا باباً واحداً وهو أن تتقدم من المجلس بمشروع لعقد قرض كبير يفي بجميع احتياجات البلاد في كافة مصالحها من سكن لرئيس الجمهورية إلى مشاريع لفتح الطرقات وأشغال الري وتنظيم المتاحف وإيجاد دار الموسيقى وتدريس الصناعات المحلية وتغذية المصلحة الزراعية ومصلحة الاقتصاد الوطني ومصلحة الصحة.

إن الحكومات التي عملت هي التي وحدها نهضت بشعوبها ولم ينهض بلد ولا شعب من التمنيات والاقتراحات السلبية وهذا ما فعلناه إلى الآن. فليسمح لي المجلس الكريم أن أقترح عليه هذا الحل العملي الذي بدونه لا حياة ولا عمل.

في المال وحده العمل فإذا كان شأن الحكومة اللبنانية أن تعمل مفيداً فعليها أن تجد الطريقة لتجد المال ولم يصعب مرة على حكومة رغبت أن تعمل إلا وتيسرت بوجود المال، كل شيء يخرج عن هذا الحل العملي فهو عقيم وسنمضي وتمضي الحكومات ويمضي المجلس والبلاد تبقى رازحة إلى أن يعتريها الفقر والموت.

فإني أتمنى تمشياً عملياً وهذا التمني هو أن يجرأ هذا المجلس وأن تجرأ هذه الحكومة على مجابهة الحالة بإيجاد المال المنقذ لإنقاذ البلاد وإلا تكون جميع أقوالنا وخطاباتنا إقراراً بعجزنا وخمولنا.

المال، المال، المال.

الدكتور محمد أمين قزعون: هل تعلم الحكومة ما يقول المثل العامي: «بجيب الضيق من عميق» فالرجاء من الحكومة أن تخفف المستنقعات في منطقة عميق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إبراهيم حيدر ـ وزير الصحة والإسعاف العام: نحن نفتخر بكتاب الجنرال مارتان خصوصاً وعلى رأس إدارة الصحة طبيب اختصاصي نظمها حسب الأصول المعمول بها في كل بلاد العالم أما الأطباء خصوصاً الموجون منهم بمكافحة الملاريا فإنهم يرسلون تقاريرهم كل شهر إلى إدارة الصحة عن الحالة الصحية في منطقتهم.

أما مشروع التحقيق فقد ابتدأنا به في البقاع بتخفيف المستنقعات حول قرية بر الياس أما تخفيف مستنقعات الهرمل فهو تحت الدرس.

أما منطقة عميق فالمستقبل سوف يظهر لكم أن الضيق يخرج من منطقة عميق.

الشيخ فريد الخازن: أنا أقترح أن يعمل المجلس كتاب شكر لموظفي إدارة الصحة والإسعاف العام.

الأمير خالد شهاب: إن البرغش في بيروت قد ازداد هذه المدة الأخيرة، فقد انقطع منذ سنتين أو ثلاثة إذ قام الدكتور تابت بعناية أعطت أحسن النتائج.

إبراهيم حيدر: إن مدينة بيروت معلقة بصحية بيروت، أما الوزارة فلها حق الرقابة.

الرئيس: لدي اقتراح مقدم من السادة: الشيخ فريد الخازن، إسكندر البستاني، كبريال خباز، صبري حمادة، خليل أبو جوده. وهذا هو نص الاقتراح:

إن المجلس النيابي اطلع على الثناء الذي وجهته جمعية الأمم إلى موظفي الصحة في وزارة الصحة والإسعاف العام على اهتمامهم في مكافحة الملاريا.

فالمجلس يضم ثناءه إلى ثناء جمعية الأمم ويرجو من الحكومة أن يبلغ الدكتور غرغور مدير الصحة في ذلك العهد وسائر معاونيه في أعمال المكافحة هذا الثناء.

الرئيس: من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده.

(إجماع)

الرئيس: قبل الاقتراح بإجماع الأصوات.

الرئيس: البند الأول ـ موظفو الإدارة المركزية ٩٩٣٣ ل. ل. س.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند. ألخ...

البند العاشر ـ إعاشة المستشفيات ٢٠٠٠٠

الدكتور ايوب تابت: لقد أخذ المستشفى اللبناني أهمية ومكانة منذ ٥ أو ٦ سنوات وبعد الحساب رأينا أنه يكلف

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أقل من المستشفيات الباقية، وقد خصص له هذه السنة مبلغ ١٨٩٨ ليرة فقط إذن هو يتلاشى، فأسأل الحكومة إذا كانت لا تفكر بإعادة هذا المستشفى إلى ما كان عليه سابقاً نظراً لضرورة وجود مستشفى حكومي.

إبراهيم حيدر: نحن نفكر بإنشاء بناية كبرى تضم كل دوائر الصحة بما فيها المصحات.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الحادي عشر ـ معالجة المرضى في غير مستشفيات الحكومة ١٠٨٧٥٣

نجيب نكد: كان في موازنة السنة الماضية إعانة لمستشفى البرص في دوما، فهل ألغي هذا الاعتماد السنة؟

إسكندر البستاني: نحن نتمنى لو تزاد أرقام وزارة الصحة نظراً للخدمات الجلى التي تقوم بها هذه الإدارة المحترمة، إنما نظراً لأهمية هذا المبلغ الذي يصرف لمعالجة المرضى في غير مستشفيات الحكومة، هل تراقب الحكومة هذه المستشفيات.

خليل أبو جوده: اطلعتم في الصحف ولا شك على خبر مفاده أن إدارة مستشفى العصفورية احتفظت بجثة مريضة كانت فيه مدة عشرة أيام ولم يبلغ ذويها ليستلموها، فهل حققت الحكومة في ذلك؟ وهل تراقب سير أعمال هذا المستشفى؟

حبيب أبو شهلا: عندما اطلعت على كيفية توزيع هذا المبلغ عجبت جداً لأنني لم أجد تخصيصاً للمستشفى الأرثوذكسي الخيري مع أنه في طليعة المستشفيات. لذلك أرجو أن يخصص له على الأقل ٢٠ سريراً.

ثم لي ملاحظة أحب أن ألفت نظر الحكومة إليها. إذا نظرتم إلى توزيع المبالغ على المستشفيات ترون أن هنالك مؤسسات تعيش من أموال المكلف اللبناني فقط: مثلاً مستشفى العصفورية الذي خصص له ١٣٥ سريراً عدا عن الإعانة التي تدفعها له بلدية بيروت. وقد اطلعت على حوادث مؤلمة تقشعر لها الأبدان.

أيها السادة، هناك قانون صدر في العهد التركي سنة ١٣٣٤هـ، وقد نص هذا القانون في مواده الثانية والرابعة والسادسة أنه عندما يراد إدخال أحد المجانين لمستشفى العصفورية يعطي وزير الصحة بناء على تقرير لجنة من الاختصاصيين الأطباء الأمر بإدخاله، ثم يعلم مدير المستشفى إدارة الصحة والشرطة. لماذا لم يعمل بهذا القانون، هنالك أناس يا سادتي يبلغ عددهم بالعشرات موجودون اليوم في العصفورية وهم ليسوا بمجانين، وأنا مستعد إذا فتحت الحكومة التحقيق

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في هذا الصدد أن أريها الحقيقة المؤلمة. وآسف أن أقول إن النيابة العامة قالت: سنباشر التحقيق وقد باشرته فعلاً، ثم توقف.

قد يظهر ما أقوله غريباً ومؤلماً، إنما هي الحقيقة ويجب أن يجاهر بها. ويكفي لتصديق كلامي أن تباشر الحكومة وبالأخص وزارة الصحة بتعيين لجنة طبية تفحص كل فرد عندئذ يتضح إذا كان هنالك أبرياء مظلومون لغايات دنيئة ومؤامرات.

لقد اطلعت بسبب الحادث المعين الذي تعرفونه على ما يجري أن هناك أشخاص عقلاء يطلبون الحرية وليس من سميع أو مجيب.

صبري حمادة: أطلب أن تجري الحكومة تحقيقاً.

الشيخ إبراهيم المنذر: يصعب علي جداً أن أقتنع بأن ذلك جار في القرن العشرين، كيف يدفع رجل عاقل ويزج في العصفورية ولا نجد أحداً يسأل عنه؟ إذا صح ما قال الأستاذ أبو شهلا فأقر ساعتئذ بعدم وجود حكومة ولا مجلس ولا أي سلطة.

شارل عمون: إن القانون احتاط لدخول الناس للعصفورية لأن من جراء هذا نتائج مدنية كبيرة. فهل احترمت الحكومة هذا القانون وهل طبقته، خصوصاً ومسألة الجنون مسألة نسبية محضة وفي حالة نراها اليوم أن مدير المستشفى هو شخص أجنبي عنا وعن أخلاقنا فيعتبر بعض الناس مجانين مع أن بهم في الواقع مرضاً قد أثر بعض الشيء على عقلهم، فإذا أدخلناهم مستشفى المجاديب فإننا لا نداويهم بل نزيدهم جنوناً.

إذن أتمنى على الحكومة وأطلب من المجلس أن يوافقني لكي تفتح تحقيقاً والتثبت من هذه المسائل.

الرئيس: ليس للمجلس النيابي حق التمني فقط بل هو يحكم عليها بإجراء التحقيق.

شارل عمون: أطلب أن يخفض الاعتماد المخصص لمستشفى المجاديب نصف ليرة سورية حتى نعرب عن استيائنا من هذه الحالة.

إبراهيم حيدر: إن المجانين الذين يموتون في مستشفى العصفورية هم غالباً فقراء الحال فيتركهم أهلهم كي تدفنهم إدارة المستشفى، والجثث تبقى في البراد مدة ٩٠ يوماً.

أما عن مراقبة الحكومة فمنذ شهرين بعثت الوزارة بعض أطبائها فاستفحصوا عن حالة المرضى وعن المعاملة.

أما المستشفى فقد أسس في عهد تركيا وهو مؤسسة إنكليزية خيرية. أما عن التحقيق فإنه لا يجوز لوزارة الصحة أن تفتح تحقيقاً لأنه ليس بين أوراقنا ومعاملاتنا ما يثبت بأن للحكومة حق المراقبة على هذه المؤسسة المستقلة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كبريال خباز: كنا منتظرين بعد هذه الفضيحة التي أشارت إليها الصحف أن تهتم الحكومة وتؤلف لجنة دائمة تراقب المجانين داخل المستشفى، ولا أعتقد أن الامتياز الذي يتمتع به هذا المستشفى يمنع الحكومة حق المراقبة.

حبيب أبو شهلا: لقد قلت إنه يوجد قانون يوجب المراقبة.

كبريال خباز: هذا تقصير من إدارة الصحة ومن موظفيها لأنهم لو عرفوا القوانين لطبقوها.

حبيب أبو شهلا: أقترح تأليف لجنة نيابية تعمل تحت مراقبة الحكومة لفحص المجانين. ويجب إبلاغ مدير المستشفى أن يجيب المدعي العام الاستئنافي عن كل سؤال وكل تحقيق ويعلم أنه خاضع في لبنان للسلطة اللبنانية. وأطلب إيجاد لجنة دائمة حسب ما نص عليه القانون تفحص المرضى عند الدخول والخروج. عندئذ يكون لك الفضل يا حضرة الوزير بأن يطبق القانون في عهدك.

إبراهيم حيدر: لقد طبقت القانون وطلبت من مدير المستشفى أن لا يقبل أحداً بغير علم الحكومة. أما تشكيل لجنة لفحص الموجودين فهذا صعب لأن المدير اختصاصي. على كلٍ الحكومة مستعدة.

حبيب أبو شهلا: لقد بلغني عن ثقة أن هناك أناساً في American horse عقلاء ولا يمكنهم الخروج.

إبراهيم عازار: قامت في المجلس الماضي ضجة حول قضية تشابه هذه. وبالحال تألفت لجنة نيابية للتحقيق. فأطلب أن تؤلف لجنة نيابية من ثلاثة أعضاء تشرف على التحقيق مع الأطباء الاختصاصين.

الدكتور ايوب تابت: لا يجوز أن نحكم على شخص قبل محاكمته. قد يكون ما يقوله الزملاء صحيحاً ولكني لا أعتد بقولهم رسمياً لأنهم ليسوا بأطباء. يطلب المجلس من الحكومة أن تنفذ قانوناً موجوداً وهذا حقه. فأما الحكومة تكون مستعدة وينتهي الأمر وأما لا وعلى المجلس أن يحاسبها.

إنما لا يجوز أن يتهم أحدهم خصوصاً في مجلس النواب على مؤسسة أفادت البلاد كثيراً وقد أمها غير اللبنانيين من أبناء جميع الأقطار المجاورة في الشرق الأدنى: من مصر والعراق وفلسطين وشرقي الأردن إلخ.. ولا يجوز أن يرمى الكلام في المجالس على عواهنه وتتهم به إنشاءات رسمية.

خليل أبو جوده: أرجو أن لا يحصر البحث في العصفورية فهناك أوتيل ديو دي فرانس أفظع من العصفورية لأن المريض يموت من قلة الاعتناء. فأرجو أن لا يحصر البحث في العصفورية.

كبريال خباز: إن كل التعليمات التي صدرت عن الأستاذين أبو شهلا وعمون سمعتها بنفسي من النائب العام الاستئنافي أي أن المدعي العام أجرى تحقيقاً واطلع كثيرين عليه وقال في النتيجة إنه لا يدخل أحد المستشفى إلا بأمر من الطبيب مدير المؤسسة ولا يخرج أحد إلا بأمره أيضاً.

الشيخ فريد الخازن: إن هذا المستشفى متعلق بدولة أجنبية كبرى لها أهميتها وهي صديقة لنا، فلا يجوز أن نهاجمه بصورة قاسية كهذه بل نترك للحكومة أن تفاوضهم بهذا الشأن.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شارل عمون: أصبحت النقطة حقوقية، فهناك قانون لم يطبق والحكومة مسؤولة عنه. ثم إن المعلومات صحيحة لأنها مستقاة من النيابة العامة الاستئنافية.

الشيخ بشارة الخوري: لا أمانع في تأليف لجنة تنظر إذا كان القانون يطبق أم لا، أما من جهة أوتيل ديو فعندي معلومات تخالف لا بل تناقض معلومات الأستاذ أبو جوده فالعناية ممتازة والأطباء يبذلون ما بوسعهم ولا يتقاعسوا عن أي جهد في سبيل خدمة المريض، أما إذا كان هناك نقص وهذا ما لا أعتقده فما على الحكومة إلا أن تفتح تحقيقاً.

إبراهيم حيدر: إن القانون لم يطبق حتى الآن ليس إذن من حكومة مسؤولة، أما فيما يتعلق بالأوتيل ديو فأنا أؤكد لكم أن المرضى يلاقون فيه كل عناية حسنة وكل مؤاساة ولا فرق البتة بين الغني والفقير.

خليل أبو جوده: ليس لي من ثأر على الأوتيل ديو، ولا ألقي الكلام على عواهنه بل أسأل الحكومة هل أرسلت يوماً طبيباً بمهمة تفتيشية للأوتيل ديو وهل سأل المرضى عن حالتهم وكيفية العناية بهم.

إبراهيم حيدر: لقد أرسلت الطبيب المفتش ثلاث مرات من شهر حتى اليوم.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: إن اللجنة ستؤلف غداً، لذلك لا أرى موجباً من إشراف المجلس على هذه اللجنة.

كاظم الخليل: تقولون إن هنالك قانوناً لم ينفذ، فهذا ليس خطأ الحكومة الحاضرة ولا التي قبلها، لأنني أعلم يقيناً أن الحكومة التركية نفسها لم تنفذه على هذه المؤسسة، أما طلب تأليف لجنة نيابية فهو مخالف للأصول الدستورية لأن على المجلس أن يطلب من الحكومة وله أن يحاسبها إذا لم تنفذ.

كبريال خباز: أطلب قفل باب المناقشة.

الرئيس: من يقبل بقفل باب المناقشة يرفع يده.

(أكثرية)

قفل باب المناقشة.

الرئيس: لدي اقتراح من الأستاذ إبراهيم عازار هذا نصه: أقترح تأليف لجنة نيابية من ثلاثة أعضاء لدرس الأمور التي أثيرت في المجلس بخصوص حوادث مستشفى المجانين والتثبت من تنفيذ القوانين الموضوعة في هذا الباب وتقديم تقرير إلى المجلس بهذا الشأن.

من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده.

(أكثرية)

قبل الاقتراح.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إبراهيم عازار: أقترح أن يعين الأساتذة: أبو شهلا وعمون وخباز أعضاء في اللجنة المذكورة.

من يقبل بالثلاثة أعضاء المذكورين آنفاً أي أبو شهلا وعمون وخباز يرفع يده.

(أكثرية)

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: الحكومة توافق على هذه اللجنة.

الدكتور ايوب تابت: لم أعترض على تأليف لجنة إنما أعترض على كلمة جارحة بدت بحق مؤسسة رسمية لها علينا حق معرفة الجميل وأفضال جمة ـ وحسناً فعل المجلس بتعيين اللجنة من الذين أثاروا هذه القضية.

الرئيس: إذن نرجع الآن إلى طلب الأستاذ أبو شهلا بخصوص مستشفى سان جورج للروم الأرثوذكس.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: لا نقبل بتخفيض عدد الأسرّة من مستشفى الأوتيل ديو إنما نعطي عشرة أسرّة لمستشفى سان جورج، ولقد اتفقت البارحة مع مدير المستشفى على هذا العدد.

حبيب أبو شهلا: إنني أشكر الحكومة مهما أعطت للمستشفى إنما أقول عشرة أسرّة لا تكفي، فقد كان عدد الأسرّة سبعاً في السنة الماضية وكان مقرراً أن يعطي ١٥

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: لم نزد هذه السنة لأحد، وقد اتفقت كما قلت لكم مع مدير المستشفى على عشرة أسرّة وهذا كاف ـ على كل نقبل بإثني عشر سريراً للمستشفى الأرثوذكسي.

الرئيس: إذن يدون في محضر الجلسة أن الحكومة قبلت بإثني عشر سريراً لمستشفى سان جورج الأرثوذكسي.

إبراهيم عازار: لقد أشار حضرة الزميل نجيب نكد إلى مستشفى البرص في دوما. ففي صيدا ٥ مصابين يبيعون الخضر. وقد رفضت الصحة الطلب الذي قدم لإيوائهم قائلة إنه لا يوجد مأوى لهؤلاء المرضى.

إبراهيم حيدر: وزير الصحة، لقد أوجدت المفوضية مستشفى للبرص في دوما (سوريا). وإدارة المستشفى تقبل منا المصابين وتفضل الصغار في السن منهم لكي يسعى الاختصاصيون لاستئصال المرض منهم قبل استفحاله.

الشيخ بشارة الخوري: إن البرص مرض معدي، ومن الضرورة أن يحجب المبروص.

الرئيس: إذن لقد أصبح الاعتماد للبند الحادي عشر أي معالجة المرضى في غير المستشفيات الحكومية: ١١٢٠٠٨

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قبل البند.

البند الثاني عشر ـ إعانات متنوعة ٣٠٤٤٨

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثالث عشر ـ مأوى المتسولين ٢٠٠٠

الدكتور ايوب تابت: كان قد خصص من أموال البلديات مبلغ عشرة آلاف ليرة لإنشاء مكان خاص للمتسولين اللبنانيين الذين لا معين لهم، فماذا جرى بهذا المبلغ؟

إبراهيم حيدر: إن هذا المشروع لم ينفذ لأنه من أموال البنزين، وعندما سقط النقد اضطرت الحكومة لاسترجاع هذا المال.

الدكتور ايوب تابت: إن مسألة التسوّل أصبحت لا تطاق لأنها مزعجة كثيراً، ولقد أنشئ كتاب في هذا المعنى لا يشرف كثيراً اللبنانيين واسمه «بيروت الشحادة» وقد حققت يوم كنت أمين سر الدولة في قضية هؤلاء المتسولين المصابين بأمراض مختلفة عادة يفتشون سمها هنا وهناك ووجدت أنه على نسبة ١٠٠ متسول يوجد ٢٪ من مدينة بيروت و٢٠٪ من بقية المناطق اللبنانية والبقية من فلسطين وسوريا والعراق، فالمتسول الغير لبناني يرجع لبلاده فكنا نوصله للحدود اللبنانية ونعطيه ليرتين سوريتين تأميناً لمعيشته حتى يصل إلى أهله سالماً، وبهذه الطريقة إذا اتبعتها الحكومة الحاضرة لا يبقى في لبنان سوى أربعون أو خمسون متسولاً فيمكن ساعتئذ جمعهم في ملجأ خاص وإعانتهم.

الشيخ إبراهيم المنذر: هنالك متسولون مقعدون يجب أن تهتم بهم الدولة وترسلهم إلى المأوى.

محي الدين النصولي: لماذا تريد الحكومة تخفيف الاعتماد المخصص لدار الأيتام الإسلامية.

خير الدين الأحدب: من قال لك ذلك؟ لم تفكر الحكومة بذلك أبداً والبرهان أنكم اقترعتم على البند كما ورد من الحكومة.

إبراهيم حيدر: إن المسألة التي تكلم عنها الدكتور تابت مهمة جداً والحكومة تفكر فيها ملياً، ونحن نهتم خصوصاً بقضية الأولاد الصغار الذين يحترفون مهنة التسول ويستخدمون في الغالب لغير التسول.

الرئيس: من يقبل بالبند الثالث عشر كما ورد يرفع يده.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

(أكثرية)

قبل البند.

البند الرابع عشر ـ مأوى العميان ٢٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الخامس عشر ـ مكتب مكافحة الملاريا ١٠١٦

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الباب الرابع عشر: مصلحة البريد

فصل وحيد: البرق والبريد

الرئيس: تقرير المقرر.

توفيق عواد: البند الأول ـ موظفو البرق والبريد ٢٤٥٤٥٧ ل. ل. س.

صدقت اللجنة هذا البند كما ورد.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ٢٤٦٧٥ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الثالث ـ لوازم مصلحة الاستثمار ١٣٦٠٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد وإنما غيرت عنوان الفقرة السادسة «نفقات شتى» فجعلته «أعمال لحساب الغير» ويعني بذلك الأعمال التي تقوم بها إدارة البرق والبريد لحساب الجيش.

البند الرابع ـ ملابس السعاة والحجاب ٢٦٥٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

البند الخامس ـ نقل البريد: ٥٢٧٥٠ ل.

صدقته اللجنة كما ورد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إبراهيم عازار: ألفت نظر الحكومة لبناء دار للبوسطة تكون مفخرة في وجه الأجانب. لأنه كما لا يخفى أن أول عمل يقوم به السائح هو سؤاله عن إدارة البوسطة ووضع كتاب أو كارت.

كبريال خباز: لقد التقيت البارحة بلجنة تجار ورق البول. فبين يدي هؤلاء تجارة مهمة يوردون للخارج من أوراق تمغة مستعملة وغير مستعملة، وهم يصرفون كثيراً على الإعلانات لرواج بضاعتهم هذه.

فعلى هؤلاء الجماعة مضاربة غير مشروعة من مكتب رسمي ومسموح بها من المفوض السامي. فالمجلس يتمنى على الحكومة أن تلفت نظر المفوض السامي لهذا الأمر. ومن جهة ثانية سمعت من مصدر موثوق أن بعض مأموري البوسطة ولا سيما الكبار منهم يستأثر بما تخرجه الإدارة من أوراق التمغة ولا سيما التي صدرت في ظروف استثنائية كتوقيع المعاهدة مثلاً.

إلياس سكاف: لقد بلغني أن هناك ٩٠ موزعاً بمعاش ٩٠ غرشاً في الشهر. والحكومة تطلب منهم كفالة ٥٠٠ ليرة سورية فالرجاء من الحكومة أن ترجع عن هذا الطلب رحمة بهؤلاء الفقراء.

إبراهيم حيدر: وزير البرق والبريد، في كل طبعة من أوراق التمغة تصدر، نرسل منها لباريس ٢٠٠٠ طابع بمعرفة المفتشية العامة للبريد والبرق في المفوضية. ومن ثم يوجد في كل طبعة كمية من أوراق البول توزع بدون ثمن. وما على الأستاذ خباز سوى أن يقدم تقريراً في هذا المعنى ونحن نرسله ونخابر المفوضية بشأنه.

أما الكفالة التي تكلم عنها حضرة النائب إلياس سكاف فسوف نتخذ تدبيراً تكون الكفالة قليلة وتقدم بطريقة سهلة.

أما اقتراح الأستاذ عازار فهو في محله، والحكومة تفكر في شراء الأرض المناسبة.

الرئيس: البند الأول ـ موظفو البرق والبريد ٢٤٥٤٥٧

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ٢٤٦٧٥

إبراهيم حيدر: وزير البرق والبريد، نحن نطلب زيادة في هذا البند متأتية من تدني النقد ونحن مجبرون أن تدفع فرق الأجور لأننا مربوطون مع المؤجرين بتعهدات.

فنطلب زيادة: ١٥٣٠ ليرة على الفقرة الأولى من البند الثاني أي على الأجور.

وزيادة ٤٠٠ ليرة على الفقرة الثامنة أي على المطبوعات واللوازم المكتبية.

الرئيس: من يقبل بزيادة ١٩٣٠ ليرة على البند فيصبح البند ٢٦٦٠٥ يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قبل البند معدلاً.

محمد العبود: أنا لا أوافق على كل زيادة لأن الموازنة تعادلت في اللجنة بعد كل التوفير ولا أعلم كيف ستتعادل في المجلس دون ضرائب جديدة مع هذه الزيادات في النفقات.

الرئيس: البند الثالث ـ لوازم مصلحة الاستثمار ١٣٦٠٠

إبراهيم حيدر: وزير البرق والبريد، نطلب زيادة ١٠٠٠ ليرة على هذا البند وهو طبع ورقة تمغة مثل أول طيارة أتت لبلادنا.

الرئيس: من يقبل بزيادة ١٠٠٠ ليرة على البند الثالث يرفع يده.

(أكثرية)

قبلت الزيادة.

من يقبل بالبند معدلاً أي ١٤٦٠٠ يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند معدلاً.

البند الرابع ـ ملابس السعاة والحجاب ٢٦٥٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الخامس ـ نقل البريد ٥٢٧٥٠

إبراهيم حيدر: وزير البرق والبريد ـ نطلب زيادة ١٥٩٢ ليرة لأن الالتزامات لنقل البريد في السيارات زادت بسبب تدني النقد.

الرئيس: من يقبل بزيادة ١٥٩٢ على البند الخامس يرفع يده.

(أكثرية)

قبلت الزيادة.

من يقبل بالبند معدلاً أي ٥٤٣٤٢ يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الباب الخامس عشر: نفقات السنين السابقة

بند وحيد ـ نفقات السنين السابقة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: بند وحيد ـ نفقات السنين السابقة ٧٥٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الباب السابع: الديون الواجبة الأداء

فصل وحيد ـ الديون الواجبة الأداء.

بند وحيد ـ الديون الواجبة الأداء ٤٢٤٧٨٨

محمد العبود: لي كلمة بخصوص هذا البند، لقد طلبت من الحكومة أن تعمل حساباً خاصاً لقضية التقاعد، لأن هذا النظام الذي نتبعه اليوم مضر للحكومة وللموظفين في الوقت ذاته وسيقضي حتماً يوماً ما على الخزانة أفلا يمكن مثلاً أن يعطى هذا التقاعد لشركة تأمين أو مصرف؟

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: يقول المثل العامي «الله يديمها نعمة» إن هذا القانون بحق الموظف ومن جهته وأتأمل من الظروف أن لا تجبر الحكومة على تغييره لأنه ساعتئذ يشعر الموظفون بالإجحاف اللاحق بهم.

سليم تقلا: لا يمكن أن تسلم شركة تأمين أو مصرف معاشات تقاعد أبناء البلاد. فلربما وقع حرب أو أعلنت هذه الشركة إفلاسها من يدفع لأصحاب الحقوق حقوقهم وهي مقدسة.

إبراهيم عازار: إنني ألفت نظر الحكومة إلى مادة غريبة في قانون التقاعد وهي تتعلق بالمتقاعدين من النواب. إن معاش النائب تعويض يعطى له فلماذا يخصم التقاعد؟

الرئيس: من يقبل بهذا البند كما ورد من الحكومة يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب

الإمضاء: توفيق عواد

السكرتير العام لرئاسة مجلس النواب

كاتب المحضر

جان جريصاتي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثامنة
المنعقدة نهار الخميس في ٢٤ شباط سنة ١٩٣٨
الساعة الثالثة بعد الظهر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ موازنة الأشغال العامة.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الثالثة من بعد ظهر نهار الخميس في ٢٤ شباط سنة ١٩٣٨ برئاسة الأستاذ بترو طراد وعضوية أميني السر وحضور جميع النواب ما خلا حضرات السادة: نجيب عسيران، بهيج الفضل، جبران تويني، رشيد بيضون، رشيد جنبلاط، روكز أبو ناضر، يوسف اسطفان.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات خير الدين بك الأحدب رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية، الدكتور كامل غرغور وزير الأشغال العامة، حكمت بك جنبلاط وزير الزراعة، الأستاذ خليل كسيب وزير التربية الوطنية.

وقد حضر الجلسة الأمير جميل شهاب مدير المالية وميشال أفندي باحوط مدير الأشغال العامة.

الرئيس: فتحت الجلسة، فلتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر.

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر، نصل إلى موازنة الأشغال العامة.

الأمير مجيد ارسلان: بسبب حوادث الانتخابات أوقفت الحكومة عن العمل أحد مهندسي وزارة الأشغال العامة، أسأل الحكومة عن سبب حذف الاعتماد المخصص لهذا الموظف، وهل تصر على حذفه أو لم يذكر سهواً في الموازنة.

ميشال باحوط ـ مدير الأشغال العامة: سقط سهواً، لا مانع عند الحكومة من إعادة الاعتماد.

السيد أحمد الحسيني: أثني على ما قاله حضرة الأمير مجيد وأزيد الملاحظة الآتية: لدى وزارة الأشغال العامة أربع مناطق أي أربعة مهندسين يقومون على إدارة الأشغال في هذه المناطق بمساعدة بعد المعاونين، فهذه المناطق تصرف سنوياً مئات ألوف الليرات، والمهندس يشرف على هذه النفقات، أتعلمون ما هو معاش كل من هؤلاء المهندسين: سبعة وسبعون ليرة، هذا الراتب لا يتناسب مع المسؤولية الملقاة على عاتقهم، لذلك عندما كنت وزيراً لمصلحة الأشغال العامة فكرت بأن أرقي هذه الرواتب لدرجة تتناسب مع الحالة العامة، أرجو الحكومة أن تفكر بالأمر.

إبراهيم عازار: الملاحظة التي أبداها الأمير مجيد أرسلان هي بمحلها، فنحن نتبناها، ثم لي ملاحظة أخرى وهي: من مراجعة الميزانية يتضح أن هناك مركزية ضيقة، فنحن لا نجد في موازنة النافعة أي اعتماد تضعه الوزارة تحت تصرف المحافظ أو غيره للقيام عند الحاجة بالأعمال التي تستدعي السرعة، تجد المحافظات نفسها مضطرة إلى طلب مبالغ زهيدة من المركز أي من بيروت للقيام حتى بأعمال بسيطة لا تستدعي نفقات كبيرة.

هذا ما نشعر به في المناطق، نطلب أن تنتدب الحكومة مهندس لكي منطقة وتعطيه بعض الصلاحيات للقيام بمثل هذه الأعمال.

إبراهيم المنذر: سألت الحكومة وهي سمعت سؤالي عن التعديل الذي طرأ على طريق الحازمية، ما هي الأسباب الداعية بصرف مبالغ كبيرة في سبيل تغيير كوع ولديها طرقات عديدة تستدعي الإصلاح ويوجد قرى كثيرة لا تصل إليها الطرقات، أكرر السؤال على الحكومة وأطلب الجواب عليه.

الأمير مجيد ارسلان: ما هو الضرر من تقويم أو تبديل كوع.

إبراهيم المنذر: في طرقات عديدة يلزم إحداثها وقرى عديدة محرومة من المواصلات.

فريد الخازن: منذ يومين كنت عند مدير النافعة بقضية طريق مدون اعتمادها بالموازنة، قال لي إن الموازنة التي بيدكم هي غير الموازنة الحقيقية، فالاعتمادات المدونة فيها هي غير صحيحة ولا نتمشى عليها، فطالما الأمر كذلك فلماذا نصدقها نحن هنا في المجلس فنطلب من الوزارة بعض الإيضاحات لنكون على بينة في الأمر.

ميشال باحوط ـ مدير الأشغال العامة: سألني عن اعتماد ليس وارد بالاعتماد الإجمالي بل هو مذكور بالأوراق التفصيلية إذا قلت طريق بيروت ـ طرابلس فهذا لا يعني أنه لا يوجد اعتماد لتصليح طريق نهر إبراهيم مثلاً.

فريد الخازن: نريد أن نعرف إذا كان التصديق هو على هذه الموازنة أم على الموازنة التي بيدهم.

الرئيس: قال لك مدير النافعة إن التصديق يكون على الموازنة بأفرادها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يواكيم البيطار: كلمة على هامش ما قاله الشيخ فريد، أرى أن ملاحظته هي بمحلها، يذكر بالباب الطريق وآخر الطريق يمكن أن يكون أول الطريق في محافظة وآخرها في محافظة ثانية نطلب أن يبين لنا الاعتمادات العائدة لكل طريق بمفردها، إن ذكر الاعتمادات بشكل إجمالي دون بيان الطرق المنوي إصلاحها بالتفصيل اللازم غير معقول، ففي الموازنة مثلاً ذكر لطريق بيروت ـ طرابلس فأي قسم من هذه الطريق تقرر إصلاحه.

مارون كنعان: عينت الحكومة مثلا ثلاثة أشهر مهندسين في المناطق، أين هم، لم نراهم، فهل يعني أن الحكومة تريد إهمال الملحقات وحصر كل شيء في بيروت.

فلاح فقير يريد أن يعمر غرفة يضطر طلب مهندس من بيروت يعطيه مأذونية بناء، كنت يوماً عند قائمقام جزين، شاهدت مهندسين سألتهم عن سبب وجودهم في جزين قالوا لي ليدهنوا درابزين الجسر، مكثوا ثلاثة أيام لهذه الغاية.

نجيب نكد: يوجد المكتب الفني، فهذه الدائرة لا تخضع لمراقبة الدولة، يقولون إنها تخضع لوزارة الداخلية وموازنتها لا تدخل في موازنة الوزارة المشار إليها، هل يجوز ذلك.

أقترح أن تدخل موازنة هذه الدائرة في موازنة الدولة وتصرف بمعرفة المجلس.

محمد عبد الرزاق: حضرة الزملاء، نصل إلى موازنة هي من أهم موازنات الدولة، وهي تهم ممثلي البلاد ـ ما عدا طبعاً نواب بيروت لأنهم يهتموا بمسائل أكثر أهمية.

أيوب تابت: نواب بيروت يعتبروا لبنان واحداً.

محمد عبد الرزاق: أشكر نواب بيروت لأنهم حسموا الخلاف المتكوّن بين النواب على الطرقات.

في قضية النافعة يوجد مشكلة وهي أن الاعتماد الذي يدون سنة فسنة لا يكفي شبكة الطرقات، ولدى درس هذه الشبكة تبين لي أن فروقات كبيرة موجودة بين المنطقة والمنطقة، بينما شبكة الطرقات في جبل لبنان يبلغ طولها ١١٥٠ كيلومتر، فشبكة الطرقات في البقاع لا تتجاوز ٣٠٠ كيلومتر، نرجو إزالة هذا الفرق، وعلى الحكومة أن تتدارك الأمر، لا يمكن للمناطق المغبونة أن تكتفي بالاعتماد المخصص لها، والمستغرب هو أن الاعتماد المخصص في الموازنة كتابة هو حبر على ورق، تأتي الموازنة إلى هذا المجلس، تقع المشادات بشأنها بين النواب أخيراً يصوت عليها، وبالنتيجة عندما تصل إلى التطبيق نرى أن طريق تلزم وطريق لا تلزم، اعتماد يصرف واعتماد لا يصرف، يمكنني أن أبين ذلك في موازنة سنة ١٩٣٧ ـ رغم سقوط النقد ماذا كان يمنع الحكومة من أن تلزم كل طريق بالاعتماد المخصص لها.

بناء عليه إني أطلب من الحكومة أن تسعى لإزالة الفروق الموجودة في لبنان وتكمل شبكة الطرقات حتى ولو اضطرت لعقد قرض.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بشارة الخوري: عطفاً على كلام حضرة الزميل نجيب بك نكد بشأن المكتب الفني ألفت النظر إلى أمر وهو أنه مرّ على هذا المجلس موازنات عديدة كان يطلب أثناء المناقشة فيها أن تدخل اعتمادات المكتب الفني في ميزانية وزارة الأشغال العامة، وكانت الحكومة تجيب في كل مرة أن عائدات هذا المكتب مصدرها البلديات.

إننا نطلب أن تنظم بهذه الاعتمادات موازنة إضافية تعرض على المجلس لتصديقها، أو أن تدخل في الموازنة العامة كسائر الواردات، ثم تقرر المصارفات اللازمة لهذه الدائرة، وذلك قطعاً للشائعات الكبيرة التي تروج حول صرف مبلغ ٤٠٠ ألف ليرة في سبيل أغراض سياسية.

إلياس سكاف: كنا راجعنا الحكومة في الماضي بشأن تعيين مهندسين للمناطق كافة يشرفون على طرقها باستمرار، لأن الأهالي يجدون صعوبات لاتمامها بعد المعاملات. كما قال حضرة الزميل مارون كنعان الذي يريد الحصول على رخصة بناء يضطر أن يأخذها بواسطة مهندس من بيروت، المحلات البعيدة عن الطرقات العمومية يجب أن يعمل لها طريقة حتى لا تأخذ الإجازة من النافعة.

سليم تقلا: أريد أولاً أن أجيب الزميل الشيخ إبراهيم المنذر عما يتعلق باعتراضه على تحوير الحازمية، إن الاعتماد المخصص لها أخذ من موازنة سنة ١٩٣٧، والحكومة ستجيبه على السؤال الذي ألقاه بهذا الشأن.

مع اعترافي بصحة ما جاء به الشيخ بشارة عن اعتمادات المكتب الفني أقول إنه يوجد فرق بين اعتمادات هذا المكتب واعتمادات الموازنة العامة، فهذه الاعتمادات تؤخذ من البلديات التي لها واردات وموازنات مستقلة عن موازنة الحكومة، وأما قوله فإنها أي هذه الاعتمادات تصرف في سبيل السياسة فعلى وزير الداخلية أن يراقب صرفها مراقبة فعلية، أما أن المجلس يراقب صرفها فهذا غير قانوني لأنه لا يجوز له أن يطلب تفاصيلها ولا أن يقرها.

فيما يتعلق بمهندسي المناطق فإني أشاطر الزملاء الرأي القائل بوجوب إعادة دوائر النافعة إلى الملحقات كما كانت قبل سنة ١٩٣٧ الذي جعل الحكومة أن تعدل عنها هذه التشكيلات الإدارية التي تعاقبت منذ ذاك التاريخ.

أما مشكل توزيع الاعتمادات ذات المنفعة المنطقية الذي بحثنا فيه مدة ثلاثة أيام فلا يمكن حله طبقاً لرغائب واحتياجات كل منطقة بحالة الموازنة الحاضرة، إن العلة هي أن اعتمادات هذه الموازنة لا تكفي لإتمام شبكة الطرقات العمومية في كافة أنحاء الجمهورية، سألنا وزير الأشغال العامة ما هو المبلغ اللازم لذلك أجاب يلزم مليونين ليرة لإنجاز ٦٠٠ كيلومتر من الطرقات الجديدة التي يجب إحداثها في الثلاث مناطق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فإذا تخصص من الموازنة الحالية مائة ألف ليرة لكل منطقة فلا يعقل أن تنجز هذه الشبكة بمثل هذا المبلغ، كيف يتسنى للحكومة أن تجيب هذه المناطق إلى رغائبها ما دام ليس لها سياسة إنشائية معروفة ولا تملك المال اللازم لشق الطرق وتعبيدها وتزفيتها.

واهرام ليلكيان: موازنة الأشغال العامة هي أكبر موازنة في الدولة، رغم ذلك لا يوجد مراقبة على هذه المصلحة أي أن الأعمال تسير بدون كونترول خصوصاً كونترول فني، مع أنه يوجد في هذه الدوائر مستشار هو اختصاصي وهو يبذل جهوداً كبيرة ولكن ليس بيده صلاحية.

يوجد مبلغ لا يقل عن الخمسين ألف ليرة يصرف على الشغيلة الذين يشتغلون على الطرقات بدون كونترول، ثم إن أعمال جسر بيروت لا تنطبق على أصول الفن.

فريد الخازن: يجب أن تنتبه الحكومة لملاحظة الزميل ليلكيان بخصوص بناء جسر بيروت، ما هو المبلغ الذي دفعته شركة الترامواي لكي يسمح لها بالمرور عليه، وما هو التعويض الذي قررته الشركة لأصحاب الأملاك، وأي متى ينتهي الشغل.

ميشال باحوط ـ مدير الأشغال العامة: قبضت الحكومة من الشركة لحد الآن ١٥٠٠٠ ليرة وهي تطالب بالباقي.

الدكتور إلياس عاد: ما هي أكلاف الجسر.

ميشال باحوط ـ مدير الأشغال العامة: ستون ألف ليرة.

فريد الخازن: مدت الشركة حديد الترامواي على الإسفلت حال كون الطريق واسعة جداً، ولم يمدوه في نصف الطريق نسأل الحكومة لماذا شركة الترامواي لا توسع الطريق.

ميشال باحوط ـ مدير الأشغال العامة: ستوسع الطريق على ميلة اليمين بحيث يصبح الترامواي في النصف وتصبح سعة الطريق عشرين متراً.

فريد الخازن: لو جاءت بكرا الحكومة وأرادت أن توسع فتضطر إلى استملاك الأراضي الكائنة على جانب الطريق، وتعويض الاستملاك هو على النافعة وسيكلفها مبالغاً طائلة، في أوروبا كانت الحكومة أخذت عشرة ملايين لتسمح لمثل هذه الشركة أن تمد خطوطها.

هل يمكن أخذ تعويض من الشركة والجسر يكلف ١٢٠ ألف ليرة.

خليل أبو جوده: ما قاله الزميل ليلكيان بخصوص جسر بيروت يسترعي الانتباه، ليس المهم أنه كلف ٦٠ ألف ليرة، المهم أنه غير صالح فناً وإذا كان النهر يأخذه، من هندسه نريد أن نعرف هل هو صالح أم لا.

ميشال باحوط ـ مدير الأشغال العامة: تخطط من قبل مهندسين من خيرة المهندسين.

واهرام ليلكيان: شكل القناطر غلط وفيه خطر.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شارل عمون: تكلم الشيخ بشارة عن المكتب الفني وضرورة وضع موازنة تحت مراقبة الحكومة أي أن تدخل في الموازنة العامة، إذا كان لا يجوز أن تدون واردات هذا المكتب في الموازنة العامة فعلى الأقل تضم إلى موازنة وزارة الأشغال العامة، المبلغ يتجاوز الثلاثمائة ألف ليرة، في السنة الماضية صرف منه في سبيل مسائل سياسية.

إسكندر البستاني: قد دار البحث حول توزيع اعتمادات الطرق على المناطق يعني أن شبكة الطرق يجب أن تكون متساوية في كافة الأنحاء، فتح باب هذه القضية الزميل محمد بك عبد الرزاق ورد عليه الأستاذ سليم بك تقلا: أعارض سليم بك في الرأي الذي أبداه بخصوص كوع الحازمية بينما يصرف على كوع واحد أربعين ألف ليرة هناك طرقات عديدة يمكن تخصيص هذا المبلغ لها. وأما قوله إنه من اعتمادات سنة ١٩٣٧ فهو غير واقع، لا يهمنا إن كان من اعتمادات سنة ١٩٣٧ أو سنة ١٩٣٨، المهم أنه يجب على الحكومة أن تتجنب الإسراف وتؤجل إلى أيام اليسر هذه الأشغال.

أما ادعاء بعض الزملاء أن مناطقهم تحتاج إلى طرقات مثل كل منطقة وأن الاعتمادات يجب أن توزع على المناطق بالسوية فهذه نظرية مغلوطة، لأنه بقطع النظر عن كل شيء كل منطقة لها احتياجات تختلف عن الأخرى، في كل بلاد العالم في أميركا وفي أوستراليا عندما تقدر الاعتمادات العائدة للمشاريع الإنشائية تراعي الحكومة في توزيعها الضرورة الماسة في كل منطقة واحتياجاتها، منطقة تحتاج إلى الري، منطقة أخرى لسكك الحديد ومناطق أخرى للطرقات، عندنا مناطق اصطياف لا تحتاج إلا إلى الطرق، ومناطق زراعية تحتاج إلى مشاريع زراعية، يجب إعطاء كل منطقة ما تحتاج إليه.

الأمير خالد شهاب: الفرصة أتاحت لي الآن أن أتكلم بصدد جواب الحكومة لي على السؤال الذي وجهته إليها عن الثلاثين ألف ليرة التي كانت تخصصت لشارع في صيدا، هذا الشارع لم يقرر عمله لتزيين هذه البلدة بل ليخترقها ويصلها في طريق فلسطين.

إن المبالغ التي خصصت في وقت من الأوقات لطريق صيدا وجسر بيروت ومشروع اليمونة ونفق المسيلحة ليست من أموال الخزانة اللبنانية، هي أموال أعطتها المفوضية العليا وأقرها المجلس، قالت المفوضية إنه لا يمكن أن تصرف إلا في مشاريع معلومة ولأمكنة ومواقع معلومة، تخصص مائة ألف ليرة إلى نفق المسيلحة وثلاثين ألف ليرة إلى بناء جسر بيروت، وبقي مبلغ أعطي لإنشاء طريق في بلدة صيدا، سألت الحكومة لماذا لم تصرف المبلغ المخصص أجابت ليس من المعقول أن يصرف ٣٠ ألف ليرة على شارع يكلف أكثر من ذلك، وأنها ضمت المبلغ إلى المبلغ المرصود لجسر بيروت.

لماذا لم يأخذوا من المبلغ المرصود لنفق المسيلحة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

تقول الحكومة إن جسر بيروت يكلف ٦٥ ألف ليرة، إني أعتقد بأن هذا المبلغ هو كبير، رغماً عن ذلك نسلم لأن رجال الفن الاختصاصيين قدروا هذه الأكلاف، ولكن الذي لا يجوز أن نسلم فيه هو قطع الأشجار الكائنة على جانب الطريق التي يمر فيها خط الترام. هي ضربة في صميم لبنان. كان بإمكان ذوي الأمر أن يتجنبوا ارتكاب هذه الجريمة بكل سهولة وذلك باستملاك الأراضي اللازمة لمد الخط وهي واسعة في المحلة المذكورة، حتى يصبح الترامواي على جانب الطريق كما فعلت حكومة سورية في تران دوما. ولكن فعلت كل ذلك لأجل شركة الترامواي.

حميد فرنجيه: ليس لي إلا كلمة بسيطة بشأن هذه الموازنة لأن نواب الشمال قطعوا على أنفسهم عهداً بأن يكون لهم موقفاً معنياً لا بد لي من التنويه إلى العمل العمراني الذي يقوم به الجيش الفرنسي في هذه البلاد وقد فتح أخيراً طريق الأرز ـ بعلبك، لو تركنا إنشاء هذه الطريق على الموازنة لكنا بقينا سنوات عديدة بدون نتيجة.

أظن بمناسبة درس موازنة الأشغال العامة أن من واجبنا أن نقدم شكراً للجيش للأعمال العمرانية التي يقوم بها إن كان في الطرقات أو في مشاريع الاصطياف.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: إن ما ذكره حضرة النائب هو الواقع بعينه، إذ إن مداخلة الجيش في فتح الطرقات الجديدة هي مداخلة فعلية عملية وفرت على الموازنة أموالاً طائلة، هذه الأعمال قام بها الجيش مجاناً، فالحكومة اللبنانية لم تكن تقدم له إلا بعد السنتيمات للتدخين.

(تصفيق)

الأمير مجيد ارسلان: الذين اشتغلوا هم القناصة اللبنانية.

حميد فرنجيه: مبدئياً لا يوجد لحد الآن جيش لبناني يمكن أن يكون هؤلاء الجنود لبنانيون ولكن لا يوجد جيش لبناني.

فريد الخازن: نحن كلنا شكر للجيش الفرنسي، فهل تطلبون منا شكر لشركة الترامواي.

الرئيس: أعرض على المجلس الاقتراح المقدم من النائب حميد بك فرنجيه وهذا نصه:

بمناسبة درس ميزانية الأشغال العامة يشكل مجلس النواب الجيش الإفرنسي وقائده الأعلى للاهتمام الذي يبديه لفتح الطرقات الجديدة في لبنان وللمساعدة التي يؤديها في كل مناسبة لتشجيع السياحة والاصطياف في هذه البلاد.

الأمير خالد شهاب: أطلب إضافة العبارة: والقناصة اللبنانية.

الرئيس: من يقبل بهذا الاقتراح مع إضافة كلمة والقناصة اللبنانية يرفع يده.

(إجماع)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إلياس عاد: تدخلت في المناقشة لما سأل الشيخ فريد الخازن عن جسر بيروت، قبل الشيخ فريد وجد أناس سألوا الحكومة، لسوء الحظ لم يحصلوا على جواب على هذه السؤالات ونتائجها، أرجو الحكومة أن تجيب على كل سؤال يوجهه إليها النواب، نطلب تفاصيل عن جسر بيروت وأكلافه.

أيوب تابت: إن الاعتماد الذي تدور حوله هذه المناقشة وقدره ٢٣٠ ألف ليرة قدمته المفوضية العليا بشرط أن يصرف على مشاريع معلومة وفي مواقع معلومة، وقد خصص منه مبلغاً لبناء جسر بيروت، لم يمانع المجلس بذلك إنما طلب من شركة الترامواي أن تقدم مبلغاً من المال تساعد به على بناء الجسر، أنا من الذين استاءوا من الحكومة التي سمحت للشركة أن تمد خطوط الترام على الإسفلت، كان رأي بعض المهندسين الذين لا غاية لهم أنه كان بإمكان الشركة أن تستملك الأرض اللازمة لمد الخطوط وتترك الطريق على ما كانت عليه، على كل جرى ما جرى وأنتج عن ذلك أن النفقات تضاعفت.

كون الجسر كلف ٦٠ ألف ليرة بدلاً من ٣٥ فإني أعتقد شخصياً أن هذه الزيادة ما نتجت عن سقوط الفرنك.

إبراهيم عازار: الذي فهمناه أن الغاية من إنشاء الجسر هي لكي تتمكن شركة الترامواي من تمديد حافلاتها لأن الجسر القديم كان صالحاً للمرور، فكان طبيعياً أن تساهم الشركة في الأكلاف قالت الحكومة إن نفقات بناء تبلغ ٦٥ ألف ليرة وربما تكون أكثر، فكيف يجوز للحكومة أن تمكن الشركة من العمل قبل أن تقبض التعويض الذي يترتب عليها، وإني أعتقد بأنه لا ينفق فقط ٦٥ ألف ليرة بل أنفقت زيادة ثلاثة آلاف ليرة لهدم الجسر القديم أطلب من الحكومة إيضاحات عن كل هذه المسائل منها مسألة الثلاثين ألف ليرة التي خصصت لشق شارع جديد في صيدا.

السيد أحمد الحسيني: كل يعلم أنه تقرر اعتماد لهذا الجسر من قبل المجلس السابق، أي إنه أنشئ بمعرفة الحكومة والمجلس، والحكومة لم تستقل بعمله، بقي علينا أن نبحث فيما إذا كانت الشركة اتفقت مع الحكومة على مبلغ ما ونكلت، أقول: عندما فكر في بناء هذا الجسر طلب أهالي القرى المجاورة أي برج حمود وخلافها أن تمد الشركة خطوطها إلى منطقتهم، أجابت الشركة إن العملية لا توفي معها فهي تكلفها مبالغ طائلة، ثم قررت أخيراً أن تساهم في أكلاف بناء الجسر بمبلغ ١٥٠٠٠ ليرة، فقبلت منها الحكومة هذه المساعدة، وبهذه الطريقة تمكنت من إجابة طلب الأهالي. عندما استلمت وزارة الأشغال العامة طلب مني أن تقطع الأشجار الموجودة على الضفة اليمنى.

الرئيس: هل قطعوها بدون إذن.

السيد أحمد الحسيني: قطعت بإذن، إذن من الذي كان قبلي، توقفت لحسن الحظ الحكومة عن قطع الأشجار التي هي على الضفة اليمنى، حينئذ صدرت أوامر بمنع البناء على جانبي الطريق لكي لا نتكلف في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المستقبل إلى تعويض استملاك، وقد كتبنا إلى الشركة طالبين منها أن تدفع الفرق الذي نتج عن تدني النقد، فأجابت إن ما قدمته هو على سبيل المساعدة ولا يمكنها أن تساعد بأكثر من هذا المبلغ، أما من جهة عدم مطابقة البناء إلى الفن كما أشار الزميل ليلكيان فهذا لا يمكن معرفته إلا بواسطة لجنة من المهندسين الفنيين.

بقي عليّ أن أقول كلمة بخصوص قضية إجازات البناء في القرى التي تطرأ إليها بعض الزملاء من هذه الإجازات إجازات تعطى من قبل أي مهندس كان، أما المحلات المجاورة للطريق وتبعد عنها ٥٠ متر فقط فهي من خصائص مهندسي الأشغال العامة، والتي تبعد أكثر من هذه المسافة فيمكن للبلديات إعطائها.

أما إلحاق المكتب الفني في وزارة الأشغال العامة فإني لا أوافق عليه لأن اعتمادات هذا المكتب التي تبلغ ٧٠٠ ألف ليرة هي من البلديات، إنما لا أرى لزوم له، يمكن الاستغناء عنه وكلما احتاجت البلديات إلى مهندسين فيمكنها أن تطلبهم من وزارة الأشغال العامة.

يواكيم البيطار: بحث موازنة الأشغال العامة من أدق الأبحاث في موازنة الدولة وأهمها باعتبار أنها الموازنة الوحيدة التي لها تماس فعلي مباشر مع كل فرد من أفراد الأمة، وكل منطقة من مناطق البلاد حتى وكل قرية من قراها ولا عجب في ذلك فنحن في عصر يقوم على السيارات وسرعة المواصلات والتنقلات، أما والحقيقة كما ذكرنا ونحن في ظل نظام جمهوري يقضي بالمساواة في كل شيء فإذا أهمل التطبيق العملي في ناحية من نواحي العمل العام فلا يجوز أن يهمل في هذه على الإطلاق.

ولكن مع الأسف من دقق وأمعن النظر في البحث بموازنات الدولة السابقة ودخل إلى صميم دوائر الأشغال العامة أدرك موضع الداء ووصل إلى خفايا العلة التي هي مصدر الشكاوى المترامية من كل جانب ومن أكثر المناطق، لأن يرى أن الحكومة تسير في الأشغال العامة على غير طريق سوي وقاعدة صحيحة بل إن كل شيء فيها مبني على الوساطات والمناسبات والنزعات الشخصية حسب ألوان وأشكال المسيطرين والمأمورين، والبرهان على ذلك أنك ترى منطقة من مناطق البلاد مليئة بالإنشاءات الجديدة بينما أختها وجارتها خالية حتى من الضروري فيها، تلك تمر سياراتها على أحدث الطرق العبدة حتى لبلدة لا يبلغ سكانها الألف وهذه وعدد سكانها أضعافاً تبقى بدون حق للمرور مدة عشرين سنة على إعلان الحكم الجديد تسير بالطريق التي تركها لها طوفان نوح (تنورين بلاد البترون مثلاً..).

ونرى أيضاً طرق وجسوراً تنشئ حديثاً ويصرف عليها الأموال الطائلة ثم لا يلبث أن يعاد هدمها وتحويرها فتذهب تلك الأكلاف هدراً، فمن أين تطرق هذا الخلل الفظيع إلى أعمال الدولة من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

طريقين اثنتين الأولى وقد ذكرتها (وهي وليدة الاستهتار الوطني في المصالح العامة) والثانية من عدم وجود (منهاج إنشائي عام لطرق المواصلات والاتجار وإنشاء المساكن في البلاد)، فما هو عذر الحكومة في عدم إصلاح هذا الخلل؟. نحن نعلم أن دوائر النافعة تغص بالموظفين من فنيين وغير فنيين كما نعلم أيضاً أن البلاد مليئة بالمتعلمين والنابهين في كل فن ويمكن استخدامهم، أنكون كذلك وفي بلاد صغيرة في ساحتها ولا يكون لنا بعد عشرين سنة على إعلان لبنان الكبير خارطة صحيحة دقيقة لشبكة طرقاتنا الكائنة والتي ستكون تحتوي على المنهاج الموضوع نصف عين إدارة الأشغال العامة فيعلم كل من في البلاد أين موضعه منها ومتى سيأتي دوره في التنفيذ، ويعلم المجلس الذي يمثل البلاد ما هي الطرق الواجب عليه أن يسلكها لتسهيل البرنامج الإنشائي وتقصير المدد على أصحاب الحقوق البعيدة التحقيق فيقوم بواجبه على قاعدة تطبيق الأهم على المهم وهو ما يسمى بمشروع السنوات، ويدخل الطمأنينة إلى قلب كل لبناني بأنه واصل إلى حقه حتماً على منهاج معين ضمن سنين معينة وإن عندم من يسهر على هذا الحق.

أيها السادة، إن حكومة لبنان القديم بأموال قليلة وإدارات صغيرة فعلت بأقل من عشرين سنة من الطرق أضعاف ما فعلته حكومة لبنان الكبير والجمهورية بمثل هذه المدة وبأكثر جداً من الأموال والإدارات والأسماء المفخمة وإليكم برهاناً رسمياً على صحة شكواي وصوابية ما أقول وأقترح أخذته من درس موازنة سنة ١٩٣٦ حيث وجدت في الجريدة الرسمية صفحة ٢٦ قولاً لوزير النافعة (إن الحكومة استنفدت في هذا العام من أموال الاحتياط مليون ومائتي ألف ليرة صرفتها في سبيل أعمال النافعة). ثم تتبعت هذا القول فوجدت في مفردات أعمال النافعة من السنة المذكورة أن قضاء البترون أحد مناطق لبنان الشمالي وعدد أهله يزيد عن الثلاثين ألفاً ولي شرف النيابة عنهم لم يصرف فيه من هذا المبلغ الضخم سوى ألفين ليرة سورية. هذا مع العلم بأنه لم ينشأ في هذا القضاء من سنة ١٩٢٠ إلى الآن متر واحد (مزفت) أو كيلومتر واحد إنشاءات جديدة. بل إن كل ما هو كائن وحصل كان من أموال الأهلين الخاصة. خصصت الآن لأصل إلى التعميم عن المنطقة الشمالية ومصايفها المتفوقة جمالاً وعمرانها وجودة مناخ تلك المنطقة التي أشادت منذ القديم طرقاتها بأموالها الخاصة ودورها العامرة يوم كان الكثيرون يمتطون ما أقدامهم وأما خيولهم أقامت هي أفخم البنايات وأتقن البيوت وأجمل الحدائق. فما الذي عملته الحكومة بها ـ كل ما فعلته الحكومة أنها تضع لها اعتمادات سنة بعد سنة هي أقرب إلى منح الصدقات وتوزيع الفضلات منها إلى قسمة الحقوق المشتركة والأموال المشتركة بين أصحاب الحقوق والأموال. والأنكى من ذلك أن المبالغ التي تقررت حتى لسنة ١٩٣٧ لم تصرف حتى الآن.

أيها السادة،

في كل مرة يرتفع صوت من الشمال بالمطالبة في الحقوق يأتي من يطالبنا في العاطفة ويبذل لنا

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الأعذار والعهود وفي كل مرة نرى ظلماً على فئة من أبناء البلاد وإجحافاً بحقوقها تقف بجانب المظلوم لإزالة الحيف ثقة منا إنه خير قيام للعمل الوطني فنرفض كل مساومة ونرذل كل مكافأة تؤدي إلى الإضرار بفئة أو منطقة لأننا (لبنانيون مخلصون) ولكن وقد رأينا ما رأينا من توزيع أعمال النافعة في هذه الموازنة وكيف استغل البعض مؤازرتنا وحسن نياتنا وكيف عبث بكرامتنا فلا نعتبر أن كرامتنا تكون محفوظة وحقوقنا مرعية إذا رضنا بهذه المبالغ لذلك وللأسباب التي بينتها أولاً وأخيراً أحتج باسمي واسم زملائي نواب الشمال على الإجحاف اللاحق بنا منذ عشرين سنة حتى الآن وخاصة على توزيع الأموال الأخيرة وننسحب من الجلسة.

(وقد انسحب من الجلسة نواب لبنان الشمالي السادة: حميد فرنجيه، توفيق عواد، يواكيم البيطار، محمد عبد الرزاق، جواد بولس، نجيب حنا الظاهر، نقولا غصن، شفيق كرامة).

الرئيس: أرفع الجلسة خمس دقائق.

(رفعت الجلسة خمس دقائق)

الرئيس: أعيدت الجلسة، انتهينا من البحث بوزارة الأشغال العامة بصورة عامة وطلب قفل باب المناقشة، وصلنا للأرقام.

تقدم اقتراح من الأمير مجيد أرسلان يتعلق بحذف الاعتماد العائد لأحد مهندسي الأشغال العامة.

الأمير مجيد ارسلان: تقول الحكومة إن الاعتماد لم يدرج في الموازنة سهواً.

الرئيس: من يقبل بإعادة الاعتماد المخصص لمهندس عزل في الانتخابات وقدره ١١٣٠ ليرة.

(أكثرية)

الرئيس: وصلنا للأرقام، الباب التاسع ـ مصلحة الأشغال العامة.

الفصل الأول ـ إدارة الأشغال العامة.

البند الأول ـ موظفو الأشغال العامة: ٧٨١٧٣، يضاف إلى هذا الرقم الاعتماد الذي تقرر إعادة تدوينه لراتب مهندس وقدره ١١٣٠ ليرة، فيصبح مجموع البند: ٧٩٣٠٣ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند ٢ ـ لوازم ونفقات إدارية: ٢٥٧٥٠ ليرة بدلاً من ٨٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل الرقم، البند ٣ ـ نفقات دروس: ٨٠٠٠ ليرة، اقترحت اللجنة تنزيله إلى ٦٠٠٠ ليرة، الحكومة قبلت أن يكون ٧٠٠٠ ليرة، من يقبل بهذا الرقم كما قبلت به الحكومة أي ٧٠٠٠ ليرة، يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الاعتماد، الفصل الثاني ـ مشاريع وأشغال طرقات ومباني.

البند الأول ـ شراء ولوازم وصيانة آلات: ٣٠٢٠٠ ليرة، اقترحت اللجنة، تنزيله إلى ٢٠٠٠٠ ليرة.

ميشال باحوط ـ مدير الأشغال العامة: اعترضنا على حذف الاعتماد المخصص لشراء محدلة.

نجيب نكد: أرى أن يعاد الاعتماد المخصص لشراء المحدلة وقدره ٧٢٠٠ ليرة.

الرئيس: يصبح البند ٢٧٢٠٠ ليرة، هل يمكننا زيادة هذه الاعتمادات بدون الالتجاء إلى ضرائب جديدة، هل للحكومة ملاحظة.

الرئيس: قبلت الحكومة بإعادة الاعتماد المخصص لشراء محدلة، إذن من يقبل بالاعتماد وقدره ٢٧٢٠٠ ليرة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الاعتماد، البند ٢ ـ صيانة وتعبيد الطرق ذات المنفعة العامة: ٢٤٢٨٠٠ ليرة بقي هذا الاعتماد كما هو.

الأمير خالد شهاب: لي اعتراض على ذكر كلمة: المطلة، هذه القرية موجودة في فلسطين، يجب حذفها والاستعاضة عنها بكلمة قرية موجودة في لبنان كمرجعيون مثلاً.

إلياس سكاف: أطلب أن يوضع اسم مشغرة ـ زبدل.

الرئيس: من يقبل بالاعتماد وقدره ٢٤٢٨٠٠ ليرة.

(أكثرية)

الرئيس: وصلنا إلى البند الثالث، تقترح الحكومة إلغاء البندين الثالث والرابع من الفصل الثاني والاستعاضة عنهما بالبنود الآتية:

البند الثالث ـ صيانة الطرق ذات المنفعة المنطقية
وذات المنفعة المحلية ١٣٥٠٠٠ ليرة.

البند الرابع ـ إصلاح طرق جبل لبنان ١٥٢٠٠٠ ليرة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البند الخامس ـ إصلاح طرق لبنان الشمالي ١٠٦٠٠٠ ليرة

البند السادس ـ إصلاح طرق لبنان الجنوبي ٨٨٠٠٠ ليرة

البند السابع ـ إصلاح طرق البقاع ٨٧٠٠٠ ليرة

عملنا الجهد للوصول إلى هذه النتيجة التي تؤمن حقوق جميع المناطق، أستحلفكم بالله بعد هذا الاتفاق أن لا يحصل خلاف.

عبد الله اليافي: تفضل الزملاء، نواب المناطق الشمالية والجنوبية ونواب جبل لبنان وكلفوا نواب بيروت أن يتدخلوا لحل الخلاف المتكوِّن بسبب حصة كل منطقة من اعتمادات الطرقات، فاجتمعنا أولاً وثانياً بحضور ممثلي المناطق، وبعد الأخذ والرد تم الاتفاق على هذه البنود التي تلاها عليهم حضرة الرئيس، ثم فوجئنا بهذه الجلسة بانسحاب نواب شمالي لبنان، وأنا أعتقد شخصياً أن حقوق الشمال مهضومة مع ذلك رجوت نواب هذه المنطقة باسم المصلحة العامة أن يتساهلوا بالموضوع، فنزلوا عند رغبتنا، والآن نوجه نفس الرجاء إلى نواب سائر المناطق، بالمبالغ قد وزعت كما تلاها حضرة الرئيس، أطلب من المجلس أن يصدق ذلك بالاتفاق.

محمد عبد الرزاق: تبرع الزملاء نواب بيروت لحل الخلاف ونحن نزولاً عند رغبتهم قبلنا بما اقترحوه.

مارون كنعان: أخذتم ثمن قبولكم ستة آلاف ليرة.

محمد عبد الرزاق: أعطوكم خمسين ألف ليرة.

بشارة الخوري: أما وقد رجع نواب الشمال عن انسحابهم ونزلوا عند الاتفاق الذي اقترح أخيراً فأنا أناشد نواب سائر المناطق أن يقبلوا بهذا الاقتراح.

الرئيس: طرح عليّ قفل باب المناقشة، من يقبل بقفل باب المناقشة يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: تقرر قبل باب المناقشة، نعود إلى البنود.

البند ٣ ـ صيانة الطرق ذات المنفعة المنطقية والمحلية: ١٤٣٠٠٠ ليرة.

من يقبل بالاعتماد يرفع يده.

إلياس سكاف: الرقم المتفق عليه في أول الأمر ١٣٥٠٠٠ ليرة وذلك بمعرفة حضرة الرئيس ومعرفة وزير النافعة، قررنا هذا المبلغ والآن تطلبون منا التصويت على ١٤٣٠٠٠ ليرة.

الرئيس: لصيانة الطرق ذات المنفعة المنطقية والمحلية طلبت الحكومة زيادة ٨٠٠٠ ليرة.

بشارة الخوري: إذا كنت تريد أن تبقي الاعتماد ١٣٥٠٠٠ ليرة فعليك أن توزع الثمانية آلاف ليرة على المناطق.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فريد الخازن: قدمنا اقتراح واتفقنا عليه مع نواب الجنوب والبقاع، فنحن لا نصوت إلا عليه.

أيوب تابت: بما أن النواب كانوا متفقين على شيء معلوم فكان لازم أن يتمشوا على الاتفاق، الحدة غير مرغوب فيها في المجالس النيابية، صادف أن احتدّ نائب، احتدّ رفاقه معه، نرجو الرجوع إلى الاتفاق الأول.

بشارة الخوري: الاتفاق الذي حصل لولا حدة نواب شمالي لبنان لما كان حل فيه أحد مصلحة الجميع تقضي بالرجوع إلى الاتفاق الأول.

الرئيس: أعرض على التصويت الاقتراح المقدم من الحكومة والذي يقضي بتوزيع اعتمادات الطرقات على المناطق وهو كما فصلته سابقاً.

الأمير خالد شهاب: لا يجوز التصويت على أربع بنود في وقت واحد، يجب أن يكون على كل بند بمفرده.

الرئيس: بما أن الاقتراح يتعلق بتوزيع الاعتمادات على المناطق الأربعة فلا أطرح للتصويت إلا الأربع بنود سوية.

الأمير خالد شهاب: الدستور يمنع ذلك يا حضرة الرئيس الموازنة تصوت بنداً بنداً.

الرئيس: البند ٣ ـ صيانة الطرق ذات المنفعة المنطقية المحلية: ١٣٥٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

جبرائيل خباز: طريقة الاحتجاج بالانسحاب من أين جابوها.

أصوات ـ من نواب الشيعة.

الرئيس: البند الرابع ـ إصلاح طرق جبل لبنان: ١٥٢٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الاعتماد، البند الخامس ـ إصلاح طرق لبنان الشمالي: ١٠٦٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند، البند السادس ـ إصلاح طرق لبنان الجنوبي: ٨٨٥٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل الاعتماد، البند السابع ـ إصلاح طرق البقاع: ٨٧٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند، البند الثامن بدلاً من البند الخامس ـ صيانة مباني الدولة: ٢٥٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

إبراهيم المنذر: كيف توزع اعتمادات الطرقات في كل منطقة.

الرئيس: يراجع النواب إدارة الأشغال العامة ويتفق معها على التوزيع.

البند ٩ ـ بدلاً من البند ٦ ـ إنشاء مباني جديدة: ٤٣٠٠٠ ليرة بدلاً من ٤٦٠٠٠

يوجد اقتراح من الأستاذ زخيا طوبيا، فليتل.

(فتلا السكرتير المعين الاقتراح الآتي):

حضرة رئيس مجلس النواب المحترم،

لما كانت مدينة جبيل التاريخية قد أصبحت من أهم مراكز السياحة في لبنان وكانت قد قدمت ولا تزال تقدم أثمن الآثار للجمهورية اللبنانية ولما كان يوجد فيها سرايا مبنية على نفقة البلدية في مشاع المدينة فاستولت عليها مصلحة الآثار من مدة وهدمتها ولم تعوض الحكومة على البلدية بثمن هذه البناية ولا بتشييد سواها فعليه أقترح تخصيص مبلغ ثمانية آلاف ليرة لبنانية من أصل المبلغ المذكور في البند السادس الفصل الثاني في الباب العاشر (مصلحة الأشغال العامة) فبذلك يتوفر على الحكومة استئجار محل للمحكمة الصلحية ومحل للبلدية ومحل للجندرمة ويمكنها تخصيص غرفة لعرض الآثار التي تستخرج مدة ثلاثة أشهر قبل إرسالها إلى المتحف في بيروت ويوضع رسم دخولية يدفعه الزائرون للبلدية فتكون الحكومة قد أظهرت أنها ترغب أن تتعرف على منطقة جبيل في الإصلاح كما أنها لا تتساها في تحصيل الضرائب وإني أرجو من الحكومة والزملاء الكرام المدافعة على هذا الاقتراح.

بيروت في ٢٤ شباط سنة ١٩٣٨

نائب جبل لبنان

أحمد الحسيني

نائب جبل لبنان

الإمضاء: زخيا طوبيا

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

زخيا طوبيا: إن أكلاف السرايا القديمة التي هدمتها دائرة الآثار مدفوعة من أهالي جبيل، وعدت الحكومة ببناء سرايا جديدة أو إعطاء البلدية المال اللازم لذلك.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: عندما يوجد دراهم في الخزينة ينظر بالأمر.

الرئيس: يحال هذا الاقتراح إلى اللجنة المختصة.

نعود إلى البند ٩ ـ إنشاء مباني جديدة: ٤٣٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند ١٠ ـ صيانة الأملاك العمومية البحرية: ١٥٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: الفصل الثالث ـ أشغال الري، كان مدون في هذا الفصل ٢٠٠٠٠ ليرة حذفته اللجنة لأنه يوجد مشروع للري على حدة.

السيد أحمد الحسيني: إن لأشغال الري اعتماد خاص إنما ألفت نظر المجلس إلى نقطة وهي كان يوجد في اليمونة سد ماء يسقي أراضي قرية اليمونة، أتت طوفة وهدمته وأخرجت المياه منه ولم يعد يصلح للري كما كان قبلاً.

تصليح هذا السد أمر حيوي أطلب أن يخصص لهذه الغاية مبلغ ٣٥٠٠ ليرة.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية: يصلح من الاعتماد المخصص للري.

الرئيس: من يقبل بهذا الاعتماد المدون في الفصل الثالث يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: الفصل الرابع ـ ترميم القصور الوطنية.

البند الأول ـ قصر بيت الدين: ٤٠٠٠ ليرة بدلاً من ٥٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند الثاني ـ قصر دير القمر: ٣٠٠٠ ليرة. إن اللجنة قررت حذف هذا الاعتماد، الحكومة لم تقبل.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

من يقبل بإعادة الاعتماد يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: الفصل الخامس ـ رئاسة المواني.

البند الأول ـ موظفو رئاسة المواني: ١٢٨٩٤ ليرة، عدلته اللجنة فأصبح ١٢٠٥٢ ليرة.

من يقبل بالتعديل يرفع يده.

الرئيس: البند ٢ ـ لوازم ونفقات إدارية، أنزلت اللجنة اعتماد هذا البند من ١٨٠٠ إلى ١٤٥٠ ليرة.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: لا بأس بالتعديل الذي أقرته اللجنة، إنما اقترحت الحكومة إضافة مبلغ ٢٥٠٠ ليرة على الفقرة الثانية من هذا البند وذلك لقاء بدل سكن وتعويض انتقال لمستشار دائرة المواني، وإضافة بند جديد خامس إلى هذا الفصل بمبلغ ٢٠٠٠ ليرة لمشتري زورق بخاري بميناء طرابلس.

الرئيس: إذن نقترح إضافة ٢٥٠٠ ليرة على الفقرة الثانية من هذا البند، وإضافة بند خاص مع اعتماد قدره ٢٠٠٠ ليرة لشراء زورق بخاري لميناء طرابلس، أي تطلب الحكومة زيادة ٤٥٠٠ ليرة.

فيصبح مجموع البند ٥٩٥٠ ليرة.

من يقبل بهذه الزيادة وبالاعتماد المذكور أعلاه يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند ٣ ـ شراء أدوات ملاحة: ٤٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: البند ٤ ـ أشغال مرافئ: ١٥٠٠٠ ليرة أنزلته اللجنة إلى ٥٠٠٠

يوسف سالم: تقدمت إلينا الحكومة باعتماد قدره ١٥٠٠٠ لتصليح المرافئ، كلكم تعلمون الأموال التي تتسرب للخارج بسبب السيارات وخلافها، المورد الوحيد الباقي في البلاد الساحلية هو المراكب الشراعية الموجودة في المرافئ اللبنانية والتي تشحن البضائع بأجور زهيدة، شحن طن سيمنتو من شكا يكلف ٧٥ غرش سوري بواسطة هذه المراكب وأربع ليرات سورية بواسطة السيارات على الأربع ليرات يخرج ثلاثة منها إلى الخارج ثمن بنزين وخلافه.

أرجو الحكومة أن تعيد المبلغ كما ورد في الموازنة.

أيوب تابت: لا أدري إذا كان هذا الاعتماد مختص بصيدا إذا كان مقرر صرفه على مرفأ هذه المدينة فمن الضروري أن يبقى لأن الحكومة وعدتها بهذا المبلغ، التجارة المحلية بين بلدة وبلدة قد عدمت،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تجارة الليمون مورد لا يستهان به في صيدا ولا يمكن نقل الأثمار إلا بطريقة المراكب الشراعية، لأن البواخر لا تحضر وترسي في صيدا إلا مرة واحدة في السنة.

لا أعلم الأسباب التي جعلت الحكومة أن تتساهل مع اللجنة وتلغي هذا الاعتماد، أطلب منها أن ترجع عن قرارها.

كاظم الخليل: اللجنة أنزلت المبلغ عملاً بالتوفير الذي تمشت عليه بالموازنة، فهمت مؤخراً أن الحكومة قامت بأعمال في مرفأ صيدا لم تتم بعد، لذلك أرى من الموافق إبقاء الاعتماد الأصلي لإتمام هذه الأعمال.

إبراهيم عازار: يوجد أربعمئة عائلة ليس لديها مورد سوى العمل في مرفأ صيدا، عندما تحسنت حالة المرفأ شعرت صيدا بتقدم محسوس وبحركة تجارية لا بأس بها، يوجد تجار من الشام يأخذون قسماً من بضائعهم بطريق مرفأ صيدا، إذا أبقينا الاعتماد وصرفناه في هذا السبيل لا نلقي المال جزافاً.

السيد أحمد الحسيني: في موازنة السنة الماضية كان تخصص مثل هذا الاعتماد عشرة آلاف ليرة لصيدا وخمسة آلاف لصور.

توقفت الحكومة عن إتمام المشروع لأنه لم يكن وضع فيه خرائط وعندما وضعت الخرائط لم يعد موجود مال.

لا يجوز أن يرصد كل سنة اعتماد في الموازنة ولا يستعمل.

يوسف سالم: تهدم بسبب العاصفة الأخيرة ثلاثة مراكب شراعية لا يقل ثمنها عن العشرة آلاف ليرة.

الرئيس: الحكومة تقترح إعادة الاعتماد إلى ما كان عليه أي ١٥٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا الرقم يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الاعتماد.

رفعت الجلسة الساعة التاسعة مساء.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب

الإمضاء: توفيق عواد

السكرتير العام لرئاسة مجلس النواب

كاتب المحضر

وديع فرنجيه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ٢٥ شباط سنة ١٩٣٨

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ موازنة الواردات.

٣ ـ قانون الموازنة.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في ٢٥ شباط سنة ١٩٣٨ برئاسة حضرة الأستاذ بترو طراد وعضوية أميني السر محمد بك عبد الرزاق والأستاذ توفيق عواد وحضور جميع النواب ما خلا حضرات السادة: نجيب عسيران، بهيج الفضل، جبران تويني، حميد فرنجيه، رشيد بيضون، رشيد جنبلاط، روكس أبو ناضر، يوسف اسطفان.

وقد جلس في مقاعد الحكومة أصحاب المعالي: خير الدين بك الأحدب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية، والأستاذ خليل كسيب وزير التربية الوطنية والاقتصاد، وحكمت بك جنبلاط وزير الزراعة، وإبراهيم بك حيدر وزير الصحة والإسعاف العام والبريد والبرق.

الرئيس: فتحت الجلسة، تلاوة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر، وصلنا اليوم إلى درس موازنة الواردات، وقد وزع على حضراتكم البيان الإجمالي، فهل من يطلب الكلام في موضوع الواردات إجمالاً؟

يوسف سالم: إن موازنة الواردات خطيرة جداً لأن الضرائب بوجه عام موزعة توزيعاً غير عادل، فهناك ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، الأولى يدفعها الفقير تقريباً والثانية يتساوى في دفعها الفقير والغني، إذا حسبنا أن مجموع الضرائب الغير مباشرة تبلغ ٨٠ من الضرائب عامة رأينا الإرهاق اللاحق بالفقير.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أذكر أن في كل مرة كان يعرض أحد الزملاء على اللجنة المالية مشروعاً عمرانياً يتطلب بعض المال، كان أعضاء اللجنة يجيبون نريد أن نوازن الموازنة أولاً، فتوازن الموازنة أمر سهل جداً لأن واردات الدولة مقدرة بـ ٢٠٪ أقل مما هي، وبرهاننا على ذلك ما نراه في ذيل الاعتمادات الإضافية: يؤخذ من واردات الدولة العامة.

ثم إن التوزيع في الضرائب مجحف كما قلت لأنه يلحق الفقير أكثر من الغني: مثلاً ضريبة الإبل والأغنام، هذا مما يسبب أزمة في المواصلات أولاً وفي غلاء اللحم ثانياً، أما بعض الضرائب العادلة كالتي وضعت على السكن والإرث، فقد ردتها اللجنة ولم تقبل بها، ولا أعلم لماذا؟

كما وأن ضريبة التمتع لا تطبق بحسب قانون التمتع، فالمادة الرابعة مثلاً «تنص أن الشركات أصحاب الامتياز كسكة الحديد وشركة البور.. تدفع ١٠,٥٪ من إيرادها» فإذا طبقنا هذه الضريبة زادت الواردات عندنا ٣٠٠٠٠٠ أو ٤٠٠٠٠٠ ليرة على الأقل.

ومن جهة ثانية تركت اللجنة هذا الأمر ووضعت جانباً ضريبة السكن والإرث التي تلحق الغني والمتمول وقبلت بضريبة الترابة. فماذا تدفع شركات الترابة يا ترى من هذه الضريبة؟ نحن نعلم وهذا هو منطقي. إن كل صناعة تحميها بواسطة الجمارك يجب أن تدفع للدولة ثمن هذه الحماية. أما بهذه الطريقة التي نتبعها فالضريبة تقع على المستهلك وليس على الشركة لأن سعر الترابة قد زاد وأصبحت تباع بسعر الترابة الأجنبية رغم الحماية الجمركية. فيجب علينا والحالة هذه أن نضع الضريبة على الشركة ونأخذ منها على الأقل ليرة ونصف على الطون، وأن لا ندعها تزيد سعر الترابة لكي لا يخسر المستهلك.

فأقترح والحالة هذه، بما أن بعض هذه الضرائب لم تدرس كفاية، أن نصادق الآن على بعض الضرائب التي لا تأخذ جدلاً طويلاً ولا درساً عميقاً، وترك البقية لدورة آذار ريثما يتيسر لنا أن ندرسها ملياً.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: ليسمح لي حضرة النائب أن أبتدئ كلمتي حيث انتهى. فالحكومة درست هذه السنة الضرائب أكثر من كل سنة لأننا وقعنا بعجز من جراء سقوط الفرنك ومن جراء بعض النفقات المستعجلة المحتمة.

أما القول إن تقدير الواردات ينقص حقيقة ٢٠٪ عن التحصيل فهو خطأ. وباستطاعتي أن أثبت للمجلس كما برهنت للجنة المالية أن التقديرات تزيد عن التحصيل.

فلو أخذنا مثلاً الضريبة على الأملاك المبنية. فقد كان التحصيل:

٣٥٢٠٠٠	ليرة عن سنة ١٩٣٤

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٣٣٥٠٠٠	ليرة عن سنة ١٩٣٥
٣٤٩٠٠٠	ليرة عن سنة ١٩٣٦

وقد قدرناها هذه السنة بـ ٣٥٠٠٠٠

وقد بنى حضرة النائب برهانه على أن الواردات تفوق ٢٠٪ عن ما هي حقيقة، على ما يؤخذ من الموارد العامة للاعتمادات الإضافية. فعلى هذا أجيب أن في الموازنة بند خاص يدعى «احتياطي لمصارفات غير ملحوظة» وكان هذا المبلغ ٧٥٠٠٠ ليرة في السنة الماضية. فالحكومة، بسبب تدني النقد والطوارئ التي داهمتها استنزفت القسم الأكبر من هذه الاعتمادات.

أما قول حضرة الأستاذ يوسف سالم إن بعض الضرائب غير مشروعة فلا أظنه على حق لأن الضريبة تبنى على الثروة والإبل هي ثروة. أما ما تنص عليه المادة الرابعة من قانون التمتع بأن تجبى ضريبة ١٠,٥٪ فهذا غير صحيح إنما ليس على واردات الشركة بل على أرباحها. ثم أقول لكم بصراحة إن الضريبة التي وضعت على الترابة وضعت على المستهلك. وأزيد أن بعض الشركات عند تأسيسها استحصلت على إعفاءات من التمتع بموجب قانون. مثلاً على ذلك شركة كهرباء بيروت، والحكومة لا يسعها إلا احترام صك الامتياز.

محي الدين النصولي: إن المادة الخامسة من صك الانتداب ألغت هذه الامتيازات للشركات الأجنبية.

الأمير جميل شهاب: ألفت نظر حضرة النائب أن الامتيازات الأجنبية ظلت مرعية الإجراء حتى سنة ١٩٢٤، أي أن التاجر الأجنبي مثلاً لم يكن يدفع تمتعاً، أما هذه الشركات المعفية هي التمتع فأصلها عثمانية، مثلاً: الشركة العثمانية لمرفأ بيروت، الشركة العثمانية لسكة الحديد، إذن ليست هي معفية بصفتها أجنبية بل بموجب مادة خاصة أدرجت بصك امتياز كل منها.

أحمد الحسيني: إذا لم تبين الحكومة في موازنة الإيرادات الأسباب التي تنص من جرائها الإيرادات أو تزيد، فألفت نظركم مثلاً إلى ضريبة الأملاك المبنية التي كانت مقدرة بـ ٤٢٥٠٠٠ ليرة سنة ١٩٣٤ و٤٥٢٠٠٠ سنة ١٩٣٥ فأصبحت في سنة ١٩٣٨ ٣٥٠٠٠٠ ليرة فلماذا هذا النقص.

ثم نقص معدل الواردات من الرسوم القضائية من ١٨٠٠٠٠ ليرة إلى ١٠٠٠٠٠، فالحكومة تجيب ولا شك إن هذا النقص متأت من تعديل الرسوم القضائية، وقد سألت بعض المحامين والمتمولين والذين لهم الخبرة الواسعة بهذه القضايا فأفادوني أن النقص لا يزيد عن ٢٠٠٠٠

ثم إن هناك واردات لم تتقيد منذ عشر سنوات حتى اليوم فهل هذا معقول؟ وأين هي فذلكة الأسباب التي يجب أن تتبع موازنة الواردات.

الأمير جميل شهاب: إن مديرية المالية تأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار، وسوف نرفق موازنة السنة القادمة بفذلكة الأسباب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ذكر حضرة النائب أن ضريبة المسقفات نقصت من سنة ١٩٣٥، فأجيب إن لجنة التخمين أنزلت التخمينات ٢٠٪ وكانت النتيجة أن أنزلت الضريبة بمعدل ٢٦٪.

الدكتور ايوب تابت: إن هذه البلاد تعد من البلاد التي لا تدفع سوى ضرائب قليلة، فلماذا يا ترى يتذمر الشعب، أعتقد أن السبب والخطأ لا يرجع إلى مقدار الضريبة فهي قليلة بحد ذاتها بل في القاعدة التي بنيت عليها وكيفية توزيعها وطريقة جبايتها.

يجب أن نفكر لكي نضع الضريبة على أساس علمي ثابت كالضريبة على الدخل، يقول البعض إن أنواع هذه الضريبة لم تنجح في غير انكلترا، ولأول مرة أسمع أربعة أو خمسة نواب في المجلس النيابي اللبناني يطالبون بالضريبة على الدخل، فرأيي أن يقدم مشروع إن من الحكومة أو من المجلس ويحال إلى اللجنة فتدرسه جدياً ومليا وتقدم تقريراً إضافياً في كيفية تطبيقه وهل يصح عملياً، وأذكر الحكومة والمجلس في هذه المناسبة التي قدمت في السنة الماضية مشروع قانون جامع وشامل وحسب الأصول العلمية الحديثة فالرجاء أن تدرسه اللجنة الاشتراعية لأن فيه مبدأ الضريبة على الدخل.

يوسف سالم: إذا قلنا إن الإبل ثروة والضريبة توضع على الثروة، فهناك ثروة يجب أن نزيدها، ثم إن ضريبة التمتع يجب أن تعمّ على الشركات دون استثناء البتة، أتعلمون أن الفونس أيوب الملحق اللبناني لمكتب الدول المشمولة في الانتداب في باريس يدفع مبلغ ١٦٠٠٠٠ فرنك ضريبة ويأخذ الأموال من حكومتنا.

أما قضية السيمنتو فالواجب أن تنقص الحماية الجمركية وبهذه الطريقة تضع الضريبة على الشركة ونعفي المستهلك المسكين من زيادة الأسعار.

إسكندر البستاني: إن ما سمعناه من الأستاذ سالم ومن الدكتور تابت صحيح لأن أكثر هذه الضرائب جائرة في وضعها وتوزيعها وجبايتها ـ إنما هذه القضية الهامة لا تثار في المجلس إلا مرة في كل سنة أي عند درس الموازنة.

إذن إصلاح وضع الضرائب لا يمكن الآن، لأن تغيير الأنظمة يجب أن يتم في بحر السنة وهو يستغرق وقتاً طويلاً. أما طلب حضرة الزميل يوسف سالم بتأجيل البحث في بعض الضرائب لدورة آذار المقبلة فهو خطأ لأنه لا يمكننا أن ندع الميزانية مفتوحة حتى آذار.

شارل عمون: من المعقول والمسلم به أن تدفع كل الشركات وطنية كانت أم أجنبية الضرائب المقررة بحسب قانون التمتع، أما القول بأن بعض الشركات لا تدفع ضريبة بموجب صك امتيازها فهذا مخالف للدستور اللبناني في مادته ٨١ ـ ولا يمكن لأي كان في البلاد أن يخالف الدستور ـ وأعتقد أن لو عرضت الحكومة على الشركات بدفع الضريبة كاملة لقبلت خوفاً من فسخ الاتفاقيات.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ومن جهة ثانية أعتقد أن الضرائب المباشرة قليلة جداً بالنسبة للغير المباشرة. فعلى الحكومة أن تأتينا بسياسة مالية، وإذا أتت لجنة من المفتشين وقامت بعملها مجرداً لأمكنها أن تضع الضريبة على الدخل.

يواكيم البيطار: نحن الآن أمام أرقام كالطلاسم ـ فلماذا لم تعطِ الحكومة بياناً مفصلاً كما فعلت للنفقات؟ حينئذ نعلم الكمية التي يدفعها كل قضاء وما يستوفى من الرسوم وما يتبقى منها.

خسروف توتنجيان: (ألقى خطاباً بالإفرنسية وهذه ترجمته):

أيها السادة،

إن درس المجلس للميزانية يعطي فرصة سانحة لكل نائب بإبداء آرائه السياسية والاجتماعية التي يدين بها في الندوة وخارجها.

فبصفتي ممثلاً لحزب الطاشناق ومن الفئة الاشتراكية الثانية أرى من واجبي أن لا أدع هذه الفرصة تفوت دون أن أبدي برأيي صريحاً بهذه الموازنة التي سوف تقترعون على بنودها بعد هنيهة كما وأنه لي الشرف أن أشترك باسم الأرمن اللبنانيين الأحرار في أعمال السلطة التشريعية في سبيل لبنان والمدافعة عن حقوقه.

وبما أنني عضو في كتلة الاتحاد الوطني سوف أقترع لهذه الميزانية وأقرها بعد أن أبيِّن لكم الأسباب والدوافع التي دعتني لذلك وأعتذر من الزملاء الكرام لكلامي بالإفرنسية مع الأمل أن أصل ليوم أحادثكم فيه باللغة القومية ـ نقد الموازنة ـ إن النظرة الأولى لهذه الموازنة تدلنا على أوجاع تتألم البلاد منها أولها تدني النقد الذي ذهب بثروة بلاد صغيرة تتطلب الحياة، وكل عمل نقوم به للإصلاح المنشود وتوسيع الأفق السياسي يبقى ناقصاً، ولا يظهر سوى الألم الذي يحز نفوس اللبنانيين واليأس المستحوذ على بلد ناشئ يتطلب الحياة والبقاء مع العلم بكثرة الوظائف التي يئن المكلف منها فالمصارفات بأكثريتها تنفق على دوائر الدولة أما النفقات على المشاريع العامة العمرانية والإنشائية فإنها قليلة جداً لكي تدر الخير على لبنان وتقوي اقتصاديات أهليه إن هذه الموازنة تحفظ حقوق الملاك والمعاملات التجارية والمالية والرساميل الأجنبية، ولا تترك مجالاً للدفاع عن سلامة الأراضي اللبنانية، وإنني لأتساءل في هذه المناسبة ما يحل بنا لو لم يكن هنا جيش إفرنسي يدافع عنا وعن حدود بلادنا وهذا التوزيع الغير عادل للضرائب يجعل الضرائب المباشرة بنسبة ١٠٪ من النفقات.

ثم إن كل واحد منا وهو شاعر بالمسؤولية الملقاة على عاتقه لأنه في هذه الندوة يمثل الشعب يتساءل ولا شك عن الذي يتحمل مصارفات هذه الموازنة ومن يقوم بأعباء الضرائب.

فالواردات تقوم على نوعين من الضرائب: مباشرة وغير مباشرة، فالضرائب المباشرة تكون ٢٠٪ من الغير مباشرة، وهذه الظاهرة لا تمثل الروح الديموقراطية الحرة بل تناقضها لأنها ترينا أن ٨٠٪ من واردات الدولة تدفعها الطبقة العاملة الفقيرة والبقية أي ٢٠٪ تقوم بها الطبقة الغنية خصوصاً وأن هذه الروح الغير ديموقراطية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تظهر جلياً في عدم وجود الضريبة على الدخل ولا على الإرث، ولهذا السبب نرى أن موازنة الدولة ضعيفة تمكنها من القيام بمشاريع عامة عمرانية، وسياسة اجتماعية عادلة. فالحكومة فكرت ووضعت بعض الضرائب العادلة كالضريبة على الإرث لكي تعطي للموظفين فرق المعيشة، ثم تراجعت عن الاثنين سوية نزولاً على رغبة المجلس إنني أتأسف على عدم الزيادة المشروعة للموظفين نظراً لحالتهم المادية وتدني النقد، كما وأني لا أتأسف على عدم إقرار هذه الضرائب الجديدة لأنها تزيد الضرائب الموضوعة جوراً وظلماً.

وما كنا نتأمله في سبيل البلاد والديموقراطية وفائدة للخزينة هو اقتراح جريء وسياسة مالية قوية مستقلة من روح اجتماعية عادلة، فهل كان بوسع الحكومة الحاضرة هذا العمل الجريء؟ إن ضميري يجيب كلا، ولا بوسع حكومة أخرى لأن حالة المجلس لا تسمح للحكومة أن تقوم بهذا العمل، وأزيد على هذا أن المعارضين لهذه الميزانية والذين سوف يحجبون ثقتهم عنها لم يقدموا لنا مشروعاً عمرانياً مفيداً بخلاص الموازنة، واكتفوا بانتقادات قد تكون صحيحة إنما لا تنبئ عن تحسن في الأحوال.

أيها السادة، قد يسألني البعض منكم بعد هذه الانتقادات التي أعدها سطحية، لماذا أنا مستعد للاقتراع بجانب هذه الموازنة، وأنا ألخص لكم الآن الأسباب:

فلو امتنعنا عن التصويت ماذا يحصل، تغيير الحكومة وهل يمكن للحكومة المقبلة أن تضع الميزانية الحالية على الأسس التي نريدها وهل يتبعها الزملاء بذلك، أولاً نكون بهذه الحالة قد زعزعنا النظام النيابي وهددنا الدستور الذي قامت البلاد وقعدت لإرجاعه هذا ما لا نوده جميعاً، ولا يمكنني أن أرضى بهدم هذا النظام القائم مع أن له أخطاء عديدة من أزمات مادية ومعنوية، وأملي بأن تقوم تربية سياسية وزرع الأفكار الديموقراطية في نفوس الشبيبة والناشئة الجديدة لكي نصل يوماً إلى تحسين هذا النظام الذي أنا من أتباعه الحميمين، ويجب أن ننفخ روح واحدة في النشء الطالع لكي نصل إلى وحدة متماسكة الأجزاء، ولهذه الأسباب أتمسك بأهداف النظام الجمهوري الديموقراطي لأنه يفسح المجال للعمل المثمر ويؤكد في بلوغ الحريات ويحفظ سلامة شعار المثلث، الحرية، الاخاء، والعدل وينشئ أحزاب سياسية قائمة على المبادئ وليس على الأشخاص والديانات كما هي الحالة اليوم في هذه البلاد الجميلة.

وفي تطور الأفكار والآراء التي لا تتأخر بجعل الجمهورية اللبنانية حرة وغنية، أستسمح منكم وأستلفت أنظار الحكومة على حركة النقابات التي تتألف شيئاً فشيئاً، ومن واجب الحكومة أن تستقبل هذا المبدأ وأن تسير به على طريق اقتصادية وهي تحسين حالة العمل والعمال والموظفين، وهذه هي الواسطة الوحيدة التي يمكنا بها أن ننتزع من الجماهير كل شغب شيوعي والتفاوت بين الطبقات الاجتماعية، وهذه الشيوعية تستغنم فرصة وجود في دست الحكم في الدولة الحليفة فرنسا جبهة شعبية حتى يعتقد عمالها أحراراً في كل ما يخل بالنظام، ومن ثم إن السير بالحركة النقابية للعمال تهدئ كل حركة شغب، وإنني أرجع إلى روح العدل في الحكومة لدرس الطرق اللازمة الواجب اتخاذها لكي تحسن حالة الموظفين والعمال في الدوائر العامة والخاصة، وتهيئة قانون للعمل كما هي الحالة في البلاد المتمدنة والمتقدمة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وإن حالة الفلاحين تسترعي اهتمام الدولة وكل قدم نسير به في طريق التحسين والعمل تؤلف تثبيتاً للهيئة اللبنانية واعتقاداً في اللبنانيين بلبنانهم المستقبل وبلادهم الحرة. إنني لا أشك في وطنية الذين يتمنون ويطالبون أن نرجع في الحكم إلى نظام لبنان القديم إنما أذكركم أن الحالة السياسية قد تغيرت منذ ذلك والحالة الاجتماعية قد تطورت وأن لبنان اليوم هو غيره بالأمس، ووجودي في هذه الندوة النيابية يبرهن لكم كفاية عن هذا التطور، وكل ما أطلبه هو أن يكون لبنان مستقلاً.

إذن السيادة القومية تتطلب منا جهوداً جبارة لأنها مستهدفة لمصاعب شتى ولكي نقف سداً منيعاً في وجه مصارفات كبيرة باهظة هي فوق وسعنا، وإن البلاد التي استفاقت القومية فيها بعد الحرب الكبرى وحكمت نفسها بنفسها، جربت هذه الآلة الحكومية الضخمة التي يئن منها لبنان، وعليهم فوق ذلك المدافعة عن كيانهم وسلامة أراضيهم بتأليف جيش وطني، وعلى الأقل إن لبنان ولو موقتاً ليس بحاجة إلى هذه المصارفات التي لا يتمكن من القيام بها.

والنتيجة، إن لي ملء الأمل لمستقبل هذه البلاد وهذا الشعب اللبناني الفطن الذي عرف في بلاد كثيرة كمصر وبلاد أميركا وغيرها حيث أقام أبناؤه وظهروا وسادوا، هذا الشعب لا يمكنه أن يكون أقل شأناً وعملاً من أبنائه في المهجر لبناية السيادة القومية والتقدم المستمر في طريق العمران والرقي حيث لا تتأخر جماعة الأرمن اللبنانيين أن يساعدوا بملء إرادتهم.

محمد العبود: اسمحوا لي أن أبيّن لكم قضية حسابية.

إن الضرائب مقسومة إلى مباشرة وغير مباشرة، ففي الأولى نرى أن بعضها قليل بالنسبة للوارد الحقيقي والبعض الآخر موافق لا بل يزيد قليلاً حسبما قال حضرة مدير المالية.

نحن نهتم للواردات والصادرات في هذه الموازنة كل على حدة وهذا حق، إنما عندما ندرس الواردات يسهى عن بالنا شيء مهم وهو تكليف الضريبة. أي يرد للحكومة من الضريبة الفلانية ١٥٠٠٠٠ ألف ليرة فماذا تتكلف عليها الحكومة يا ترى. بعض الأحيان يكون التكليف معادل للضريبة، فماذا تنتفع خزانة الدولة يا ترى؟ ثم إنني أرى أن بعض الضرائب لا تتغير من سنة لأخرى كضريبة الأملاك المبنية، فهذا يفيد أن هناك فئة واحدة في البلاد تدفع الضرائب وتقوم بتغذية الخزينة، وهذا لا يجوز لأن الكل متساوون أمام القانون حسب الدستور اللبناني.

عبد الله اليافي: إن لبلدية بيروت ديوناً على الحكومة، كما وأن للحكومة على البلدية ديوناً أيضاً ولحد الآن لم يجر حساب عن كمية المبالغ المدانة والمدينة ولم يعرف من هو الدائن ومن هو المديون.

فالبلدية تستوفي من الحكومة مبلغ ٢,٥٠٪ من ضريبة التمتع، و٣٪ من ضريبة الأملاك المبنية و٦٢٪ من البنزين و٥٪ من المسكرات. فلو جمعنا هذه الواردات لبلغت ما يقارب ٤٠٠٠٠٠ والبلدية لا تأخذ من حضرة الأمير جميل سوى ٤٠٠٠٠ فقط.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهذا سببه أنه لا يوجد في البلدية هيئة مستقلة تناقش الحكومة وتحاسبها فالمحافظ ونائب رئيس البلدية وأعضاء البلدية منبثقون من الحكومة ويأتمرون بأوامرها. أطلب إذن أن يجري حساب بين البلدية والحكومة وأطلب كشفاً على هذه الحسابات.

إبراهيم عازار: لا يمكننا أن ندرس هذه الميزانية جدياً إلا بعد أن نصفي الحسابات الماضية. ونعلم ما هو قطع الحساب عن سنة ١٩٣٧

واعتقادي أن الحالة في المالية تميل إلى الفوضى أكثر منها إلى التنظيم، هذا متأت من عدم المراقبة على المالية، من عدم وجود ديوان محاسبة. نحن مجبرون أن نصدق أرقام الميزانية فق نفقاتها وواردتها لأنه لا علم لنا إذا كانت صحيحة أم لا.

ثم لي ملاحظة ثانية وهي أن ميزانية الواردات ناقصة لأنها غير مرفوقة بالأسباب الموجبة. ولذا نرى أنه ليس من العدل أن نضع ضريبة جديدة على السبيرتو الوطني. فلقد ذهب موسم الحرير وقضي على موسم الدخان ولم يبق للفلاح اللبناني سوى الكرمة يعتاش منها بعد أن ضربها الله بحشرة الفيلوكسرا. فيجب والحالة هذه رحمة بالفلاح وحبا باقتصاديات البلاد وعوناً للزراعة الوطنية أن نستثني السبيرتو الوطني من هذه الضريبة.

سليم تقلا:

أطلب من الحكومة أن تتقدم بمشروع عام تجعل فيه الضريبة على الدخل.

محي الدين النصولي: إن جبل لبنان حسب بروتوكول سنة ١٨٦١ كان يتمتع بنظام خاص للضرائب. حتى تغيّرت الوضعية بعد الحرب وأضيف إلى لبنان أربع مناطق. وقد كان الغرض من إنشاء لبنان الكبير وضع نظام مالي موحد لكل الأراضي كما يظهر من القرار رقم ٧٥١ الذي أصدره المفوض السامي بتاريخ ٢ آذار سنة ١٩٢١ والذي ينص بأن توحد كل الضرائب والرسوم على أساس التشريع المالي المتبع في بلدية بيروت. ولكن ما ورد في هذا القرار لم ينفذ وقد سارت عملية التوحيد سيراً بطيئاً في سنة ١٩٢٣ انتقلت ضريبة التمتع إلى لبنان القديم وألغيت ضريبة الأعناق. فهناك إذن ضرائب تدفعها بيروت ولا يدفعها الجبل.

لذلك أطلب توحيد الضرائب في جميع الأنحاء.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: إن ما شرحه حضرة النائب كان في القدم، ولكن الحكومات التي تعاقبت منذ الاحتلال حتى اليوم أخذت تنفذ توحيد الضرائب تدريجياً، ولم يبق سوى ضريبة واحدة لم توحد هي رسم الطابو، ولقد باشرت الحكومة الحالية بوضع مشروع قانون في هذا الصدد.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: إن بلدية بيروت قد استلفت منذ عهد قديم من الخزينة اللبنانية مبالغ معلومة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لمشاريع عمومية، مثلاً البلدية مديونة للخزينة بأعمال المجارير وتبلغ ٧٥٠٠٠٠ ليرة وبطريق الكورنيش وبسلفات متتابعة تنوف على المليون ليرة، وليسمح حضرة النائب الأستاذ عبد الله اليافي أن قوله: بلدية بيروت دائنة ومديونة فهذا يفيد ما معناه مثلاً: أنا وفلان الغني نملك مليون ليرة.

وعن قريب إن شاء الله سأتقدم للحكومة بمشروع إيجاد لجنة مشتركة لتصفية هذا الحساب تصفية نهائية ولي الأمل بأن يكون لهذه اللجنة الجرأة الكلية لتناقش وتسأل عن كل شيء.

الرئيس: الباب الأول: الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

البند الأول ـ ضريبة الأملاك المبنية: ٣٥٠٠٠٠ ل. ل. س.

الأمير جميل شهاب: إن هذه الضريبة كانت بالأساس ٨,٥٠٪ ورفعت إلى ١٢٪ ثم أعيدت إلى ٨,٥٠٪، ففي ضريبة المسقفات بند يقول: يحق للبلديات أن تتقاضى أكثر شيء ٣٪، وهكذا كانت تستوفي بلدية بيروت ٢٪ ورفع المعدل إلى ٣٪.

محي الدين النصولي: إذن ٣٪ للبلدية و٨,٥٠ للحكومة.

الأمير جميل شهاب: لا تنس المجارير يا حضرة النائب، فدين المجارير على البلدية يبلغ ٧٥٠٠٠٠، فاتخذت بلدية بيروت قراراً تمنت بموجبه على الحكومة أن يقسم الأول هذا الدين إلى قسمين تستوفي الحكومة القسم الأول بضم ٣,٥٪ إلى محاصيلها لمدة أربع سنوات والقسم الثاني تدفعه البلدية من إيراداتها العامة، وحتى الآن لم تدفع غرشاً واحداً.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: ليس للرقم المطلوب التصويت عليه دخل في قضية المجارير.

عبد الله اليافي: إذا قصرت الحكومة بجباية ضريبة المجارير فالحق على الحكومة.

خير الدين الأحدب: إن الحراسة تجبى من كل البيوت أما المجارير فمن المحلات الموجودة فيها.

الرئيس: من يقبل بهذا البند كما ورد يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثاني ـ ضريبة الأراضي الموحدة: ١٥٠٠٠٠ ل. ل. س.

كميل شمعون: كان هذا البند في ميزانية سنة ١٩٣٧ بالغاً ١٨٠٠٠٠، ثم في مشروع موازنة سنة ١٩٣٨ كان ١٧٢٥٠٠، فلماذا خفض إلى ١٥٠٠٠٠ فقط؟

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: كانت الحكومة قد وضعت ضريبة ١٥٪ زيادة على ضريبة الأراضي، ولما

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رجعت عن الضرائب وعن هذه الزيادة بالأخص خصمنا من مبلغ ١٧٢٥٠٠ نسبة ١٥٪ أي ٢٢٥٠٠ فبقي لدينا المبلغ النهائي أي ١٥٠٠٠٠، ثم إننا أنزلنا ٣٠ و٤٠٪ من ويركو الأراضي.

محي الدين النصولي: إن توزيع هذه الضريبة يوكل إلى مجلس المختارين في كل قرية، فهل تعتقدون أن التوزيع يكون عادلاً وصحيحاً، فهنا أيضاً نجد فرقاً بين لبنان القديم ولبنان الجديد.

الأمير جميل شهاب: أرجوك يا حضرة النائب أن لا تثير قضية لبنان القديم ولبنان الجديد، فلبنان وحدة لا تتجزأ، وإذا أردت يمكنني أن أعطيك جدولاً بتوزيع المال قضاء قضاء.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: إن قضاء الشوف مثلاً يدفع ويركو على الأراضي أكثر من قضاء بعلبك.

محي الدين النصولي: لماذا تفرض الضريبة على القرية وليس على الملاكين رأساً.

إلياس سكاف: كان توزيع المال في القديم غير عادل إنما اليوم أعطيت الصلاحية للمختار ليوزع بالسوية لأنه أدرى من الحكومة بالأراضي وأصحابها، ويمكن للمغبون أن يعترض أمام مجلس الإدارة الذي ينصفه في الحال.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثالث ـ ضريبة التمتع: ٢١٠٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الرابع ـ رسوم الأغنام: ١٠٠٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الخامس ـ رسوم المناجم: ٢٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قبل البند.

البند السادس ـ ضريبة الطرق: ٨٠٠٠٠

كميل شمعون: كانت تقديرات هذه الضريبة في سنة ١٩٣٦ ١٠٠٠٠٠ ليرة وفي سنة ١٩٣٧ ١٠٠٠٠٠ ليرة أيضاً، فلماذا نقصت هذه السنة إلى ٨٠٠٠٠؟ بل لماذا عندما أرادت الحكومة أن تترك هذه الضريبة لحساب البلديات قدرتها بـ ١٠٠٠٠٠ ليرة؟

الأمير جميل شهاب: هذه تقديرات وسوف نرى التحصيل لهذه السنة، فإذا كان أكثر من التقدير فيبقى الزائد في الخزانة.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الباب الثاني: الضرائب والرسوم الغير مباشرة

البند السابع ـ رسم البنزين: ٦٧٩٥٠٠ ل. ل. س.

الشيخ فريد الخازن: بأي نسبة توزع أموال البنزين على البلديات.

الأمير جميل شهاب: إن ٧٥٪ من أموال البنزين ترجع للحكومة و٢٥٪ للبلديات. ووزارة الداخلية تنفرد بتوزيع هذه الأموال على البلديات نسبة إلى ميزانية كل منها.

كبريال خباز: ما هو اعتراض الحكومة على مشروع مهم واقتصادي مفيد وهو خلط البنزين بقسم من السبيرتو. ففي هذه الطريقة وفر على السيارات وارد كبير للحكومة وتشجيع للصناعات المحلية.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: إن هذا المشروع تدرسه اللجنة.

كبريال خباز: نرجو الإسراع لأنه ينزل تنكة البنزين ٥٠ غرشاً حالاً.

مارون كنعان: إنني ألفت نظر الحكومة على توزيع أموال البنزين على البلديات، فبلدية صوفر مثلاً تأخذ ١٧٠٠٠٠ ليرة وجزين ١٢٠٠ ليرة فقط.

الرئيس: من يقبل بالبند السابع يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثامن ـ رسوم قضائية: ١٠٠٠٠٠

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند التاسع ـ رسوم كتاب العدل: ٣٠٠٠٠

كميل شمعون: أرى أن المبلغ المقدر لرسوم كتاب العدل قليل جداً، فمنطقة بيروت وحدها تحصل أكثر من ذلك.

الأمير جميل شهاب: قبل أن ندون هذا الاعتماد راجعنا حاصلات هذا الرسم في السنين السابقة فوجدنا:

في سنة ١٩٣٤	٣٨٠٠٠ ليرة
في سنة ١٩٣٥	٣٨٠٠٠ ليرة
في سنة ١٩٤٦	٣٠٠٠٠ ليرة.

الشيخ إبراهيم المنذر: نرجو من الحكومة أن تمض النظر في قانون كتاب العدل لأن الرسوم فاحشة.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

قبل البند.

البند العاشر ـ رسوم التسجيل: ١٧٠٠٠٠

يوسف الزين: هذه هي الضريبة التي لم يزل جبل لبنان معفى منها، أطلب أن تتساوى ضريبة الأملاك الأميرية مع الأملاك أي ١٥ بالألف.

الأمير جميل شهاب: قدم مشروعاً والمجلس ينظر به.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الحادي عشر ـ رسوم الطوابع: ٣٥٠٠٠٠

كبريال خباز: لقد تسربت بعض ملاحظات وأقوال جرت بالمجلس في جلسة سابقة إلى الخارج ولا سيما إلى بعض المراجع العليا مشوهة وعلى غير وجهها الحقيقي ومعناها المقصود، والذي قيل إن المجلس قام ضد فرنسا وأعضاءه حملوا بكلام مهين لبعض الشخصيات الفرنسية، وأرجو من الرئاسة أن تفهم المفوضية عن عواطفنا الحقيقية تجاه الدولة الحليفة الصديقة فرنسا.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إن ما قلته إن بعض كبار المأمورين يستأثرون ببيع بعض الطوابع لا سيما تلك التي تمثل أثراً تذكارياً، فإنني لم أكن أقصد مستشار البريد والبرق الذي أعرفه وأعلم نزاهته وتفانيه في العمل وحبه لمصلحة البلاد.

الرئيس: بصفتي رئيساً لمجلس النواب أعرب عن محالفة الصداقة والمحبة التي تربطنا بصديقتنا فرنسا، ولقد أكدت للمفوضية في هذا الصباح أن المجلس بالعكس عما روي لها قد عبر عن تشكراته للجيش الفرنسي وامتنانه من الدولة الحليفة، نحن ولا شك نقبل الانتقاد إذا كان منزهاً شريفاً وصادراً عن نفس تهمها مصلحة البلاد قبل كل شيء، ولكن هذا الانتقاد لا يغير شيئاً لا بل يزيد أواصر الصداقة والإخلاص المتبادلين بيننا وبين فرنسا.

الشيخ فريد الخازن: لقد قمنا في المجلس ضد أشخاص إفرنسيين وليس ضد فرنسا.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثاني عشر ـ رسوم المسكرات: ١٨٠٠٠٠

نجيب نكد: أيها السادة،

تأييداً لكلام الزميل الأستاذ عازار ولكلام باقي الزملاء بشأن كيفية توزيع الضرائب في المستقبل أقول إنه لما عرضت ميزانية الزراعة تكلمت عنها بصورة عامة وقلت فيما قلته إن الحكومة والمجلس أجريا بدون ترو تخفيضاً في الضرائب وفي التعويضات وفي الحالين أصاب الضرر كل ما هو لبناني من المكلف إلى الموظف إلى المشاريع العمرانية الوطنية. وقد ناشدت الحكومة إذ ذاك أن تبدأ منذ اليوم بوضع ميزانية السنة المقبلة وأن تستهدف الميزانية المصلحة الوطنية أولاً حتى تصيب في وارداتها المكلف الأجنبي بنسبة أرباحه كما تصيب المكلف اللبناني وينال من نفقاتها المشاريع العمرانية كما ينال باقي أبواب الميزانية. أقول هذا ليس كرهاً بالأجنبي ونحن هنا في لبنان لا يمكن أن نتهم بمثل ذلك. وإنما أقوله لسببين، الأول لكي لا يشعر اللبناني أنه غريب في وطنه والثاني لكي يطبق مبدأ العدل فيندفع كل بقدر احتماله وانتفاعه. ومن الضروري أيضاً أن يفسح المجال للحياة أمام المنتوجات الوطنية وأن يميز في الضرائب بين المصنوعات الوطنية وبين المصنوعات الأجنبية لكي تتمكن المصنوعات من المحافظة على كيانها، وليس في ذلك افتئات على حقوق الأجنبي. وهذا ما حدا بنا الآن إلى تقديم اقتراحنا بشأن إبقاء ضريبة المسكرات الوطنية على حالها لا أن يساوى في الضرائب بين المسكرات الوطنية والمسكرات الأجنبية. وهو مبدأ أرجو أن تسترشد به الحكومة عند وضعها الميزانية المقبلة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

إلياس سكاف: كان الرسم في القديم ٦٢ غرشاً على تنكة السبيرتو، فرفعته الحكومة إلى ٩٧,٥٠ فرحمة على المزارعين والكرامين الذي لم يتبق لهم سوى هذا المورد نطلب من الحكومة أن تعفي السبيرتو الوطني من هذه الضريبة.

الشيخ بشارة الخوري: لا يجوز أن نأخذ باليسار ما نعطيه باليمين. نسترد اليوم من أصحاب الكرمة ما أعطيناهم في السنة الماضية.

الأمير جميل شهاب: إن المزاد على المسكرات أي ٢٥٪ هو على الوطنية والأجنبية بحد سواء.

يواكيم البيطار: إن ضريبة المسكرات من أعدل الضرائب لأن المسكرات مسألة كمالية محضة. نعم أنا لا أنكر أن للكرمة منافع عديدة منها محصول العنب والزبيب والدبس، إنما لها مضرة وهو العرق أي المسكر، ولو أمكننا أن نزيد الضريبة يجب أن لا نتأخر. إذن أرجو التفريق بين منافع الكرمة ونحن نعفيها من كل رسم وبين مضراتها ويجب زيادة الرسوم عليها.

الدكتور ايوب تابت: يدخل لهذه البلاد كميات كبيرة من الشمبانيا والوسكي والبيرة وغيرها من المشروبات الأجنبية. وأعتقد أن مقدار ما يصرف من الكحول الأجنبية يفوق ما يصرف من الكحول الوطنية. وأضرب لكم مثلاً وهو أنني اشتريت في مرسيليا قنينة كولونيا وأخذتها معي لباريس، فدفعت في باريس على هذه القنينة رسماً. إذاً يمكننا ولنا ملء الحق بذلك أن نحصر الرسم على الكحول الأجنبية.

يواكيم البيطار: عندما بحث المجلس بقانون الرسوم وضعنا رسماً مضاعفاً على الفقير تجاه مخالفات صغيرة يرتكبها. نحن الآن تجاه محرمات ـ ولا ننسى بأن نصف البلاد تحرمها ـ فنأتي ونعفوها من الرسوم. إن الكرمة لم تخلق للعرق بل لمنافع متعددة ومضرة واحدة وهي المسكرات. فأطلب التصويت على بقاء الرسم كما هو ونتمنى على الحكومة أن تأتينا في السنة القادمة برسم مضاعف.

نجيب نكد: إذا أراد حضرة النائب أن يدافع عن الصحة العامة فليتقدم باقتراح منع المسكرات بتاتاً. أما وما دامت موجودة فيجب التفريق بين الوطنية والأجنبية.

توفيق عواد: أثني على اقتراح السادة إلياس سكاف ونجيب نكد وإبراهيم عازار ـ وأطلب أن يبقى البند كما هو على شرط أن يستثنى السبيرتو الوطني من ضريبة جديدة.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: الحكومة موافقة على إبقاء البند كما ورد واستثناء السبيرتو الوطني إنما بشرط أن نزيد نسبة الرسم على الكحول الأجنبية من ٢٥٪ إلى ٤٠٪.

الرئيس: من يقبل بالاقتراح المقدم من السادة: إبراهيم عازار، نجيب نكد، إلياس سكاف، وهذا هو

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

نصه: «نقترح أن يبقى رسم السبيرتو الوطني المستخرج من العنب على ما كان عليه في السنة الماضية» يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل الاقتراح، من يقبل بالبند الثاني عشر يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الثالث عشر ـ حاصلات بيع الملح: ٢٥٥٠٠٠

الشيخ فريد الخازن: هنالك فقراء يملكون ملاحات بصكوك مسجلة في الدولة العثمانية، تأتي الحكومة اليوم وتستملك هذه الملاحات دون أن تعطي تعويضاً لهذه العائلات الفقيرة.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: إن الحكومة ستفرق في المستقبل بين الذي يملك ملاحة قديمة والذي اصطنع ملاحة جديدة عندما علم أنها سوف تمنع.

نجيب حنا ضاهر: أطلب من الحكومة أن تضع مطاحن للملح وتستخرجه من شواطئنا عوضاً عن أن تشتريه من الخارج.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: لا يمكن أن نضحي بمبلغ ٢٥٥٠٠٠ لكي نرضي عشرة أو عشرين فرداً.

نجيب نكد: أعتقد أن ملحنا يضر لأنه غير مستوفي الشروط من المواد الكيماوية التي تجعله صالحاً ونافعاً كالملح المصري مثلاً.

يواكيم البيطار: قضية الملح قضية حيوية عامة تتعلق بعشرات ألوف اللبنانيين المقيمين على طول هذا الشاطئ أحراراً يصنعون الملح ويعيشون منه فعندما نبحث الآن دوام إباحة صنعه أو منعه يجب أن نبحث ما هي العوامل التي توجب المنع هل أنها أسباب صحية تتعلق بالصحة العامة أعطتها لنا فحوص وتحاليل كيماوية كما يقول بعضهم، إذا كان ذلك صحيحاً فعلينا أن نمنع الملح كما منعنا غيره من الأشياء المضرة كزراعة الحشيش مثلاً، ولكن متى يكون ذلك عندما تأتنا الحكومة بما يثبت هذا الضرر وتأتنا أيضاً بما يثبت عدم إمكان ملافاته عندئذ وحده يمكننا أن نقرر منع صنع الملح.

وإذا كان السبب بالمنع هو التساوي بين أصحاب الشواطئ اللبنانية فهذا ليس سبباً بل نحن في طليعة من يطلب التساوي وأنه يجب أن يكون للكل لأننا لبنانيون متساوون في الحقوق والواجبات.

وإذا كان السبب هو مصلحة الخزانة فأنا أقول إن هذا السبب يمكن مداركته مع عدم المنع،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وسيان عندنا عندما تكون مصلحة الشعب اللبناني قائمة، وقع الضرر على الخزينة أم لم يقع لأننا نريد مصلحة الشعب أولاً في قضية كهذه حيوية لذلك أطلب إلى المجلس الكريم إلغاء ضريبة الملح وإعطاء الحرية وإبقائها كما كانت.

الرئيس: من يقبل بهذا البند كما ورد يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الرابع عشر ـ رسوم التبغ والتنباك: ٨٧٠٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند الخامس ـ رسم الكبريت: ٥٠٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

البند السادس عشر ـ رسم الترابة: ١٢٠٠٠٠

الشيخ بشارة الخوري: كنت أعتقد أن الحكومة اللبنانية قد اتفقت مع الحكومة السورية بوضع الرسم على الترابة في آن واحد كي لا يحصل التهرب من بلد لآخر.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: إن الحكومة السورية منتظرة حتى نضعها أولاً لأنها كانت في خيفة من أن لا يصدق مجلسنا هذه الضريبة.

يوسف سالم: إن الحكومة وضعت على الترابة الأجنبية حماية قدرها ٤١٥ غرشاً، وضعت علاوة ٣٠٠٠ غرش رسم السفر ومجموع الحماية تبلغ ٧١٥ غرشاً سورياً، فأين هو ثمن هذه الحماية يا ترى؟ وماذا نستفيد من شركات الترابة، يجب أن ننزل الحماية من ٤١٥ غرشاً إلى ٢٥٠ ويبقى سعر الطون على حاله فتحول بذلك دون وضع الضريبة على المستهلك.

واهرام ليلكيان: كانت الحماية الجمركية ١١٦ غرشاً ثم أصبحت ٢٥٠ غرشاً سنة ١٩٣٢ واليوم أصبحت ٤١٥ غرشاً.

فشركة شكا مثلاً تستحصل ٧٠ ألف طون ترابة، وتربح من فرق الجمرك ما يقارب ٧٠٠٠٠٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ليرة، نحن يمكنا أن نشتري الترابة بـ ٥٦٠ غرشاً الطون والحقيقة أننا نشتريه بـ ١٣٠٠

إذن ترابة شكا تباع في أسواقنا كالترابة الأجنبية، فلماذا نضع عليها الحماية الجمركية؟ وماذا تأخذ حكومتنا المحترمة من أرباحها التي تبلغ على الأقل مليون ليرة كل سنة.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: إن مسألة الحماية الجمركية ومسألة الرسم مختلفتان تماماً، فالأولى مبدأ عام اعتنقته المفوضية العليا والحكومة اللبنانية حماية لوارداتنا، والغاية منها منع دخول المادة الأجنبية كي تصرف المادة الوطنية.

أما من جهة الرسم وفرضه على الشركات فقد فكرت الحكومة بذلك وأحالت مشروعاً من نوعه إلى اللجنة لدرسه وربما كانت نتيجة في المستقبل فتح باب التمتع على الشركات.

ثم إن الكمية التي تصرف في بلادنا تبلغ ١٠٠٠٠٠ طون وقد وضعنا ١٥٠ غرشاً على الطون فيكون مجموع واردات الدولة من الترابة ١٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية، إنما أنزلنا هذا الرقم إلى ١٢٠٠٠٠ لأن النظام سوف يطبق في ١٤ آذار أي بعد شهرين ونصف من ابتداء السنة.

الدكتور ايوب تابت: إن أكثرية أسهم شركة شكا أصبحت أجنبية، ونحن لا نستغني عن الرساميل الأجنبية، فهل سألت الحكومة إذا كانت هذه الشركة قد زادت لموظفيها.

الشيخ بشارة الخوري: نعم زادت لهم مرتين على أساس ٢٥٪ في كل مرة.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

البند السابع عشر ـ المصالح المشتركة: ٣٠٠٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند. ألخ...

صبري حمادة: كنا نعلم أن البلاد تتخبط بأزمة شديدة، ولا يجوز أن نرهق الفقير بل نحصل من الأغنياء، ولي اقتراح أرجو من الرئاسة طرحه على المجلس.

الأمير جميل شهاب ـ مدير المالية: الحكومة تصرح أنها في جباية الأموال المتأخرة ستراعي حالة الفقراء.

الرئيس: لدي اقتراح من صبري بك حمادة هذا نصه:

يعفى من دفع البقايا السابقة لسنة ١٩٣٦ المكلفون الذين يدفعون جميع التكاليف المترتبة عليهم والعائدة لسنة ١٩٣٦ وما بعدها حتى نهاية سنة ١٩٣٨

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

خير الدين الأحدب: الحكومة ترفض هذا الاقتراح.

الرئيس: من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده.

(أقلية)

سقط الاقتراح.

الرئيس: من يقبل بالبند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الباب السادس عشر: احتياطي لنفقات غير منتظرة

فصل وحيد ـ احتياطي لنفقات غير منتظرة.

بند وحيد ـ احتياطي لنفقات غير منتظرة: ٦٧٨٢٥

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

قبل البند.

الرئيس: نبتدئ الآن بالمناقشة في مشروع قانون موازنة سنة ١٩٣٨ كما تم عليه الاتفاق بين الحكومة واللجنة المالية.

المادة الأولى ـ إن موازنة الجمهورية اللبنانية عن السنة المالية التي تبتدئ في أول كانون الثاني سنة ١٩٣٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ٣٨ تحددت بالعملة اللبنانية السورية وفقاً للأحكام التالية:

الرئيس: من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

(أكثرية)

قبلت المادة. ألخ...

المادة التاسعة ـ تزاد بنسبة ٤٠٪ تسعيرة الرسم الداخلي المفروض على الخمور والبيرة والمسكرات والمشروبات الروحية والكحول بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٣ تاريخ ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٣٣ المعدل بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٤١ تاريخ ٢ شباط سنة ١٩٣٤

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: أما وقد قبل المجلس باقتراح الأستاذ إبراهيم عازار ونجيب بك نكد والياس بك سكاف بخصوص رقم واردات المسكرات، فيجب تعديل المادة التاسعة وفقاً للاقتراح.

إبراهيم عازار: أرجو أن يقال في آخر المادة: أما الكحول المستخرجة من العنب الوطني فتبقى خاضعة للرسم القديم.

الرئيس: من يقبل بالمادة التاسعة معدلة مع زيادة هذه الفقرة في آخرها. أما الكحول المستخرجة من العنب الوطني فتبقى خاضعة للرسم القديم يرفع يده.

(أكثرية)

قبلت المادة. ألخ...

يواكيم البيطار: أطلب تخفيض العقوبات لأني أراها باهظة في حق فقراء وعيال لا معين لهم سوى هذه الملاحات الصغيرة التي يستثمروها.

الأمير جميل شهاب: مدير المالية ـ إذا خفضنا العقوبات يكثر التهريب، أما إذا كان هنالك رجل فقير وتعاطى التهريب مرة يمكن للحكومة أن تتساهل معه خصوصاً في بادئ الأمر.

نجيب حنا ضاهر: يجب على الحكومة أن تشتري الملح من الأهالي.

خير الدين الأحدب ـ رئيس مجلس الوزراء: الحكومة تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات السيدين البيطار وحنا ضاهر.

الرئيس: من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

(أكثرية)

قبلت المادة. ألخ...

الرئيس: يصار الآن إلى التصويت على القانون برمته بالمناداة بالاسم.

(فنادى السكرتير المعين على النواب بالأسماء).

فوافقت عليه الأكثرية.

الرئيس: تقدم للرئاسة اقتراح من السيدين محي الدين النصولي وسليم تقلا هذا نصه: أما وقد انتهت الموازنة فإننا نقترح باسم المجلس أن نوجه كلمة شكر إلى الأمير جميل شهاب للجهود الطيبة التي يبذلها في إدارته.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من يوافق على هذا الاقتراح يرفع يده.

(الإجماع)

قبل الاقتراح.

الرئيس: رفعت الجلسة.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب

الإمضاء: توفيق عواد

السكرتير العام لرئاسة مجلس النواب

كاتب المحضر

جان جريصاتي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الرابع ـ العقد العادي الثاني

الجلسة الخامسة

المنعقدة نهار الاثنين في ١٢ كانون الأول سنة ١٩٣٨

الساعة الرابعة بعد الظهر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر نهار الاثنين الواقع في ١٢ كانون الأول سنة ١٩٣٨ برئاسة الأستاذ بترو طراد وعضوية كل من أميني السر خالد بك عبد القادر والأستاذ جواد بولس وحضور جميع النواب ما عدا حضرات السادة محمد عبد الرزاق أحمد الحسيني أحمد أسعد بهيج الفضل، جبران تويني، جبرايل خباز، جورج تابت، حكمت جنبلاط خير الدين الأحدب، كميل شمعون، موسى نمور، يوسف أسطفان وأعتذر عن الحضور السادة: الأمير خالد شهاب، نسيب داود، أحمد الخطيب.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: عبد الله بك اليافي رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية، حميد بك فرنجيه وزير المالية، روكز بك أبو ناضر وزير التربية الوطنية والصحة والبرق والبريد والأستاذ خليل كسيب وزير الداخلية.

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ تلاوة تقرير الأستاذ محي الدين النصولي مقرر الموازنة العام عن موازنات رئاسة الجمهورية ـ رئاسة مجلس النواب ـ رئاسة مجلس الوزراء ـ النفقات السرية والمناقشة في هذه الموازنات.

٣ ـ كلمة للدكتور الياس عاد تتعلق بالموازنة.

٤ ـ استعراض للموازنة ولحالة البلاد للسيد نجيب نكد.

الرئيس: فتحت الجلسة، فلتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر، تلاوة تقرير الأستاذ محي الدين النصولي مقرر الموازنة العام عن موازنات رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس النواب، رئاسة مجلس الوزراء النفقات السرية والمناقشة في هذه الموازنات.

سليم تقلا: اعتبر ان المباشرة بدرس الموازنة لا تجوز قبل ان تتقدم الحكومة بمشروع الموازنة النهائي، لا يجوز ذلك لا من الوجهة القانونية ولا من الوجهة النظامية.

الرئيس: يمكنك إبداء هذه الملاحظة بعد تلاوة تقرير المقرر، ان جدول الأعمال ينص على تلاوة التقرير أولاً.

سليم تقلا: اعتراضي على عدم المباشرة بدرس الموازنة لأنها غير جاهزة.

توفيق عواد: تلاوة التقرير هو المباشرة بدرس الموازنة.

الرئيس: تلاوة التقرير هو تنفيذ جدول الأعمال على إدارة الجلسة فإذا كانت الوزارة تأخرت حتى الآن عن تقديم موازنة الواردات فربما لها عذرها، فهذا التأخير لا يمنع ان نباشر درس موازنة النفقات.

سليم تقلا: أنا لا ألوم الوزارة على تأخيرها ولا أعترض إلا على الشكل، ان البحث في الموازنة وهي غير جاهزة مردود شكلاً.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ ان الأستاذ سليم بك تقلا يعترض اعتراضاً شكلياً لا نرى مانعاً من سماعه، أرجو الرئاسة أن تجيبه لذلك.

الرئيس: لا بد من تلاوة التقرير أولاً، فليتل التقرير.

محي الدين النصولي: مقرر الموازنة العامة ـ (وقف الأستاذ النصولي وتلا التقرير الآتي:

تقرير الأستاذ محي الدين النصولي
مقرر الموازنة العام
على موازنات رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء والنفقات السرية

ليست الموازنة بكفة من كفتيها أو بالنفقات فحسب أو بالواردات فحسب ولكن الموازنة بكفتيها الاثنتين وهي لا تدعى موازنة إلا إذا توازنت هاتان الكفتان ونظمتا تنظيماً يكفل سير شؤون الدولة سيراً مطرداً حثيثاً.

(أمامنا الآن كفة النفقات درستها اللجنة قبل كفة الواردات تمشياً مع الأصول المالية المتبعة في جميع الدول الراقية التي تقضي بمعرفة حاجات الدولة التي تشرف على مقدرات الشعب وتحفظ الأمن وتقيم العدل فإذا جليت هذه الناحية وتبين بالأرقام المبالغ التي لا بد منها لتأمين هذه الحاجات عمدت الحكومة إلى تدارك المال الذي يقابل هذه الحاجات مبتدئة قبل كل شيء بالموارد الطبيعية منتقلة بعد ذلك إلى الضرائب التي تطلبها من مجموع الشعب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ولقد كانت اللجنة قد عزمت على ان تقدم إلى المجلس الكريم تقريراً عاماً يتناول بالتفصيل الأسس التي تقوم عليها الموازنة اللبنانية

ترمي إليها الحكومة الآن الموازنة لا تقتصر على كونها أرقاماً فحسب بل هي أداة يقصد منها أهداف معلومة فنحن نرى إحدى الدول تعنى بزيادة التسلح مثلاً وغيرها بتنشيط الزراعة أو حماية الصناعة أو اجتذاب الاغراب أو تربية النشء تربية عسكرية لذلك كان لا بد من التساؤل ما هي الأغراض التي تقصد إليها الموازنة اللبنانية وهل للدولة هدف تسعى إليه فلقد مضى علينا عشرون عاماً ونحن نتخبط في فوضى تشمل جميع نواحي العمل في لبنان وكانت الحكومات ولا تزال تواجه الحاجات اليومية بعلاجات يومية فتعيش كما يقال يوم بيوم وأنصع برهان على هذا موازنة العام الفائت التي لم تتعادل عملياً وإنما اخترع لها علاج غريب في بابه وهو تحصيل البقايا المتأخرة من الضرائب فكان ذلك اعترافاً من الحكومة ان البقايا تؤلف مورداً من موارد الدولة مع انها ليست في الحقيقة مورداً بحد ذاتها وإنما هي دين للحكومة كان يجب أن تتقاضاه عاماً فعاماً في أوقاته المحددة.

على أنه يؤسفنا جداً ان تكون هذه النظرة غير ممكنة الآن لأن انتقال الحكم من يد حكومة إلى يد حكومة كان من نتيجته ان الأشخاص الذين تولوا الحكم اليوم يرون في نظام الضرائب رأياً يختلف عن رأي سلفائهم فأوقفوا أعمال اللجنة المالية ريثما يتمون تعديل الضرائب أو يفرضون ضرائب جديدة.

ولكن اللجنة بعد أن تريثت في الدرس لتفسح المجال أمام الحكومة لإتمام تنظيمها لكفة الواردات لم تر بداً من المضي في بحث الموازنة ولا سيما كفة النفقات مخافة أن تتهم ويتهم المجلس من ورائها بالتقصير سيما وأن الدستور وقف هذه الدورة على درس الموازنة.

وهناك سبب آخر يهيب بنا إلى الشروع حالاً في درس هذه الموازنة دون انتظار مشاريع الحكومة ذلك ان النفقات ولا سيما ما يتعلق منها برواتب الموظفين لا يمكن أن يطرأ عليها تعديل جوهري.

لذلك نرجئ التقرير العام عن الموازنة إلى ان ترد مشاريع الحكومة التي تتعلق بالواردات وعند ذلك نضع بين أيدي الزملاء الكرام بحثاً مستفيضاً في التعديلات التي تكون قد طرأت على نظام الضرائب وفي رأينا الصريح عنها سواء أمن حيث الأسس التي تقوم عليها أو من حيث تحقيقها المساواة بين طبقات المكلفين.

وسيتضمن تقريرنا هذا الآراء التي أدلى بها أعضاء اللجنة والاقتراحات التي تقدموا بها والتي تتعلق بطرق الإنفاق التي تسير عليها الدولة والإصلاح الذي يجب ان يدخل على كثير من الدواوين كوضع نظام للمكتب الفني يجعله بعيداً عن الشبهات ويحمي مئات الألوف من الليرات من أن يتصرف بها فرد على هواه ولو كان هذا الفرد وزيراً.

لذلك نشرع حالاً ببسط موازنة النفقات بأرقامها التي تم الإتفاق عليها بين اللجنة والحكومة ونعطي لمحة وجيزة عن كل باب من أبوابها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الباب الأول ـ رئاسة الجمهورية

فصل وحيد ـ رئاسة الجمهورية

البند الأول: مخصصات رئيس الجمهورية ١٧٥٠٥

البند الثاني: موظفو ديوان الرئاسة ٣٠٧٠

البند الثالث: لوازم ونفقات إدارية ١٨٥٠

صدقت اللجنة هذا الباب كما ورد دون نقاش وهي ترجو من المجلس تصديقه.

الباب الثاني ـ مجلس النواب

فصل وحيد ـ مجلس النواب

البند الأول: تعويضات الرئيس والأعضاء ١٠٤٩٨٤

البند الثاني: موظفو ديوان المجلس ١٥٠٤٠

البند الثالث: لوازم ونفقات إدارية ٤٢٥٢

صدقت اللجنة هذا الباب بعد تصحيح رقم راتب مدير غرفة الرئاسة بالاتفاق مع الحكومة وهي ترجو من المجلس تصديقه.

الباب الثالث ـ رئاسة مجلس الوزراء

الفصل الأول ـ رئاسة مجلس الوزراء

البند الأول: مخصصات رئيس مجلس الوزراء ٣٢٣٨

البند الثاني: موظفو رئاسة مجلس الوزراء ١٧٦٩٣

البند الثالث: لوازم ونفقات إدارية ١٩٥٠

الفصل الثاني ـ مصلحة المهاجرة

بند وحيد: موظفون الديوان ٣٦٠٢

الفصل الثالث ـ قسم التشريفات

بند وحيد: قسم التشريفات ١٢٠

الفصل الرابع ـ الملحق اللبناني بمكتب الدول المشمولة بالانتداب في باريس

بند وحيد: الملحق اللبناني بمكتب الدول المشمولة بالانتداب ٤٩٣٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الباب الرابع ـ نفقات سرية ونفقات تمثيل

الفصل الرابع ـ نفقات سرية ونفقات تمثيل

فصل وحيد: نفقات سرية ونفقات تمثيل

بند وحيد ٦٠٠٠

صدقت اللجنة هذا الباب بعد أن صححت رقم الرواتب المتعلقة بموظفي ديوان رئاسة مجلس الوزراء بالإتفاق مع الحكومة. وقد كانت اللجنة ترغب تخفيض اعتماد النفقات السرية ونفقات التمثيل ولكنها امتنعت عن هذا العمل مخافة ان يفسر هذا التخفيض كعدم ثقة في الحكومة القائمة، وقد خفضت اللجنة نفقات التشريفات من ٥٠٠ إلى ١٢٠ ليرة ل.س. وهي ترجو من المجلس ان يصدق هذه الاعتمادات كما أقرتها.

مقرر الموازنة العام

محي الدين النصولي

الرئيس: الكلام للدكتور عاد

الدكتور الياس عاد: إخواني الكرام

من البديهي ان للاصطياف والاشتاء أهمية اقتصادية كبرى يتعلق عليها ازدهار البلد اللبناني التي حبته الطبيعة جميع العناصر التي تؤهله ليكون محجة أهل الأقطار الحارة التي تجاوره.

تحسيناً وتجميلاً ثم دعاوة. وهذه أعمال لا يستطيع الأفراد مهما علت همتهم القيام بها. ولا بد للحكومة من مباشرتها وتعهدها. وهي لن تخسر إذا بذلت الساعي في هذا السبيل. إن الاصطياف يمكن أن يغدو مورداً جباراً للشعب اللبناني والحكومات لا تكون غنية إلا بغنى شعوبها.

نعم ان الحكومات التي تعاقبت على لبنان شعرت بضرورة الاهتمام بالاصطياف وقامت ببعض أعمال التشجيع غير ان شعورها بقي مبهماً وأعمالها ضئيلة.

هذه هي البلدان الغربية التي خصتها الطبيعة ببعض مؤهلات بلادنا فإن حكوماتها لم تجبن ولم تتراجع أمام التضحيات المالية التي كانت تبدوا لها للوهلة الأولى عقيمة ومجلبة للاستعباد الرأسمالي بل أنفقت بسخاء لتشجيع بناء الفنادق والبنسيونات والمنازل.

فرنسا وسويسرا، وهما من امهات بلدان السياحة والاصطياف يستغلان اليوم بعد أن أنفقتا في سبيل هذه المشاريع الأموال الطائلة ثمرات تلك الجهود وتغذيان بمواردها القسم الأوفر من ميزانيتهما. وآية ما فعلت سويسرا في مطلع نهضتها ان حكومتها أوجبت على أصحاب الفنادق أن لا يستوفوا من الركاب غير ربع التعرفة المصرح بها وكانت هي تدفع الثلاثة أرباع الباقية. فكرة جميلة حكيمة أبدعها دماغ رجل فبثتها الحكومة ومضت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بعد ذلك تعد العدة سنة فسنة مدة خمس سنوات متوالية تحسيناً وتجميلاً وإنشاء حتى إذا تم لها الإصلاح المنشود وتوفرت في مناطق الاصطياف أسباب الراحة والرفاهية قامت بدعايتها المشهورة، وما هي سنوات معدودات حتى صار يؤمها بدلاً من عشرات ومئات السواح والمصطافين عدد يقدر بالألوف وبمئات الألوف.

يغرب عن البال أن إيطاليا تنفق في الوقت الحاضر وبالرغم من الأزمة العالمية فضلاً عن الأزمة الخاصة المال الكثير رغبة منها في استقدام أوفر عدد ممكن من السواح والمصطافين لتمضية فصل الصيف في ربوعها.

إذا كانت الحكومات الغربية رأت أن تنفق بمثل هذا السخاء على تشجيع السياحة والاصطياف وهي البلدان ذات المصانع والمتاجر والمعادن الغنية فلان مورد السياحة والاصطياف لا يستهان به في كل حال. ثم إذا كانت تلك البلدان الغنية رأت أن تستثمر هذا المورد بالإضافة إلى مواردها الأخرى فأحرى بحكومة لبنان ان تصرف كل عنايتها إلى تشجيع هذا المورد المفيد الذي يكاد يكون في الوقت الحاضر مورد اللبنانيين الأوحد بعد أن مات مورد الحرير وموارده الصناعية الصغيرة الأخرى.

إننا لا نطلب من حكومتنا ان تحذو حذو سويسرا فتدفع من صندوقها قسماً من التعرفة المصرح بها في الأوتيلات تشجيعاً بقدوم السواح. اننا لا نطلب منها ان تهب الشعب شيئاً بل نطلب ان تقرض الشعب، ان تمده بإرشاداتها وهو يعمل الباقي.

لا. نحن لن نقول للحكومة شجعي الغرباء على المجيء إلى بلادنا بأن تدفعي قسماً من تعرفة الأوتيلات بل نحن نرغب إليها في أن تساعد أهل البلاد على إنشاء المساكن الصالحة لاستقبال السواح والمصطافين، وهم متى اعددت لهم أسباب الراحة والرفاهية عندما يأتون إلينا. وأنه لمن الخطأ استقدام بكثرة إلى بلادنا إذا لم يكن فيها المساكن الكافية لاستيعابهم وإذا لم تكن أسباب الراحة متوفرة لهم. فلنبدأ إذاً وبإعداد البلاد وتحسينها وتجميلها وإلا التوى علينا القصد من الدعاوة.

إخواني الكرام

ان اللبنانيين يلمسون منافع الاصطياف الجمة وإذا كان للطبيعة من هواء وماء ومناظر كلها فاتن ساحر اليد الطولى في استجلاب هذه المنافع فلا تنتقدون الأعمال الكبيرة والتضحيات المتوالية التي قام بها في هذا السبيل مؤسسو وأصحاب الفنادق الكبيرة الأولى في لبنان. ان الاصطياف قام على أكتافهم والثروة المتأتية للبنان من الاصطياف ما تأتت إلا بعد ضياع ثروتهم فهم الذين أقدموا على بناء الفنادق اللائقة بلبنان وهم الذين روجوا الدعاوة للبنان وها هم اليوم قد أصبح للفنادق شأنها وقد أضاعوا ثروتهم النقدية ورهنوا أو باعوا أموالهم العقارية وفنادقهم وكأن هذه الكوارث لم تكن كافية حتى جاء تدهور النقد يفقدهم آخر أمل باستعادة مكانتهم وثروتهم.

لا. إن أصحاب الفنادق في لبنان لم يبنوا فنادقهم ولم يجازفوا بثرواتهم حباً في مصلحة لبنان وحسب لقد كانوا يرمون إلى منافعهم الخاصة من وراء مشاريعهم ولكن ذلك لا ينفي ان المصلحة العامة كانت ملازمة في

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

مصلحتهم الخاصة. فإذا كانت الظروف وكان تأخر إقبال المصطافين بكثرة قد قضى على توفيقهم وقضى على ثرواتهم وأضاع عليهم جهودهم في ما يعني مصلحتهم الفردية فإن هذه الجهود لم تضع على لبنان. فلا بد للحكومة إذاً من مد يد المساعدة لمؤسسي النهضة في سبيل السياحة والاصطياف عملاً بمبدأ عرفان الجميل فضلاً عن كون الترابط بين مصلحتهم الفردية وبين مصلحة الاصطياف يجعل من مساعدة الحكومة لهم منها للاصطياف نفسه.

فكيف تستطيع أن تساعد أصحاب الفنادق؟

إني أقترح عليها ان تدفع عنهم ديونهم لا هبة منها ولا عطاء بل ان تجعل من هذا الدفع ديناً بفوائد لا تزيد عن الثلاثة إلى الثلاثة ونصف بالماية على أن تستوفي هذه الديون تقسيطاً بخلاف مدة لا تقل عن خمس وعشرين إلى ثلاثين سنة. وعلى أن يؤمن أصحاب الفنادق الحكومة على فنادقهم أو على ان تحل الحكومة محل الدائنين الأولين في عقود التأمين أو الرهونات الجارية. وللحكومة زيادة منها في الاحتياط ان تدفع مباشرة لأصحاب الديون ديونهم فتأمن بذلك خطر المفاجآت. ثم انها تستطيع ان تنشأ دائرة مراقبة يتحمل ميزانيتها أصحاب تلك الفنادق فتتمكن بواسطتها من استيفاء القسط السنوي المتفق عليه ـ وأرى لزاماً على الحكومة أن تقرض أصحاب الفنادق بنفس الشروط المتقدمة وعلاوة عما يجب لإيفاء الديون ما يلزمهم لتوسيع الفنادق وتجهيزها بحيث تعد لاستقبال الطبقة الغنية من المصطافين فالفنادق الصالحة لهذه الغاية والموجودة حالياً لا تكفي وحدها ولا بد من إنشاء إخوات مثيلات لها.

أقول ان الحكومة هنا تستطيع أن تلجأ إلى تدبير يكفيها شر المجازفات وذلك بأن لا تدفع القرض إلا بعد أن يتم البناء وفاقاً لخرائط تكون قد وضعت وعرضت عليها من قبل وأن تدفع للملتزمين مباشرة. ولعل قائل يقول كيف يقوم البناء بلا مال والجواب هو ان الحكومة متى عرضت عليها خرائط الإنشاءات الجديدة ووافقت عليها تعطي تعهداً خطياً للملتزم بالدفع بعد قيام الإنشاءات فيقوم البناء.

هذا ما أراه واجباً لمساعدة أصحاب الفنادق على ان هناك مسائل لا بد من بحثها أيضاً ان لبنان يستطيع ان يستوعب أضعاف أضعاف ما يؤمه حالياً من المصطافين ومن البديهي انه كلما زاد عدد المصطافين ازدادت موارد الاصطياف غير انه لا بد لاستقبال الزائرين من زيادة عدد المساكن ولما كانت الضائقة العامة تحول بين أصحاب الأملاك وبين رغبتهم في إنشاء مساكن جديدة حديثة الطراز موفورة فيها أسباب الراحة فإني أرى ان تنشط الحكومة لمساعدة الراغبين في إنشاء منازل وبيوتات جديدة على نفس الأسس التي أوردتها في معرض بحث ومساعدة الراغبين في توسع فنادقهم اي على ان يجري دفع القرض بعد إتمام الأبنية المنشأة وفاقاً لخرائط مقررة ومتفق عليها.

وإني أشير على الحكومة بالاهتمام بإنشاء مدرسة خاصة لتعليم الخدمة فإنه لا يكفي المصطاف في الفنادق ان يكون الفندق جميلاً ومفروشاً على أحدث طراز، بل هو يطلب في الدرجة الأولى ان يخدم كما يجب والخدمة فن مكتسب لا تأتي بالبداهة ولا تستعاض بنية أربابها الطيبة على إتقانها إذا هم لم يتعلموها.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وأشير أيضاً إلى وجوب العناية بإيجاد فرق موسيقية (أوركستر) تقوم مقام الفرق الأجنبية استبقاء لأموال البلاد في البلاد ولعله ومن السهل العناية بهذا الشأن نظراً لوجود المعهد الموسيقي اللبناني.

أما مسألة الدعاية للاصطياف والإشتاء فلقد أصبح من المعلوم ان الأساليب التي اتبعت في شأنها حتى الآن لا تفي وحدها بالمراد.

في مقدور لبنان انه يطمح باستقدام السواح المصطافين لا من الأقطار المجاورة وحسب بل من الأقطار الأوروبية والأميركية أيضاً، ولم لا وهو البلد التاريخي ذو الآثار القيمة، لم لا وفيه أفقا وجبيل وبعلبك وصيدا وصور، لم لا وهو بلد الثلوج كما هو بلد المناخ الطيب والطقس المعتدل. ينبغي أن نعلم كيف ندعو إلى لبنان. لننشئ النشرات الخاصة عنه المصورة الملونة نضمها جميع ما يهم السايح والمصطاف معرفته من أمول المنازل والفنادق وأثمان المعيشة ومواقع الأماكن وطرق المواصلات على نحو ما تقوم به الدول الأوربية وتوزع هذه النشرات على القنصليات والفنادق ومكاتب التسفير في أربعة أقطار العالم. ثم يجب ان تنشئ مكاتب خاصة في مصر وفلسطين والعراق مزودة بالمعلومات الكافية الصافية عن كل فندق ومنزل في كل قرية من قرى الاصطياف يستطيع الراغب القدوم إلينا الاستعلام قبل ان يترك وطنه عن كل ما يرغب معرفته فيصبح سيد وقته ويصبح قادراً على المجيء في مواعيد أبكر أي في حزيران مثلاً عوضاً من تموز.

ولا بد من التنويه بوجوب الاهتمام بطرق المواصلات بيننا وبين الخارج ولا سيما بيننا وبين الأقطار المجاورة كمصر وفلسطين والعراق وذلك بالاتفاق مع بعض شركات التسفير أو بخلق شركات خاصة فيستطيع الراغبون في الاصطياف عندنا القدوم إلينا بسهولة متى شاؤوا وبأقل مصروف ممكن وهكذا يصبح في مقدور الكثيرين من اللذين لا تسمح لهم أشغالهم من تمضية فصل الصيف عندنا أن يستفيدوا من أقصر فرصة للمجيء. ويجب أن يغدو لبنان محط رحال كل جيرانه يومين في الأسبوع وذلك ان نسهل لهؤلاء الجيران المجيء لتمضية الـ Wikind عندنا.

إنه ليس من السهل تحقيق هذا البرنامج دفعة واحدة غير ان هذه الصعوبة يجب أن لا تحول دون تحقيقه فينبغي إذاً للحكومة ان تدرس الموضوع درساً فنياً فترى ما يستدعي من نفقات وتباشر تحقيقه شيئاً فشيئاً بحيث لا تعجز الخزينة ولا يبقى العمل مهملاً.

ولا ريب ان الخزينة في الوقت الحاضر موجودة في عجز حتى في تسديد النفقات العادية ولكن الواجب يقضي السعي لإيجاد المال أو القسم اللازم منه لتحقيق أهم نقاط هذا البرنامج كإنشاء الطرقات في المحلات الصالحة للاصطياف والتي لا طرقات لها للآن فتعم فائدة الاصطياف اللبنانيين جميعاً وكمساعدة أصحاب الفنادق والراغبين في إنشاء منازل حديثة على النحو الذي سبق لنا وبيناه فيطلب مثلاً من المفوضية أن تعطينا حصتنا من الأموال المشتركة أو أن تقرضنا من هذه الأموال الكمية الكافية اللازمة لهذه الغاية.

ولا أحسب أن فخامة المفوض السامي يرفض لنا مثل هذا الطلب وهو الرجل الاقتصادي. فهو بلا شك لا يرفض لنا مثل هذا الطلب متى عرف ان من نتائجه ازدياد ثروة البلاد والتخفيف عن عاتق المكلفين.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

إخواني الكرام

هذا ما رأيت أن أبسطه عليكم وعلى الحكومة في بدء هذه الدورة من سنتنا النيابية الجديدة فلا نقصر أعمالنا وأعمال الحكومة على السياسات الضيقة العقيمة فيشعر الشعب ان همومه هي هموم ممثليه وأنا نعمل لإسعاده والإعراب عن أمانيه لا لتقرير الضرايب والتضييق عليه.

فإني أقترح على هذا المجلس ان يتناقش في هذا الموضوع وان يطلب من الحكومة تعيين لجنة خاصة بصورة مستعجلة لدرسه مطولاً ووضع تقرير مفصل عما يمكن تقريره حالاً وعرضه عليكم أيها السادة لتصدقوه.

وعسى أن أكون قمت ببعض الواجب وان يكون لعملي الأثر الطيب في تنبيه الحكومة إلى هذا الواجب الاقتصادي الكبير لعلها تنشط إلى العمل المجدي.

سليم تقلا: أكرر ما قلته قبل تلاوة التقرير، ان الميزانية قانون وان هذا القانون غير موجود لدينا.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية ـ الميزانية موجودة بين أيديكم، عندما نريد تعديلها سنتقدم بهذا التعديل للمجلس، اعتبروا قانون الموازنة الموجود بين أيديكم.

سليم تقلا: قدرت الواردات بموجب المادة الثانية من مشروع قانون الموازنة بمبلغ ستة ملايين ليرة ونصف، هل نستطيع ان نعتبر هذا الرقم نهائياً، ثم ان الموازنة هي العمل الوحيد الذي يهيئه المجلس، أيمكنه درس موازنة غير موجودة لديه، لذلك إني أطلب تأجيل درس الموازنة إلى أن تنتهي الحكومة من تقريرها وتتقدم إلى المجلس بالمشروع النهائي.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ عندما تولينا الحكم صرح حضرة رئيس الوزارة ان الحكومة ستتابع درس مشروع الموازنة الذي قدمته الحكومة السابقة، فنحن لإشعار آخر متمسكون به.

ولكن هذا لا يعني اننا نتمسك بكل ما ورد في الميزانية نحن امام مشروع لم يصبح قانوناً بعد، ولنا الحق بإدخال التعديلات عليه التي نراها موافقة.

سأل الأستاذ تقلا إذا كنا نتمسك بأرقام هذه الميزانية، اننا نقوم بدروس وعند انتهاء هذه الدروس تصبح أرقام الميزانية نهائية.

لذلك أطلب من المجلس الكريم ان يباشر بأعمال الموازنة ويقرر ولو النفقات، نحن متمسكون بهذا المشروع إلى أن نتقدم بغيره.

سليم تقلا: أنا أعتبر ان الموازنات تحور وقت درسها وبعد درسها فأنا لا أبحث في التعديل بل بالأسس، سمعنا ان الحكومة ستبحث بتعديل أسس الضرائب، فكل مادة من مواد هذه الموازنة هي معرضة للتعديل.

لذلك أقول ان درسنا يكون عقيماً إذا تعدلت أسس الضرائب، إنما إذا اكتفت الحكومة بتعديل بعض المواد فلا بأس من المباشرة بالدرس.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ نحن ندرس الآن النفقات ولا يمكننا الآن أن نتوقف عن درسها لأن الحكومة تأتي وتقول يلزمني كذا في باب النفقات، باعتبار ان ما تطلبه هو حاجة ضرورية، فعندما يصدق المجلس على مبلغ هذه النفقات تأتي الحكومة بالواردات اللازمة لها.

ثم إني أذكر حضرة النائب ان الحكومة في العام الماضي تقدمت بقانون موازنة قلب رأساً على عقب أثناء درسه وتصدق فيما بعد أي بعد إدخال تعديلات هامة عليه.

سليم تقلا: ان عمل الحكومة في السنة الماضية لا يشكل يا حضرة الوزير دستوراً يجب ان نتمشى عليه كل عام.

عندما تقدمت الموازنة للمجلس في السنة الماضية كان تقرير اللجنة مفصلاً وشاملاً النفقات والواردات، وإذا حصل تعديل فالتعديل حصل أثناء درس الموازنة في اللجنة.

أما القول ان جميع الدول تبحث النفقات أولاً فهو صحيح ولكنه على الحكومة لا على المجلس فإن المجلس لا يمكنه ان يقترح زيادة النفقات، يجب على الحكومة ان تتقدم بجدول عام للنفقات والواردات أولاً ثم ينظر فيه المجلس، لذلك فإنني أطلب التأجيل لأن الموازنة وحدة لا تتجزأ.

توفيق عواد: ان نظرية معالي وزير المالية هي نظرية وفتوى لبقة، إننا نرى ان نعرف موقف الحكومة من هذه الميزانية، فإذا كانت تتبناها فيكون لنا نظرية وهي رد مشروع الموازنة من أصل وأما إذا كانت تريد تعديلها فإننا نريد ان نعرف ما هي هذه التعديلات.

موازنة الواردات لا توجد حتى في اللجنة المالية وربما الحكومة نفسها لا تعرف حتى هذه الساعة ما هي هذه الموازنة.

في الحالة هذه لا يمكننا ان نقر النفقات قبل ان نعرف الواردات.

اسكندر البستاني ـ إن كل ما قيل عن وحدة الموازنة هو صحيح إنما هذا القول لا ينطبق على الموازنة التي لدينا، كل ما يكتب في الجرائد وكل ما يقال بهذا الصدد لا عبرة له، نحن نعرف ان هذه الموازنة التي أرسلت إلى المجلس بموجب مرسوم هي قانونية ولا نعترف ان هناك ميزانية غيرها إلا عندما تأتينا الحكومة بمشروع موازنة جديد.

إبراهيم عازار: عطفاً على ما قاله الأستاذ سليم تقلا، إذا قيل لنا بانه يوجد لدينا مشروع قانون نجيب انه لا يمكننا ان نجزئه ولا ان ندرسه طالما لم تنتهي اللجنة المالية من درسه ولم تقدم تقريرها العمومي عليه.

ان اللجنة لم تدرس بعد الواردات ولم تعط رأياً بمشروع قانون الموازنة فلا نستطيع ان ندرس النفقات، ثم من حيث الشكل فإنه لا يجوز لنا ان نجزئ الموازنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شارل عمون: رئيس لجنة المالية ـ هناك نقطتان: نقطة حقوقية دستورية ونقطة واقعية.

النقطة الدستورية هي انه لدينا مشروع قانون الموازنة ولا يمكن لنا ان ندرس جميع مواده دفعة واحدة بل يصير التصويت عليه مادة مادة.

اما النقطة الثانية الواقعية فهي اننا تقدمنا إلى هذا المجلس بالأمور التي لا يستغني عنها أحد والتي لا يمكن توفير غرش واحد منها، فالاعتمادات المرصدة في موازنات رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب لا يمكن أن نوفر فيها شيئاً، لديكم الآن موازنات معصورة لا يتيسر لكم ان توفروا بارة منها لذلك أجلنا النظر في موازنة وزارة الأشغال العامة إلى أن تتقدم الحكومة بميزانية الواردات.

فريد الخازن: (مقاطعاً) في كل مرة يريدون التوفير وسد العجز من النافعة، فهذا لا نقبله قطعياً... نحن لا يوجد عندنا وزارة حربية ووزارة طيران، كل ما عندنا وزارة طرقات...

شارل عمون: (متابعاً) أنا لم أقل ذلك، وربما نطلب زيادة اعتمادات للطرقات.

أما البحث العام عن الموازنة فإننا نؤجله إلى أن ترد مشاريع الحكومة المالية التي يقال انها ساعية إلى تحقيقها، لذلك اني أطلب إلى المجلس ان يتابع درس النفقات، ليس لدينا أسباب خصوصية إنما نخشى ان يلام المجلس على عدم تصديق الموازنة في هذه الدورة.

حبيب أبي شهلا: أرى اني أحسنت العمل بتركي الكلام لحضرة رئيس لجنة المالية.

قدم الأستاذ سليم تقلا اقتراح طلب به تأجيل درس موازنة النفقات حتى تصبح الموازنة كتلة صحيحة لأنه بلغه ان الحكومة ستدخل تعديلات على موازنة الواردات.

ان الاقتراح يكون على صواب فيما لو كانت الحكومة سحبت مشروع موازنة الواردات، إنما تأتي الحكومة وتقول أنا اتبنى مشروع الموازنة الحالي أي المشروع التي تقدمت به للمجلس، ولكن قد يكون لي رأي في بعض البنود عندما تعرض للدرس.

الشكل القانوني محفوظ والشكل الجوهري محفوظ أيضاً، خصوصاً هل سمعتم ان المجلس أقدم على درس النفقات والواردات دفعة واحدة. المجالس تدرس الموازنات تدريجياً، أما القول بان هناك إشاعات عن بعض تعديلات بنية الحكومة إدخالها على موازنة الواردات فلا يجب ان نأخذها بعين الاعتبار لأن وزير المالية قال منذ هنيهة انه يمكن ان تأتي التعديلات حتى بعد تصديق الموازنة.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ يتبع المجلس في درس الموازنة أصولاً خاصة فيصدق أولاً النفقات ثم الواردات ثم قانون الموازنة وهذه الاصول متبعة في جميع المجالس، وعلى كل حال ان الحكومة واضعة بين

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

أيديكم مشروعاً تاماً وليس للمجلس ان يتعرف على مشاريع يمكن أن تتقدم بها الحكومة ويمكن أن لا تتقدم إليها وعلى تعديلات يمكن ان ترجع عنها بعد التدقيق ويمكن ان تأتي بها في هذه الدورة أو في دورة آذار إذا بقينا في الحكم.

الموازنة التي لديكم هي مشروع تام يمكنكم اعتباره لأنه المشروع الموضوع تحت الدرس.

سليم تقلا: جل ما أطلب هو أن يدرس المقرر العام الموازنة بصورة إجمالية وليعرض تقريره على المجلس، حينئذ يمكن المباشرة بدرس الموازنة.

الرئيس: لدي اقتراح شفهي من سليم بك تقلا يطلب به توقيف درس الموازنة إلى أن ترد مراسيم من الحكومة بتعديل الإيرادات.

من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده.

(أقلية)

فريد الخازن: نريد أن نلفت أنظار الحكومة والمجلس إلى قضية الطرقات وإلى عدم الاعتمادات المخصصة لها.

خليل أبو جوده: كلنا نسلم أنه يجب أن لا نحمل الموازنة أعباء جديدة لا لزوم لها، يوجد في موازنة النفقات اعتمادات لوظائف غير موجودة، فهل تعرف الحكومة بها؛ إذا كانت تعلم بها فلماذا أرصدت لها اعتمادات، وإذا كانت غير ضرورية فكان عليها ان تحذف المبالغ المخصصة لها. وإن أرادت أن أسمي لها الأشياء بأسمائها فأنا مستعد...

أصوات ـ نحن نريد أن تسمي.

خليل أبو جوده: يوجد مثلاً في وزارة المالية اعتمادات لثلاثة مفتشين ولا يوجد غير مفتشين، وتوجد اعتمادات لموظفين في البندرول ألغيت وظائفهم وما تزال الاعتمادات.

استغني عن المفتش فايز صقر ولم يزل اعتماد معاشه مدون في الموازنة.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ إن الحكومة مستعدة لاستماع ما يقوله حضرة النائب وهي ستبحث عن كل الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها وتتقدم للمجلس بإلغاء الوظائف غير اللازمة.

خليل أبو جوده: كنت أريد أن تتقدم الحكومة بجدول يحتوي على أسماء الموظفين غير الموجودين.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ يمكن أن تتقدم بجدول عن الوظائف الشاغرة.

الرئيس: يصار الآن إلى درس الأرقام

الباب الأول ـ رئاسة الجمهورية

فصل وحيد ـ رئاسة الجمهورية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البند الأول ـ مخصصات رئيس الجمهورية ١٧٥٠٥ ليرة سورية

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند.

البند الثاني ـ موظفو ديوان الرئاسة ٣٠٧٠

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند الثالث: لوازم ونفقات إدارية ١٨٤٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

الباب الثاني ـ مجلس النواب

فصل وحيد ـ مجلس النواب

البند الأول ـ تعويضات الرئيس والأعضاء ١٠٤٩٨٤ ل.س.

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند الثاني: موظفو ديوان المجلس ١٥٠٤٠

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية ـ لفت نظري حضرة وزير المالية إلى جملة وردت بتقرير مقرر اللجنة وهي: صدقت اللجنة هذا الباب بعد تصحيح رقم راتب مدير غرفة الرئاسة مع الحكومة.. الخ، بما أنني لم أعرف إلا الآن بتصحيح راتب مدير غرفة الرئاسة مع موافقة الحكومة فإني أطلب تأجيل التصويت على هذا البند إلى أن أجتمع بالوزراء وآخذ رأيهم بالموضوع.

فريد الخازن: المسألة داخلية لا علاقة للحكومة بها وهي من حقوق المجلس.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

توفيق عواد: للمجلس الحق ان يقرر موازنته كما يشاء.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية ـ القضية شكلية والتأجيل ليس معناه ان الحكومة تعارض بالأمر، أطلب من الرئاسة أن تفسح لنا المجال للبحث به مع الوزراء.

توفيق عواد: أطرح على المجلس قضية التأجيل.

الرئيس: نؤجلها إلى الجلسة القادمة.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية ـ لا بأس فلتؤجل للجلسة القادمة.

توفيق عواد: لا نقبل.

الرئيس: الحكومة تقول افسحوا لي مجالاً لأبدي رأيي.

توفيق عواد: ان هذه القضية تتعلق بموازنة المجلس والمجلس له الحق ان يقرر موازنته.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ الحكومة لا تدخل ببحث قانوني لمعرفة فيما إذا كان الاعتماد المطلوب قانوني أم لا، فالحكومة تطلب إلى المجلس نظراً للعلاقات الطيبة بينها وبينه تأجيل التصويت على هذا البند إلى الجلسة القادمة لتتمكن بهذه المهلة من أخذ رأي الوزراء بهذا الشأن.

الرئيس: البند الثاني، تأجل البت به لجلسة ثانية

البند الثالث: لوازم ونفقات إدارية ٤٢٧٢ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

الباب الثالث ـ رئاسة مجلس الوزراء

الفصل الأول ـ رئاسة مجلس الوزراء

البند الأول: مخصصات رئيس مجلس الوزراء ٢٢٣٨ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند الثاني: موظفو رئاسة مجلس الوزراء ١٧٦٩٣ ليرة

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند

البند الثالث: لوازم ونفقات إدارية ١٩٥٠ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

الفصل الثاني ـ مصلحة المهاجرة

بند وحيد: موظفو الديوان ٣٦٠٢ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

يواكيم البيطار: كنا تقدمنا باقتراحات وأسئلة تتعلق بمسألة المهاجرة سواء من حيث ارتباط المقيمين بالمهاجرين أو من حيث اعتناق جنسيتهم الأصلية، فلا نفهم ونصف البلاد مهاجر أن تكون هذه المصلحة التي هي صلة الوصل بيننا وبينهم تكلف مثل هذا المبلغ، هذه المصلحة يجب ان تكلف أكثر من ثلاثة آلاف ليرة.

فهذه الدائرة بشكلها الحاضر لا تفيد شيئاً، نطلب من الحكومة ان تبين لنا ماذا عمل للمهاجرين فيما يتعلق بالتجنس بالجنسية اللبنانية، ما هي التدابير التي اتخذتها في هذا السبيل، ان الطريقة المتبعة لا تأتي بنتيجة مرضية، لذلك أنا أعتقد أن على المجلس ان يرفض هذا البند وأن تأتي الحكومة بمصلحة للمهاجرين أكثر فائدة.

شارل عمون: رئيس لجنة المالية ـ اللجنة كانت دققت بهذه النقطة وهي ترى رأي حضرة الزميل الأستاذ بيطار، فالمصلحة الموجودة لا تفي على شكلها الحاضر بالحاجة المطلوبة، فالاعتماد المخصص لها لا يكفي لتنظيم أهم مصلحة من مصالح الدولة وهي مصلحة المهاجرة فلدى درس الاعتماد ارتأت اللجنة ان تضم إليه الاعتماد المرصد للتشريفات، ثم رجعت عن الرأي بعد ان وعد حضرة وزير الخارجية بانه يقدم لنا مشروع جدي يقضي بإنشاء دائرة للمهاجرة يمكن ان تقوم بالمهمة الموكولة إليها.

اسكندر البستاني: البحث استوفى بهذا البند، ولكن لي سؤال: مضى مدة على وجود هذه الدائرة فماذا عملت مع المهاجرين وما هي النتيجة التي وصلت إليها.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ استغرق البحث بمصلحة المهاجرة وقتاً أمام لجنة المالية، اهتمت هذه الدائرة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بالمهاجرين اللبنانيين وبنوع خاص بقضية الجنسية، فهي كانت على اتصال مع القناصل ومع كبار المهاجرين وذوي النفوذ منهم حتى تحمل المهاجرين على اعتناق الجنسية اللبنانية، فكانت النتيجة انه تجمع لديها أسماء المهاجرين الذين رجعوا إلى جنسيتهم الأصلية، وقد وجد الكتبة صعوبات لقيد هذه الأسماء لأن المهاجرين اتخذوا أسماء لها صيغة أجنبية أكثر مما هي لبنانية.

إني أشاطر الزميل الأستاذ بيطار الرأي، ان البلد الذي له نصف سكانه في الخارج لا يجوز ان يبقى بينه وبين هؤلاء المغتربين علاقة بسيطة كالعلاقة الموجودة الآن.

فهذه المصلحة أو أن تفي بالغاية التي أنشأت لأجلها أي خدمة المهاجرين وإرشادهم إلى العودة إلى بلادهم الأصلية أو تلغى.

بعد درس وتقرير الموازنة سأهتم بهذه الدائرة كل الاهتمام، فإذا رأينا ان هناك فائدة من وجودها أبقيناها وإلا بادرنا لإلغائها.

ان عدد المهاجرين الذين رجعوا للجنسية اللبنانية يقارب المائة وعشرون ألفاً، فنسبة عدد الذين رجعوا إلى جنسيتهم الأصلية كانت في بعض البلدان أقل من غيرها وذلك حسب معاملة البلدان إلى هؤلاء المهاجرين، ففي البلدان التي تعاملهم معاملة حسنة رأى اللبنانيون ان يبقوا على جنسية هذه البلدان، وبالعكس انهم اعتنقوا الجنسية اللبنانية في البلاد التي كانت تعاملهم معاملة عاطلة.

حبيب أبي شهلا: هذا الرقم هو حقيقي؟

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ هذا الرقم أعطي لها من دائرة المهاجرة.

يواكيم البيطار: هل تمددت المدة المحددة لاعتناق الجنسية اللبنانية.

شارل عمون: كلا.

حبيب أبي شهلا: ان الخبر الذي جاء به حضرة وزير الخارجية هو مفرح جداً، الذي فهمته هو ان هناك مائة وعشرون ألفاً من المهاجرين تم إحصائهم، وألفاً وخمسماية فقط اعتنقوا الجنسية اللبنانية، أرجو من الحكومة ان تتحقق من الأمر.

أيوب تابت: لي كلمة بمناسبة ما قاله حضرة وزير الخارجية بشأن مصلحة المهاجرة وعزمه على درسها درساً يتفق مع أهميتها.

يلاقي المهاجرون كثيراً من الصعوبات في مرسيليا حيث يفحصهم الأطباء وتمنعهم السلطة عن متابعة سفرهم بسبب مرض أو علة وجدت فيهم، يمنعونهم ولا يساعدونهم على الرجوع إلى بلادهم، ألفت نظر الحكومة إلى مثل هذه المسألة وإلى ضرورة مخابرة شركات التسفير لكي تعيد هؤلاء المساكين إلى بلادهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وضعت الحكومة في سنة ١٩٢٦ مشروع قانون مفصل بهذا الصدد ألفت نظر حضرة الوزير إليه.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ في سنة ٩٢٦ كان يحصل مثل هذه الحوادث المؤسفة وكان يحصل بشأنها شكايات عديدة، أما الآن فلم يعد يخشى وقوع مثل هذه الأمور لأن الشركات لا تسمح إلا بسفر الأشخاص الذين يمكنهم أن يؤمنوا مصارفات عودتهم، تألفت شركة مختلطة من شركات البابورات المختصة بتسفير المهاجرين، وضعت هذه الشركة شروطاً عديدة على المهاجر من جملتها انه يتوجب عليه ان يؤمن نفقات عودته إلى وطنه فيما لو وجد مانع من البلاد الذاهب إليها.

من جهة إعادة المهاجرين المعوزين على نفقة الحكومة يمكنني ان أصرح أمام المجلس الكريم بأنه كلما تقدم لنا طلب من هذا النوع فلا نتأخر عن إجابته.

إبراهيم عازار: عندنا قانون يتعلق بالسجل العدلي يختلف عن القانون الفرنسي، يوجد قانون في أفريقيا ينص على أنه إذا تبين انه يوجد حكم قباحة بحق أحد المهاجرين فتأمر السلطة المحلية بإخراجه من البلاد، فلا يخفى على المجلس الحيف الذي يلحق بالأشخاص الذين يكون عليهم أحكام من هذا النوع، راجعنا وزارة العدلية بالأمر أجابت أن لديها مشروع قانون ستتقدم به إلى المجلس ليقره.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ سترى الحكومة إذا كان هنالك مشروع قانون وترسله للمجلس وإلا ستسعى لوضع حد لمثل هذه الأحكام بطريقة مرور الزمن، على كل أخذنا علماً بملاحظة حضرة الزميل.

اسكندر البستاني: صدر عفو عام ولم يزل يذكر في السجل العدلي الأحكام بالقباحات.

خليل أبو جوده: الذي أعرفه ان مفتش العدلية وضع مشروع قانون بالموضوع.

الرئيس: نرجع إلى الاعتماد المخصص لمصلحة المهاجرة

الفصل الثاني ـ مصلحة المهاجرة

بند وحيد: موظفو الديوان ٣٦٠٢ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

الفصل الثالث ـ قسم التشريفات

بند وحيد: قسم التشريفات ١٢٠ ليرة

من يقبل بهذا البند كما عدلته اللجنة يرفع يده

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند

الفصل الرابع ـ الملحق اللبناني بمكتب الدول المشمولة بالانتداب في باريس

بند وحيد: الملحق اللبناني بمكتب الدول المشمولة بالانتداب ٤٩٣٨

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

الباب الرابع ـ نفقات سرية ونفقات تمثيل

الفصل الرابع ـ نفقات سرية ونفقات تمثيل

فصل وحيد ـ نفقات سرية ونفقات تمثيل

بند وحيد: نفقات سرية ونفقات تمثيل ٦٠٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

أيوب ثابت: في السنة الماضية وما قبلها اعترضت على تقرير اعتماد للنفقات السرية لأسباب عديدة، كانت الحكومات السابقة تستعمل هذه الاعتمادات في سبيل اكتشاف الجرائم، طالما يوجد في موازنة الجندرمة والبوليس اعتمادات لهذه الغاية فلا لزوم للالتجاء إلى نفقات سرية، ومن سوء الحظ لوحظ في وقت من الأوقات ان الحكومات كانت تستعمل المبالغ المدونة في هذا البند في سبل لا تتفق لا مع كرامة هذه الحكومات ولا مع كرامة أحد، إلغائها الآن هو بمصلحة رئيس الوزارة نفسه، يظن الناس ان هذا الاعتماد خصص لمنفعة بعض الأشخاص ولاستفادة فئات معينة، فالذين يستفيدوا يمدحوا والذين لا يستفيدوا يشتموا.

شارل عمون: رئيس لجنة المالية ـ مبدئياً كنا مخالفين لمبدأ النفقات السرية، لأن هذا الاعتماد يخصص لأغراض سياسية.

هذه السنة صدقناه خلافاً لاعتقادنا ولكي لا يستفاد من عدم تصديقه ان المسألة شخصية، جل ما نطلبه بعد ذلك من الوزارة هو أن لا يستعمل هذا المبلغ ضد المجلس وأن لا يستفاد منه شخص يطعن بالمجلس.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية ـ إني أريد أن أجيب الدكتور أيوب ثابت على قوله ان الاعتمادات السرية تستعمل عادة لاكتشاف الجرائم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أيوب تابت: قلت: تستعمل في بلادنا.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية ـ إن أمر صرف هذه الاعتمادات متعلق في سياسة الدولة العامة وفي علاقاتها مع جيرانها والدول الأجنبية فيما يتعلق بالتمني الذي أبداه حضرة رئيس لجنة المالية وهو أن لا يصرف المبلغ على أناس يكونوا ضد المجلس، فإني أطمئنه منذ الآن، فالحكومة لا تستعمله إلا للغاية التي أرصد لأجلها.

الرئيس: من يقبل بالرقم المدون في الباب الرابع وقدره ٦٠٠٠ ليرة ليرفع يده.

(أكثرية)

صدق البند.

رفعت الجلسة في الساعة السادسة مساء

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب النائب

جواد بولس

السكرتير العام لرئاسة مجلس النواب

السكرتير المعين

وديع فرنجيه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس

في ١٥ كانون الأول سنة ١٩٣٨

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ ـ المناقشة في الموازنات الآتية:

١ ـ البند ٢ ـ (موظفو ديوان المجلس) من الباب الثاني ـ مجلس النواب

٢ ـ تقرير الأستاذ محي الدين النصولي مقرر الموازنة العام على موازنتي وزارة العدلية ووزارة المالية والمناقشة فيهما.

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد العادي الثاني في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس في ١٥ كانون الأول سنة ١٩٣٨ برئاسة حضرة الأستاذ بترو طراد وعضوية أميني السر خالد بك عبد القادر والأستاذ جواد بولس. فتغيب من النواب حضرات السادة محمد عبد الرزاق، أحمد الحسيني، أحمد الخطيب، أحمد الأسعد، جورج تابت، مجيد ارسلان، يوسف أسطفان.

واعتذر عن الحضور حضرات السادة: أيوب تابت، بهيج الفضل، جبران تويني، حكمت جنبلاط، نسيب الداود، نقولا غصن، خير الدين الأحدب.

وقد جلس في مقاعد الحكومة أصحاب المعالي الأستاذ حميد فرنجيه وزير المالية والأستاذ خليل كسيب وزير الداخلية والأستاذ روكز أبو ناضر وزير الصحة والتربية الوطنية وصبري بك حماده وزير الزراعة والنافعة.

الرئيس: فتحت الجلسة، تلاوة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتيز المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر.

أيها الزملاء! أشكركم على الهمة التي بذلتموها هذه المرة لحضوركم الجلسة في الموعد المعين،

إنما هناك اخوان لا يزالوا متغيبين ولم يعتذروا عن غيابهم، ولعل تعليماتنا لم تصل إليهم فهل تريدون أن أرجئ تطبيق النظام الداخلي بحق هؤلاء للجلسة القادمة.

أصوات: نعم!

الرئيس: إذن أرجئ تطبيق النظام الداخلي بحق هؤلاء للجلسة القادمة مع الأمل بأن لا نحتاج لتطبيقه بحق واحد.

ننتقل الآن لجدول الأعمال.

ففي المرة الماضية كنتم قد طلبتم إرجاء البحث في البند الثاني من ميزانية المجلس وكان ذلك بناء على طلب الحكومة والآن أسأل الحكومة هل لها اعتراض على مبلغ الـ ١٥٠٤٠ ليرة الذي اتفقت اللجنة مع حضرة وزير المالية على قيده آخذة بعين الاعتبار ترقية مدير غرفة رئاسة المجلس.

(سكوت من جانب الوزارة)

الرئيس: الوزارة لم تعترض ـ من يوافق على البند الثاني من موازنة المجلس وقدره ١٥٠٤٠ يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

لدي يا حضرات الزملاء اقتراح مقدم من السيدين فريد الخازن ومحي الدين النصولي، وهذا هو الاقتراح:

بمناسبة درس موازنة مجلس النواب يقرر المجلس ان كل ما يتعلق بموازنته من تقرير وإنفاق، وكذلك كل ما يتعلق بموظفيه من تعيين أو عزل أو ترقية هو من صلاحية المجلس ممثلاً برئيسه، وذلك احتراماً لاستقلاله، وجرياً على التقاليد البرلمانية، ولا حق للسلطة التنفيذية بالتدخل في أي شأن كان من هذه الشؤون.

فريد الخازن

محي الدين النصولي

سليم تقلا: إن هذا الاقتراح مخالف مبدأ توزيع السلطات بين التنفيذية والتشريعية، ان تعيين الموظفين هو من سلطة الحكومة ولا علاقة للمجلس أو رئيسه بهذا الأمر فهذا الاقتراح مخالف للنصوص الدستورية.

الرئيس: إن هذه السلطة ممنوحة لرئيس المجلس بموجب قانون.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

روكز أبو ناضر ـ وزير التربية الوطنية: ليس هنالك من قانون البتة يعطي الرئيس حق التصرف بموظفي المجلس، بل هنالك قرار من مجلس الوزراء يعطي رئيس المجلس الحق بشيء من التبديل أو الزيادة، فالرجاء من المجلس تأجيل البحث ريثما نطلعه على القرار وعن الوظائف التي يمكن لرئيس المجلس ان يعينها أو يرقي إليها.

الرئيس: إن ما نطلبه الآن هو استقلال المجلس التشريعي عن الحكومة أي السلطة التنفيذية، وقد كنت أرغب أن أترك الرئاسة مؤقتاً لأدافع عن هذه النظرية، وأصرح أنه إذا لم يكن هنالك من قانون فيجب أن نجد هذا القانون.

روكز أبو ناضر ـ وزير التربية الوطنية: يظهر من كلام الرئاسة أن الحكومة تقف حجر عثرة في سبيل المجلس والحالة هي بالعكس إذ أن الحكومة ممتزجة تمام الامتزاج مع المجلس وهي منبثقة عنه وتتقيد برغائبه ومتفقة وإياه للسير في سبيل المصلحة العامة. فأطلب التأجيل ريثما نأتيكم بالقرار وليس القانون.

الرئيس: ما دمتم ترغبون التأجيل، فلنؤجل.

نرجع إلى جدول الأعمال

وزارة العدلية (تلاوة تقرير المقرر)

فتلا الأستاذ محي الدين النصولي مقرر لجنة المالية التقرير التالي عن ميزانية العدلية:

درست اللجنة موازنة العدلية ولفتت نظر الحكومة إلى قضية من أهم القضايا لا سيما في بلد صغير كلبنان تلعب فيه الشهوات الحزبية أي لعب ويصيب القضاء في بعض الأحيان رشاش منها وهي قضية تثبيت القضاة التي تجعلهم في مأمن من كل تدخل أياً كان مصدره ولو كان المتدخل الحكومة نفسها فقد علمتنا التجارب ان الحكومات قد تتناسى واجباتها في بعض الأحيان وتذهل عن أقدس المبادئ فتزج نفسها في مزالج خطرة وتؤثر بمالها من سلطان وسلطة على نقل القضاة وعزلهم والتنكيل بهم فيصبحون أداة طيعة في أيديها بدلاً من أن يقيموا قسطاس العدل بين الناس دون موارية أو تحيز والويل للأمة التي يصبح القضاء فيها عرضة للشبهات.

لذلك طالبت اللجنة الحكومة بوجوب الإسراع في عملية تثبيت القضاة لأننا نعتقد أن بين قضاتنا نفراً صالحاً برهن في جميع أدوار حياته القضائية عن نزاهة لا تشوبها شائبة وتجرد حال دون طغيان الأشخاص والأحزاب عليه.

لقد بدأت لجنة تثبيت القضاة عملها فثبتت قاضياً لبنانياً واحداً وأشارت بفصل بعض القضاة ولكنها توقفت عن عملها لسبب نجهله فإن كان هنالك خوف من أن بطال سيف الحق بعض الأعضاء التي يجب تشذيبها فهذا خوف لا محل له ما دام رائدنا الإخلاص وتنقية هذا الجسم من جميع الأدران وإن كان هنالك خوف في حالة تثبيت

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

القضاة من شل سلطة الحكومة عليهم فأحر بهذا السبب أن يكون هو الحافز بنا لنطالب الحكومة الإسراع في عمل التثبيت.

ولفتت اللجنة نظر الحكومة إلى الحالة المؤسفة التي تتخبط فيها المحاكم الشرعية وطلبت أن يوضع حد لهذه المهازل التي تمثل فيها كل يوم والتي لا تتفق ومبادئ الشريعة السمحاء التي قامت هذه المحاكم تقضي باسمها وأن يبعث إلى هذه المحاكم مفتشون من القضاة عرفوا بالنزاهة والذمة ليعملوا على رفع مستوى هذه المحاكم وجعلها بعيدة عن الشبهات ولقد وعدت الحكومة أن تقوم بهذه الأمر وإنّا لوعدها لناظرون.

يواكيم البيطار: لقد لفت نظري تعرض المقرر لمسألة تثبيت القضاة وأعتقد أنه قبل أن نفكر بتثبيت القضاة يجب أن نستعرض الحوادث التي مرت بها العدلية اللبنانية وكيف أنشئ الملاك العدلي، فأنا ممن رافق التشكيل، والحكومة عندما اضطرت سنة ١٩١٩ بتشكيل الكيان العدلي اللبناني اضطرت أن تستعين لذلك بعناصر مختلفة منها صالحة ومنها طالحة وألفت منها هذه الهيأة. وعندما تسلم المرحوم شارل دباس دفة الأحكام جرب ان يصلح القضاء إلى أن أتت الوزارة التي تلته فطلبت الإصلاح عن طريق أصحاب الليسانس في الحقوق، فقامت ضجة في طول البلاد وعرضها آنئذ لأن حاملي الشهادات لم يكونوا قد كثروا بعد، ومنذ ذلك الحين ومكاتب الحقوق تعطينا في كل سنة عدداً لا يستهان به من حاملي شهادات الحقوق، فالوقت قد آن اليوم لننظر لهؤلاء المتعلمين وندخلهم في العدلية ويمكن ان نتكل على نزاهتهم وعلمهم وشبابهم، ويمكننا أن نجعل ملاكنا العدلي برمته أي من الوظيفة الكبرى إلى الصغرى مؤلفاً من هؤلاء الذين استقوا من منبع واحد، عندئذ يتعزز القضاء اللبناني ويمكننا الفاخرة به، ونفتح بهذه الطريقة المجال واسعاً أمام الشباب المتعلم المثقف والمندفع لكي يظهر أهليته ويسعى للترقي.

أنا لا أقول بأن نطرح الباقين في الشارع بحجة انهم غير حائزين على شهادة الليسانس بل أقول ان الذين استعنا فيهم سنة ١٩١٩ لا يجوز ان يبقوا سنة ١٩٣٩ وقد كثر شبابنا المتعلم العاطل عن العمل.

اسكندر البستاني: ان عملية تثبيت القضاة واجبة وضرورية إنما قبل التثبيت لا بد لنا من طرح بعض الأسئلة على الحكومة وأجابتها عليها.

١ ـ هل العناصر الموجودة حالياً في العدلية صالحة للتثبيت.

٢ ـ هل يمكن غربلة هذه العناصر دون تدخل يد السياسة والحزبية والمحسوبية.

٣ ـ هل الحكومة حرة ومطلقة اليدين في العزل والتعيين وفي انتقاء الأشخاص الصالحين.

الياس سكاف: لا يجوز لنا البتة أن نسير حسب نصائح الأستاذ بيطار لأن في العدلية قضاة لا يشك بنزاهتهم وعلمهم وحنكتهم ومع ذلك فهم غير حملة الليسانس. ولا يجوز أن نتركهم جانباً لنأتي بهؤلاء الشباب الجدد الذي لم يختبروا بعد الحياة وليس لديهم حنكة القضاة القدم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جواد بولس: إن الفوضى السائدة في أكثر دوائر القضاء لم تعد خافية على أحد فالمتقاضون والمحامون يشكون والقضاة أنفسهم يتذمرون والعدل بهذه الحالة مشكوك فيه.

أما أسباب هذه الحالة فمعروفة من الجميع فإن أكثر قضاتنا لهم من العلم والأخلاق ما يكفل لنا قضاء نزيهاً مستقلاً ولكن القوانين الحالية التي تهيمن على مقدراتهم لا تكفل لهم الاستقرار ولا تمكنهم من إجراء وظائفهم باستقلال وتجرد فإن نقلهم وترقيتهم وفصلهم معلقة على إرادة أصحاب النفوذ.

لا أنكر أنه بالرغم عما ذكرت لم يزل عندنا عدد من القضاة يثابر على إتمام وظيفته وفقاً لما يوحيه إليه الوجدان والواجب ولكن عددهم قليل وموقفهم هذا مع ما يحوطه من أخطار يفوق الشجاعة ويقرب من البطولة ولا يجوز ان نطلب البطولة من القضاة ولا من أي موظف كان.

إن حضرة مقرر الموازنة العام قد نوه بهذه الحالة في تقريره وطالب بوجوب الإسراع في عملية تثبيت القضاة.

إن الطريقة الوحيدة لوضع حد لهذه الحالة المؤسفة هي تطهير القضاء من بعض العناصر الموبوءة وتثبيت الصالحين وتأمين ترقيتهم ونقلهم كما هي الحالة في جميع البلدان الراقية كي تتمكن من إعطاء كل ذي حق حقه بتجرد واستقلال إذا كان العدل أساس الملك فإنه بدون قضاء مستقل لا يكون مضموناً.

لجميع ذلك واحتجاجاً على هذه الحالة التي تتألم منها البلاد والتي يشكو منها القاضي والمتقاضي فإني أمتنع عن التصويت على جميع بنود موازنة العدلية.

إبراهيم المنذر: لقد تكلم كل من حضرات الزملاء في موضوع تثبيت القضاة وأصاب كل منهم في وجهة نظره، إنما أجيب على الأستاذ يواكيم البيطار أنه لا يمكننا البتة ان نطرح القضاة غير المتخرجين من مكتب الحقوق خارجاً فالشباب أنفسهم المعينون قضاة جدد يقولون ويصرحون انه لا يمكنهم ان يسيروا لوحدهم في طريق القضاة دون استشارة ذوي العهد القديم والاستشهاد بحنكتهم وتجاربهم، وهنا أقول ان الحكومة قد أخطأت بإحالة بعض القضاة إلى التقاعد لأن هؤلاء رغم بلوغهم السن القانونية لا يزالوا في عنفوان نشاطهم وقد أثقلت الخزينة برواتب تقاعدهم ورواتب من حل محلهم.

ومن ثم ان مسألة تضخم المتعلمين العاطلين عن العمل لا يأتي من الحكومة، ولو حسبنا أو تمشينا حسب نظرية الأستاذ بيطار وهي ان نطرح خارجاً كل القضاة غير حاملين الشهادات وعينا محلهم هذا الطقم الجديد، هل تعتقدون انه يمكن استيعاب كل هذا العدد الضخم من الليسانسيه، كلا! بل يجب أن نغلق مكاتب الحقوق الذي تقذف علينا في كل سنة بالعشرات من حاملي الشهادات،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

واضرب لكم مثلاً فلسطين الذي فتحت المكتب الحقوقي فيها وخرجت ١٥٠ محامياً وكان عندها زهاء هذا العدد ثم أغلقته لأن بلادها لا تحمل أكثر من ذلك فالرجاء من الحكومة ان تفكر في هذه النقطة الهامة وتسعى لإيقاف معهد الحقوق لمدة عشر سنوات فقط.

شارل عمون: انه لمن الصعب على المجلس ان يتناقش في وزارة العدلية ما دام وزير العدلية غائباً، فهناك مسألة التثبيت ومسائل أخرى هامة يحب النواب لا بل من واجبهم الاستفسار عنها، فالرجاء تأجيل البحث ريثما يحضر في جلسة قادمة وزير العدلية.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ إن الحكومة ممثلة سواء بذلك بشخص رئيس مجلس الوزراء أم الوزراء، ونحن مستعدون للبحث والإجابة على موازنة العدلية، وأعتقد أن غياب رئيس الوزارة لا يؤخرنا في درس الموازنة.

خليل أبو جوده: هل بوسع معالي وزير المالية أن يدلي برأي الحكومة في مسألة تثبيت القضاة، وما هي الطريقة التي تستعملها الحكومة لذلك، وما هو المقياس الذي تتمشى عليه لتثبيت القضاة أو عدم تثبيتهم.

فالقضاء يا سادة يحتاج لغربلة، فهل ستجري هذه الغربلة بعيداً عن كل غرض حزبي وشخصي واننا نخشى منذ الآن أن تعمد الحكومة إذا تمشت روح الحزبية وعصفت بين أعضائها أن تثبت غير المستحقين وتترك المستحقين جانباً. **توفيق عواد:** أعتقد أنه لا يمكن للمجلس ان يتناقش في ميزانية العدلية ما دام رئيس مجلس الوزراء غائباً عن الجلسة. فقد جرت العادة في درس الموازنة ان يتناقش النواب في صدد كل منها في سياسة الدولة عامة. فهناك أمور وحوادث جرت في عهد الوزارة الحالية ونحن نريد ان نستجوب الحكومة عنها. فإذا كان بوسع وزير المالية أن يجيبنا فلا بأس.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ فيما يتعلق بالميزانية نحن مستعدون للإجابة. أما إذا كان هنالك من حوادث خصوصية فهذا من شأن رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية الإجابة عليها، ومن ثم لا ننس ان بعض النواب قدم استجواباً للحكومة بشأن بعض الحوادث الخاصة المتعلقة بوزير العدلية. والحكومة ساعية للإجابة ضمن المدة القانونية وهي لم تمض بعد.

فريد الخازن: نطلب تأجيل البحث لحضور وزير العدلية.

حبيب أبي شهلا: من حقوق المجلس في درس الموازنة أن يناقش الحكومة في سياستها العامة، لا بل أزيد ان الميزانية تصبح منشورة في المجلس في جميع أجزائها ويحق للنواب ان يقرروا عدم الثقة بالوزير المختص، وقد كنت أعتقد قبل أن استمعت إلى ما قاله وزير المالية ان الحكومة ممثلة كفاية حتى بغياب رئيس مجلس الوزراء ويمكنها الإجابة عن كل شيء، ولا يجوز للحكومة ان تجيب انها

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مستعدة للمناقشة في الأرقام اما عن الحوادث المختصة بالعدلية فلا. مثلاً، يا معالي وزير المالية لو أراد بعض الزملاء ان يبحث في قضية حاكم صلح جبيل مثلاً، فهل الحكومة مستعدة للمناقشة في هذا الموضوع؟

وزير المالية: إن الحكومة مستعدة للإجابة على هذه الحادثة ضمن مدة الخمسة أيام القانونية أما سوى ذلك فيما يختص بالموازنة فنحن مستعدون للإجابة.

حبيب أبي شهلا: إنني أعطيت هذا المثل للقول انه عندما تعرض الموازنة على المجلس لا يعود يطبق نظام الأسئلة والأجوبة ويحق للنواب ان يستوضحوا عن كل مسألة أو حادثة خصوصية كانت أم عامة، شخصية كانت أم رسمية.

وأقول هذا لكي لا يحصل التباس ولكي لا يظن ان معالي رئيس مجلس الوزراء متهرب من هذه الجلسة لهذا السؤال، ولهذا السبب أرجو من الرئاسة الكريمة أن تؤجل البحث ريثما يشفى رئيس الوزراء ووزير العدلية ويحضر الجلسات.

سليم تقلا: أرجو من المجلس الكريم ان لا يتوسع كثيراً في المناقشات بقضية العدلية ويكتفي بالاستيضاحات اللازمة عن الأمور العملية، لأن العدلية عرق حساس، ولا يسعنا ان ننكر ما ربحه القضاء منذ إنشاء الجمهورية حتى الآن، فقد جرى فيه إصلاح عظيم وكانت للمرحوم الدباس اليد الطولى في ذلك، وعليه أرجو الإيجاز في هذه الناحية.

توفيق عواد: فهمت من كلام الزميل انه لا يستحسن الاسترسال في الموضوع وكيف يريد الإيجاز وقضية العدلية على كل شفة ولسان من الجرائد إلى الشوارع إلى المجتمعات فإذا كنا هنا لا نبحث في العدلية فأين يجب ان تثار قضيتها؟

اسكندر البستاني: ليس من مصلحتنا البتة ان نحاول النيل من الوزارة عن طريق العدلية لأنه لا يجوز تحقير القضاء وفيه الرجال الأكفاء الذين يشهد الجميع بنزاهتهم ومقدرتهم وعلمهم وكفاءتهم.

الرئيس: لدي اقتراح مقدم بتأجيل البحث في موازنة العدلية ريثما يحضر وزير العدلية.

من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: أجل البحث في موازنة العدلية

أصوات: نطلب خمس دقائق استراحة

الرئيس: رفعت الجلسة ٥ دقائق استراحة

الرئيس: استؤنفت الجلسة. البحث الآن في موازنة المالية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تقرير المقرر

(فتلا الأستاذ محي الدين النصولي مقرر لجنة المالية التقرير التالي:)

درست اللجنة موازنة المالية وإذا صح المثل القائل ان المال عصب الحرب كانت هذه المصلحة عصب الدولة في حالتي الحرب والسلم معاً ولم تجد اللجنة ما تلاحظه عليها سوى انها وقفت عند قضية خطيرة وهي مسألة المساحة التي أنشئت عام ١٩٢٥ على اعتقاد انها أنشئت لثلاث سنوات وقد مضى عليها ثلاث عشرة سنة ولا يعلم إلا الله متى تنتهي من أعمالها.

نقول هذا لا على سبيل الانتقاد بل لنظهر للزملاء اتساع العمل الذي اضطلعت بأعبائه هذه المصلحة فكلما مددناها بالمال اتسع نطاق عملها وأسرعت في إنجاز مسح عقارات لبنان كافة مبنية كانت أو غير مبنية ولو كانت موازنتنا تسمح بتخصيص مبلغ كاف لإنهاء العمل دفعة واحدة لخصصنا لأعمال المساحة الكافي وانتهينا بأقصر ما يمكن من الوقت ولكن ما دام ذلك غير ميسور فلا بد من تخصيص اعتماد يتراوح بين المئة والمئة والخمسين ألف ليرة كل سنة إلى أن ينجز هذا المشروع ويقدر لذلك اعتماد لا يقل عن ثلاثة أرباع المليون ل.ل.س

«سؤال المساحة»

وتقسم أعمال المساحة إلى قسمين قسم تقوم به دوائر المساحة الفنية وهي تشتغل بموجب تعهد قائم على اتفاق بينها وبين الحكومة بأجر مقطوع هو عبارة عن نسبة مئوية تبلغ الخمسة بالمئة وقسم تقوم به مصلحة رسمية في الدوائر العقارية تشتغل بتسجيل ما يمسح من العقارات ومما يؤسف له ان هنالك سبعين ألف محضر لم يفصل فيها حتى الآن وذلك لأن أعمال القضاة العقاريين بطيئة وبطؤها ناشئ عن حالة نفسية وجد فيها القضاة العقاريين الذين دأبهم السعي للانتقال من ملاكهم إلى ملاك القضاة العدليين حيث يتسع أمامهم سبيل رقي درجات السلم القضائي لذلك لفتت اللجنة نظر الحكومة إلى وجوب إنشاء ملاك خاص من القضاة العقاريين يكون فيه للقاضي العقاري مجال للترقي إلى درجة مستشار في الاستئناف ليتسنى للدوائر العقارية ان تماشي عمل دوائر المساحة الفني.

خالد شهاب: لقد قدمت سؤالاً يتعلق بإلغاء مبلغ الـ ٥٠٠ ليرة المرصد لترقي المأمورين.

وزير المالية: أفضل أن نبحث فيه عندما نصل لهذا البند.

توفيق عواد: لقد قدمت الحكومة في بيانها الوزاري وعداً بعدم التوظيف. وقد رأيناها عينت ثلاثة موظفين جدد في المصلحة المائية:

وزير المالية: هذه وظائف فنية.

خليل أبو جوده: والذي عينته الحكومة في وزارة الداخلية هل هو فني أيضاً.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

روكز أبو ناضر ـ وزير التربية: إن الحكومة قطعت عهداً على نفسها بان لا تنشئ وظائف جديدة، إنما يحق لها ان توظف في المحلات الشاغرة.

خليل أبو جوده: أي أنه يمكن للحكومة ان تتصرف على هواها فتترك الموظفين الحاليين دون ترقي وتأتي بغيرهم من خارج السلك وتعينهم بوظائف كبيرة.

روكز أبو ناضر: هذا عمل حكومي محض ولا دخل للمجلس فيه.

خليل أبو جوده: نحن هنا لمراقبتكم.

موسى نمور: الحكومة قطعت عهداً على نفسها في بيانها الوزاري بأن لا توظف البتة وقالت انه إذا أشغر محل لديها فإنها تملأه بأناس من السلك لأن الحكومة متضخمة بالموظفين، ما عدا بحكم الطبع الوظائف الفنية.

خالد شهاب: ان في الدوائر فضلات من الموظفين لا يجدون عملاً، فيمكن للحكومة عندما يشغر لديها مركز ان تأتي من الإدارات وتشغل المراكز، وعندئذ تصلح الإدارة وتخفف عدد الموظفين في بعض الإدارات المتضخمة وتسعى للتوازن في الإدارة وتتحاشى هذه الضجة في المجلس وعلى صفحات الجرائد وفي الشوارع.

خليل كسيب: وزير الداخلية ـ إذا شغر مركز ورأت الحكومة ان هنالك شخصاً تستطيع الاستفادة من مزاياه فلها الحق في تعيينه، والواقع ان مركزاً صغيراً شغر بموت صاحبه فملأناه بموظف آخر.

يواكيم البيطار: لفت نظري في تقرير المقرر مسألة المساحة. والحق انها من حسنات حكومة لبنان التي جاءت بالمساحة لتحرير الأراضي وتحديدها، والتحرير والتحديد يؤمنان الثروة العقارية وتزيدان المصالح الحيوية في البلاد وأزيد أنه عندما وضع السجل العقاري سنة ١٨٦١، جعل من صخور لبنان وأراضيه ثروة طبيعية.

إنما هذه العملية تكلف الخزينة مبالغ طائلة فمن أين تعوضها؟

توفيق عواد: لقد قدم حضرة الزميل نجيب بك حنا ضاهر اقتراحاً بتكليف المختارين بجباية الضرائب، فما رأي الحكومة؟

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ إن الحكومة تكلف المختارين بجباية بعض الضرائب كضريبة الطرق في القرى، إنما لا يمكن للحكومة ان تكلفهم بأكثر من ذلك لأنها جربت عندما ألغي قسم من الجباة وكلف المختارون بجباية الضرائب، فكانت النتيجة فاسدة على الخزينة، ومهما كان فالنتيجة التي تجنيها الخزينة من الجباة هي أضعاف ما يمكن أن تجنيها من المختارين.

موسى نمور: أردف على كلام حضرة الوزير ان الأمر كان ميسوراً فيما مضى عندما كانت الحكومة تجبي

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الضرائب في متصرفية جبل لبنان حيث كانت الضرائب مطروحة على القرية. وكان هناك ضريبة العنق وضريبة الطرق، أما اليوم وقد أصبحت الضريبة فردية فلا يمكن ان يكلف المختارون.

إبراهيم عازار: ان توليج تحصيل الضرائب للمختارين طريقة مضرة على الخزينة، لأنه من الصعب ان نجعل المختارين مسؤولين. والجابي عليه مراقبة ويقدم ضمانات.

ثم هنالك ملاحظة ثانية هامة تتعلق بالسجل العقاري. فهو يقسم إلى أقسام ثلاثة:

١ ـ قسم الأراضي الممسوحة

٢ ـ سندات الطابو القديمة

٣ ـ دفاتر النمرة

وهذه الأخيرة في فوضى هائلة إذ انها نظمت سنة ١٨٦١ ولا تزال حتى اليوم كما هي. والدفتر كناية عن مجموعة وريقات صفراء مهترئة عند المختار. وهذا الدفتر كما هو معلوم كان أكبر مشجع للمختارين لضياع حقوق الناس وإعطاء إفادات كاذبة، ولكم قامت دعاوي تزوير على المختارين لأجل ذلك. فنتمنى من الحكومة ان تجد طريقة لحل هذه القضية وترتيب هذه الدفاتر.

وزير المالية: ان ما جاء في كلام الأستاذ عازار صحيح. فالمسألة مظبوطة والاختلافات تنظر فيها المحاكم العقارية.

بقيت دفاتر النمرة. فإنني أعلم جيداً انه لم يعد بالإمكان الاستناد لدفتر النمرة لكي تثبت الملكية. فالمختارون يسيئون استعمال هذه الدفاتر، والحكومة تلاحق المختارين المزورين. إنما لدى كل أمانة سجل عقاري دفتر خاص بالأملاك التي لم تجر المساحة عليها، وكل ما يجري من انتقال في البيع أو الإرث يسجل في أمانات السجل العقاري وعن قريب ستسعى لإرسال دفاتر جديدة لمختاري القرى أو تعيين لجان لتنظيم تلك الدفاتر ونسخ القديم.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أتطرق إلى ذكر التحديد والتحرير فالحكومة مهتمة بتمديد قرى الاصطياف، ولكن المكتب الفني لم يستطع حتى الآن إنجاز خرائطها.

أما قضية المساحة فقد أنشئت في العام ١٩٢٥ وقيل آنذاك انها تنتهي في العام ١٩٣١، وإذا كان هنالك من تأخير فهو عائد إلى الهيئة العدلية وليس إلى الأعمال الفنية، لأن المحاضر التي ينظمها العمال الفنيون لا تصبح نافذة ما لم يبرمها القضاة العقاريون، ومن المؤسف انه لم يجر اهتمام في هذه الناحية فترك مركزان أو ثلاثة بدون قضاة مدات تتراوح بين ثمانية وتسعة أشهر فنتج عن ذلك تأخير يبلغ ٧٠ ألف محضر، وأكثر المتأخرات في بعلبك وطرابلس، لذلك رأت الحكومة الآن تعيين قاضيين في كل مركز من المراكز التي يتراكم التأخير فيها.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وأرى أن أصرح هنا بأن الحكومة عندما كانت تظهر تبرمها بأحد القضاة لا تلبث ان تدفع به إلى القضاء العقاري. كأنها ترميه في المنفى، فكان هؤلاء القضاة يقصرون عملهم على المحاضر السهلة التي لا خلاف فيها ليظهروا نشاطهم، ويطالبوا بعودتهم إلى سلك العدلية ولذلك كان المعدل يتراوح بين ستة أو سبعة أشهر لبقاء القضاة العقاريين في عملهم، ومن المعلوم ان القضاء العقاري يختلف عن غيره فالقاضي يقضي خمسة أو ستة أشهر ليتمرن على قوانينه، وعندما يصبح بإمكانه تسهيل العمل لا يلبث ان يتركه.

ولا أرى علاجاً لذلك إلا بإنشاء ملاك للقضاة العقاريين يمكنهم من الترقي في وظائفهم نفسها.

الرئيس: ننتقل الآن للتصديق على البنود

البند الأول موظفو الدوائر المركزية ١٠١٨٢٥

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند الثاني موظفو المحافظات والأقضية ١٠٧٣٧٣

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند الثالث المستشار المالي ٨٨٤٧

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند الرابع لوازم ونفقات إدارية ٤٠٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند الخامس عائدات عن الجباية ٣٩٠٠٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند السادس رديات واستردادات

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند السابع إعانات ٤٠٠٠

خالد شهاب: ان هذا الرقم يصرف لفقراء محتاجين يطرقون أبواب الوزراء إنما المعاملة التي تجري لصرف مبلغ زهيد قد لا يتجاوز الأربع أو الخمس ليرات سورية، تتأخر أربعة أو خمسة أيام، فالفقير وهو عادة من أبناء الجبل لا يمكنهم الانتظار عدة أيام في بيروت، فحبذا لو سعت الحكومة لتسليم موظف مسؤول هذا المبلغ وتكون المساعدة رأساً.

وزير المالية: لا أظن أنه يوجد موظف يؤتمن ويرضى أن يأخذ على نفسه هذه المسؤولية، واعلم أنه طلب من موظف كبير في الماضي هذا الطلب فرفض لأنه مهما بلغت ثقة رؤسائه به، فلا بد من ان تحوم حوله الشبهات؛ والحكومة تمشت حتى الآن على ان تبقي الموظف بعيداً عن التقدير الشخصي لكي لا يقال قدر قليلاً أو كثيراً بقيت مسألة المعاملات فكل ما يطلب منا هو التسهيل فسوف يسهل كل هذه المعاملات.

البند الثامن شراء الملح ونقله واستلامه

٥٢٠٠٠

يواكيم البيطار: ان مسألة الملح لم تعد خافية على أحد ولا تخص منطقة دون الأخرى فهي تتعلق بالكرامة اللبنانية. فنحن نضع الملح على شواطئنا من عهد آدم، وتأتي اليوم حكومتنا المصونة وتمنع اللبنانيين من صنع الملح وتشتريه من الخارج.

فإذا منعت الحكومة استخراج الملح لأنه غير صحي أو كيماوياً غير مستوفي الشروط أو ان الخزينة لا تستغل المبلغ ذاته، فنحن نجيب وصانعو الملح كذلك ان ملحنا صحي وتركيبه الكيماوي لا غبار عليه، ومن ثم نحن مستعدون ان نكفل للخزينة كل ما تستوفيه لا بل أكثر من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الطريقة المستعملة الآن بحصر الملح، وهكذا تكون الحكومة قد شجعت الصناعة المحلية واستغنت عن الخارج.

نجيب نكد: ألا يمكن للحكومة ان تجد طريقة دون الالتجاء إلى شراء الملح من الخارج، ان لم تجد الحكومة ملتزماً لبنانياً وبهذه الطريقة قد شجعت استخراج الملح من شواطئنا واستغنينا عن الخارج ووجدنا عملاً لعمالنا الكثيرين العاطلين عن العمل.

خليل أبو جوده: لقد قدم للحكومة طلبات بالتزام الملح وإنشاء ملاحات على الشواطئ اللبنانية، فلماذا رفضت الحكومة هذه الطلبات.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ ان القانون المختص بالملاحات كان موجوداً منذ زمن قديم، ولكن أهملت الحكومات المتتالية تطبيقه، فجاء المجلس ـ هذا المجلس ـ وذكر الحكومة بضرورة تطبيق القانون وطلب تكسير الملاحات على الشواطئ، ولكن الحكومة رغم هذا الطلب أعطت فرصة لأصحاب الملاحات.

لقد تقدم بعض الملتزمين اللبنانيين نعم، إنما قدموا شروطاً لا يمكن للحكومة ان تقبل بها البتة. وهي: ان الحكومة اشترت الملح سنة ١٩٢٢ بسعر كذا، واشترته في سنة ١٩٢٣ بسعر كذا وفي سنة ١٩٢٤ بسعر كذا، فهم يطلبون منا سعراً معتدلاً ووسطاً بين هذه الأسعار، إنما لا يخفاكم الأمر ان الأسعار منذ ١٥ أو ١٦ سنة كانت غالية.

ولهذه الأسباب نشتري الملح من الخارج، ونحن نقول للملتزمين اللبنانيين اننا نتنازل عن ربحنا من النقليات ومستعدون ان ندفع ثمناً أغلى من الثمن الذي ندفعه للملح المستجلب من الخارج، ونصرح بأننا وطنيون مثلكم ونود لا بل نسعى بكل جهدنا لتشجيع كل ما هو وطني إنما ضمن حقوق المنطق والقوانين.

يواكيم البيطار: أقترح عدم التصويت على هذا البند ريثما يبت نهائياً في مسألة الملح.

وزير المالية: الحكومة تعارض كل المعارضة اقتراح الأستاذ بيطار لأننا على أبوب رأس السنة، وإذا لم يصوت المجلس على البند لا نجد ملحاً للأكل والقوت الضروري.

نجيب نكد: ألف سنة في عينيك يا رب مثل يوم أمس الذي عبر ويمكننا أن ننتظر سنة أو سنتين ريثما تسوى هذه المسألة الهامة بالتي هي أحسن.

الرئيس: لدي اقتراح بعدم التصويت على هذا البند.

من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

(أقلية) الخ . . .

الرئيس: البند الثالث عشر ـ إعانة المهاجرين المعوزين إلى الوطن ٥٠٠٠ ل.ل.س.

كاظم الخليل: هل تقدم للحكومة طلبات من المهاجرين المعوزين واستغرب هذا العدد إذا كان نعم فلتأتنا الحكومة باعتمادات غيرها إكراماً للمهاجرين.

وزير المالية: لا نرفض طلباً.

البند الرابع عشر ـ قلم القضايا ٥٦٩٠

يواكيم البيطار: هذا المبلغ كثير جداً لقلم القضايا

إبراهيم عازار: أنا مخالف هذا البند لأن محامي الحكومة لا يستحقون هذه الرواتب.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

الفصل الثاني ـ الدوائر العقارية

البند الأول ـ موظفو الدوائر العقارية ٤٧١٦٦ ل.ل.س.

خالد شهاب: لقد قدمت سؤالاً عن إلغاء المبلغ المرصد لترقي الموظفين. وفي هذه المناسبة أذكر المجلس الكريم ان في الدوائر العقارية ٥٤ موظفاً مضى عليهم أكثر من ٥ سنوات دون ترقية وهؤلاء جلهم من أصحاب المعاشات الصغيرة أي دون الـ ٤٩ ليرة سورية. فألفت نظر الحكومة إلى إلغاء الـ «٥٠٠٠٠» يلحق إجحافاً كبيراً خصوصاً بحق هؤلاء الموظفين.

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند الثاني ـ موظفو المحاكم العقارية ٢٧٦١٧

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

البند الثالث ـ لوازم ونفقات إدارية ٨٨٠٠

نجيب نكد: لا تزال الدوائر العقارية تشغل بنايات تستأجرها الحكومة ففي عهد تركيا كانت السجلات العقارية ثلاث نسخ إحداها في استانبول، حتى إذا لا سمح الله احترقت إحدى السجلات تبقى البقية محفوظة، ففي السنة الماضية قررت الحكومة إنشاء دائرة للدوائر العقارية في زحلة ونرى اليوم ان المبلغ قد ألغي في موازنة هذه السنة فما هو السبب في ذلك؟

إبراهيم عازار: هل الحكومة تفتش دائماً أمانات السجل العقاري، لأن بين يدي أمناء السجل العقارية ثروات البلاد.

وزير المالية: إن السجلات العقارية بحد ذاتها ثروة والحكومة درجت على ان تبني في كل محافظة محلاً خاصاً للدوائر العقارية وعلى مثال بناء بيروت أي في صناديق حديدية مؤمنة ضد خطر الحريق.

نجيب نكد: ان البناية المستأجرة في زحلة عرضة للحريق، فالرجاء المباشرة في بناء جديد.

وزير المالية: كان قد تخصص مبلغ ١٨٠٠٠ ليرة لبناء للسجلات العقارية، وطلبت الحكومة من البلدية ان تعين لها محلاً، فطلبت البلدية استملاك الدباغات والمبلغ المخصص للبناء لا يكفي للاستملاك، ثم عرض على الحكومة أرض قرب السراي وهذه الأرض غير موافقة فاضطرت الحكومة السابقة ان تخصص هذا المبلغ لبناء دار للدوائر العقارية في طرابلس وسوف يجري الالتزام في ٢٦ الشهر الحالي.

على كل نحن مستعدون عندما نجد أرضاً صالحة ان نبني لكم محلاً.

ومحلاً أحسن بكثير مما تتصورون لأن زحلة كما هو المفهوم موقية من الغارات الجوية في حالة نشوب حرب لا سمح الله، وقد رأينا البنك السوري يودع ذهبه في زحلة، ونفكر ببناء محل يمكن استيعاب كل السجلات العقارية اللبنانية في حالة حرب.

الياس سكاف: ان البلدية قد وافقت على الأرض وأرسلت تقريرها للحكومة، انما الحكومة لم ترض لأنها تريد ان تحول المبلغ لبناء محل في طرابلس.

فالرجاء ان تبقوا الاعتماد المخصص لزحلة في هذه الموازنة أيضاً لأن هذه من الضروريات وليس من الكماليات.

وزير المالية: استفاد غيركم هذه السنة وانتم تستفيدون في السنة المقبلة أو في هذه السنة أيضاً اذا اتفقتم فيما بينكم على محل صالح لبناء الدوائر العقارية

خالد شهاب: ان الحكومة السابقة لم تقرر نقل المبلغ من محافظة البقاع إلى طرابلس

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

البند الرابع أعمال المساحة ١٦٤٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

الرئيس: رفعت الجلسة

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب النائب

جواد بولس

صورة طبق الأصل

مدير غرفة رئاسة مجلس النواب

السكرتير المعين

جان جريصاتي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثامنة

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين

في ١٩ كانون الأول سنة ١٩٣٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ ـ سؤال للأستاذ يواكيم البيطار يتعلق بأسعار الدخان

٣ ـ المناقشة في موازنة وزارة العدلية

٤ ـ مشروع قانون باعتماد إضافي قدره ٩٨٠ ليرة لمصلحة المهاجرة.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد العادي الثاني في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين في ١٩ كانون الأول سنة ٩٣٨ برئاسة الأستاذ بترو طراد وعضوية أميني السر خالد بك عبد القادر والأستاذ جواد بولس، فتغيب من النواب حضرات السادة:

أحمد الحسيني، الدكتور أيوب تابت، جورج تابت، راشد المقدم، مارون كنعان، نقولا غصن، يوسف أسطفان.

واعتذر عن الحضور النواب السادة: كسيب الداود، بهيج الفضل، فريد الخازن، جبران التويني، محمد العبود، خير الدين الأحدب.

وقد جلس في مقاعد الحكومة أصحاب المعالي الأستاذ عبد الله اليافي رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية وحميد بك فرنجيه وزير المالية والأستاذ خليل كسيب وزير الداخلية وروكز بك أبو ناضر وزير التربية والصحة وصبري بك حماده وزير الزراعة والأشغال العامة.

الرئيس: فتحت الجلسة، تلاوة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

(سكوت)

صدق المحضر

إبراهيم المنذر: لي سؤال بسيط.

الرئيس: بأي خصوص.

إبراهيم المنذر: بخصوص دوام المأمورين، يقال ان الحكومة اتخذت قراراً بالدوام الجديد وتطبيقه في الملحقات فقط، فلماذا حرمت منه العاصمة؟ إذا كانت الحكومة تعتقد انه تدبير مفيد فلتعم فائدته العاصمة كما عمت الملحقات.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ـ لم أتمكن من حضور الجلسة السابقة لوعكة بسيطة ألمت بي، فأعتذر وأعلن أنني مستعد في هذه الجلسة للمناقشة في ميزانية العدلية والإجابة على كل استجواب بخصوصها.

الرئيس: ننتقل الان للبحث في مصلحة العدلية

الباب الخامس ـ مصلحة العدلية

شفيق كرامة: لي ملاحظة بشأن حاكم الصلح في طرابلس الذي يأخذ معاشه من البلدية، وقد تمنت البلدية على الحكومة عدة مرات أن ترفع هذا الاعتماد من ميزانيتها وتدخله في موازنة الدولة.

عبد الله اليافي: وزير العدلية ـ يوجد في طرابلس حاكماً صلح يتناول أحدهما راتبه من الخزينة ويتناول الثاني راتبه من الخزينة أيضاً إنما يأخذ تعويضاً من البلدية.

توفيق عواد: لقد وقع منذ مدة حادث لأحد القضاة في جبيل وهو حادث عادي وبسيط في حد ذاته، إنما بعض المداخلات الغير المشروعة جعلت منه حادثاً مهماً، وقبل ان أبحث في هذه القضية أريد ان أسأل الحكومة عن الظروف التي دفعتها أو حدت بها للمداخلة في هذه القضية.

من المعلوم ان كل قضية تتعلق بالصلاحية ترجع للمحاكم. فعندما جرى هذا الحادث اختلفت جهتان على الصلاحية فما كان من وزير العدلية إلا أن فصل في هذه القضية واستدعى المدعي العام الاستئنافي ومدير العدلية وطلب تقريراً من كل منهما ووافق على نظرية النيابة العامة الاستئنافية. وأعتقد ان فصل الصلاحيات بين التنفيذية والقضاء هو مبدأ عام مطلق، فما هي الظروف التي دعت رئيس الوزراء للمداخلة وإبداء رأيه والمداخلة فيما لا يعنيه. وكأنه يقول للمحكمة ساعة إبداء رأيه: يا محكمة هذا هو رأي وزير العدلية ويجب أن تتقيدي به، وهذا لا يجوز نظراً لحرمة القضاء واستقلاله.

خليل أبو جوده: لو ظلت قضية حاكم صلح جبيل جارية مجراها العادي ككل قضية تتعلق بالقضاء والدعاوي، لما كان لنا ان نتدخل بها ولكن القضية اتخذت لها مجرى شاذاً فلاكتها الأفواه وتناولتها الأقلام على صفحات الجرائد، ولم يعد يصح السكوت عنها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فما هي هذه القضية يا ترى؟ ضرب قاض في منزله، وأهين فذهب هذا القاضي وأبلغ الخبر إلى مستنطق جبل لبنان لكي يحقق، فأخذ المستنطق بالاستماع إلى الشهود وظل طيلة النهار في تحقيقه، إلى أن أتت في الدقيقة الأخيرة إشارة تليفونية من النيابة العامة الاستئنافية تطلب منه التوقف عن متابعة التحقيق في هذه القضية.

ومن المعلوم، يا سادة، ان المعول عليه في التحقيق هو التحقيق الفوري، لأنه إذا فات تضيع الأدلة ويختلط الشهود وتتغير الشهادات وكانت النتيجة بعد الإشارة التلفونية هذه ان أقفل مستنطق جبل لبنان التحقيق وترك المتهمين يسرحون ويمرحون ويتداخلون مع الشهود على هواهم. عندئذ وأمام هذه المداخلة غير المشروعة قام حاكم صلح جبيل وشكا المدعي العام الاستئنافي أمام مدعي عام التمييز.

وماذا جرى بعد هذا، عوضاً عن ان تأتي الحكومة وتوقف المتهمين، أحالت قاضي صلح جبيل أي المدعي أي المضروب إلى المحاكمة وتركت الضاربين يسرحون ويمرحون وبدلاً من ان يعاقب الذين اعتدوا على القاضي، عوقب القاضي بالذات، فهلا تعلم الحكومة ان مراراً عديدة ضرب بوليس بلدية أو ناطور قرية، كانت الحكومة تعمد إلى توقيف الضارب مدعية انه اعتدى على السلطة العامة، أليس حاكم صلح يحكم في رقاب العباد فيسجن هذا ويحجز أموال ذاك ويفصل في القضايا والاختلافات بين الناس، سلطة عامة. هذا ما يدعو إلى الأسف.

وهناك نقطة أخرى أيها الزملاء. فعندما تقدم حاكم صلح جبيل بالشكوى طلب إليه تعجيل نفقات الشهود، وهذا أمر قانوني، إنما في عرفنا ان القانون يسري على الجميع، فعندما قدم المتهمون الدعوى على حاكم الصلح، لم يطلب منهم نفقات الشهود، هذا ما فتح مجالاً للاعتقاد من أن الذي أوقف أو أوعز بتوقيف التحقيق أحب أن يتحيز لجهة دون الأخرى، هذا ما فتح مجالاً للشك في تنفيذ القانون وحرية القضاء واستقلاله، فنحن نطالب ووزير العدلية يوافقني على ذلك بأن لا تتدخل سلطة مهما كانت حكومية أم أدبية بالقضاء وتؤثر في مجراه.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية ـ إنني سعيد لأتبسط أمامكم في هذه القضية التي خاضت الصحف في موضوعها غير منزهة عن الغرض، وسعيد جداً لأن الفرصة أتاحت لي ان أكون متفقاً مع الأستاذ أبي جودة فأقول: ان العدالة يجب ان تكون بمعزل عن التدخلات.

فاسمحوا لي الآن أن أبين الظروف التي أحاطت بهذه القضية لنستخرج منها الحقيقة:

في ٨ تشرين الثاني وقع حادث الاعتداء وفي الحال أرسل مدعي عام البلدية في بعبدا بالاتفاق مع مدعي عام الاستئناف محققاً إلى جبيل وكان مزوداً الصلاحية لتوقيف المتهمين، فقام في مهمته وبقي يحقق في القضية حتى الساعة السابعة مساء، فاستمع جميع الشهود ولكنه لم يستطع استماع المدعي عليهما لأنهما كانا في بيروت يقدمان شكوى إلى المدعي العام الاستئنافي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وبعد أن قدما دعوى المقابل أصبح من حق المدعي العام الاستئنافي أن يقوم بتحقيق إداري وهو غير التحقيق القضائي، أي أنه يحق له أن يرسل منتدباً من قبله لاستثبات الجرم، ومدعي عام الاستئناف تباحث مع المفتش الأستاذ فيرمان بالأمر وعرض عليه أسماء ثلاثة محققين فتم الاتفاق على اختيار الأستاذ ديمتري الحايك.

ذهب المحقق الأستاذ ديمتري الحايك إلى جبيل بعد أن كان مستنطق جبل لبنان أوفى التحقيق حقه وأكمل استماع الشهود، فقام ديمتري بالاطلاع على التحقيقات والمقابلة بين التحقيق الإداري والعدلي.

جرى ذلك يوم ٩ تشرين الثاني وبقي المحقق من الساعة الخامسة بعد الظهر إلى الساعة الرابعة صباحاً.

وفي اليوم الثاني اتفق انه جلس في إحدى المحاكم المختلطة، وفي اليوم الثالث نشأت مسألة الصلاحية فكان من رأي مدير العدلية الذي أجله واحترمه أن تكون الصلاحية لمحكمة البداية في جبل لبنان، فرأيت أن أجمع بين مدير العدلية ومدعي عام الاستئناف في مكتبي فقال المدعي العام ان الصلاحية من حق محكمة الاستئناف، وبعد ان أدلى كل من الفريقين بحججه ظهرت ان الصلاحية لمحكمة الاستئناف فهل يعتبر عملي ذلك من قبيل التدخل في شؤون القضاء؟

توفيق عواد: نعم!

رئيس الوزارة: تعلمون ايها السادة ان المدعين العموميين تابعون لوزارة العدلية، وهم يختلفون عن قضاة الأساس، وجميع الاجتهادات تعطي الوزارة الحق في الإشراف عليهم.

ولكن بعد ان كانت القضية سائرة بسرعة طبيعية جرى ان تقدم حاكم صلح جبيل بدعوى لها صفة جزائية على مدعي عام الاستئناف إلى مدعي عام التمييز فظلت هذه الدعوى إلى ٢٢ الشهر المذكور عند مدعي عام التمييز حتى أصدر قراره بشأنها.

أما ما يقال عن تأخير التحقيق فهذا لا يتفق مع الواقع لأن مدعي عام الاستئناف لم يرسل منتدباً عنه إلا بعد أن خاطب مستنطق جبل لبنان تلفونياً وأجابه بأنه استمع إلى جميع شهود القضية، وقد استنتج الأستاذ أبو جوده من ذلك ان تلفون مدعي عام الاستئناف كان لوقف التحقيق والحقيقة هي غير ذلك.

ولنعد إلى الدعوى التي تقدم بها قاضي صلح جبيل على رئيسه مدعي عام الاستئناف فقد قدمها رأساً إلى مدعي عام التمييز دون إعلام وزارة العدلية، وهذا مناف للأصول لأن لوزير العدلية وحده الحق في إرسالها إلى الجهة المختصة وعليه فقد جاء قرار مدعي عام التمييز بصورة غير منطبقة على الأصول القانونية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أيها السادة! ان محكمة الاستئناف منعقدة الآن للنظر في قضية حاكم صلح جبيل، وأصرح أن اليوم الذي تصدر فيه محكمة الاستئناف قرارها ضد وزير العدلية هو يوم مشهود في قضاء لبنان وأنا أكون أول المهنئين.

إبراهيم عازار: نحن على وفاق تام مع وزير العدلية، ونهنئه عندما يعلن ان القضاء يجب أن يكون مستقلاً تماماً. ولكن إذا كنا نبحث هذه القضية الآن فهذا لا يعني ان وزير العدلية قد تدخل لمصلحة زيد من الناس. إنما لنا ملاحظة من الوجهة القانونية.

كان الأولى أن يترك فصل الصلاحية للمحاكم ولا علاقة لوزير العدلية في هذا الأمر. ومن ثم يمكن للمجلس ولمحكمة الاستئناف ولوزير العدلية ولمديرها ان يتناقشوا ويتبادلوا النظريات في الصلاحية أم عدم الصلاحية، فكل ذلك لا يمنع ولا يجلي عن ذهن الرأي العام ان حاكم صلح قد ضرب والضاربون يسرحون ويمرحون أحراراً كأنهم لم يأتوا أمراً ولو بسيطاً يؤاخذوا عليه.

والنقطة الثانية هي ان حاكم صلح جبيل قد أقام الدعوى على مدعي عام الاستئناف، ربما يكون قد أخطأ ـ هذا يرجع إليه شخصياً ـ ولكن يجب ان يوقف سير التحقيق والدعوى.

توفيق عواد: لقد تأثرت كما تأثر الزملاء ببلاغة رئيس الوزارة وأشكره على هذا الدرس البليغ الحقوقي الذي أغدقه علينا، إنما هناك نقطة معلقة بعد وهي نقطة الصلاحية، فمن المعلوم ان الفصل في قضايا الصلاحية عائد للمحاكم، وللمحاكم لوحدها. إذا اتهم أحدهم بجناية، هل يجوز مثلاً لوزير العدلية أن يأتي ويقول: هذا بريء. ألم يفعل ذلك وزير العدلية عندما فصل في قضية الصلاحية. وأتساءل هنا: لما أرسلت هذه الدعوى لمحكمة الاستئناف للنظر في أمر الصلاحية طالما ان وزير العدلية نفسه فصلها وأعطى رأيه فيها.

خليل أبو جوده: نلفت الأنظار أنه لا ثأر لنا على أحد ولا نميل هنا لمصلحة شخص أو زيد من الناس إنما لنا ملاحظة حول الإشارة التليفونية التي تكلم عنها وزير العدلية. فالإشارة التليفونية التي أرسلها مدعي عام الاستئناف لمستنطق جبل لبنان تنص: أكمل التحقيق مع الشهود حتى يصل الأستاذ ديمتري الحايك، أي أنه أكمل إفادة الشهود ولا تمس المتهمين.

ثم أليس هنالك أصول شكلية مرعية الإجراء. فهل يجوز لمدعي عام الاستئناف أن يتصل مباشرة بمستنطق جبل لبنان دون التسلسل الإداري والقضائي المعروف.

ثم يلوم رئيس الوزراء حاكم صلح جبيل لأنه شكا رئيسه، ومع الأسف ان مدعي عام التمييز قد رأى الحق بجانبه وأعطى تقريراً يقول فيه أن مدعي عام الاستئناف قد أساء استعمال وظيفته وتجاوز حدود صلاحيته. إذن لم يرم حاكم صلح جبيل رئيسه بفرية بل قال الحقيقة التي أثبتها القضاء، ثم يقولون ان مدعي عام التمييز لا يملك حقاً بالتحقيق دون استشارة وزير العدلية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهل تناسى هؤلاء شرح المادة التاسعة التي تعطي مدعي عام التمييز الصلاحية التامة بمراقبة المدعين العموميين. وألفت النظر فوق هذا إلى نقطة هامة، وهي ان التقرير الذي رفعه مدعي عام التمييز قد حفظ في وزارة العدلية، أما الدعوى المقامة زوراً على حاكم صلح جبيل فلم تحفظ بل أجازت الحكومة ملاحقته قضائياً.

موسى نمور: عرفت من بيان رئيس الوزراء ان مدعي عام التمييز قد تجاوز صلاحيته ولم يكن معه الحق بإجراء ما أجراه، وأن حاكم صلح جبيل قد أساء التصرف وتجاوز هو أيضاً حدود صلاحيته. فما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة بحق هذين القاضيين المخالفين للأصول المرعية الإجراء والقوانين.

حبيب أبي شهلا: هذه قضية حكومية بحتة ولا دخل للمجلس فيها.

موسى نمور: إنني أحاسب الوزير، وأسأله عن التدابير التي اتخذتها الحكومة بحق مأمور تعتقد انه أساء مأموريته والتصرف في دائرة وظيفته.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ـ فيما يتعلق بتعجيل نفقات الشهود الذي سألني عنه الأستاذ أبو جوده فلا علم لي في ذلك.

وسوف أحقق في الأمر، أما فيما يختص بسؤال حضرة النائب موسى بك نمور فإنني أجيب أنه يحق لمدعي عام التمييز أن يجتهد، فإذا أخطأ التفسير فماذا نعمل به؟

موسى نمور: ليس هنا خطأ تفسير، فمدعي عام التمييز اتخذ بقصد صلاحية في الدعوى وقدم تقريراً وحفظ هذا التقرير في ملفات العدلية.

رئيس مجلس الوزراء: هذا اجتهاد منه لم أوافقه عليه.

إبراهيم عازار: أقل ما يرجى في هذا الحادث أن يحاكم المعتدي موقوفاً.

خليل أبو جوده: لماذا أجزتم محاكمة قاضي صلح جبيل؟

رئيس مجلس الوزراء: تسألوني لماذا لم يوقف مستنطق جبل لبنان المدعي عليهم. فهذا أمر قضائي بحت لا دخل لي فيه، ويظهر ان المستنطق اعتقد أن هناك مضاربة من الجهتين أما لماذا أجزنا محاكمة حاكم الصلح، فقد قدم دعوى بحقه ويجوز ان تحكم المحكمة بتبرئته.

محي الدين النصولي: عندما وضعت تقريري عن وزارة العدلية لم أكن قد زرت السجون بعد، إنما قمت بعدها بهذا الواجب مع حضرة رئيس اللجنة الأستاذ عمون، وأحب هنا أن ألفت نظر القائمين على العدل إلى أمور وقضايا شاهدتها في سجن الرمل، فهنالك عدة أشخاص موقوفون منذ زمن طويل ولم يحاكموا بعد.

مثلاً: أحمد موسى زين الدين موقوف من ١٣ شهراً ولم يعين له جلسة، ورمزة المصري موقوفة من ١٢ شهراً ولم يعين لها جلسة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

واليوم علمت أن أحد الموقوفين قد توفي ولم يحاكم، وهذا ضحية حادثة شحيم الذي لم يعين جلسة بعد للمتهمين.

فأناشد القائمين على العدل في هذه البلاد أن ينبهوا المحاكم بالإسراع لكي لا تتعدد هذه الحوادث المؤلمة.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ـ إن ما قاله الأستاذ نصولي هو من الخطورة في مكان بعيد.

إنما لا علم لوزارة العدلية بهذه الحوادث لأنه لم يصلها شكاوي في هذا الصدد، على كل سأحقق في هذا الأمر.

خليل كسيب: وزير الداخلية ـ عندما زرت السجون قيل لي انه يوجد بعض أشخاص موقوفين منذ زمن ولم يحاكموا بعد، وقد أعددت تقريراً وسوف أرفعه لرئيس الوزارة في القريب بهذا الصدد.

حكمت جنبلاط: استلفت نظر الحكومة بخصوص المساعدين القضائيين، فمعاشاتهم ضئيلة جداً وأغلبه ليسانسيه في الحقوق، وليس من الحق ان يتقاضى هؤلاء معاشاً يوازي أو يقل عن معاش الدركي أو معلم مدرسة.

حبيب أبي شهلا: جرى البحث في تثبيت القضاة، وحوى التقرير أشياء كثيرة حول ذلك، فأرى أن البحث على درجة كبرى من الأهمية.

نحن نعرف الشيء الكثير عن حالة العدلية، ونرجو الإصلاح من صميم قلوبنا، وقد قيل المرة الماضية ان تثبيت القضاة هو الحل الوحيد للإصلاح، واسمحوا لي ان أقول ان قضاءنا ليس بحالة مزرية كما يتوهمون بل هو يشكل جسماً يشرف لبنان، فالقضاء يقوم بواجباته نحو العدالة والمتقاضين، ولكنه ككل جسم له حسنات وتقصيرات والعناصر المقصرة لا تنتقص من مكانة القضاء.

لم يشك أحد حتى الآن من علم القضاة ومقدرتهم وكفاءتهم بل كانت الشكوى من التدخلات.

وللحؤول دون التدخلات، على الحكومة ان تنفذ القرار ذي الرقم ١٧٨ ل.ر. وقد نص في مادته الثامنة على طريقة تثبيت القضاة ولم يطرأ على تلك المادة أي تعديل.

وضع القرار في العام الـ ١٩٣٣ ونص على وجوب التثبيت في خلال سنتين وتنتهيان في أول كانون الثاني من العام ١٩٣٥، أما طريقة التثبيت فقد عهد بها إلى لجنة نص القرار على تأليفها من مفتش العدلية ورئيس التمييز والاستئناف وقاضيين فرنسيين في التمييز، ويمكن لمدير العدلية حضور جلسات هذه اللجنة وله رأي في مقرراتها ولهذه اللجنة الحق في شطب اسم أي قاض أو نقله إذا رأت عدم أهليته، وعندما يطبق هذا القانون لا يمكن لأحد أن يخشى شيئاً وكلهم يعرف ما تتحلى به هذه الهيئة من كفاءة ومقدرة ونزاهة وتجرد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والآن أطلب من وزير العدلية رئيس الوزارة أن يدعو اللجنة إلى القيام بمهمتها لتتم قضية التثبيت.

ولكن التثبيت أيها السادة ليس كل شيء لأن القضاة عندنا محرومون من وسائل الترقية ومواردهم المالية غير كافية، يجب أن يكون القاضي مؤمناً على ما يكفي عائلته ليستطيع ان يعطي كل جهوده للعدل، وللوصول إلى ذلك يجب العودة إلى نظام الدرجات.

شارل عمون: لقد أثارت اللجنة المالية في مناقشاتها قضية تثبيت القضاة وفهمنا من الحكومة ان اللجنة سائرة في عملها، على ان لي ملاحظة حول القرار L.B ١٧٨، فقد عدل لترقية بعض الموظفين فحبذا لو يمكن للحكومة الحالية ان تعطي القضاة ضمانة بعدم تعديل القرار مرة ثانية.

حبيب أبي شهلا: إن الذي عدل القرار آنئذ هو الشارع الأصلي وبناء ليس على طلب الحكومة بل على طلب الوزير المختص لوحده.

بشارة الخوري: لم يعد لي ما أقوله بعد بيان الأستاذ أبي شهلا ولذا أتضامن معه ونطلب من الحكومة تعجيل اللجنة لتثبيت القضاة، ولا بد لي في هذه المناسبة من شكر القضاة اللبنانيين على كفاءتهم وعلمهم ونزاهتهم.

ابراهيم عازار: يوجد اقتراح يختص بالمساعدين القضائيين. فمعظمهم يتحمل ظلم المرابين، فنرجو من الحكومة درسه وإحالته إلى اللجان المختصة لأنه يساعد خصوصاً ذوي العائلات الكبيرة منهم.

ثم لي ملاحظة حول قصر العدل، فهو لا يليق بالقضاة، ألا تفكر الحكومة ببناء قصر للعدل جديد يليق برجال القضاء والجلسات.

أما فيما يختص حول تغيير الدوام في الملحقات، فهذا المشروع يريح المأمورين نعم إنما يتعب الشعب، فكيف تريدون مثلاً أن توفقوا بين الدوام في الملحقات والدوام في العاصمة خصوصاً فيما يتعلق بالعدلية وأذكر هنا ان جميع المحاكم في الملحقات لا تصرف نوراً أكثر من ٤٠ أو ٥٠ ليرة في الشهر، وهذا ليس بتوفير البتة إذ كان من جرائه تعرقل وتأخير أشغال الشعب.

شفيق ناصيف: اعلم أن اللجنة لا تملك إلا حق وضع الأسماء والحكومة تثبتهم بواسطة مرسوم تصدره، فهل هذا التثبيت سيكون على أساس النزاهة والكفاءة والعلم ام على اساس الحزبية او الطائفية.

كاظم الخليل: علمنا ان الحكومة عازمة على تطبيق دوام جديد في الملحقات كان قد ظهر فساده فيما مضى. فكيف يمكن للحكومة من جهة ان تطبق دوامين واحد في العاصمة وآخر في الملحقات، ومن جهة ثانية ان كثيرين من المتقاضين يسكنون القرى النائية عن مركز المحكمة، فيخرجون صباحاً باكراً من قراهم ولا يصلون إلى المركز الحكومي إلا بعد الظهر. فبهذه الحالة يضطرون إلى صرف يومين أو ثلاثة وتكبد مصارفات لا طاقة لهم بها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أما مسألة التثبيت فقد أوفاها حقها الأستاذ أبي شهلا إنما أرى أن هذا الموضوع لا يخرج عن صبغة بقية المواضيع التي يتناقش فيها المجلس ولا تنفيذ، والحكومة اللبنانية كانت تؤجل دوماً قضية التثبيت، مع ان القاضي اللبناني كان مثبتاً قبل الحرب. أما مسألة الطائفية التي تكلم عنها الأستاذ ناصيف وحذر منها، فإنها متغلغلة في الدواوين والمجلس، ولو كانت السلطات تراعي في التعيين والترقي الكفاءة فقط والحقوق الشخصية، سكتنا وأذعنا للحق، إنما ما دام هناك نفوذ شخصي وتدخل من بعض الجهات لطائفة دون الأخرى، وما دامت المناصب والوزارات والمجلس النيابي مؤسسين على التمثيل الطائفي، فكيف تطلبون منا ان نتغاضى عن حقنا.

إذن نطلب ان يجري تثبيت القضاة على أساس الطائفية، وإيصالنا إلى بعض حقوقنا المهضومة.

توفيق عواد: الكلام جميل والمبادئ حلوة إنما التطبيق صعب أنتم تطلبون من الحكومة التعجيل في تثبيت القضاة. فعلى يد من يا ترى سيتم هذا التثبيت؟

إذا كان على يد اللجنة وحدها، وما تقرره اللجنة يصبح نافذاً برمته فنحن لا نعارض، أما إذا كان للجنة رأي استشاري فقط ويمكن للحكومة ان تنتقي الأشخاص فتثبت هذا وتترك ذاك حسب ما توحيه لها الحزبية والأهواء الشخصية، فهذا نرفضه ونطلب تأجيله.

كيف يمكنكم ان تسلموا الحكومة مسألة هامة كهذه وهي التي كادت تحدث أزمة وزارية لترقية ضابط في الجندرمة أم إقالة مفوض شرطة.

بشارة الخوري: أتساءل لماذا يخاف الأستاذ عواد من الأزمات الوزارية.

الدكتور أمين قزعون: أرجو قبل التثبيت أن يصير تفتيش في الملحقات لأن بعض القضاة يستحقون الترقية والتثبيت، وبعضهم العزل.

رشيد بيضون: في مرار متعددة وأوقات كثيرة وقف الأستاذ ناصيف يحارب الطائفية، فالمجلس بنى على الطائفية، ولولاها لما رأينا الأستاذ ناصيف في هذه الندوة.

فالرجاء من الحكومة ان تنصف الطائفة الشيعية وتدعها تشعر ولو مرة انها من لبنان وان السلطات تنظر إليها بعين العطف والعدل والإنصاف.

خليل أبو جوده: إن اللجنة في عملها بتثبيت القضاة تشطب الطالح وتبقي الصالح.

فنحن نسأل الوزارة هل يمكنها ان تعدنا بأنها ستصدر مرسوماً بلائحة الأسماء التي تقدمها اللجنة؟

الرئيس: وصلنا الآن للتصويت على البنود

الباب الخامس ـ مصلحة العدلية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الفصل الأول ـ إدارة العدلية المركزية

البند الأول ـ موظفو الإدارة المركزية ٣٠٧٥٨ ل.ل.س.

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند

خليل أبو جوده: بما أنني لم أقتنع ببيان حضرة رئيس مجلس الوزراء فإنني أمتنع عن التصويت على وزارة العدلية برمتها.

البند الثاني ـ لوازم ونفقات إدارية ١٩٥٠ ل.ل.س.

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند. ألخ...

الرئيس: لدينا مشروع قانون باعتماد إضافي قدره ٩٨٠

(تلاوة مشروع القانون)

الرئيس: صدق مشروع القانون

رفعت الجلسة

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب النائب

جواد بولس

صورة طبق الأصل

مدير غرفة رئاسة مجلس النواب

السكرتير المعين

جان جريصاتي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأربعاء

في ٢١ كانون الأول سنة ١٩٣٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ ـ تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ ـ المناقشة في وزارتي التربية الوطنية والاقتصاد الوطني

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد العادي الثاني في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الأربعاء في ٢١ ك١ سنة ١٩٣٨ برئاسة الأستاذ بترو طراد وعضوية أمين السر خالد بك عبد القادر، فتغيب من النواب حضرات السادة: أحمد الحسيني، كاظم الخليل، مارون كنعان، نصوح الفاضل، يواكيم البيطار، يوسف أسطفان.

وتغيب عن الحضور بعذر شرعي النواب السادة: محمد عبد الرزاق، أيوب تابت، بهيج الفضل، جبران التويني، جبرايل خباز، جواد بولس، خير الدين الأحدب، رشيا طوبيا، فريد الخازن، مجيد ارسلان، نسيب الداود.

وقد جلس في مقاعد الحكومة أصحاب المعالي الأستاذ عبد الله اليافي رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية والأستاذ خليل كسيب وزير الداخلية والأستاذ حميد فرنجيه وزير المالية والأستاذ روكز أبو ناضر وزير التربية والصحة وصبري بك حماده وزير النافعة والزراعة.

الرئيس: فتحت الجلسة، تلاوة محضر الجلسة السابقة

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

(سكوت)

صدق المحضر

موازنة مصلحة التربية الوطنية

الرئيس: تلاوة تقرير اللجنة

(فتلا الأستاذ محي الدين النصولي التقرير التالي:)

مصلحة التربية الوطنية هي من أهم مصالح الدولة لأنها تعنى بتربية النابتة اللبنانية وتقوم على تهذيبها وتنشئتها للحياة ويؤسفنا جداً أن تكون الحكومات المتعاقبة قد أهملت هذه المصلحة إهمالاً شائناً ولم ترصد لها الأموال الكافية لجعلها من الوزارات الكبرى في الدولة حتى تستطيع تأدية رسالتها المقدسة على أتم وجه وصهر العناصر اللبنانية المختلفة في بوتقة واحدة هي بوتقة الوطنية اللبنانية الشاملة.

إننا إذا أجلنا الطرف في الدول التي نشأت معنا على أثر الحرب رأيناها تقيم استقلالها على أسس متينة من التربية والتعليم وتوجه إلى الأساتذة الذين تختارهم أكبر العناية وتبعث عاماً أثر عام بعثات من الطلاب يؤمون ينابيع العلم في أوربا وأميركا ليتخصصوا في شتى العلوم والفنون ويعودوا إلى أوطانهم حاملين في صدورهم علماً وأدباً وثقافة وشعوراً بالواجب يفيضون منه على إخوانهم وأبناء وطنهم فماذا فعلنا نحن في هذه الناحية منذ عشرين عاماً حتى يومنا هذا وأين هم الطلاب الذين بعثت بهم الحكومة على نفقتها ليعودوا أخصائيين وليؤدوا رسالتهم حق التأدية؟

نريد مدارس ابتدائية

من المعلوم ان مدارسنا الرسمية ابتدائية وليس للدولة مدرسة ثانوية ونحن لا نطلب أكثر من مدارس ابتدائية تحارب الأمية في البلاد وتنشر في جميع أنحاء لبنان ولا سيما في المناطق التي أظهرت الإحصاءات درجت الأمية المسيطرة عليها والتي بلغت بموجب الإحصاء الرسمي الذي قامت به الحكومة في سنة ١٩٣٢ في بعض المناطق اللبنانية ٧٢٪ وهي نسبة مرتفعة جداً تدل على ان الجهل لا يزال مخيماً في بعض أنحاء لبنان، البلد الذي يعتز بعلو مستواه الثقافي ويفاخر بأنه كان ولم يزل منارة الشرق.

نريد تغيير المناهج

على أننا إذا لم نطالب بإنشاء مدارسة ثانوية رسمية فذلك لا يعني اننا راضون عن منهاج المدارس الابتدائية الحالي لأن هذا المنهاج لا يتمشى مع الحاجات الجديدة التي لا بد من مراعاتها إذا أراد المشرفون على أمور التعليم ان يكون لهم هدف معين.

ألا ترون معنا ان هذا المنهاج نظري أكثر منه عملياً بمعنى أنه لا ينشئ طلاباً يعيشون في قراهم ودساكرهم بل من شأنه ان يدفع بالطلاب الذين ينالون الشهادة الابتدائية إلى هجرة القرى والاندفاع نحو المدن من جهة ونحو العلوم النظرية من جهة أخرى وفي كلا الحالتين خطر ينحصر الأول في انصراف الناس عن الأرض والعناية بها وهي ثروة لبنان والثاني في التكالب على الوظائف والشهادات التي تزيد مشكلة المتعلمين العاطلين عن العمل تعقداً.

لذلك لا بد من قلب المنهاج الابتدائي رأساً على عقب وهو عمل يجب ان يضطلع به الأخصائيون من المشرفين على شؤون التربية والتعليم بحيث يدخل في المنهاج مبادئ عن الزراعة والصناعات اليدوية ويتعلم التلميذ منذ صغره ان العمل اليدوي مشرف لصاحبه وان في الحياة آفاقاً أوسع من الاستخدام في دواوين الدولة واستجداء راتب زهيد مقنن يعود صاحبه الركود والاستسلام.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ومن شأن هذا التعديل الذي نقترحه ان يغرس في صدر الناشئة اللبنانية حب الأرض وأنها هي مصدر الثروة الوحيد كما يعتقد بعض علماء الاقتصاد.

فماذا فعلت الحكومة في هذا السبيل وأين هي برامجها الحديثة التي تتمشى مع تطور الحياة ونشوء الزمن بل أين هي الوعود بمثل هذه البرامج؟

اننا مع الأسف لم نر شيئاً من ذلك فهل لمعالي الوزير ان ينشط لهذا العمل الخطير بما نعهده فيه من ميل إلى الإصلاح فتجاري الدولة اللبنانية جاراتها في هذا المضمار وتتلاءم المناهج الدراسية اللبنانية مع التطور الجديد.

وإذا انتقلنا من هذا الإصلاح المنشود في المناهج رأينا ان البرنامج الابتدائي الذي وضع منذ عشر سنوات يطبق تطبيقاً مرضياً تدل عليه نتائج الامتحانات الرسمية وتفوق مدارس الحكومة فيها مما يهيب بنا إلى شكر الحكومة والقائمين على شؤون التعليم في هذه الناحية.

ولا ننسى الخدمة الطيبة التي يؤديها الأساتذة الفرنسيون في مدارسنا فإنه يبعثون في جموع الطلاب روحاً جديدة ويقومون بواجبهم حق القيام.

المدارس الفنية

وهنالك مدارس ثلاث ليست ابتدائية هي مدرسة دار المعلمين ومدرسة الصنائع والفنون والمدرسة الزراعية التي أنشئت في «بشري» هذه السنة والتي أحسنت الحكومة عملاً بإنشائها لأنها نواة صالحة للتطور في المنهاج الذي ننشده.

دار المعلمين

أما دار المعلمين فهي ليست مدرسة قائمة بذاتها وإنما هي عبارة عن فرعين فرع الصبيان وهو مؤلف من صفين يعملان في مدرسة حوض الولاية في بيروت وفرع البنات وهو مؤلف من صفين يعملان في مدرسة الإناث الجديدة في بيروت وتخرج دار المعلمين كل سنة فوجاً من المعلمين والمعلمات الذين حصلوا شهادة في التعليم تؤهلهم لإدارة المدارس والتعليم فيها ويقدر عدد خريجي هذا الفرع حتى اليوم بمئة وخمسة عشر خريجاً منذ عام ١٩٣٣

وما دامت الحكومة تخصص لهذه المدرسة في كل سنة الاعتماد الكافي لها فإننا نتمنى عليها ان تصل بالمدارس إلى يوم لا يبقى فيه من المعلمين إلا الذين نالوا شهادة هذه المؤسسة فيقضى بذلك على المتطفلين على مهنة التعليم ويصبح لنا هيئة تعليمية صالحة.

مدرسة الصنائع

أما مدرسة الصنائع فهي ولا ريب من أهم المؤسسات التي أنشأتها الدولة لأنها في وسط هذا التيار الجارف الذي يدفع بالناشئة اللبنانية إلى التزاحم على التعليم النظري أخرجت مائتين وثمانين طالباً منذ تأسيسها عام ١٩٢٥

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حتى الآن يعملون الأعمال اليدوية ويرون فيها مهنة تشرف صاحبها ويؤدون في شتى ميادين الصناعة خدمات أثنى عليها الكثيرون فشركة ترابة شكا تستخدم منهم أربعة عشر خريجاً وإدارة راديو أوريان البرقية تستخدم ثمانية عشر خريجاً وإدارة شركة عريضة للنسيج تستخدم ستة خريجين.

وفي مدرسة الصنائع اليوم ٣٩٥ طالباً وهي مؤلفة من أربعة صفوف لفرع الميكانيك، ومن صفين للحياكة ولقد أنشأت إدارتها في السنتين الأخيرتين صفاً جديداً أطلقت عليه اسم صف التجهيز يستعد فيه الطالب للدخول إلى الصفوف الفنية في المدرسة وهو يضم ستين طالباً نصفهم ليلي والنصف الآخر نهاري.

إلغاء صف التجهيز

وقفت اللجنة عند هذا الصف وتساءلت عن أسباب إنشائه فقيل لها ان الطلبة الذين يسقطون في امتحانات الدخول يحشرون في هذا الصف فطلبت اللجنة إلغاء هذا الصف الذي لا معنى لوجوده اللهم إلا إرهاق الخزينة وتلبية طلب بعض ذوي النفوذ فوعدت الحكومة بإلغائه ووافقت على تخفيض مبلغ قدره ٤٠٠ ل.ل.س. من بند الإعاشة المخصص لطلاب هذا الصف.

ورأت اللجنة ان الأموال التي تنفق على الخدم طائلة جداً فهي تقرب من الستة آلاف ليرة فلفتت نظر الحكومة إلى ضرورة بث روح الخدمة والتعاون بين الطلاب فيقومون بأنفسهم على خدمة أنفسهم ويوفر على الخزانة أكثر من نصف هذا المبلغ.

مدرسة صناعة الفنادق

وبحثت اللجنة قضية إنشاء فرع في مدرسة الصنائع يقوم على تعليم «صناعة الفنادق» وتجهيز نزل لبنان بما نحتاج إليه من خدم أخصائيين ويكون هذا الصف حلقة في سلسلة العمل الإنشائي في لبنان لأن صناعة الفنادق ركن من أهم أركان موسم الاصطياف الذي كاد يصبح مورد لبنان الوحيد.

الخرق الدستوري

وهنالك قضية كان لصاحبي المعالي وزير المالية ووزير التربية الوطنية الفضل في إزاحة الستار عنها وهي تتعلق بتعيين الثمانية والثلاثين من المعلمين الجدد وكيف ان وزارة المعارف السابقة عينت ثمانية وعشرين منهم ودفعت رواتبهم من الوفر الذي وفرته في شتى بنود موازنتها ومن اعتماد إضافي تقدمت به إلى المجلس مع ان قانون الموازنة لا يسمح لها بخرق حرمة البنود وكيف ان الحكومة السابقة بعد ان بعثت بالموازنة مطبوعة إلى الندوة عينت عشرة معلمين جدداً أيضاً وبعثت بهم إلى المدارس الجديدة التي أنشأتها وجعلت الندوة تجاه الأمر الواقع وطلبت من اللجنة ان تقرها على عملها هذا وان تزيد اعتماد موظفي المدارس ٨١٢١ ل.ل.س.

لفتت اللجنة نظر القائمين على إدارة المعارف إلى هذا الخرق الدستوري وطلبت منهم ان يتقيدوا بالمبالغ المرصدة على البنود وان لا يتعدوها، اما القول ان وزارة المعارف لم تتعد موازنتها فقول مردود لأنها أولاً قد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

استخدمت توفيرات طرأت على الإدارة لفتح مدارس جديدة دائمة كما أسلفنا وثانياً لأنها بعملها هذا قد ربطت موازنات مقبلة بمبالغ باهظة وجعلت المجلس والحكومة الجديدة أمام حالة من اثنتين إما إلغاء مدارس قائمة وتشريد تلاميذها وإما إكراه الخزينة على القبول بالأمر الواقع وفي هذا ما فيه من التجاوز على أبسط مبادئ علم المال ولا سيما وأكثر مراسيم تعيين المعلمين الجدد لا يحمل توقيع وزير المال.

ولما رأت اللجنة نفسها امام الأمر الواقع ولما كانت لا تريد ان ينسب إليها تشريد المئات من الطلبة أبدت ملحوظاتها بكل شدة وقررت أكثريتها قبول طلب الحكومة وتعديل البند الخاص بالتعليم.

أبنية المدارس الرسمية

ودرست اللجنة قضية أبنية المدارس الرسمية وما تتحمله الخزانة من إيجارات فاحشة وتمنت الحكومة ان توجد لمدارسها بنايات خاصة تنشرها في القرى والمدن وتقيمها على أحدث أصول فن البناء لأنه من العار ان تظل حالة المدارس الرسمية على ما هي عليه وان ندفع عاماً فعاماً مبالغ طائلة مع ان كل شيء يدعونا إلى النهوض بهذه الناحية نهضة مباركة وإيجاد البنايات الصالحة التي تنفخ في روح الطالب شعور الكرامة والعزة.

التربية البدنية

ومن القضايا الهامة التي عالجتها اللجنة قضية التربية البدنية وإهمالها هذا الإهمال الشائن في برامج الحكومة مع ان التربية البدنية هي قبل كل شيء وفوق كل شيء لأن العقل السليم كما هو مسلم به في الجسم السليم ولأن الأمم اليوم ترتكز في نهضاتها على السواعد العبلة والصدور العامرة والصحة المشرقة وطلبت اللجنة من الحكومة ان تنظم التربية البدنية في مدارسها وفي الوطن اللبناني تنظيماً يكفل لنا نسلاً قوياً وأبناء أصحاء.

إعانات المدارس الخاصة

وهنالك قضية إعانات المدارس الخاصة التي تثير كل عام ضجة في الأوساط والتي درستها اللجنة درساً وافياً وتبين لها على أثر هذا الدرس ان هذه الأموال تنفق في سبيل التعليم ولكن هنالك قانون وضع لهذه الغاية في ١٠ آذار سنة ١٩٢٨ رأت اللجنة ان تطلب إلى الحكومة مراعاة موارده وتمنت اللجنة ان يتاح للحكومة في المستقبل ان تنشئ بنفسها مدارس كافية في جميع أنحاء لبنان توحد فيها التعليم وتشرف عليه وتصل بلبنان إلى الوحدة الثقافية المنشودة

الفصل الثالث ـ دار الآثار الوطنية

مما لا ريب فيه ان لبنان بلد تاريخي ذو ماض مجيد وانه الجسر الذي عبرت عليه الحضارات المختلفة وتركت كل منها آثاراً لها قيمة علمية عالمية فلا غرو إذا وجهنا العناية الخاصة لهذا التراث الثمين وعملنا على المحافظة على آثارنا فهي الدليل الناصع على أننا أمة ذات مجد موروث وهي الحافز لأولادنا لاقتفاء أثر الجدود.

كانت إدارة متحف اللوفر تتولى أعمال الحفريات في لبنان منذ الاحتلال حتى عام ١٩٢٩ حيث نشطت حكومة لبنان إلى تولي هذه المهمة الخطيرة فاضطلعت بها ولم يخرج من بلادنا منذ عام ١٩٢٩ أثر ما.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ويسر اللجنة ان تعلن هنا شكرها للهمة التي يبذلها مدير دار الآثار المتخصص في عمله والذي يقوم بوظيفته بدقة وحرص جديرين بالإعجاب.

المتحف الوطني

وعرضت اللجنة لمسألة المتحف الوطني وضرورة إنجاز بنايته التي مضى عليها زمن طويل وهي لا تزال بين أيدي العمال وطلبت من الحكومة ان ترصد لإنجازه الأموال الكافية ليتسنى لنا ان تستفيد من هذه المؤسسة وان نفتح أبوابها في وجه السياح ولا سيما وأن مورد السياحة في لبنان أصبح من الموارد الرئيسية وتساءلت اللجنة عن الطريقة التي يمكن معها فتح المتحف في بحر العام المقبل لأنه كما صرح مدير دار الآثار إذا أنجزت الأعمال في المتحف قبل تشرين الثاني من عام ١٩٣٩ تمكنت الحكومة من دعوة مؤتمر علماء الآثار الذي سينعقد في استامبول في ذلك التاريخ ولا تخفى أهمية اجتماع عدد كبير من علماء العالم في بيروت والدعاية التي يقومون بها لهذه البلاد.

الفصل الخامس ـ دار الكتب الوطنية

تأسست هذه الدار في بدء الاحتلال وعلى أثر هبة قام بها رجل العلم مديرها الحالي فكانت الكتب التي قدمها نواة لهذه المكتبة الوطنية ويلاحظ الزملاء الكرام ضآلة الاعتمادات المخصصة لتموين هذه المؤسسة بالكتب التي نحتاجها.

ويؤسفنا ان نقول ان أكثر الكتب التي تشتمل عليها المكتبة الوطنية لا تماشي سير العلوم والفنون لذلك اقترحت اللجنة ان تؤلف الحكومة لجنة لدرس نظام جديد لدار الكتب يرفع مستواها ويجعلها تؤدي الخدمة التي ينتظرها جمهور القراء من مكتبة عامة.

وهنالك قضية لها شأنها لفتت اللجنة نظر وزير التربية إليها وهي تتعلق بأحد الموظفين الذي أوفدته الحكومة على نفقتها للتخصص في شؤون دور الكتب وعندما عاد حشر في ديوان من دواوين وزارة التربية دون أن يعين له عمل ما.

نجيب نكد: استعراض عام للموازنة ولحالة البلاد معاً

إن هم الحكومة الحاضرة كما كان هم الحكومات السابقة إقامة التوازن، بعد الجهد، بين أرقام كفتي الموازنة دون ان يكون هنالك مشاريع جديدة، مع ان قضية الموازنة ليست قضية أرقام فقط بل ان موازنة الحكومة معناها برنامج الأعمال للسنة المقبلة مع بيان كيفية تحويل هذا البرنامج والاتفاق عليه.

وإذا نحن رجعنا إلى الموازنة المطروحة علينا الآن نجد انها صورة طبق الأصل للموازنات السابقة مع شيء من الزيادة في الأرقام أوجبتها الظروف بسبب تدني النقد وارتفاع أسعار الحاجيات، ولكنها زيادة لا تشفي علة ولا تسقي غلة، فبرنامج الأعمال باق كما كان والأرقام فيها لا تتجاوز القدر الكافي للمحافظة على الجهاز الحكومي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من جهة وعلى الوضع الحاضر من جهة ثانية، ومعنى هذا ان البلاد ستبقى هذه السنة كما كانت في السنين السابقة جامدة حيث هي محرومة من أسباب النهضة ومن كل توسع أو تحديد في المشاريع العمرانية والمشاريع الإنسانية اللازمة لحياة أمة تطلب الحياة.

ان المشاريع التي أعني كثيرة لا قبل لنا بها ولكن لا غنى لنا عن بعضها وإلا عد إهمالنا لها تراخ منا وإهمال لمصالح الأمة التي انتخبتنا.

وقد اعتادت حكوماتنا ان تدرج في برامجها هذا البعض من المشاريع الضرورية وان تخصص لها مبالغ من المال بقدر ما تسمح به حالة الموازنة ولكنها مبالغ ضئيلة لدرجة تفقدها معناها وتصبح معها المشاريع المذكور أسماء بغير مسميات أو مساطر بدون ثمن فلا يستفيد منها سوى القائمين على تنفيذها، وإليكم بعض الأمثلة عن حالة هذه المشاريع.

فالتربية الوطنية أو بالحري المدرسة الرسمية مثلاً ـ هذه المدرسة أية فائدة ترجى منها وكيف يمكنها أن تؤدي رسالتها ما دام هذا شأنها، موازنة ضئيلة ومدارس قليلة، قرية فيها مدرسة وخمسون قرية لا مدارس فيها. هذا فضلاً عن ان مستوى التعليم فيها لا يتلاءم مع حاجة البلاد.

فإن للمدرسة الرسمية غايتين: الأولى تهذيب الناشئة وتنوير أذهانها والثانية توحيد الثقافة للوصول إلى توحيد صفوف الأمة في التفكير وفي العقيدة الوطنية.

وكيف يمكن توحيد الثقافة بين الناشئة إذا لم تعمم المدرسة الرسمية في البلاد ولم يرتفع مستواها عما هو عليه الآن، وفوق هذا كيف يجوز ان تجود الحكومة بالتعليم المجاني على فئة من أبناء البلاد دون أخرى والجميع لبنانيون ومتساوون في الحقوق والواجبات قائمون بما يترتب عليهم من التكاليف للخزينة العامة. هذا عدا عن ان في التعليم المجاني تعزية كبرى لدافعي الضرائب وعلى الأخص متوسطي الحال منهم إذ أنهم يستعيضون شيئاً ولو يسيراً مما يدفعونه للخزينة لا سيما إذا شاء هؤلاء أن يكتفوا بهذا القدر من التعليم لأولادهم بدلاً من إرسالهم للمدارس العليا بعد أن بلغت أعباء هذه المدارس حداً فوق طاقة البلاد.

وهنالك نظرية أخرى لا تقل شأناً عما تقدمها وهي أننا والحمد لله أمة دستورية قائمة على النظام الجمهوري، وهي ومعنى ذلك ان لكل فرد من الأمة الاشتراك بالحكم بطريق الانتخاب، وما دامت هذه حالنا فقد صار لزاماً علينا ترقية مجموع الأمة وتوحيد ثقافتها لكي تسترشد هذه الأمة بعلمها وثقافتها في انتخاب ممثليها واختيار القائمين على إدارة شؤونها.

وما قلته عن المدرسة أقوله عن الزراعة ـ فقد سبق لي في السنة الماضية ان تقدمت إلى هذا المجلس بتقرير مطول بينت فيه حالة الزراعة السيئة عندنا مع ضآلة مخصصاتها بالنسبة إلى الموازنة العامة، ونسبة هذه المخصصات أيضاً إلى ما يقابلها في موازنات البلدان المجاورة وكيف ان تحسين الزراعة والعناية بالأحراش وتربية المواشي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والدواجن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وبالتالي يكون خطوة أساسية في طريق الاستقلال، ووضعت في التقرير برنامجاً أعتقد أنه يساعد على الوصول إلى هذه الغاية علناً ان نصل أخيراً إلى درجة الاكتفاء الزراعي توفيراً للأموال واحتياطاً للطوارئ كالحروب وغيرها، ولكن أحد لم يطلع على هذا التقرير، فلا تلي في المجلس ولا أحيل إلى لجنة ولا درسته حكومة ولعل السبب في ذلك معرفتهم باستحالة تطبيق بنوده مع وجود موازنة هزيلة كموازنتنا.

وكما هي الزراعة كذلك حالة الري ـ فإن الأموال التي تم اقتراضها لا تفي بالحاجة بدليل ان المبالغ المخصصة منها لكل منطقة من المناطق الأربع بالكاد تكفي لتحقيق مشروع أو مشروعين في تلك المنطقة وما يبقى من أعمال الري فلا سبيل إلى تحقيقه بالرغم من احتياج تلك المنطقة إليه فإذا وقفت أعمال الري عند هذا الحد لا نكون أنصفنا الناس على السواء ولا حققنا الغاية التي توخيناها وتحملنا من أجلها مسؤولية وأخطار القروض.

ثم ما رأيكم بدوائر الصحة والإسعاف العام وأي إسعاف هذا الذي تؤديه، فأين هي مستشفيات الحكومة المفروض فيها ان تكون في متناول جميع الناس على السواء، أين هي الملاجئ وأين هي المؤسسات الصحية، وهل تمكنت الحكومة مع هكذا موازنة من القيام بواجبها في مكافحة الأمراض عندما ينكب الأهلون بواحدة ما كالملاريا مثلاً وهو هو من العدل ان يقوم الناس بواجبهم في تغذية الخزانة العامة عندما يكونوا أصحاء أقوياء ولا تقوم الخزينة بواجبها نحوهم عندما ينكبوا بصحتهم ويصبحوا مرضى وضعفاء.

وما رأيكم أيضاً بالاصطياف ـ لقد اتسع هذا الاسم وأصبح يدعى «موسم السياحة والاصطياف والإشتاء» ولكن دون ان تتسع معه مساعينا وإجراءاتنا في خدمة هذا النوع وتسهيل السبيل لاستثمارها لقد ازدهر هذا الموسم في السنين المتأخرة ازدهاراً رائعاً ولكنه ازدهار يخشى أن يعقبه ذبول إذا لم نتخذ له العدة اللازمة ولم نسعى جهدنا للاحتفاظ به، وهذا الجهد لا يحصر بالدعاية وحدها وإلا أدت حتماً إلى حدوث رد فعل، وإنما يجب ان يرافق الدعاية مساع عملية غايتها تسهيل سبل الإقامة لضيوفنا وتوفير أسباب الراحة والسلوى لهم مهما كثر عددهم، وأول هذه المساعي جوائز ومنح ومساعدات مالية تبذلها الحكومة في المصايف والمشاتي والأماكن الأثرية تشجيعاً لإيجاد نزل وبيوت مجهزة بالمستحدثات العصرية، ومنها أيضاً مساعدة البلديات على القيام بواجبها، هذه البلديات الغارقة بالديون إلى ما فوق آذانها وقد وقفت مكتوفة اليدين أمام الخراب الذي يملأ مناطقها فلا هي تقدر ان تزيد وارداتها وليس بإمكانها ان تستدين ولا الحكومة تقدر ان تمدها بأكثر مما مدتها به. والمفهوم ان البلديات تؤلف جزءاً من السلطات العامة ومن واجب الحكومة ان تتعاون وإياها على خدمة العموم. إلا أن العلة المزمنة التي رافقتنا في حياتنا وهي ضئيلة الموازنة حالت وتحول دون تحقيق هذا التعاون المفيد.

بقي هنالك مشروع آخر لم نعطه حتى الآن الاهتمام الذي يستحقه مع ان المعاهدة سمحت بوضع نواته وهذا المشروع هو الجيش أيها الأخوان لقد أثبتت الأيام وشتى الحوادث ان الناس لا يزالون من الوجهة الاجتماعية هم هم رغم ابتعادهم عن أعصر الهمجية رغم اتساع المدنية وانتشار العلوم فالقوة الغاشمة لا تزال تسيطر على الحق والحق لا يزال تحت رحمة القوة والضعيف لا رأي له ولا قيمة لصداقته، وإني أرى أن المبدأ الأخير أشد ما يكون

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

انطباقاً علينا نظراً للضعف الفاضح في أخلاقنا السياسية ولفقدان الروابط بين أجزاء الأمة بل لفقدان جميع عناصر القوة عندنا، وأهم هذه العناصر وضع نواة الجيش إما بطريق الخدمة العسكرية أم بفتح باب التطوع أوسع مما هو الآن، لا أريد أن يفهم من كلامي هذا أني أدعو البلاد إلى تأليف جيش فاتح. كلا، ليس هذا الفكر المضحك ما أقصده، وإنما أقصد بأن نكون أمة متلاحمة الأجزاء متراصة البنيان حتى لا نظل لقمة سائغة يزدريها من يشاء ساعة يشاء، وأقصد أيضاً بأن نجعل للحكومة الوطنية شيئاً من هيبة الحكم ولو في الداخل حتى إذا تمردت إحدى المزارع أو قامت مظاهرة في الشارع تمكنت الحكومة من قمعها بنفسها فتحفظ النظام وتعيد الطمأنينة إلى صدور الناس دون الالتجاء إلى سنكالي أو غيره وهذه أمور لا تتم لنا إلا إذا اعتنينا بالجندية ونظمناها وتوسعنا بها على قدر حاجة البلاد منها.

وللجندية فضائل أخرى كما للمدرسة، فالاثنتان تساعدان على إيجاد مناعة في صفوف الأمة ضد خطر الدعايات الأجنبية المتنوعة، والاثنتان عليهما المعول في خلق أمة لبنانية منسجمة الآراء السياسية متينة العقيدة الوطنية، لا تؤثر فيها عوامل عنصرية، ولا تمزقها أهواء طائفية.

لقد رأيتم مما تقدم ان البلاد ينقصها ويا للأسف جميع عناصر الحياة وانه ما دامت هذه موازنتنا دامت هذه حالتنا، لهذا فقد صار من أول واجباتنا ان نفتش عن موارد كافية نغذي بها الخزينة، فأين نجد هذه الموارد وليس عندنا معادن غنية بالحديد والرصاص والبوتاس مثلاً فنستثمرها، ولا عندنا مناجم ذهب حتى ولا في جيوبنا شيء منه، ولا أراضينا تتفجر فيها ينابيع البترول فتسعد الشعوب. كلا، ليس عندنا شيء من هذا وكل ما عندنا جيوب الشعب نغزوها عند الحشرة. . . ولكن هذه الجيوب جفت ولم يعد يفيدها ان نعصرها فهي تدفع ضرائب أكثر مما يتصوره البعض فالرسوم الجمركية التي تتحملها قبل ان يتحملها شعب آخر.

والضريبة التي دفعتها وتدفعها في سبيل تدني النقد هي فوق احتمالها ونخاف ان نحن شددنا عليها ان يصح فيها ما قاله عمرو بن العاص في مصر بعد أن تخلى عنها وتولى غيره أمرها. فقد قال له يوماً عمرو بن الخطاب (رضي) وقد جاء الخراج من مصر «يا عمرو لقد درت البقرة» فقال له عمرو «ولكن جاع عجلها».

فما العمل إذاً للخروج من حالة الجمود المسيطرة على حياتنا؟

لقد اعتادت الحكومات في هكذا حال ان تلجأ إلى تصميم النقد ولكن هذا الأمر خارج أيضاً عن صلاحيتنا ولا نملك زمامه كما تعلمون، بناء عليه لم يبق أمامنا سوى باب واحد نطرقه وهو حق من حقوقنا. وهذا الباب هو حصتنا الكاملة والغير منقوصة من صندوق المصالح المشتركة هذا الصندوق الذي نغذيه بمالنا وبمالنا فقط، وقد طال انقطاعه عنا، لم يعد بإمكاننا الاستغناء عنه اليوم، بعد أن خفت مواردنا ونضبت ثروتنا. هذا الصندوق لا أدري لماذا يريد ان يظل ممتنعاً علينا. فالمعاهدة بيننا وبين الدولة الصديقة دولة الحرية والعدالة قد أمضيت وبالوقت نفسه صدقت من جهتنا. فإذا كانت حتى اليوم لم تصدق من الجانب الثاني فالذنب ليس هو ذنبنا ولا هو ذنب المعاهدة، فنحن نعلم فيما نعلم ان ليس هنالك أي اعتراض أو أي بحث حتى في أي بند من بنودها وكيف

to obtain the original document, please contact Mr Ashkan Daher

يمكن ان يبحث فيها أو يعترض عليها من الجانب الثاني وقد أعطينا من جهتنا كل ما طلب منا وكل ما عندنا مما يفيد الدولة الحليفة. كيف يمكن ان يكون هنالك أي اعتراض والدولة الصديقة تعلم كما نعلم نحن بأننا مستعدون في أي وقت لأن نبذل ما في طاقتنا لتعزيز مركزها هنا تعزيزاً لمركزنا. والشعب الأولي النبيل يعلم أكثر من ذلك ان هذه المعاهدة التي جاءت متأخرة لا قيمة لها بالنسبة إلى علائق الود والصداقة التي تربطه بالشعب اللبناني منذ العصور الوسطى يوم لم يكن بيننا معاهدات ويوم لم يكن لفرنسا عندنا قوى برية أو بحرية أو جوية. وسواء صدقت المعاهدة أو لم تصدق فليس هنالك أي نص قانوني يحول بيننا وبين أموال الجمارك. فإذا نحن طالبنا بهذه الأموال فليس ذلك افتئات على غيرنا ولا هو تعنت منا أو سوء نية. كلا. بل هي الحاجة الملحة هو الفقر الذي يضطرنا إلى ذلك اننا نطالب بهذه الأموال لنصلح بها شؤوننا فنكون حلفاء وعلينا شيء من القيمة لا ان نكون حلفاء ونحن عالة على غيرنا لا قيمة ولا قدر لنا هذه هي ظروفنا وهذا هو عذرنا لطلب حقنا من مال الجمارك. فإن نحن نلناه كان به ودبت فينا نسمة الحياة. وان لم ننله صح فينا قول الشاعر:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له إياك إياك ان تبتل بالماء

رشيد بيضون: أعار حضرة المقرر موازنة التربية الوطنية الاهتمام الذي تستحقه، وقال ان الحكومات المتعاقبة قد أهملت هذه المصلحة إهمالاً شائناً ولم ترصد لها الاموال الكافية حتى تستطيع تأدية رسالتها المقدسة على أتم وجه.

وإني أوافق حضرة المقرر في ما ذهب إليه وخصوصاً قوله في مكان آخر من التقرير ان نسبة الأمية قد بلغت في بعض المناطق ٧٢٪ وهي نسبة مرتفعة جداً. وهذه النسبة أيها الزملاء هي في جبل عامل ذلك الجبل الذي هو بأشد الحاجة إلى العلم والثقافة. وإذا أحجمت الحكومة عن فتح مدارس ابتدائية في بيروت وجبل عامل فلا يؤاخذها أحد لأن هذه المناطق تعج بالمدارس الخاصة التي تغني الناس عن المدارس الرسمية، أما قرى جبل عامل النائية فمن أين لطلابها ان يتذوقوا العلم وهم محرومون من المدارس ومن الطرقات المعبدة التي تسهل المواصلات؟؟ فإذا وجب على الحكومة ان تعمل على توزيع الأموال المرصدة للمشاريع العمرانية توزيعاً عادلاً على المناطق وإذا وجب عليها ان تراعي التوازن الطائفي في إسناد الوظائف فإنها ملزمة بمخالفة هذه القاعدة في سبيل نشر العلم وتوزيع المنح المدرسية الخاصة لأنه لا يجوز ان يسقي المرتوي ويهمل العطشان.

هناك مناطق في لبنان كما قدمت لا تحتاج إلى مدارس لأن لديها منها الشيء الكثير، أما جبل عامل فهو بأمس الحاجة إلى ذلك وقد قلت في مرة سابقة انه من العار على الحكومة اللبنانية ان لا تكون الأجزاء التي تؤلف كيانها متناسبة إذ تكون أهداف الجميع غير موحدة نظراً للفارق العلمي والثقافي اللذين يفصلان هذه الأجزاء بعضها عن بعض.

قال حضرة المقرر انه يوصي الحكومة بمراعاة قانون ١٠ آذار سنة ١٩٢٨ عند توزيع الإعانات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

على المدارس الخاصة وهذا القانون لا يجيز للحكومة ان تعطي الإعانات إلا للمدارس المنشأة قبل أول تشرين الأول سنة ١٩٢٧، ويستنتج من ذلك عدم تشجيع الجمعيات على فتح المدارس ومحاربة الأمية في البلاد وإني أتكلم بما يتعلق بمنطقة الجنوب فهذه المنطقة لا تزال بحاجة إلى مدارس عديدة لتعليم ألوف الطلاب فلو ان الحكومة أخذت بتوصية حضرة المقرر فهذا يعني أنها لا تريد التشجيع على فتح مدارس جديدة في تلك الربوع وهذا ما يخالف قول المفوضية العليا في ملاحظاتها على البرقية التي قد بعثت بها إلى عصبة الأمم احتجاجاً على هضم حقوق الطائفة الشيعية إذ تقول: والسلطة مع اعترافها بأن حقوق هذه الطائفة الشيعية لم تبلغ بعد من الرقي درجة كافية وليس لديها إلا أشخاص قلائل هم أهل لتولي الوظائف الحكومية على ان الحكومة اللبنانية تعمل على مداواة الوضعية الحاضرة بفتح مدارس عامة وبتعيين أصحاب الشهادات من شبان الطائفة بصورة تدريجية في المراكز التي تشغر.

أنا لا أريد أن أناقش الحكومة ولا المفوضية في الشق الثاني من الكتاب الوارد لي من جنيف بخصوص عدم وجود شبان أكفاء من أبناء الطائفة الشيعية هم أهل لتولي المراكز الحكومية لأنني سأفرد له بحثاً خاصاً مدعوماً بالأسماء أبين فيه خطأ هذه النظرية، إنما أردت من إيراد هذه الفقرة تنبيه الحكومة اللبنانية إلى وجوب الاعتناء بالجنوب والعمل على فتح مدارس ابتدائية في قراه العديدة ومساعدة مدارس الطائفة الشيعية وجمعياتها مساعدة فعلية حتى تتمكن من رفع مستواها والسير مع بقية الطوائف جنباً إلى جنب في سبيل مصلحة لبنان والشعب اللبناني.

ابراهيم عازار: ان الإقبال كما نعلم على المدارس الرسمية كبير، فنجد في بعض القرى، حتى وفي المدن أيضاً مئة طالب ونيف لمعلم واحد. هذا مما يضيع الفائدة المرجوة من التعليم. فنلفت نظر الحكومة لهذا الأمر.

ثم مسألة الأبنية، فقد طلب المقرر تشييد أبنية للمدارس الرسمية فهل تعلم الحكومة ان لديها اقتراحات من بعض البلديات وبعض القرى تطلب فيه وضع تصميم فني صحي لتشيد على نفقتها بناء صالحاً، على شرط ان تساعدهم الحكومة بإعطائهم ٣٠٠ ليرة فقط لكل مدرسة أي تكاليف السقف.

وهناك قضية أخرى أهم بكثير من التي تكلمنا عنها حتى الآن تتعلق باجتماعياتنا وحياتنا القومية وكياننا الوطني. فهل تشرف الحكومة كفاية على المؤسسات والمدارس الخاصة وتجبرها على تثقيف الناشئة وتلقينها التربية الوطنية القومية اللبنانية. فالرجاء إيجاد قانون إذا لم يوجد بعد هذا القانون تتمكن فيه وزارة التربية الوطنية من تفتيش المدارس الخاصة، وإجبارها على الأقل ان تلقن تعاليم تخالف العقيدة اللبنانية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

خالد شهاب: لقد استلفت نظري في تقرير اللجنة عبارة الخرق الدستوري. فقد قال المقرر ان الفضل كل الفضل يرجع لوزيري المالية والتربية الوطنية الحاليين.

أيها السادة! أعتقد أنه عندما كان لي الشرف أن أترأس الحكومة السابقة قد قمت أكثر من غيري لإنشاء مدارس في لبنان، ومنذ ١١ سنة لم تقم حكومة بما قمنا به نحن.

وأذكركم أننا عندما شرعنا في درس الموازنة قال وزير التربية الوطنية آنذاك ان رغبة المجلس تتجه نحو انتشار التعليم ومحاربة الأمية أي فتح مدارس جديدة. وعندما رأينا أنفسنا مقيدين بموازنة ضيقة طلبنا منكم اعتماداً إضافياً قدره ٢٥٠٠ ليرة لإنشاء مدارس ابتدائية فصدقتم على هذا الاعتماد الإضافي وشجعتمونا على السير في هذه الخطة الإصلاحية. وكما تعلمون ان المدارس الرسمية تفتح أبوابها في أوائل تشرين الأول، فهل تطلبون منا وقد رأينا منكم تشجيعاً لعمل وطني قومي مفيد أن ننتظر كانون الثاني أو شباط لكي نطلب اعتمادات ونترك الأولاد اللبنانيين دون مدارس، في الأزقة. فغايتنا شريفة وهي ولا شك تبرر الواسطة، وأنبهكم ان الوزير الذي اتهم بخرق الدستور هو الوحيد الذي بقي في الوزارة الجديدة هذه واستلم وزارة أهم من التي كان يتولاها فيما قبل.

إبراهيم المنذر: لقد عقد الأستاذ محيي الدين النصولي مناحة في مطلع تقريره وقال: يؤسفنا ان الحكومات المتعاقبة أهملت مصلحة التربية الوطنية، إنما لم أر أثراً لهذا الأسف في التقرير، بل بالعكس اثني على المدارس الحكومية وعلى دار المعلمين وعلى مدرسة الصنائع والفنون، حتى ان الخرق الدستوري جعله فضيلة، فلم أعرف لهذه الأسباب لماذا عقد المناحة في مطلع تقريره، لعله يريد الإشارة إلى عدم ميل الحكومة لإنشاء المدارس الزراعية، لقد ذكرت مرة في هذا المجلس ان إحدى الصحف المحلية، وهي صحيفة دينية واسمها البشير رأت ان يستغني عن بعض الأديار فتقدم للحكومة لكي تنشئ فيها دروس زراعية، ومراكز هذه الأديار كما نعلم جميلة واسعة صحية وقريبة من المزارع والقرى حيث يتمكن الأهلون من إرسال أبنائهم وتعليمهم الزراعة وأصولها دون تكاليف باهظة.

ثم ألفت نظر الحكومة إلى كثرة الطلاب في المدارس الرسمية وماذا تظنون هذا المعلم المسكين يعمل في حالات كهذه: يعلم المعلم نصف النهار لفئة من التلامذة والنصف الثاني لفئة أخرى، فالحكومة تجيب، لا اعتماد عندي، فلماذا لا تطلب ونحن أول من يجيبها على رغباتها في سبيل مكافحة الأمية لا سما في المناطق المحرومة.

أما قضية المدارس الخاصة فنقول ان من واجب الحكومة مساعدتها إنما لتراقبها على الأقل وتجعل فيها معلماً يمكن مراقبة سير الأعمال عن كثب، وأرى في النهاية ان المعارف اللبنانية تسير سيراً حسناً، والمجلس يساعد الحكومة في سبيل تعزيز العلم والأدب وقطع الأمية في البلاد.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

يوسف سالم: إنني أشترك مع الزميل رشيد بك بيضون في مطالباته الحقة، وأزيد ان التربية البدنية المفقودة من مدارسنا ضرورية كالتعليم، لأنه بينما نرى البلدان الأجنبية تعزز التربية الوطنية وتعتني فيها اعتناء خاصاً لأنها تبني كيانها على سواعد شبانها المفتولة وصدورهم العامرة.

ثم لي ملاحظة بخصوص مدرسة الصنائع والفنون فقد قال حضرة المقرر إن الذين استخدموا من خريجيها العديدين أربعين فقط، فهذا العدد قليل، وهل لا تعلم الحكومة ان هنالك شركات كبرى يمكنها ان تستخدم كثيراً منهم، وهذه الشركات تستخدم البلغاري الروسي والألماني والمجري ولا تستخدم اللبناني، مع انه يوجد في شروط امتيازها بند خاص يوجب عليها استخدام الوطني ما عدا المدير والمهندس الفني، وأمثال هذه الشركات كثيرة كشركة الرفأ وسكة الحديد والترامواي.

فألفت نظر الحكومة ان في هذه الشركات يمكنها إيجاد مراكز لخريجي مدرسة الصنائع والفنون.

يوسف الزين: لقد أعطت الحكومة تعليماتها لبعض القرى والبلديات ان تبني مدارس بموجب خريطة فنية، والحكومة تساعدها بالسيمنتو والحديد فقط للسقف، فقامت بعض القرى وبنت هذه المدارس، ولحد الآن لم تساعدها الحكومة بالسيمنتو، فلماذا يا ترى؟ ألا تعرف الحكومة ان بعملها هذا تهدد هذه المدارس بالانهيار.

الياس سكاف: لقد سمعنا الآن ان الحكومة عينت ٣٨ معلماً جدداً، إذن فتحت مدارس جديدة في المناطق، فنحن نسأل الحكومة هل تعتبر ان البقاع قسم من الأراضي اللبنانية، إذا كان نعم وهذا ما أظنها تجيب لأننا لبنانيون صميمون فلماذا لم تعين لهذه المنطقة المحرومة من كل شيء سوى معلم واحد، ويجب ان تعلموا أيها الزملاء في هذه المناسبة ان في البقاع قرى عديدة محرومة تماماً من المدارس، ولولا جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، لحرم أبناؤنا من التعليم الابتدائي الضروري، فالرجاء من الآن فصاعداً ان توزعوا بصورة عادلة.

روكز أبو ناضر ـ وزير التربية الوطنية: سوف لا ألقي عليكم أيها السادة خطاباً إنما بياناً موجزاً.

قال حضرة المقرر في تقريره ان في برنامج المدارس الابتدائية لا يوجد ذكر للأعمال اليدوية والزراعية والصناعية، إنما إذا راجعنا البرنامج نرى ذلك موجوداً، وقد يكون انه لم يطبق حتى الآن لعدم وجود المعلمين الاختصاصيين، ونعدكم انه متى سمحت لنا الميزانية نأتي بالمعلمين.

وأفيدكم في هذه المناسبة ان التعليم الرسمي في لبنان على ازدياد ، فقد كان عدد المدارس سنة ١٩٢٤، ١١٧ مدرسة وأصبح اليوم ١٧٧ مدرسة، وكان عدد التلامذة سنة ١٩٢٤، ٨٢٥٦ تلميذاً وأصبح اليوم ١٧٠٠٠ وكان عدد المعلمين سنة ١٩٢٤، ٣٢٣ معلماً وأصبح اليوم ٣٧٧

وأجيب الزميل رشيد بك بيضون ان عدد المدارس في الجنوب ٥٩ مدرسة، كما انني أجيب الزميل الياس بك سكاف ان البقاع غير محروم مثلما يدعي ففيه ٤٣ مدرسة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

شفيق كرامة: هل يعلم معالي وزير التربية أنه يوجد في عكار قرية تدعى المنية عدد سكانها يربو على ١٣٠٠٠ نسمة. لا تحتوي ولا مدرسة رسمية واحدة.

روكز أبو ناضر: وزير التربية الوطنية ـ أما فيما قاله يوسف بك الزين والأستاذ ابراهيم عازار فأجيب ان الحكومة لم تتوفق حتى الآن لإيجاد المال الكافي. واننا ساعون لإيجاد هذا المال. على كل نحن عند وعدنا.

رشيد بيضون: سبق للحكومة ان وعدت الأهالي في بناء السقف إذا هي بنت المدرسة. وقد رأينا ان الحكومة قد تراجعت أمام هذا الوعد. فالأهالي تطلب اليوم من الحكومة ان تسمح لها فقط بأن تستورد الحديد والترابة دون جمرك وهي تبني المدرسة على حسابها.

روكز أبو ناضر: ان قضية الإعفاء عائدة للجمرك، ونحن نطلب من الجمرك ذلك. أما بخصوص ما قاله الأستاذ يوسف سالم فأجيب ان المنهاج ينص على تعليم الرياضة البدنية. على كل نحن يهمنا التعليم الأدبي أولاً ثم التعليم البدني أي الرياضة البدنية.

يوسف سالم: كنت منتظر من معالي الوزير أن يجيبني ان الحكومة تأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظة الهامة لبناء قومية لبنانية قوية وشبيبة تقوم على سواعدها وتنهض الأمة من كبوتها.

روكز أبو ناضر: يلزم لهذا المشروع دراهم. وتعيين مفتشين ومعلمين، ونحن كما ننظر لصالح البلاد والأهلين، ننظر لصالح الخزينة في الوقت ذاته. فإن شاء الله سنأتيكم بمشروع.

خليل أبو جوده: عندما وافق المجنس على المشاريع المائية، قلنا ان هذه المشاريع تكثر الإنتاج الزراعي، فإذا لم نجد أسواقاً خارجية لمنتوجاتنا، ضاعت الفائدة منها، وكانت النتيجة وبالاً علينا.

وعلى المنهاج الإداري نلاحظ اليوم نفس الملاحظة مع حفظ النسبة.

فالتعليم ضروري وحق مقدس للأمة ان تستنير بأضواء العلم. ولكن يجب أن لا ننسى أن الأزمة المستعصية في البلاد متأتية بأكثرها من كثرة المتعلمين العاطلين عن العمل، فهل فكرت الحكومة تجاه فتح مدارس جديدة وانتشار التعليم ان تجد حلاً لمشكل المتعلمين العاطلين بإنشاء مشاريع لهم أو إجبار الشركات الاستثمارية بتوظيفهم أو غير ذلك من الحلول التي ترتئيها الحكومات.

خسروف توتنجيان: أريد أن أسأل الحكومة بخصوص الاعتمادات التي تخصص كل سنة لتعليم اللغة العربية في مدارس الأرمن ففي السنة الماضية خصص ١٠٠٠ ليرة لبنانية لهذه الغاية، ولا أعلم إذا كان المبلغ قد صرف في سبيله أم لا، على كل ألفت نظر الحكومة إلى أن عدد المعلمين قليل، والأرمن خصوصاً لم يأخذوا حتى الآن أدنى مساعدة من الحكومة مع ان عدد التلامذة يفوق ٦٠٠٠ أو ٧٠٠٠ تلميذ، وأربعة معلمين لذلك لا يكفي.

ثم لي ملاحظة أخرى بخصوص الدروس الليلية لتعليم اللغة العربية فكثيرون من جماعة الأرمن

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الذين يشتغلون طول النهار يودون أن يتلقوا في الليل دروساً في اللغة العربية، وفي هذه المناسبة أشكر في هذه الندوة همة قائمقام الجديدة الذي أنشأ فرعاً ليلياً للدروس العربية.

روكز أبو ناضر: وزير التربية الوطنية ـ سوف نسعى لزيادة عدد المعلمين في المدارس الأرمنية.

الرئيس: التصويت على البنود

الباب العاشر: مصلحة التربية الوطنية

الفصل الأول ـ الإدارة المركزية

البند الأول ـ موظفو الإدارة المركزية ١٧٦٨٤ ل.ل.س

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند. ألخ...

الفصل الثالث ـ دار الآثار الوطنية

خليل أبو جوده: كلنا يعلم ان أثارنا مفخرة لنا ورمز حضارتنا وعنوان مجدنا السالف. ومن أهم المدن الأثرية عندنا، جبيل التي يؤمها السواح من أقطار المعمور لرؤية ما أنبغته وخلفته العصور الماضية. أو ليس من العار علينا والنقص الفادح ان نهمل هذه المدينة الأثرية وغيرها من المدن كصور وصيدا من بعض العناية كالنظافة والنور والماء، هذه المدن التي تلفت نظر العالم المتمدن إلينا. فالرجاء من الحكومة ان تبذل بعض عنايتها لأن ذلك واجباً علينا.

الرئيس: البند الأول ـ موظفو دار الآثار ٩٠٩٥ ل.ل.س.

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية) الخ...

الرئيس: ننتقل الآن للمناقشة في مصلحة الاقتصاد الوطني

الباب الثاني عشر ـ مصلحة الاقتصاد الوطني

الرئيس: تقرير المقرر

(فتلا الأستاذ محيي الدين النصولي مقرر اللجنة المالية التقرير التالي:)

مصلحة الاقتصاد الوطني وان كانت مصلحة حديثة العهد، فهي من أهم مصالح الدولة لأنها المصلحة التي يجب ان تهتم بشؤون البلاد الاقتصادية كافة من تجارة وصناعة ومواسم وما إليها من علاقات اقتصادية بيننا وبين

to obtain the original document please contact Mr. Adrian Daher

الدول واتفاقات تجارية تعقدها حماية لمصالحنا والتي يجب ان تعتمد في كل هذا على دائرة إحصاء وعدتنا بها الحكومة ولكنها لم تبرزها بعد إلى حيز الوجود.

وهذه المصلحة رغم حداثة عهدها قد اضطلعت بأعباء مهمة خطيرة جداً وهو الإشراف على موسمي الاصطياف والاشتاء وتفتيش الفنادق تفتيشاً مستمراً ولكي يدرك الزملاء أهمية موسم الاصطياف نذكر لكم رقم دخل هذا الموسم عن صيف ١٩٣٨ فقد وضعت دائرة الاقتصاد إحصاء مستنداً إلى الأرقام التي قدمتها مختلف البلديات والفنادق في لبنان فبلغت موارد الاصطياف بين إيجارات ورسوم فنادق وأثمان حاجات غذائية وخلافها خمسة ملايين وثلاثماية وخمسة وأربعين ألف وستماية وست ليرات لبنانية سورية.

أما موسم الاشتاء في هذا العام فيبشر بنتائج حسنة جداً لأن طلبات رواد الجبل والتزحلق على الجليد كثيرة جداً حتى ان الفنادق المعدة لاستقبال غواة «السكي» لا تفي بالحاجة ولا تستوعب العدد الذي أراد أن يزور ربوعنا هذا الشتاء فأخطرت الحكومة اللبنانية شركات البواخر ان ترفض كثيراً منهم وان تنظمهم قوافل متعددة تؤم لبنان الواحدة بعد الأخرى لتتمكن الفنادق من إنزالهم والقيام بواجب خدمتهم.

لقد لفتت اللجنة نظر الحكومة إلى ضرورة الاهتمام بموسم الاشتاء وبناء الفنادق الصالحة له لأن فنادق الإشتاء تختلف كل الاختلاف عن فنادق الاصطياف ولا سيما وأنه ترامى إلينا ان كثيرين من عظماء العالم لا يؤخرهم عن القدوم إلى جبالنا في الشتاء إلا عدم وجود فندق من طراز الفنادق الكبرى في أوروبا قائم في جبال الأرز حيث يدوم موسم التزحلق أكثر من ستة شهور.

ولفتت اللجنة نظر الحكومة إلى وجوب وقف الاعتماد المخصص للدعاية للاصطياف والإشتاء إلى الغاية التي أنشئ من أجلها فلا يجعل من هذا الاعتماد نفقات سرية جديدة كما جرى في الماضي فوعد وزير المالية وعداً قاطعاً انه ما دام في الحكم فلا يصرف قرشاً واحداً على غير ما أرصد له.

وكذلك وعدت الحكومة اللجنة بإنشاء مكتب للاصطياف يتخذ له مركزاً دائماً في القاهرة ويكون المرجع الرسمي لجميع طلاب الاصطياف في لبنان يمدهم بالمعلومات الضرورية ويعطيهم الأسعار في مختلف الفنادق وبيوت الاصطياف وينقل لبنان بوجوه البديع ومياهه العذبة وتراثه التاريخي الثمين وتسهيلاته الجمة ومستوى معيشته الرخيص وصناعاته المختلفة إلى القاهرة.

وتحب اللجنة ان ينشئ مثل هذا المكتب في بغداد والقدس

وهنالك قضية خطيرة تتعلق بضيق المنازل والفنادق المعدة للاصطياف في لبنان فقد تبين ان هذه الفنادق والمنازل لا تستوعب رواد الجبل ولا سيما إذا كان الموسم مزدهراً كما كان هذا العام وخصوصاً في المدة التي تتراوح بين ١٠ آب و١٠ أيلول فقد لفتت اللجنة نظر الحكومة إلى هذا الأمر ورغبت إليها ان تبذل ما في وسعها لتشجيع حركة البناء في الجبل بجميع الوسائل وتشويق الرأسمال الوطني ليرصد على هذه الغاية.

وبحثت اللجنة دائرة الموازين والمكاييل، هذه الدائرة الجديدة التي تسعى إلى تعميم النظام المتري في أنحاء

to obtain the original document please contact M. Adnan Daher

لبنان ولفتت نظر الحكومة إلى الذين استفادوا من تغيير الوزن من الأقة إلى الكيلو استفادة مستترة كان المستهلك ضحيتها تقدر بثلاثة عشر غراماً في كل أوقية ويهم اللجنة أن تراقب الموازين مراقبة دقيقة وأن تنزل بحق المخالفين العقوبات الصارمة.

وطلب الوزير من اللجنة احداث دائرة جديدة لمكافحة الغش في المواد الغذائية كالحليب وغيره محافظة على الصحة العامة والماركات التجارية محافظة على الملكية التجارية والثقة في الأسواق وتتألف هذه الدائرة من مفتش عام براتب ١١٤٠ ل.ل.س. ومن مراقب براتب ٥٨٨ ل.ل.س. في السنة.

وهذه هي أرقام موازنة الاقتصاد الوطني كما تم الاتفاق عليها بين اللجنة والحكومة.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ لقد كان موسم الاصطياف في هذا العام مقبلاً جداً حتى غصت الفنادق والمنازل وكان عدد كبير من طلاب الاصطياف ينتظر أياماً في بيروت ليتسنى له وجود مكان في منازل الجبل وفنادقه، وهذه حالة لا يمكن السكوت عنها، وقد كان النائب جبور تقدم بمشروع لمعالجة أزمة المنازل، ولكن الحكومة تفكر بمشروع أوسع منه، ومن ذلك انه خطر لها إقراض الفنادق بعض المال لتغيير وضعيتها الحاضرة واستكمال التجهيزات اللازمة والحكومة ترى الآن في قرى الاصطياف عدة منازل تصلح ان تكون فنادق من الدرجة الثانية لذلك فكرنا بكفالة قرض في إحدى المؤسسات المالية لمعاونة أصحاب تلك المنازل في تحويلها إلى فنادق، وهذا القرض لن يكون لوفاء الديون بل لزيادة الإنشاء، وهو لا يعطي لأصحاب تلك البنايات إلا بعد أن تتعهد بتحسينها بموجب الشروط التي يقترحها مكتب البلديات ودائرة الهندسة وتوافق عليها وزارة الاقتصاد الوطني أعني أننا لا نريد ان يذهب المال هدراً.

وورد في التقرير ذكر إنشاء مكتب يهتم بالاصطياف في القاهرة، ولكنني بعد البحث مع ذوي الاطلاع والخبرة جاءني اقتراح مفيد وهو أن لا ينحصر عمل المكتب في توريد المصطافين بل عليه ان يسعى جهده لترويج المصنوعات اللبنانية والمبادلات التجارية مع مصر، وهذا أمر نهتم بدرسه وتحقيقه، ومتى تم وضع المشروع نعرضه على مجلسكم الموقر.

أما بشأن الإشتاء فلا يوجد لدينا في الوقت الحاضر غير محلين صالحين للألعاب الشتوية يماثلان الملاعب الشتوية في البلدان الأوربية الأول في الأرز والثاني في الناحية الشرقية الشمالية من جبل صنين، ولكن يجب إنشاء فنادق مستوفية الشروط لاستقبال طلاب الرياضة الشتوية، ففي الأرز يوجد فندقان بنيا خصيصاً للاصطياف، ونظراً لإقبال المشتين اضطر أصحابها إلى إدخال التحصينات عليهما سنة فسنة والحكومة تقدم الإعانات بشرط تتميم الإصلاحات اللازمة.

اما في ناحية صنين فهنالك مشاريع خاصة بإنشاء فندق أو فندقين ولكن لإنجاز ذلك يجب إيصال الطريق إلى مكان الرياضة وهذا ما تهتم به الحكومة اهتماماً سريعاً.

إسكندر البستاني: هل من ضمانة لإبقاء الطرق صالحة ضمن الشتاء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ لقد تعودت الحكومة ان تؤمن فتح الطرقات عندما تتراكم عليها الثلوج بواسطة اليد العاملة، ولكن كان يحدث في بعض السنين لا تتمكن فيها العمال من القيام بسرعة في هذا العمل الشاق، فرأت الحكومة ضرورياً أن تشتري جارفة الثلوج Chasse - neige وبالواقع طلبناها وهي ماركة سويسرانية.

رأت ان هذه الماركة مستعملة في سويسرا وهي تؤمن بسهولة سير الطرقات.

إبراهيم حيدر: هل يمكن استخدامها في طريق الأرز

حميد فرنجيه: نعم.

صبري حماده ـ وزير الأشغال العامة: لقد درسنا القضية واشترطنا على الشركة ان تبقي لدينا مبلغ ١٥٠٠٠ ليرة، وبعد أن نجرب الآلة أولاً وثانياً وثالثاً ندفع لها ما تبقى إذا وجدناها صالحة، وإلا يهدر عليها المبلغ الباقي، ومن ثم صرح لنا مهندس الشركة بعد ان رأى بنفسه الطريق أن الآلة ستكون سالكة وصالحة لجميع المحلات.

حميد فرنجيه: كما وأن الشركة سترسل مع الآلة أخصائياً لتدريب الميكانيكيين.

ثم في هذه المناسبة وما دمنا في صدد البحث عن الاقتصاد الوطني فإنني ألفت نظر المجلس لنقطة وردت في التقرير وهي إحداث دائرة لمكافحة الغش، فالحقيقة أننا لم نحدث دائرة بل اتخذ المفوض السامي قراراً بمكافحة الغش وأعطى الحق بذلك لمصلحة الموازين والمكاييل إذن لم نحدث دائرة جديدة بل كلفنا القديمة الموجودة بشكل جديد وقد أجبرنا من جراء ذلك ان نأخذ موظفين جديدين نأخذهما من الناجحين في الامتحان الأساسي حسب ترتيب نجاحهم.

أما مسألة الاختبارات، فقد أعطى المفوض السامي الحق لمدرسة الطب الفرنسية عمل هذه الاختبارات، وخصص لذلك مقدار ٣٥٠ ليرة، وقد رأينا ان مدرسة الطب الافرنسية تطلب ٣٥٠ غرشاً عن كل اختبار، أي انه يمكننا ان نرسل لها نظراً لضآلة الاعتماد ١٠٠ اختبار فقط فرأينا ان نتفق مع المدرسة المذكورة على بدل مقطوع قدره ١٥٠٠ ليرة لقاء جميع العينيات والاختبارات من فحوص الجبن والحليب والزيت.. الخ.. إذن الرجاء حذف البند الثالث من دائرة الموازين والمكاييل وزيادتهم على البند الأول أي موظفي دائرة الموازين والمكاييل.

حبيب أبي شهلا: إنني أشكر الحكومة لعنايتها بالاصطياف والاشتاء ولكنني أنبه خاطرها، ما دمنا في صدد الاقتصاد الوطني، إلى مسألة بغاية الخطورة، وهي الاتفاقات التجارية مع الخارج، فنسبة ما يصدره لبنان تبلغ واحداً من ١٧ مما يستورده وهي نسبة محزنة.

لا أنكر أن مسألة عقد الاتفاقات التجارية لا تزال في يد المفوضية. ولكن بما لنا من دالية ومن علائق ودية نستطيع ان نطالب المفوضية بان تعطينا الحق لنبت نحن بأمر الاتفاقات التجارية، وكل العلائق في العالم تقوم اليوم على أساس المبادلات فلا ازدهار للبلاد إلا إذا أمنت لمنتوجاتها

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

الأسواق الخارجية عن طريقة المقابلة بالمثل والحصص، وهذا ما أرجو الحكومة الاهتمام ببحثه مع رجال الانتداب، إلى أن يتم إبرام المعاهدة وينتقل ذلك الاختصاص إلينا.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ ليس عقد الاتفاقات التجارية من اختصاصنا رسمياً، ولكن هذا لا يمنعنا من الاهتمام فيها ومخابرة المفوضية العليا بصددها. ونعلن هنا ان المفوضية كانت حتى الآن في كل مرة نجدد أو نعقد عقداً تجارياً مع إحدى الدول، تسألنا رأينا، فنعطيه بملء الحرية بعد ما نكون قد أخذنا المعلومات اللازمة لدى الدوائر المختصة.

أما قضية الحصص التي تكلم عنها الأستاذ أبي شهلا، فهي ليست بالقضية السهلة. فبعض الدول بفضل سعة أراضيها أو جودتها وجدت لتصدر والبعض الآخر وهي الأكثرية لتستورد. وكنا نعلم ان الميزان الحسابي يدخل فيه أشياء لا يمكن للجمارك حصرها، لأنها أموال غير منظورة كأموال السواح مثلاً. وهي بنظرنا تعدل الكفة.

الرئيس: يا حضرات الزملاء ان النصاب القانوني مفقود، ويتعذر علينا التصويت بحكم الطبع، وقد نبهت النواب أولاً وثانياً وثالثاً بعدم التغيب، وهنا أسأل المجلس هل تريدون أن أطبق النظام الداخلي بحق المتغيبين.

موسى نمور: هذه قضية متعلقة بمقام الرئاسة.

حبيب أبي شهلا: نعم يا حضرة الرئيس، نرجو تطبيق القانون الداخلي بحذافيره لأنه إذا كان النواب يتغيبون في جلسات الميزانية وهي أهم عمل يقوم به المجلس، فبأي الجلسات يحضرون.

الرئيس: إذن بعد موافقة المجلس، وبالنظر لعدم اكتمال النصاب القانوني وتغيب أكثرية الأعضاء، فإنني أرفع الجلسة مع تطبيق القانون الداخلي بحق المتغيبين بدون عذر شرعي.

رفعت الجلسة

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب النائب

جواد بولس

صورة طبق الأصل

مدير غرفة رئاسة مجلس النواب

السكرتير المعين

جان جريصاتي

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة العاشرة

المنعقدة نهار الجمعة في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٨

الساعة الرابعة مساء

to obtain the original document, please contact Mr. Adrian Daher

فهرست

١) تصديق محضر الجلسة السابقة

٢) المناقشة في موازنات:

أ ـ وزارة الاقتصاد الوطني

ب ـ وزارة البرق والبريد

ج ـ وزارة الصحة والإسعاف العام

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر نهار الجمعة الواقع في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٨ برئاسة الأستاذ بترو طراد وعضوية كل من أميني السر خالد بك عبد القادر والأستاذ جواد بولس وحضور جميع النواب ما عدا حضرات السادة: كميل شمعون، أحمد الحسيني، إبراهيم حيدر، نقولا غصن، يوسف أسطفان، وقد اعتذر عن الحضور السادة: نسيب داود، نجيب نكد، الأمير مجيد ارسلان، فريد الخازن، خير الدين الأحدب، جبران تويني، بهيج الفضل، أيوب تابت، أسكندر البستاني.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات: الأستاذ خليل كسيب، وزير الداخلية، حميد بك فرنجيه، وزير المالية، روكز بك أبو ناضر، وزير التربية الوطنية والصحة، صبري بك حماده، وزير الأشغال العامة.

الرئيس: فتحت الجلسة، فلتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر، في الجلسة السابقة حصلت مناقشة في موازنات وزارات الصحة والاقتصاد والبرق والبريد. والآن وصلنا للأرقام.

خليل أبو جوده: إذا شاءت الرئاسة أود أن أقول كلمة تتعلق في بحارة المرفأ.

الرئيس: ربما تكون المسألة مستعجلة وضرورية، على كل حال يجوز ان نبحث فيها بعد تصديق اعتمادات الوزارات التي سبق وتناقش المجلس بها.

يوسف الزين: سبق لنا في الجلسة الماضية واتفقنا على بحث قضية الدخان. فلماذا لم نبحث فيها الآن.

الرئيس: نبحث فيها بعد تقرير الموازنة

يواكيم البيطار: لا يمكن أن نؤخر هذه القضية الهامة.

خليل أبو جوده: نطلب تقديم قضية الريجي عن بقية المسائل.

الرئيس: يسهى عن بالكم ان دورة تشرين مخصصة لدرس الموازنة ويجب ان نخلص منها في هذه الدورة.

خليل أبو جوده: في الجلسة الماضية قال حضرة وزير المالية ان الحكومة مستعدة ان تعطي سلفيات للذين يبنون فنادقً جديدة وبيوتاً للاصطياف وأن لا تخصص شيئاً من هذه السلفيات لوفاء الديون المتوجبة على أصحاب الفنادق القديمة، أرى ان في إقدام الحكومة على مساعدة الفنادق الجديدة اعتراف علني منها بأن أصحاب الفنادق يقومون بخدمات للبلاد أعني لموسم الاصطياف فما يمنعها ان تساعد أصحاب الفنادق القديمة ليتمكنوا من وفاء ديونهم وتقسط عليهم المبالغ وتؤمن لقاء ذلك على الفنادق التي تساوي أكثر من قيمة الديون، فالمساعدة يجب ان تكون عمومية للفنادق القديمة والفنادق الجديدة.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ عندما تكلمت في الجلسة الماضية عن مساعدة الفنادق تكلمت عن مساعدة الفنادق الحديثة والفنادق القديمة، إنما هناك مثل يقول: على قدر بساطك مد رجليك، المبلغ الذي بنيتنا ان نخصصه لا يكفي لسد ديون فندق أو فندقين في الجبل.

المساعدة يجب أن تخصص لتأمين أسباب الراحة للمصطافين.

ليس بمقدور الخزينة ان تدفع ديون عن أصحاب الفنادق ولا أن تكفل لهم هذه الديون، حالتها لا تساعد على ذلك.

على كل لا يجوز البحث الآن في الموضوع لأن المشروع لم يزل في عالم الغيب.

يوسف سالم: اسأل الحكومة إذا كانت القضايا التجارية تتعلق بالاقتصاد الوطني.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ سأل الأستاذ حبيب أبي شهلا نفس السؤال. القضايا التجارية لا تتعلق مباشرة بالحكومة اللبنانية علاقتنا مؤمنة بواسطة الدولة المنتدبة، إنما عند عقد اتفاق تجاري نسأل رأينا ونحن بدورنا نسأل كل من يعنيهم الأمر.

الرئيس: وصلنا إلى الأرقام: الخ...

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: البند السابع ـ إعانات لإنشاء الفنادق والمنازل الحديثة للاصطياف والرياضة الشتوية ٢٠٠٠٠ ليرة

يوسف سالم: في السنة الماضية كان المبلغ ذاته مخصص للاشتاء

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ في السنة الماضية أعطي مبلغ ٣٠٠٠ ليرة للفنادق التي أمنت موسم الإشتاء وباقي المبلغ خصص لشراء Chasse-neige.

جبرائيل خباز: يخصص اعتماد قدره ٢٠٠٠٠ ليرة إعانات لإنشاء الفنادق والمنازل الحديثة للاصطياف، أيجوز ان تخصصونه قبل ان يصدق المشروع.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ صرحت الحكومة ان هذه الموازنة هي موازنة انتظار.

فسوف لا يصدق هذا المبلغ على الأساس القديم بل على الأساس الجديد، وسيستعمل لدفع قسم من الفوائد التي تعود للقرض الذي تنوي الحكومة عقده لمساعدة الفنادق.

الرئيس: من قبل بالبند السابع يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

الفصل الثاني ـ دائرة الموازين والمكاييل

البند الأول ـ موظفو دائرة الموازين والمكاييل ٣٧٤٢ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

جبرائيل خباز: لحد الآن لم تتمكن هذه المصلحة من تطبيق القانون الجديد لأنه لا يوجد دكان لا يزن لحد الآن بالحجر والحديد وذلك رغماً عن وجود خمس مفتشين.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ ان تغيير العوائد ليس بالأمر السهل حتى في أعرق البلدان، في فرنسا لحد الآن لا يزال الشاري يطلب من البائع une livre de beurre.

الرئيس: البند الثاني: لوازم ونفقات إدارية ٣٩٦٦ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

البند الثالث: دائرة مكافحة الغش ٢٢٢٦ ليرة، لم يكن هذا البند موجوداً في الموازنة أدخلته اللجنة بالإتفاق مع الحكومة.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ لم تحدث دائرة لمكافحة الغش، بل عهد إلى دائرة الموازين بمراقبة الغش، وذلك بإضافة سبعة موظفين.

لا يخفى على المجلس الكريم بأن الحاجة ماسة لمراقبة الموازين، يتجول هؤلاء المفتشون في القرى ويراقبوا الفلاحين بكل أعمالهم كغش الحليب والزيت وخلافه، أما تعيينهم فلا يتم إلا بعد إجراء امتحان.

يواكيم البيطار: الزيت هو أهم مورد في البلاد، من الضروري ان يراقب لأن الغش يحول دون تصريفه في الأسواق الخارجية.

حميد فرنجيه: قلت وأكرر القول ان دائرة مكافحة الغش تراقب الحليب والزيت والموازين والمكاييل في كافة أنحاء الجمهورية، في بيروت يوجد دائرة صحية للبلدية تراقب الغش وكذلك البوليس وضابطة العدلية من حقهم ان يراقبوا أيضاً، ان قسماً من هذا الاعتماد مخصص للاختبارات الكيماوية اللازمة.

يواكيم البيطار: في شمالي لبنان يعطي موسم الزيتون ما يقارب الثلاثمائة ألف «قلة» زيت، هل يدخل ضمن اختصاص هؤلاء الموظفين مراقبة غش الزيتون، بسبب الغش الذي حصل مرة واحدة نزلت أسعار الزيت نزولاً كبيراً، اطلب من الحكومة ان تعطي التعليمات الشديدة لمراقبة غش زيت الزيتون الذي يؤلف أكبر تجارة في هذه البلاد.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ سوف لا تتأخر الحكومة عن إرسال المفتشين إلى شمالي لبنان لمراقبة غش الزيت، وبالوقت نفسه أحيط المجلس الكريم علماً بأن الحكومة ستتقدم في دورة آذار المقبلة بمشروع قانون خاص يمكن بموجبه فحص زيت الزيتون ومراقبة غشه وتصديره إلى الخارج.

الرئيس: من يقبل بالبند الثالث وقدره ٢٢٢٦ ليرة يرفع يده

(أكثرية)

قبل البند، يجب إذن إضافة هذا الرقم إلى الرقم المدون في البند وقدره ٣٧٤٢ ليرة، فيصبح الاعتماد المرصد إلى موظفي دائرة الموازين والمكاييل ٥٩٦٨

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند. ألخ...

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

توفيق عواد: ألغت الحكومة في دائرة البرق وظيفة فأرجو من معالي الوزير ان يطلعنا عن أسباب إلغائها، هل للاقتصاد أم تأديباً للموظف؟

روكز أبو ناضر: وزير البرق والبريد ـ ليس المراد فيه سوى الاقتصاد بدليل ان المجلس صدق البند الأول بدون معاش هذا الموظف.

توفيق عواد: أفهم ان تلغى الوظائف عند تشكيلات عمومية في دوائر الدولة، أو عند بلوغ الموظف السن القانوني ولا أفهم ان تلجأ الحكومة إلى مثل هذا التدبير، وجدت الموظف الذي الغيت وظيفته مع عائلته في الشارع.

إذا كان مذنباً فلماذا لم تحيله الحكومة إلى المجلس التأديبي، اما ان تلغى الوظائف بدون سبب قانوني فهذا أمر يكون له نتائج وخيمة على الموظفين، لا يمكن ان تستمر الحكومة على هذه الخطة فإذا تمشت عليها لا يبق موظف الا ويمكن طرحه في الشارع، تقدمت بمشروع قانون يمنع الحكومة الالتجاء إلى هذه الطرق، فما هو رأيها فيه.

روكز أبو ناضر: وزير التربية الوطنية والبرق والبريد ـ إن إلغاء الوظائف هو عمل حكومي، فلا غرابة إذا التجأت الحكومة إلى إلغاء بعض الوظائف إذا نتج عنه نفع للخزينة، فالموظف الذي تلغى وظيفته أو يعطى معاش تقاعد او تعويض الصرف من الخدمة، القانون أعطى الحكومة حق إلغاء الوظائف عندما ترى ضرورة لذلك وأعطى الموظف حق التقاعد او تعويض الصرف.

جبرايل خباز: ألفت نظر الحكومة إلى الشكاوي العديدة التي حصلت في الصيف الماضي بشأن توزيع البريد في مراكز الاصطياف، ان عدد الموزعين الصيفيين كان قليلاً هذه السنة، ثم ان الحكومة تلجأ إلى تعيين موزعين جدد وتهمل موظفين مضى على وجودهم في البوسطة ١٥ سنة، بما ان الماضي قد مضى فنأمل من الحكومة في مثل هذه الحالات ان تأخذ بعين الاعتبار خدمات الموظف وتفضله على سواه ممن لم يسبق لهم خدمة في الحكومة.

موسى نمور: أضم صوتي إلى صوت الزميل الأستاذ خباز وأحيط المجلس علماً بأن عدداً من هؤلاء المأمورين المتمرنين على العمل قد أخرجوا من الوظيفة وأدخلت الحكومة غيرهم ممن لا يحسنون حتى القراءة والكتابة، حال كونهم يجب ان يحسنوا اللغة الفرنسية والعربية.

نريد ان تعطينا الحكومة وعداً بأنها تعتبر أن لهؤلاء حق الأولية على الذين لا تتوفر فيهم الشروط اللازمة.

روكز أبو ناضر: وزير التربية الوطنية والبرق والبريد ـ ستنظر الحكومة بأمر تعيين الموزعين الصيفيين وتعطي حق الأولية للذين سبق لهم ان خدموا في السلك وتكون متوفرة فيهم الشروط اللازمة.

موسى نمور: كلما احتاجت إدارة البوسطة والتلغراف إلى مأمورين جدد فمن العدل ان تلجأ لهذه الفئة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وتعينهم قبل سواهم، في الصيف الماضي ان مأمورين عديدين عينوا بدون ان يكون لهم سابق خدمة ورغماً عن أنهم أميون.

جبرايل خباز: بما ان معالي الوزير وعد بأنه ينظر بأمر الموزعين الوقتيين فإننا نلفت نظره إلى نقطة وهي أن صاحب الحق ليس الذي استخدموه في السنة الماضية بل الذي هو موجود في السلك منذ ١٥ سنة.

مارون كنعان: هل تسجلت الوظيفة على هؤلاء، لماذا لا يتركون المجال لغيرهم ليستفيدوا.

جبرايل خباز: هذه نظرية ليس لي جواب عليها، يمكن الزميل موسى بك نمور ان يجب عليها، . . . لأول مرة نسمع مثل هذه النظريات. .

موسى نمور: عملاً بهذه النظرية يجب إذن ان نطرد جميع الموظفين الحاليين ونعين بدلهم مأمورين جدد لكي يستفيدوا مثل سواهم، هؤلاء الذين تعينوا في السنة الماضية هم أميون لا يحسنون الكتابة والقراءة، فكيف تريد ان يحسنوا القيام بمهام وظيفتهم.

خسروف توتنجيان: بمناسبة المناقشة بموازنة البرق والبريد ألفت نظر معالي الوزير إلى حالة البوسطة في منطقة نهر بيروت يوجد في هذه المنطقة المؤلفة من عشرين ألف نفس مراكز عديدة للبوسطة ولكن لا يوجد فيها عدد كافي من الموزعين، إن لم أقل لا يوجد موزعين فيها، أرجو من الوزارة ان تتلافى هذا النقص.

جبرايل خباز: نحن نستفيد من وجود وزير نشيط على رأس إدارة البرق والبريد من أصل طيب كروكز بك أبو ناضر، لذلك نغتنم فرصة وجوده في هذا المركز لنبين له جميع الملاحظات والنواقص.

نرسل تحرير في هذا النهار إلى زحلة يصل بعد غد في الصيف نرسل كتاب إلى صوفر لا يصل إلا بعد يومين، ومن بيروت للاذقية يبق سبعة أيام حتى يستلمه صاحبه، هل يعقل ان يصل مكتوب إلى عاليه بعد ٤٨ ساعة.

نرجو من حضرة الوزير ان يسعى لتغيير هذه الحالة التي ليس لها مبرر.

واهرام ليلكيان: في بيروت توزع البوسطة مرة واحدة في النهار.

روكز أبو ناضر: وزير البرق والبريد ـ لا شك ان الحكومة مهتمة ان تتوزع البوسطة في بيروت ثلاث مرات في النهار، انما يلزم لذلك زيادة عدد الموزعين. سنسعى إلى زيادة عدد الموزعين بمقدار ما تسمح لنا الموازنة، وجواباً على ما قاله حضرة الزميل الأستاذ خباز سنتخذ التدابير اللازمة لنؤمن إيصال البوسطة إلى محلاتها بأسرع ما يمكن.

محي الدين النصولي: لي ملاحظة تتعلق بالصحافة، يحتمون على أرباب الصحافة ان يرسلوا جرائدهم إلى إدارة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البريد الساعة الثامنة صباحاً، أي عند افتتاح الدوائر، الأمر الذي لا يسهل توزيع الجرائد لا في المدينة ولا في الملحقات. اقترح وضع مأمور خاص يستلمها الساعة السادسة.

الرئيس: وصلنا إلى موازنة مصلحة الصحة والإسعاف العام

هل من يطلب الكلام بصورة عامة.

إبراهيم عازار: أثناء البحث في موازنة هذه الوزارة في السنة الماضية وأثناء درس موازنة هذا العام أمام لجنة المالية لفت نظر الحكومة إلى أمرين:

١ ـ إن الحالة الصحية في الملحقات خصوصاً لا يمكن ان تظل على ما هي عليه الآن، في الأقضية يوجد أطباء يتناولون عشرة ليرات سورية في الشهر، أمر المحافظة على الصحة العمومية منوط بهؤلاء الأطباء، فكيف يمكن ان يطلب منهم ان يقوموا بعمل مفيد ومتتابع وهم يتقاضون مثل هذا الراتب الضئيل. في الجنوب في قرية الصرفند أصيب شخص بداء العمى. بفرصة ٤٨ ساعة فقد ٤١ شخص من أهالي القرية بصرهم.

٢ ـ فهمت ان لدى الحكومة مشروع قانون يتعلق بتنظيم الصحة لحد الآن لم يصل للمجلس.

امتنع عن التصويت قبل ان يرد المشروع.

روكز أبو ناضر: وزير التربية الوطنية والصحة ـ لفتت اللجنة المالية أثناء درسها هذه الموازنة نظر الحكومة إلى المشروع الذي نوه عنه حضرة النائب، فالحكومة مهتمة به وقد وضعت مقدمة له أي avant-projet من جملة المسائل التي يحدثها إنشاء وظيفة طبيب سيار يتجول في القرى لمراقبة الأعمال الصحية وتطبيق الأنظمة، يلزم أن يدرس المشروع مجلس الوزراء، وبعد نهاية درسه ستقدمه الحكومة إلى المجلس الكريم قياماً بالوعد الذي قطعته على نفسها.

الدكتور محمد قزعون: تصاب منطقة البقاع كل سنة بالمالاريا الحكومة كلفت بعض الممرضات التجول في القرى الموبوءة، فهذا ليس بالعمل الجدي، نطلب من الحكومة ان تتخذ تدابير فعالة أكثر من التدابير التي اتخذتها لحد الآن، يوجد قرية تشرب من قناة مياهها مكشوفة، حصل من جراء ذلك تفشي الأمراض في القرية المذكورة.

روكز أبو ناضر: وزير الصحة والإسعاف العام ـ بهذه المناسبة أصرح أمام المجلس ان مشروع القانون الذي سبق وتكلمنا عنه يحتم على طبيب القضاء ان يمر في جميع القرى كل خمسة عشر يوم مرة.

محمد عبد الرزاق: لقد اعتاد هذا المجلس ان يدرس كل سنة هذه الموازنات بسرعة فائقة بحجة ضيق الوقت، ولقد اعتاد الزملاء ان يبدوا ملاحظاتهم بشأنها، والحكومة ان تأخذ علماً بذلك، كلما تقدمت حكومة امام هذا المجلس نطلب منها ان تقوم بأعمال جدية وتأتي بمشاريع عمرانية، فكل حكومة تبادر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لدرس المشاريع بنية حسنة ثم تداهمها الأقدار فتذهب بدون أن تتمكن من إتمام المشاريع والأعمال التي باشرت بها، طالما ان الوقت لا يساعد الحكومات على إتمام المشاريع العمرانية فما عليها إلا أن تؤلف لجنة لمتابعة درس المشاريع التي تكون قد باشرت بدرسها.

لا يخفى على الزملاء ان مكافحة الملاريا كلفت الخزينة مبالغ طائلة إني أؤكد للمجلس الكريم انه رغم حسن نية الحكومة فقد ذهبت الأتعاب والأموال هدراً لأن السيول هدمت المحلات التي حصل فيها التجفيف.

كاظم الخليل: تأييداً لما قاله حضرة الزميل محمد بك العبود ان كثيراً من الأعمال التي قامت بها الحكومة لمكافحة الملاريا قد أهملت وتعطلت بسبب إهمالها ولم نر ان الحكومة عادت إلى إصلاح الذي تعطل.

مثلاً قامت الحكومة بأعمال في مرفأ صور، البحر خرب ما عملته الحكومة ولحد الآن لم تصلح هذا الخراب، هل يمكن ان تجيبنا عما تنوي عمله في هذا الصدد.

الياس عاد: أنا لا أعتقد ان التدابير التي أشار إليها معالي الوزير والتمنيات التي أبداها حضرات الزملاء تكون كافية لرد الأوبئة وهناك مسألة صحية تختص بالأخصائيين فإذا كانت الحكومة ترغب ان تعمل عملاً جيداً ونافعاً فما عليها إلا أن تؤلف قومسيون من أخصائيين ليدرس الأعمال التي تعطي نتيجة فعالة.

ان إرسال أوتوموبيل صحي كل شهر او كل اسبوعين إلى المناطق الموبوءة لا يعطي الفائدة المطلوبة. كل ما يصرف عن غير يد القومسيون الذي نوهت عنه يذهب ضياعاً.

الياس اسكاف: في هذه السنة أرسلت إدارة الصحة ممرضات لكي تداوي الملاريا في البقاع ولم يكن لديهن سوى ١٥ كيلو من الكينا، فالملاريا المزمنة في الجسم لا تشفى بهذه الطريقة لذلك التزمت شخصياً أن اخذ معي مائة ampoules ليصير توزيعهم على الفقراء.

وعدا عن الملاريا فالتيفوئيد منتشرة في البلاد انتشاراً هائلاً، أرجو من الحكومة ان ترسل أخصائيين ليطعموا الفقراء ضد هذا المرض الفتاك ولا سيما الذين لا يقدرون ان يصلوا إلى الطبيب.

خليل كسيب: وزير الداخلية ـ سواء كانت المسألة تتعلق بوزارة الصحة أو بوزارة الداخلية تلقيت من محافظة البقاع أخباراً مفاده ان عدداً غير قليل من الأهالي مصاب بالتيفوئيد. حالاً عينت لجنة خاصة لتدرس القضية محلياً وتقدم لنا تقريراً مفصلاً ليصير العمل بموجبه.

الياس اسكاف: ان اللجنة ذهبت لتدرس الحالة وتقدم تقريرها، ولكن إنها لم تذهب لتطعم الأهالي وتخلصهم من الموت.

روكز أبو ناضر: وزير الصحة والإسعاف العام ـ ان مصلحة الصحة قد اهتمت بحوادث التيفوئيد وخصوصاً في

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

البقاع، وقد أرسلت ٥٠٠٠٠ مطعوم إنما لسوء الحظ لا يوجد قانون يجبر الأهالي أن يتطعموا ضد التيفوئيد، المطاعيم أرسلت للمحافظ والمحافظ سلمها إلى الأطباء ليلقحوا بها الأهالي.

من جهة القوميسيون الذي اقترح تأليفه الدكتور عاد فهو قبل مجيئنا للوزارة موجود ومشكل من أطباء مشهود لهم وهذا القوميسيون سوف يدرس مشروع القانون الذي تكلمنا عنه سابقاً.

الدكتور الياس عاد: بكلمتي لم أقصد التهجم على الأطباء الموجودين في دائرة الصحة بل طلبت من معالي الوزير ان يحثهم لاتخاذ التدابير اللازمة لوقاية الصحة العمومية، ان التلقيح واجب والمرض متأتي عن المكروبات.

كاظم الخليل: اسأل معالي الوزير عما تنوي الحكومة عمله بخصوص مستنقعات نهر السمر في قضاء صور، السيول خربت الأعمال التي أجريت سابقاً في هذا المحل.

روكز أبو ناضر: وزير الصحة والإسعاف العام ـ حقيقة ان السيول هدمت أعمال التجفيف التي قامت بها الحكومة سابقاً، فالوزارة الحالية وضعت تحت التلزيم الأعمال التي تقرر القيام بها.

إبراهيم عازار: لقد بينا سابقاً ان الحكومة صرفت على هذا المشروع ٥٠٠٠ ليرة ولم تأتي النتيجة مطابقة للمرغوب.

قيل للحكومة وهذا رأي أعطاه مهندس فني انه يمكنها ان تفتح سداً بين المستنقع والبحر فتأتي مياه البحر إلى المستنقع وتقتل البرغش فلتجرب الحكومة هذه الطريقة.

إبراهيم المنذر: إن وزير الصحة هو نفسه وزير التربية الوطنية فلهذا ألفت نظره إلى صحة التلامذة في المدارس ليزورهم الطبيب مرة في الأسبوع لأن المدارس هي أكثر المؤسسات تعرضاً لانتشار العدوى ويجب أيضاً تفتيش المدارس غير الرسمية ومراقبة الحالة الصحية فيها.

جبرايل خباز: ألا يجري التفتيش من الوجهة الصحية على المدارس؟

روكز أبو ناضر: وزير الصحة والإسعاف العام ـ نعم جميع المدارس التي للحكومة اللبنانية سيطرة عليها تفتش صحياً من قبل أطباء رسميين، أما المدارس الأجنبية فلا علاقة لنا بها.

توفيق عواد: هل يوجد خطة تتناول جميع الأراضي اللبنانية لمكافحة التيفوئيد، يوجد وباء تيفوئيد في أميون حيث حصل ٣٠ إصابة، على الوزارة ان تتخذ خطة وتسعى لتنفيذها منعاً لانتشار هذا الوباء.

الرئيس: موازنة الصحة والإسعاف العام.

الفصل الأول: الإدارة المركزية للصحة والإسعاف العام

البند الأول ـ موظفو الإدارة المركزية: ٥٤٩٤ ليرة بدلاً من ١١٦٨١ ليرة.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

من يقبل بهذا البند كما عدلته اللجنة يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند. ألخ...

توفيق عواد: كيف يصرف هذا المبلغ؟ هل يصرف ٣٥٠٠٠ ليرة لمكافحة الملاريا؟

شارل عمون: رئيس لجنة المالية ـ ان مبلغ ٣٥٠٠٠ ليرة لفت أنظار اللجنة المالية التي دققت فيه طويلاً مع حضرة الوزير، من هذا الاعتماد مخصص عشرة آلاف ليرة لشراء الكينا، والباقي يصرف في محلات موجود فيها مستنقعات.

أما طريقة المكافحة كما قال معالي الوزير فإنها لا تعطي نتيجة نهائية إلا إذا خصص مبلغاً كبيراً يكفي لتجفيف كل مستنقع على حدة، أي يخصص المبلغ اللازم لمحل واحد مرة واحدة، لأن المبالغ التي صرفت لحد الآن لم تأتي بالنتيجة المطلوبة، والسبب هو ان الاعتمادات المرصدة توزع سنوياً على المناطق، فلو كان عندنا سياسة مكافحة الملاريا لكنا خصصنا لكل منطقة فيها مستنقعات المبلغ اللازم لها بقطع النظر مؤقتاً عما تحتاجه المنطقة الأخرى.

الرئيس: البند الثامن: مكافحة الأمراض الزهرية ١٥٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية) الخ...

الرئيس: قبل البند

البند الحادي عشر ـ معالجة المرضى في
غير مستشفيات الحكومة ١١٧٠٥٥ ليرة.

حبيب أبو شهلا: أعيد في هذه الجلسة ما قلته في السنة الماضية عندما عرض هذا البند على المجلس، هل يمكن للحكومة ان تعطينا بياناً عن كيفية توزيع الـ ٦٥ سرير، توزع هذه الأسرة بطريقة لم تذكر في البند، وان في هذا التوزيع إجحافاً فاضحاً لا يمكن لأحد ان يفسره، نرى ان مصح بحنس أعطي ٥١ سريراً ومصح ظهر الباشق ١٥ سريراً، إذا كانت الحكومة على حق بأن تقدم إلى مصح بحنس الإعانة اللازمة فمن الواجب ان تقدم إلى المصح الآخر نفس الإعانة لأنه يقوم بنفس المهمة.

أعرف ان مصح بحنس أخذ قرضاً والحكومة تسترد قسماً منه، فيمكنها ان توزع قيمة هذا القرض على سنين معلومة وتساعد مصح ظهر الباشق، أرجو من الحكومة ان تجيبني على هذه المسألة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

روكز أبو ناضر: وزير الصحة والإسعاف العام ـ فيما يتعلق بالتفريق بين المصحين فالمجلس عندما صوت على موازنة السنة الماضية سلم بهذا التفريق وأقره والحكومة أتمت رغبة المجلس في ذلك الحين، لذلك لا يمكن ان ينزل عدد الأسرة من مصح بحنس في هذه السنة.

حبيب أبو شهلا: لماذا؟

جبرايل خباز: لأي سبب؟

روكز أبو ناضر: وزير الصحة والإسعاف العام ـ لأن هناك رغبات من الناس الذهاب إلى بحنس ولا إلى ظهر الباشق.

سليم تقلا: لماذا تهاجمون مصح بحنس لتدافعوا عن مصح ظهر الباشق.

حبيب أبو شهلا: إنني أقدم خدماتي لهذا المصح فلم أكن أتهجم على مصح بحنس.

سليم تقلا: سألت إذا كان المقصود التهجم على اعتماد مصح بحنس، أنا أعتبر أن المستشفيات ضرورية في البلاد وان تبق المساعدة المقررة إلى بحنس وان يعط ظهر الباشق زيادة، يجب مساعدة الاثنين.

حبيب أبو شهلا: قلت وأعيد ما قلته بأنني مع حضرة الزميل الخباز لم نتهجم على اعتماد مصح بحنس تكلمت بالعربية لا بالصينية واعترفت بالخدمات التي يقوم بها هذا المصح ولم أعترض على مخصصاته ولكني طلبت الزيادة لظهر الباشق، كل خدمة تقدم لهذين المصحين هي خدمة للبنان.

سليم تقلا: نؤيد هذا الكلام.

حبيب أبو شهلا: أنا أعترض على هذا التوزيع وأسأل الحكومة لماذا هذا التفريق بين المصحين؟ أطلب من الحكومة ان تجد طريقة لزيادة الاعتمادات المرصدة في هذه الموازنة، سأعارض إلى النهاية في هذه النقطة وأطلب ان يعطى مصح ظهر الباشق مثل سواه لئلا يرزح تحت العبء ويقال ان مشروعاً لبنانياً مثل هذا يتغذى من جيوب اللبنانيين مضطر لأن يقفل أبوابه.

روكز أبو ناضر: وزير الصحة والإسعاف العام ـ مصح بحنس أفضل والعناية فيه أهم.

جبرايل خباز: هو أكبر في العمارة.

روكز أبو ناضر: وزير الصحة والإسعاف العام ـ عندما يعرضون على المريض أن يذهب إلى مصح ظهر الباشق يفضل الذهاب إلى مصح بحنس.

جبرايل خباز: أرفض التصويت على الاعتماد لأني أحتج على طريقة توزيعه، زرت المصحين هما بأهمية واحدة والعناية هي هي في المحلين، أمن العدل ان يخصص إلى جميع المستشفيات ٦٥ سريراً ويخصص لأوتيل ديو وحده ٧٠ سريراً لا يمكنني أن أصوت على إعطاء ٤٠ ألف ليرة إلى مستشفى وإلى مستشفى آخر أربعة آلاف فقط.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تقول الحكومة من أين نأتي بالمال الكافي، أجيب ان لديها مورد لا يجوز ان يخصص إلا لهذه الغاية، إن سباق الخيل يعطي ٦٥ ألف ليرة، عندما وضعت هذه الضريبة احتجت الناس وتسائل الكثيرون في أي سبيل يصرف هذا المبلغ، ان ما نأخذه من القمار يجب ان يصرف على الفقراء.

حبيب أبي شهلا: سنطلب من الزملاء ان لا يصوتوا على هذا البند إلى أن تعطينا الحكومة الجواب الكافي.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ إذا كنا لم نزد عدد الأسرة المخصصة لظهر الباشق لأنه كما صرح لنا حضرة مدير الصحة لم يعد من لزوم لذلك بسبب قلة الطلبات التي ترد على المستشفيات، مما يدل على ان وطأة مرض السل خفت في البلاد، ومع هذا فالحكومة مستعدة في هذه السنة ان تضيف عشرة أسرة لظهر الباشق فيصبح فيه ٢٥ سريراً.

بناء على ذلك فالحكومة توافق على زيادة الاعتماد فبدلاً من ١١٧٠٥٥ ليرة يصبح الاعتماد ١١٩٧٩٢ أي بزيادة ٢٧٣٧ ليرة.

إبراهيم المنذر: زرت مراراً مصح ظهر الباشق فأعجبت كل الإعجاب بالعناية الموجودة فيه، وفي هذا المصح أيضاً يهتمون بالبناء لاحظت انه يوجد فيه ٩٣ مريض، ثلاثة منهم من لبنان والباقون من الخارج هذا لا يدل على انه لا يوجد في لبنان مرضى بل على انه لا يوجد محلات.

إبراهيم عازار: في السنة الماضية أثناء البحث في موازنة الصحة قيل في هذا المجلس ان في إحدى المستشفيات فظائع. وقد عددوا لنا الحوادث التي تقشعر منها الأبدان، طلب المجلس على أثر الحملة التي حملوها ان تؤلف لجنة برلمانية لمعرفة حقيقة الأمر، وتشكلت اللجنة من السادة: حبيب أبي شهلا، وجبرايل خباز، وشارل عمون فماذا فعلت، هل الذي نسب إلى المستشفى هو صحيح. إذا كان صحيحاً فما علينا إلا ان نرفض إعطاؤه الـ ١٥٠ سريراً التي تعطى له سنوياً.

جبرايل خباز: جواباً على كلام حضرة الزميل عازار أذكر المجلس بأن الحكومة أعلنت في ذلك الوقت نتيجة التحقيقات التي قامت بها اللجنة ومن ثم ألفت لجنة مخصوصة لمراقبة المرضى عند دخولهم وعند إخراجهم، فبعد ذلك لم يعد للجنة البرلمانية وظيفة، في كل الأحوال ان المجلس لم يكلفنا إلا أن نطلب من إدارة المستشفى ان تطبق القانون.

أنا لا أنكر أهمية مستشفى أوتيل ديو إنما أريد ان اعرف ما هي أفضليته على باقي المستشفيات على مستشفى الروم مثلاً الذي يضاهيه اتقاناً وعناية، ما هو عدد الأسرة الذي يصيبه كل سنة؟

روكز أبو ناضر: وزير الصحة والإسعاف العام ـ يوجد ٦٥ سرير توزع على المستشفيات ويلحق مستشفى الروم ١٢

جبرايل خباز: الإسعاف بهذه الطريقة لا ينفع مستشفى الروم الذي يكاد يقوم بنفقاته، في هذه السنة فتح له اكتتاب ليتمكن من القيام بواجباته، لديكم ٦٥ ألف ليرة من ضريبة سباق الخيل وزعوها في هذا السبيل أي في سبيل معالجة الفقراء.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء وزير العدلية ـ ان التوزيع هو عمل حكومة لا يمكن للمجلس ان يتناقش فيه مع الحكومة، هذا الأمر يعود للحكومة وحدها وهي لا تقبل المناقشة به.

حبيب أبي شهلا: لسوء الحظ لا أشاطر معالي رئيس الوزارة رأيه بالموضوع. لو صحت نظريته لكان يجب على الحكومة ان لا تتقدم بالتفاصيل التي تذكرها في موازنتها.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ هذه من قبيل الاستئناس.

حبيب أبي شهلا: تأتي الحكومة وتذكر كيفية التوزيع، عندما تأتوا إلى مستشفى أوتيل ديو ترتبطون بعدد الأسرة المخصص له بموجب التوزيع المقدم منكم، تعطونه ٧٠ سريراً لأن هذا العدد مدون ومقرر بالتوزيع الذي تستندون عليه، وعندما تصلون إلى المستشفيات الوطنية فلماذا لا تريدون ان ترتبطوا بهذا التوزيع.

اطلب ان تتساوى المستشفيات الوطنية بالمستشفيات الأجنبية، نريد ان تشمل طريقة التوزيع جميع المستشفيات، عملكم الحكومي يجب ان يشمل جميع المستشفيات لا مستشفى واحد.

الأمير خالد شهاب: لما درسنا موازنة هذا العام استرعى اهتمامنا أمر المستشفيات قلنا بادي ذي بدء يجب ان لا نتعرض للاعتمادات المخصصة لمستشفيات السل فتركناها على حالها.

وفيما يتعلق بالمستشفيات الوطنية فعمل الحكومة كان الصواب لأن كل مستشفى من هذه المستشفيات يتبع لطائفة والطائفة تساعده بتبرعاتها وإعاناتها ليقوم بواجباته، فالاعانات التي تقدمها الحكومة توزع حسب أهمية كل مستشفى وعدد الأسرة الموجودة فيه، لأنه إذا فتح هذا الباب تأتي كل طائفة وتدعي أفضلية المستشفى التي يخصها. المسلم يدعي ان مستشفاه أحسن وأكثر إتقاناً من مستشفى الروم... الخ.

جبرائيل خباز: لم نقل للحكومة خذي من الاعتماد المخصص لهذا المستشفى وأعطيه إلى الآخر. قلنا يوجد مبلغ ناتج عن ضريبة سباق الخيل فما عليك إلا ان توزعيه على هذه المؤسسات.

إذا كانت كل طائفة تساعد المستشفى الذي ينتسب إليها فاوتيل ديو وراءه دولة فرنسا.

بشارة الخوري: أقترح زيادة عشرة أسرة على الـ ٦٥

الرئيس: هل تقبل الحكومة بهذه الزيادة.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ نعم تقبل الحكومة بها.

حبيب أبي شهلا: قبلنا ونشكر الحكومة التي أخذت بعين الاعتبار ملاحظاتنا، في السنة الماضية لحق مستشفى مار جرجس ١٢ سرير أطلب ان يبقى هذا العدد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: البند الحادي عشر ـ معالجة المرضى في غير مستشفيات الحكومة.

كان الاعتماد المرصد في هذا البند ١١٧٠٥٥ ليرة، وبعد الزيادة التي أدخلت عليه أصبح ١٢٢١٦٥ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند الثاني عشر ـ إعانات متنوعة ٣٦٩٠٠ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند الثالث عشر ـ مأوى المتسولين ١٣٤٠ ليرة

بشارة الخوري: هذا المبلغ لا يكفي، نطلب زيادة عليه.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ ان المتسولين الذين هم من البلاد المجاورة نردهم للحدود.

كاظم الخليل: هل يوجد مأوى للمتسولين.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ نعم.

كاظم الخليل: إذن المبلغ المدون في هذا البند لا يكفي.

الرئيس: من يقبل بالبند الثالث عشر يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند الرابع عشر مأوى العميان ٩١٢٥ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

البند الخامس عشر ـ مكتب مكافحة الملاريا ١١٦٠ ليرة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند

رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة السادسة مساء.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب النائب

جواد بولس

صورة طبق الأصل

مدير غرفة رئاسة مجلس النواب

خليل تقي الدين

السكرتير المعين

وديع فرنجيه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الثانية عشرة
المنعقدة نهار الخميس في ٢٩ كانون الأول سنة ١٩٣٨
الساعة الرابعة بعد الظهر

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

فهرست

١ : تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ : المناقشة في الموازنات التالية:

أ ـ موازنة الداخلية.

ب ـ نفقات السنين السابقة.

ج ـ احتياطي لنفقات غير منتظرة.

د ـ احتياطي لترقي الموظفين.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة من بعد ظهر نهار الخميس الواقع في ٢٩ كانون الأول سنة ١٩٣٩ برئاسة الأستاذ بترو طراد وعضوية أمين السر خالد بك عبد القادر وحضور جميع النواب ما عدا حضرات السادة: أحمد الخطيب، جورج تابت، أحمد الحسيني، نجيب نكد، يواكيم البيطار، نسيب داود، نقولا غصن، يوسف أسطفان.

واعتذر عن الحضور حضرات السادة: محمد عبد الرزاق، بهيج الفضل، جواد بولس، خير الدين الأحدب، الأمير رشيد الحرفوش، زخيا طوبيا.

وقد جلس في مقاعد الحكومة حضرات: عبد الله بك اليافي، رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية، حميد بك فرنجيه وزير المالية، الأستاذ خليل كسيب، وزير الداخلية.

الرئيس: فتحت الجلسة، فلتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

(فتلا السكرتير المعين خلاصة محضر الجلسة السابقة)

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر

(سكوت)

صدق المحضر.

خليل أبو جوده: لم يرد في المحضر ذكر الاقتراح الذي قدمته في الجلسة السابقة والمتعلق بتشكيل لجنة برلمانية للبحث في الشكاوي المرفوعة على شركة الريجي، أطلب تصحيح ذلك في المحضر.

ثم لدي مذكرة موقعة من ١٦ نائباً يطلبون البحث في هذا الموضوع حالاً.

الرئيس: لا يجوز ان يخالف الدستور، الدورة مخصصة لدرس الموازنة دون غيرها من الأعمال.

خليل أبو جوده: أحتج يا حضرة الرئيس.

مارون كنعان: أطرح القضية على المجلس ليبدي رأيه فيها؟

الرئيس: تطلبون لجنة برلمانية للتحقيق بمسألة الدخان، ما معنى هذه اللجنة بوجود الحكومة.

خليل أبو جوده: استشير المجلس بالأمر.

مارون كنعان: خمسون ألف لبناني مهضوم حقهم يا حضرة الرئيس.

رشيد بيضون: المناقشة بالموضوع هو تتميم للجلسة الماضية.

خليل أبو جوده: استشير المجلس.

الرئيس: لا أقدر. بعد درس موازنة الداخلية أطرح ذلك على المجلس.

خليل أبو جوده: ابتدأنا بموضوع يجب ان ننتهي منه، غداً الصحف تنتقدنا.

الرئيس: موازنة الداخلية، تلاوة تقرير لجنة المالية.

محيي الدين النصولي ـ مقرر لجنة المالية ـ تلا التقرير الآتي:

الباب السادس ـ مصلحة الداخلية

تقوم مصلحة الداخلية بحفظ الأمن وإدارة شؤون البلاد الداخلية كما يدل اسمها عليها وهي تشرف على البلديات وبالتالي على هذه المصلحة الدقيقة التي أطلقوا عليها اسم «المكتب الفني» وكان من الواجب ان تسمى «الكنز السحري».

نقول هذا بعد ان لمست اللجنة لمس اليد المخالفات الفاضحة، ولا نريد ان نسميها باسم آخر التي اقترفت في موازنة هذا المكتب على عهد الحكومات السابقة.

أنشئ المكتب الفني بموجب مرسوم عدد ٥٤٨٤ صدر في ٩ آب عام ١٩٢٩ لغاية واحدة هي تجميل المدن

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وقرى الاصطياف على طرق فنية حديثة ولما لم يكن لهذا المكتب موازنة خاصة جعلت الحكومة تغذيه بالحصة التي تعود إلى البلديات من ضرائب المحروقات والبنزين وهي موارد لا يستهان بها تبلغ كل سنة بضع مئات من آلاف الليرات.

اننا لا نحب ان نتدخل في أمر إنشاء هذا المكتب وتحديد الغايات التي أنشئ من أجلها فإن هذا عمل حكومي بحت والمجلس يود أن يحافظ على استقلال السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية ولكن عمل المجلس الذي تمليه عليه المصلحة العامة هو ان يحاسب الحكومة المسؤولة على كيفية إدارة كل شأن من الشؤون العامة الموكولة إليها وفي جملة هذه الشؤون إدارة Gestion المكتب الفني للبلديات.

لقد تبين للجنة في خلال الجلسات العديدة التي عقدتها ان وزارة الداخلية وهي المهيمنة على إدارة المكتب الفني عبثت بأموال هذا المكتب وراحت تبعثرها ذات اليمين وذات الشمال حتى انها لم تتورع عن إعطاء أوامرها بإنفاق مئة وخمسين ألف ل.ل.س. عن موازنة عام ١٩٣٩ مع انه لا يحق لها بوجه من الوجوه ان تتصرف بقرش واحد من موازنة هذا العام.

لم تنف الحكومة هذا العمل الشاذ الذي أقدمت عليه الحكومة السابقة لذلك طلبت اللجنة من الحكومة ان تعود عن هذه القرارات وان تظل هذه الأموال في الخزانة ريثما ينظم هذا المكتب تنظيماً يتمشى والمصلحة العامة ويتلاءم والغاية التي أنشئ من أجلها هذا المكتب.

لقد كان هذا المكتب منوطاً بوزارة الأشغال العامة بادئ ذي بدء ولكن القرار عدد ٧٤١٠ الذي صدر في تشرين ثان عام ١٩٣٠ ربطه بوزارة الداخلية على ان تصادق وزارة الأشغال العامة على تعيين مهندسيه ثم جاء تعديل لهذا القرار في ٣٠ كانون ثان عام ١٩٣١ جعل هذا المكتب تحت سيطرة وزير الداخلية ووزير الداخلية فحسب يتصرف بأمواله على هواه ويعين موظفيه ويرقيهم حسب ما يتراءى له فهو السيد المطلق وهو الآمر المطاع في هذه المصلحة.

وقفت اللجنة على كثير من الحقائق المؤسفة وصارحت الحكومة أنه لا يمكنها ان تصادق على موازنة مصلحة الداخلية قبل ان تتقدم الحكومة بمشروع قانون ينظم المكتب الفني تنظيماً يكفل مراقبته مراقبة دقيقة ويجعله في مأمن من عبث رجل فرد ولو كان هذا الفرد وزيراً للداخلية فوعدت الحكومة ان تتقدم بهذا القانون قبل ان يدرس المجلس مصلحة الداخلية ولكن الحكومة لم تتقدم حتى الآن ويا للأسف بهذا القانون.

ومن الضروري ونحن نتحدث عن المكتب الفني ان نقول ان موظفي هذا المكتب كانوا يتناولون يوم إنشائه ٨٥٠٠٠ ل.ل.س. فأصبحوا يتناولون عام ١٩٣٩ ما يقرب من الـ ٣٩٠٠٠ ل.ل.س. وفي هذه الأرقام دليل على الأهواء التي كانت تتلاعب في ملاك هذا المكتب كما ان مصلحة الصحة والإسعاف العام تتناول من صندوقه ما يقرب من الـ ٢٥٠٠٠ ل.ل.س. كل عام.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ودرست اللجنة دائرة الدعاية والنشر هذه الدائرة التي إذا بقيت على حالها فالأفضل إلغاؤها ولفتت نظر الحكومة إلى ضرورة النهوض بها وجعلها في مستوى مثيلاتها من دوائر الدعاية والنشر في البلدان المجاورة فوعدت الحكومة بذلك.

وعندما وصلت اللجنة إلى موازنة الدرك اللبناني صادقت عليها دون نقاش لتظهر سرورها من النظام الذي يسود هذه المؤسسة ولترسل شكرها إلى البعثة الفرنسية التي تشرف عليها.

وطلبت اللجنة من وزير الداخلية ان يعني بالتفتيش المستمر على الدوائر لا سيما وان هنالك بضعة مفتشين في وزارة الداخلية وجدوا لهذه الغاية فوعدت الحكومة بذلك.

وبحثت اللجنة قضية من أهم القضايا التي تهم البلديات وهي قضية جعل رؤساء البلديات في مراكز الحكومات المحلية غير القائمين والمحافظين لأن في فصل الرئاسة عن أكبر سلطة إدارية سبيلاً إلى استقلال المجالس البلدية من جهة وإلى تأمين مراقبة الحكومة المحلية عليها من جهة ثانية.

وبحثت اللجنة قضية إلغاء إحدى حلقات التنظيم الإداري الحاضر فاللجنة ترى انه بالإمكان الاستغناء عن وظائف المحافظين واستبدالهما بالقائمقامين وربط جميع القائمقاميات بوزارة الداخلية وإعطاء هؤلاء الحكام الإداريين صلاحيات أوسع من صلاحياتهم اليوم بحيث يفصلون بشؤون كثيرة دون الرجوع إلى وزير الداخلية فإن المركزية في جميع فروع الدولة من شأنها ان تشل الأعمال وترهق موظفي الإدارات المركزية في بيروت بينما موظفو الملحقات كانوا يستطيعون ان يتحملوا تبعات أعمالهم وان يخففوا الضغط على العاصمة.

ورأت اللجنة ان توفد ممثلين عنها إلى بعض السجون لتفتيشها للاطلاع على حالتها العامة فشخص رئيسها ومقررها إلى سجن الرمل في بيروت فأعجبها نظامه ونظافته وأخذا عليه الأمور التالية:

(١) ازدحام المسجونين في الغرف المسماة «قاووش».

(٢) ضغط الرمال على الجدران الجنوبية من السجن ضغطاً يعرضها في كل حين إلى الانهيار ووقوع كارثة يذهب ضحيتها المسجونون والمشرفون عليهم واننا نلفت نظر وزارة الأشغال العامة بصورة خاصة إلى ضرورة تشجير الكثبان الرملية المحيطة بالسجن لمنع تراكم الرمال وأخذ تدابير سريعة لدعم الجدران التي بدأت تتشقق.

(٣) لفت نظر وزير العدلية إلى ضرورة النظر في قضية كثير من الموقوفين الذين طال أمد إيقافهم.

بنود الداخلية الأرقام

الباب السابع: الديون الواجبة الأداء

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

فصل وحيد: الديون الواجبة الأداء

١	الديون الواجبة الأداء	٤٨٥٠٠٠
٢	فوائد القروض	٤٣٥٠٠

الديون الواجبة الأداء أو رواتب المتقاعدين نفقات سنوية تدفعها الخزانة إلى عمالها الأقدمين ولقد لاحظت اللجنة ان هذه الديون تزيد سنة فسنة وخصوصاً عندما يحال على التقاعد فوج الموظفين الذين عينوا في حكومة لبنان في بدء الاحتلال وكذلك ستزيد هذه النفقات بعد مضي بضع سنوات عندما يشرع أفراد القناصة اللبنانية في أخذ تقاعدهم لأن الخزانة اللبنانية تستوفي اليوم المحسومات منهم وليس الوقت ببعيد الذي نرى فيه الخزانة العامة ترزخ تحت أعباء معاشات التقاعد.

لذلك صرحت الحكومة في اللجنة انه من الواجب قبل التفكير في إدخال أي تعديل على قوانين التقاعد الحالي ان ينظر إلى حالة الخزانة ونحن نضع تحت أنظار بعض الزملاء الذين اقترحوا تعديل قوانين التقاعد هذه الملاحظات ليتدبروها.

وعرضت اللجنة لقضية شراء التقاعد إذا كانت قيمته دون الأربعمائة قرش في الشهر ولفتت نظر الحكومة إلى الإجحاف الذي يلحق بأصحاب المعاشات الضئيلة من جراء شراء الحكومة لها ومن الغريب ان الحكومة تظل تدفع شهراً فشهراً معاش التقاعد للأرملة مثلاً التي ليس لها أولاد فإذا كان لها ثلاثة أولاد مثلاً وقسم التقاعد بينهم امتنع حقهم في تناوله واشترته الحكومة منهم لأن كل حصته هي دون الأربعمائة قرش فوعدت الحكومة بدرس هذه القضية بالعطف الذي تستحقه. الخ.

مقرر الموازنة العام

محي الدين النصولي

ملحق لتقرير المقرر العام
على بندي نفقات السنين السابقة والاحتياطي لنفقات غير منتظرة

تبين للجنة بعد توزيع التقرير المتعلق بهذين البندين ان بند الاحتياطي يجب ان يؤجل الفصل فيه إلى ان يتم درس بنود الموازنة جميعها بما في ذلك كفتا النفقات والواردات فيوضع الرقم في الاحتياطي وفقاً لحاجات الشرطة ولجعل الرقم النهائي لهذه الموازنة عدداً تاماً.

أما فيما يتعلق بنفقات السنين السابقة فقد تبين للجنة وجوب ضم مبلغ الـ ٢٥ ألف ليرة لكي تتمكن الحكومة ان تدفعه خلال سنة ١٩٣٩ ـ وهو جمع المبالغ المفصول في أمرها والناشئة عن الاختلافات بين وزارة النافعة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

والملتزمين في القضايا التي أبرم الحكم فيها من قبل المراجع الصالحة.

وعلى ذلك يصبح بند نفقات السنين السابقة ١٠٠٠٠٠ ليرة بدلاً من ٧٥٠٠٠

واللجنة ترجو من المجلس الكريم ان يقر البند على هذه الصورة.

ابراهيم عازار: بين حضرة المقرر نظرية اللجنة المالية فيما يتعلق بالمكتب الفني، وأنا أذكر أنها لم تصادق على موازنة الداخلية إلا بعد ان أخذت عهداً من الحكومة بأنها تتقدم بمشروع قانون خاص تتعلق بمراقبة وكيفية صرف الأموال المخصصة للمكتب الفني، وحيث ان الحكومة لم تقدم للمجلس حتى الساعة هذا القانون فإني أقترح تأجيل البحث في موازنة الداخلية.

إبراهيم المنذر: لا أرى بسكوت الحكومة عذراً، يقول مقرر لجنة المالية ان اموال المكتب الفني تصرف جزافاً والحكومة لم تجب عن ذلك كانها توافق على الفضائح التي لوحظت في هذا المكتب فلماذا تدرس موازنة الداخلية وهي لم تتقدم بالقانون الذي وعدت به أمام اللجنة، ماذا تجيب الحكومة على ما جاء بالتقرير؟

ثم كل ما جاء في التقرير هو ثناء للدرك والشرطة، ففي كل سنة نسمع مثل هذا الثناء، فالثناء لا يكفي وهؤلاء يظلون على حالهم ولا تنظر الحكومة بزيادة رواتبهم الضئيلة.

ماذا تقول الحكومة على الفضائح التي نوه عنها، ألا يمكن ان يفصل المكتب الفني عن وزارة الداخلية؟

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ إني أريد أن أوضح للمجلس الكريم بعض النقاط وان أدلي إليه ببعض الملاحظات التي تتعلق بالمكتب الفني، يفهم من تقرير حضرة المقرر ان أموالاً طائلة ذهبت هدراً وان الحكومات السابقة تلاعبت بالاعتمادات وان المكلف اللبناني لا يدري كيف تذهب أمواله، فهذا القول خطأ ومن شأنه أن يثير الشكوك.

شارل عمون: رئيس اللجنة المالية ـ لا يوجد بالتقرير كلمة «تلاعبت».

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ إني أقرأ عبارة التقرير التي تشير إلى ذلك وهذه هي: «لقد تبين للجنة في خلال الجلسات العديدة التي عقدتها ان وزارة الداخلية عبثت بأموال المكتب الفني وراحت تبعثرها ذات اليمين وذات الشمال حتى انها لم تتورع من إعطاء أوامرها بإنفاق مائة وخمسين ألف ليرة عن موازنة سنة ١٩٣٩ ... الخ.

فأنا أريد أن أصحح خطأ تسرب إلى اللجنة عن حسن نية، فأقول ان الحكومة لم تتصرف بالمبلغ المذكور وجل ما في الأمر ان العادة جرت منذ ان أسس المكتب الفني ان ترصد حساباته في نهاية كانون الثاني أو أوائل شباط فتصرف عندئذ المبالغ التي جمعت في السنة الحالية وذلك حسب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قرارات وزارة الداخلية، غير ان الحكومة السابقة رأت لأسباب اضطرارية قاهرة ان توزع ما يصيب البلديات من محروقات في آذار وليس هناك أي تعد على موازنة سنة ١٩٣٩، والمبالغ التي صرفت تبلغ خمسين ألف ليرة لا مائة وخمسين ألف ليرة كما قال حضرة المقرر، والمبلغ الذي صرف أعطي سلفيات للبلديات، وإني أسمي لكم بعض البلديات التي استفادت منه: ضهور الشوير، جباع، سوق الغرب، رشميا، الشبانية، بكفيا، برجا، القليعات، عاليه، برمانا، حدث الجبة، كفر صغاب، بقاع صفرين، كوسبا، حصرون، بشري، أميون، كفر عقا، شكا، قيتولي، النبطية.

فسوء التفاهم الحاصل مع لجنة المالية هو ان اللجنة توهمت ان هذه السلفيات قد أخذت من أموال سنة ١٩٣٩، فالحقيقة هي من اعتمادات سنة ١٩٣٨، أما فيما يتعلق بالنظام الذي يجب أن يوضع للمكتب الفني فاللجنة المالية أعربت عن رغبتها في ان يكون لهذه الدائرة موازنة وقانون توزع بموجبه السلفيات فالحكومة لا تعارض بالأمر والقانون موجود تحت الدرس لدى وزير المالية ووزير الداخلية.

شارل عمون: رئيس لجنة المالية ـ أريد أولاً أن أبدي ملاحظة مبدئية تنطبق على كل الملاحظات التي أبدتها اللجنة أثناء درسها موازنة وزارة الداخلية والمكتب الفني، وهي ان انتقاد اللجنة المالية لهذا المكتب هو انتقاد فني لا سياسي، لم نقل ان الوزارة تلاعبت بأموال المكتب الفني فلو كان ذلك لكنا طلبنا محاكمتها، إنما قلنا انها كانت تصرف على هواها وكما يطيب لها، كل منا تتلاعب فيه الأهواء فليس معناه انها تلاعبت، لا يوجد كلمة تلاعب بالأموال.

خليل كسيب: وزير الداخلية ـ تقولون في التقرير بأن اللجنة لمست لمس اليد المخالفات الفاضحة ولا نريد ان نسميها باسم آخر.. الخ..

شارل عمون: رئيس لجنة المالية ـ نعم ان هناك مخالفات فاضحة اطلبوها منا نجيبكم عليها بحذافيرها، تعلمون ايها الزملاء بان المكتب الفني يرصد موازنته في أواخر كل سنة فيوزع المبالغ التي تصيب كل بلدية على حدة، إذ انه من المعقول جداً أن لا يوزع مبلغ ما قبل ان تصرف قيمته فكيف ترون في حكومة تصرف مبالغ لا تعرف بعد ما سيرد عليها من قيمتها إذا كانت قليلة أم كثيرة أليس هذا مخالفة فاضحة.

أنشئ المكتب الفني بموجب مرسوم صودق عليه من المفوض السامي، عندما طرأت تغييرات عليه لم يصدق عليها المفوض السامي، في الأنظمة المالية لا يجوز ان يكون آمر الصرف هو الذي يصرف. يوجد قرية لا يزيد عدد سكانها عن ٣٠٠ نفس، أخذت سلفة بتسعة آلاف ليرة.

أصوات ـ سميها.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

شارل عمون: بقاع صفرين

موسى نمور: نعم أخذت أول سلفة بستة آلاف ليرة وسلفة ثانية بثلاثة آلاف.

شارل عمون: نعم أخذت هذه القرية سلفة بمثل هذا المبلغ لجر المياه في حين ان مناطق عديدة هي أشد حاجة لنقطة ماء تروي غليلها فيمنع عنها ذلك، القانون ينص على ان المبالغ لا تصرف إلا على البلديات، بما انه لا يجوز مبدئياً تشكيل بلدية إلا إذا أمنت إيراد بلدي قدره ٢٥٠ ليرة فماذا عملت الحكومة لتجعل بعض المحلات ان تستفيد من هذه الأموال أعطت مجلس الاختيارية الصلاحية المعطاة للبلديات في حين انه لا يوجد مجلس اختيارية واحد كانت إيراداته تصل إلى هذا المبلغ، ومع هذا فقد أعطي الكثير منها كثيراً من السلفيات، أليس هذا مخالفة فاضحة أيضاً، ومع كل هذا فلم تشأ اللجنة ان تدخل بالتفاصيل هذه وإنما أشارت إليها إشارة، يوجد أكثر من خمسين ألف ليرة ذهبت بعثرة من هذا النوع.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ في هذه النقطة نحن متفقون معك.

شارل عمون: من جملة المخالفات أيضاً هو أنه بوشر بأعمال وصرف عليها مبالغ بدون ان تعرف سابقاً الأكلاف التقديرية لهذه الأعمال.

ان اللجنة المالية لم تصادق على موازنة الداخلية إلا بعد ان أخذت وعداً من حضرة الوزير بأن الحكومة ستتقدم بمشروع قانون خاص يتعلق بتنظيم المكتب الفني، نطلب هذا القانون ليتمكن المجلس من مراقبة أموال هذا المكتب مراقبة فعلية.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ عندما عرضت امام لجنة المالية مسألة المكتب الفني حضرنا الجلسة مع مدير الداخلية وسئلنا بنداً بنداً عن القروض التي أعطيت للبلديات، فأجبنا بكل صراحة مستندين إلى قائمة طويلة عن ذلك خصوصاً فيما يتعلق بقرى الاصطياف،

لاحظت اللجنة ان الأموال أنفقت على البلديات أو على قرى ليس فيها بلديات وان المبالغ التي وضعت أساساً لتشجيع الاصطياف كانت تعطى لقرى فيها مجالس اختيارية وهي ليست تابعة لمراكز اصطياف لا أقول ان الحكومة السابقة وحدها بل جميع الحكومات السابقة تمشت على هذه الطريقة منذ ١٩٣٢ أي ان إعطاء سلفيات إلى قرى ليس فيها بلديات، فوالحالة هذه رأينا مع اللجنة انه لا يجوز ان تبقي هذه الأموال تحت تصرف فرد واحد أي كان، وانه لا يجوز لهذا الفرد ان يسيطر على صرف مبلغ ٧٠٠ ألف ليرة في حين ان المجلس النيابي يشرف على صرف موازنة الدولة التي لا تبلغ اعتماداتها أكثر من خمسة أضعاف هذا المبلغ، طلب إلينا ان نضع قانوناً يؤمن صرف هذا المبلغ بطريقة أخرى ويعطي الضمانات الكافية لحسن استعماله، فوعدناهم بأننا سنضع قانوناً بذلك، والقانون هذا يدور حول فكرتين اثنتين قد تختار إحداهما.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

فالفكرة الأولى تقول بوضع مبالغ المكتب الفني تحت تصرف الحكومة وبعبارة أخرى ان تجعل موازنة هذا المكتب ضمن موازنة الدولة، وفي هذا ما فيه من الخوف إذ يخشى ان تمد الحكومة يدها إلى هذه الاعتمادات كما فعلت عندما أخذت المائة وعشرة آلاف ليرة من رسوم الدخولية التي خصصها القانون للبلديات. أما الفكرة الثانية فهي تتعلق بإنشاء لجنة من بعض المديرين في الدولة تقترح طريقة الصرف وتعرضها على مجلس الوزراء وهو بدوره يقرر الصرف فهذه اللجنة التي يكون قوامها مديري وزارات الداخلية والصحة والأشغال العامة سوف لا تتمكن من صرف الأموال حسب أهوائها بل يكون لها برنامج غايته تقديم الأهم على المهم، أي انها تخصص هذه الاعتمادات أولاً للمشاريع الصحية الحيوية، تعطي مثلاً سلفيات لإنشاء مجارير ولجر المياه قبل ان تعطي لإنشاء طريق.

هذه نظرة عن القانون الذي يطلبه مجلسكم الكريم بحق، فالأسباب عديدة أهمها درس موازنة الواردات ليس بإمكان الحكومة ان تتقدم به قبل عشرة أيام، لذلك أطلب من الأستاذ عازار ان يرجع عن اقتراحه ومن المجلس ان يتابع درس موازنة وزارة الداخلية.

الرئيس: لدي اقتراح...

أصوات ـ سحب الاقتراح

محي الدين النصولي: قد وضعنا تقريرنا بعد ان درسنا في لجنة المالية موازنة وزارة الداخلية وبحثنا قضية المكتب الفني، شاءت الحكومة ان تثبت بان ليس هناك مخالفة فاضحة كما ورد في التقرير والحقيقة بان الذي قلته لم يكن باسمي الخاص وإنما هو صدى الأقوال التي تبودلت في اللجنة المالية وما انا أمام هذا إلا الرسول الأمين.

اما ان نقول بأنه لم يكن هناك من خطيئات فقد بين الأستاذ شارل عمون شيئاً منها وأزيد الآن على ذلك متسائلاً هل يجوز لوزير الداخلية ان يتصرف بمئات الألوف من الليرات فيعطي سلفيات لمجالس بلدية عديدة دون ان ينشر ذلك في الجريدة الرسمية ودون ان يأخذ وزير المالية علماً بذلك ليعيد هذه السلفيات المصروفة حتى يأتي يوم تستوفي به الحكومة هذه المبالغ من البلديات، ألا يحق للمكلف اللبناني ان يعرف كيف تصرف أمواله وهل يجوز ان يجري ذلك في طي الكتمان.

كاظم الخليل: لقد أجابت الحكومة على طلب القانون ووعدت ان تتقدم به قريباً، ولكن ما استغربته هو ما تفضل به معالي وزير المالية من ان الحكومة لا ترغب بأن تجعل موازنة المكتب الفني ضمن موازنة الدولة خوفاً من ان تمد الدولة يدها إلى هذه الاعتمادات الأمر الذي أستغربه لأني لا أفهم كيف ان الدولة لا تؤمن على أموال مخصصة لدائرة معلومة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ لكي يسهل عليك فهم ذلك فما عليك إلا أن ترمي نظرة على موازنة هذه السنة.

كاظم الخليل: والذي فهمته أيضاً من معالي الوزير هو ان تؤلف لجنة من مديري الدوائر لكي تقترح صرف أموال المكتب الفني، معناه ان تبقي موازنة هذا المكتب مستقلة عن موازنة الدولة، أليس المكتب الفني دائرة من دوائر الدولة؟ فلماذا لم توضعوا اعتماداته تحت تصرف الحكومة؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى أرى ان توزيع هذه الاعتمادات على البلديات لا يجري بطريقة عادلة لأن بعض البلديات تأخذ أكثر من البعض الآخر بلدية اسكلة طرابلس تتقاضى أكثر من بلدية صيدا في حين ان صيدا هي أهم وسكانها أكثر عدداً من سكان الاسكلة، هل يمكن لمعالي وزير الداخلية ان يجيبنا على أي أساس تجري هذه التوزيعات.

خليل كسيب: وزير الداخلية ـ على أساس احتياجات كل بلدية.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ لو كان هناك قانون يجري التوزيع بموجبه لما كنا وعدناكم بقانون جديد سيتمشى عليه المكتب الفني.

الأمير خالد شهاب: حضرة الرئيس، يلومون الحكومات السابقة على توزيع اعتمادات المكتب الفني على البلديات، إذا كان من لوم ومن خطيئة فهي عائدة علي فالحكومات السابقة بريئة منها، ان كلاً منكم ايها الزملاء معرض ان يكون يوماً في دست الأحكام فيصبح عرضة للانتقاد قبل ان يكون عرضة للمديح.

جاء في تقرير لجنة المالية ان هنالك أموالاً تبعثرت ذات اليمين وذات الشمال وان هنالك فضائح ومخالفات للقوانين والأنظمة، فهذا التقرير ستتناوله الصحف ويتأثر منه الرأي العام إذا لم تقال له الحقيقة.

أيها السادة كما تفضل معالي رئيس الوزارة ان حسابات المكتب الفني تصفى في آخر كل سنة أي ان مخصصات سنة ١٩٣٨ مثلاً تنفق في سنة ١٩٣٩، فعندما استلمنا الحكم وجدنا ان اعتمادات سنة ١٩٣٧ قد صرفت بكاملها، وجاءنا عدد غير قليل من النواب يطلبون منا سلفيات لبلديات بحجة ان القرية الفلانية موبوءة وان المركز الفلاني هو بحاجة إلى جر المياه لأن المياه الموجودة فيه ملوثة فلم نتمكن من رفض مطالبهم، لذلك اضطرت حكومتنا ان تستبق مبالغ عن مخصصات السنة المقبلة وان تتحمل مسؤولية عملها نظراً للضرورة القصوى التي لاحظناها في ذلك الحين، هذا هو التسرع الذي نتهم به.

قال المقرر ان قرية واحدة لا يزيد عدد سكانها عن الثلاثمائة نفس أخذت تسعة آلاف ليرة، نعم أعطينا لبقاع صفرين سلفية بهذا المقدار لأن مياه هذه القرية كانت ملوثة ومكشوفة للأقذار، بعد أن تم جر المياه النظيفة إليها أصبحت بقاع صفرين مركز اصطياف بدليل ان أنشأ فيها ما يقارب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الستين بيت لكرام الطرابلسيين.

ان فكرة مراقبة صرف اعتمادات المكتب الفني حسنة، نعم يجب ان يكون هناك لجنة من كبار الموظفين لتراقب دائرة مثل هذه الدائرة لها أهمية كبرى في عمران مراكز الاصطياف ونموها، إني أوافق على وضع نظام خاص للمكتب الفني ليتمشى عليه.

حبيب أبي شهلا: حضرة الرئيس، لاحظت من المناقشة التي دارت الآن حول مسألة المكتب الفني ان كثيراً من الانتقادات التي وجهت إلى هذا المكتب هي صوابية وعلى جانب من الصحة، إنما أرجو المجلس ان يعمل بهذه القضية بهدوء حتى إذا رأى ان هناك خطيئات يسعى إلى إصلاحها ولكن إذا رأى ان ليس هناك إلا أمور تلوكها الألسنة خارج المجلس فيجب عليه ان لا يعطيها أهمية.

قال حضرة الرئيس الأمير خالد شهاب بأن كلاً منكم معرض ان يكون يوماً في دست الأحكام فيصبح عرضة للقيل والقال والنميمة قبل ان يكون عرضة للمديح، أقول هذا حباً بمصارحة الحقيقة كثرت الأقوال حول المكتب الفني إنما لا يجوز لنا ان ننسى الخدمات التي قام بها، لا بد انكم لمستم لمس اليد حقيقة هذه الخدمات، ان حياة الأقضية قد انتعشت بفضل المكتب الفني، قد اختبرت هذا الأمر بنفسي ورأيت ان معظم المشاريع العمرانية الصحية التي قامت بها الحكومات والبلديات في القرى حتى الصغيرة منها قد كان الفضل فيها للدروس الفنية التي قام المكتب الفني وللأموال التي خصصت له، أفهم أن تعط بلدية أكثر من غيرها، وأفهم ان يكون شيء من الخطأ بتوزيع الاعتمادات على البلديات وانه في بعض الأحيان يقدم المهم على الأهم، فكل هذا لا يجيز لنا ان نحمل على هذه المؤسسة التي تخدم حتى هذه الساعة.

أتعلمون ايها الزملاء ماذا يفسر هذه الكلمات وهذه الجملات الذين هم خارج المجلس: يفسرونها بأن الذين كانوا على رأس هذه الإدارة تلاعبوا في هذه الأموال وبعثروها يميناً وشمالاً أو أخذوها لجيوبهم، أتمنى أن يكون كل منكم مطلعاً على نظام هذا المكتب ليتأكد ان ليس ثمة تلاعب وسوء نية.

في كل سنة تخصص لهذا المكتب اعتمادات وهذه الاعتمادات هي تحت تصرف وزير الداخلية، تقولون انه رجل فرد، وأنا أقول لكم: أنتم على حق، انما عندما تعرفون كيف تصرف هذه الأموال لا يبق سبيل للشك بسوء الاستعمال.

كيف توزع هذه المبالغ؟ يأتي المهندسون ويضعون دروساً فنية بالمشاريع المطلوبة، فيأتي وزير الداخلية ويأخذ المبلغ اللازم ويعطيه للبلدية صاحبة العلاقة سلفه تعاد على مدة عشر سنوات باعتبار كل سنة قسط.

كل هذه الأموال قد صرفت على هذه الطريقة وما يمكن ان أؤكده لمجلسكم الكريم ان هذه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الأموال صرفت جميعها في سبيل المشاريع العمرانية، كنت أود أن يكون رئيس لجنة المالية هنا لأجيبه على نقطة، عندما قال ان قرية ليس فيها بلدية وعدد سكانها لا يزيد عن الثلاثمائة نفس أعطوها سلفة بمقدار تسعة آلاف ليرة كان هذا القول صحيحاً فيما لو كان وجود بلدية يؤمن إيفاء السلفة ولكن ما أؤكده لحضرة الزميل هو ان كل بلدية في جبل لبنان عاجزة عن إيفاء ديونها لأننا رأينا مراراً الحكومة مضطرة ان تعطي بعض البلديات سلفة لتدفع مصارفاتها الضرورية، قطعوا عن بلدية ضهور الشوير النور لأنها لم تدفع بدل الإنارة، أعطتها الحكومة مبلغاً لتقوم بواجباتها الضرورية.

لولا السلفات التي أعطيت للبلديات لما وجدتم شيئاً من العمران في جبل لبنان.

فيما يتعلق بتوزيع الاعتمادات على البلديات فمن الضروري ان توجد الحكومة نظام يؤمن التوزيع بصورة عادلة، ان المكتب الفني هو خارج الآن عن ملاك الدولة فعلى الحكومة ان تسن قانون يعتبر هذه المؤسسة إدارة عامة داخلة في ملاك الدولة، كل معاملاته الآن تتعلق بوزير الداخلية، فعندما يصبح إدارة عامة يصبح موظفوه موظفين دولة خاضعين لقانون الموظفين وتصبح أمواله خاضعة لمعاملات صرف أموال الدولة، عندئذ يعط مجلس الوزراء الحق بتوزيع الأموال على البلديات وفقاً للدروس الموجودة في المكتب، عندئذ تكونوا خدمتم البلديات التي لا يمكن ان تعيش بدون هذه الأموال.

الرئيس: هل لك رأي بخصوص تأجيل درس الموازنة إلى ان يأتي القانون الذي وعدت به الحكومة امام اللجنة.

حبيب أبي شهلا: بعد تصريحات الوزراء بهذا الشأن لنا الثقة التامة بأن الحكومة ستبر بوعدها وتقدم القانون بالمدة التي طلبتها.

فريد الخازن: اننا نشكو من توزيع الأموال لا من موظفي الكتب الفني لأنهم تحت الأمر.

عندنا بلدية في جونيه مدخولها ٢٢ ألف ليرة في السنة وليس عليها دين، جئت وطلبت لها قرض لعمل مراحيض، فما تمكنت من الوصول إلى نتيجة، عملنا خرائط المسلخ وابتدأنا فيه فلم يعطونا المبلغ اللازم لكي نكمله.

هذه الأموال جعلت للملحقات أرجو ان توزع على الملحقات.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ لا يصير التوزيع المقبل إلا بموجب القانون الجديد.

فريد الخازن: ستوزع الأموال قبل ان يأتي القانون الجديد، هل تعدنا بذلك.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ أتعدوننا أنتم النواب بأنكم لا تلحوا علينا بإعطاء البلديات سلفيات.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

توفيق عواد: ما لك إلا أن ترفض الطلبات التي يتقدم بها النواب.

موسى نمور: يلوح لي ان المجلس أراد بهذه المناقشة ان يلفت نظر الحكومة لتنظيم ميزانية هذا المكتب، فموازنة المكتب هي غير داخلة في المكتب لأن المكتب هو إدارة حكومية صرف هو كناية عن بلدية للبلديات. تخصص له الأموال من البلديات ثم يصرفها على البلديات على طريقة تفضيل الأهم على المهم، فإذا أخطأت الحكومة في عملها فعلى المجلس ان يوجه إليها الملامة ولكن لا يجوز له ان يتدخل في موازنة المكتب الفني لأنها عمل حكومي.

كنت أفضل ان تستصدر الحكومة مرسوماً بتنظيم هذا المكتب بدلاً من قانون، ولكن بما ان الحكومة وعدت بذلك فلا بأس.

توفيق عواد: أنا أحد أفراد اللجنة المالية، عندما بحثنا قضية المكتب الفني تكلمنا عن توزيع الأموال ولم يأت على بالنا ان نتهم أحد في بعثرة هذه الأموال، قلنا ان طريقة التوزيع هي غير عادلة، ان وجود ٧٠٠ ألف ليرة بين يدي الحكومة تتصرف بها وتوزعها كيف ما تشاء تجعلها ان تتصرف بها على أسس سياسية، فهذا الذي لا يريده المجلس.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ هل تسبق علينا. نحن نريد ان نعطيك.

توفيق عواد: هل يبق من الآن وصاعداً توزيع أموال المكتب الفني معرضاً للسياسة أم توزع على غير أسس.

يوسف سالم: أنا أكتفي بتصريحات الزملاء ووعد معالي وزير المالية ولكن أقترح إنشاء مكاتب فنية في المحافظات لأن المهندس يكون على اتصال دائم مع المحافظ والقائمقام الذين يعرفون مصالح مناطقهم أكثر من سواهم، الاعتماد المرصد للمكتب الفني هو ٣٩ ألف ليرة. فليخصص منه مبلغ لإنشاء مكاتب في المحافظات.

خليل أبو جوده: لي سؤال يتعلق بسلفة قيمتها ١٥ ألف ليرة سبق للحكومة ان أعطتها للطائفة الأرمنية لإنشاء جبانة.

وجدت شيئاً من هذه المعاملة في وزارة الداخلية لأنه عندما تتخذ البلدية قراراً يكون نسخة منه في الوزارة، بحثت عن القرار المذكور في المكتب الفني فلم أعثر له على أثر. فلما كانت القضية هامة أطلب بعض الإيضاح بشأنها فهل يمكن لمعالي الوزير ان يجيبني على ذلك.

خليل كسيب: وزير الداخلية ـ أطلب من حضرة الزميل ان يتقدم بسؤال خطي لأجيب عليه.

شارل عمون: رئيس لجنة المالية ـ ألقي السؤال ذاته على معالي وزير الداخلية فأجاب عليه.

أيوب تابت: أظن ان مسألة توزيع الأموال على البلديات بواسطة المكتب الفني هي إدارية بحتة على ما يظهر لي، يعني مسألة حكومية، وليس من رأيي ان يوضع قانون خاص.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

في مثل هذه الحالات كثيراً ما يفكر المجلس أو تفكر الحكومة بوضع نظام او قانون فعندما يأتون لوضعه يرون ان تطبيقه غير ممكن فهذا الذي سيحصل عندما يبادر إلى وضع هذا القانون. المسألة مسألة ثقة في الحكومة، إذا كان للمجلس ثقة بالحكومة فليتركها تجري توزيع أموال المكتب الفني بالطرق التي تراها موافقة للمصلحة العامة. فإذا رأى انها أساءت الاستعمال فيطلب إسقاطها، وهذا الذي يجري في جميع الحكومات الدستورية.

أما موظفو المكتب الفني أظن أنهم داخلين في ملاك الدولة.

أصوات ـ لا . . .

أيوب تابت: هذا خطأ. وما قاله حضرة الزميل يوسف سالم بخصوص إنشاء مكاتب فنية في الملحقات فإني لا أراه صواباً، لأن المسألة جربت ولم تأت بالفائدة المطلوبة.

من جهة الاعتماد المخصص للمهندسين فإني أعتبره قليلاً، يجب ان يخصص ليس فقط ٣٩ ألف ليرة بل ٥٠ ألف ليرة لأن عدد المهندسين قليل يجب زيادته توصلاً لإنجاز المشاريع العديدة الموجودة في المكتب.

إبراهيم عازار: طالما ان الحكومة كررت الوعود بتقديم القانون بفرصة عشرة أيام فإني أسحب اقتراحي بتأجيل البحث في موازنة الداخلية.

الرئيس: يأخذ المجلس علماً بتعهد الحكومة بتقديم القانون بفرصة عشرة أيام.

لدينا مشروع قانون لطلب اعتماد إضافي بمبلغ ٢٧٠٠٠ ليرة.

إن المسألة مستعجلة أطلب من المجلس ان يصدق على المبلغ.

فليتل المرسوم رقم ٣٦٥٨ ومشروع القانون وفذلكته الأسباب الموجزة.

(فتلا السكرتير المعين الأوراق الآتية)

نعود الآن إلى موازنة وزارة الداخلية

الباب السادس ـ مصلحة الداخلية

الفصل الأول ـ الدوائر الإدارية

البند الأول ـ موظفو الإدارة المركزية ٢٣١٥١ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبل البند. ألخ...

شفيق كرامة: يوجد في طرابلس مفرزة بوليس تأخذ رواتبها من صندوق البلدية، اسأل الحكومة عن ذلك.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ بناء لطلبها أعطيت بلدية طرابلس عدداً من أنفار الشرطة ليقوموا بأعمال بلدية بحتة، بما انهم يشتغلون للبلدية فإنهم يتقاضون رواتبهم من صندوقها.

شفيق كرامة: كذلك يوجد محكمة يتناول أعضائها رواتبهم من صندوق البلدية فلأي سبب.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ هذه الحالة موجود مثلها في بيروت وعلى كل سندرس المسألة.

الرئيس: البند الثاني ـ موظفو دائرة الجوازات ٢٦٣٨ ليرة

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل البند. ألخ...

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ سوف لا نستعمل في هذه السنة المبلغ المخصص لفوائد القروض بل قسماً منه، أطلب تنقيصه ٢٤ ألف ليرة.

توفيق عواد: ما هي هذه القروض ولماذا لا تدفعوا فوائد عنها.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ لا تدفع فائدة إلا على المبالغ التي نكون قد استعملناها، كلما أخذنا مبلغ ندفع عنه فائدة.

الرئيس: نحسم من الاعتماد المدون في البند الثاني مبلغ ٢٣٥٠٠ ليرة، فيصبح ٢٠٠٠٠ ليرة.

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبل الرقم

الباب الخامس عشر ـ نفقات السنين السابقة

بند وحيد ـ نفقات السنين السابقة

كان الاعتماد المرصد في الموازنة ٧٥٠٠٠ ليرة، طلبت الحكومة زيادته إلى ١٠٠٠٠٠ ليرة وقبلت لجنة المالية بهذه الزيادة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ ان نفقات السنين السابقة تقسم إلى قسمين، القسم الأول مخصص لتسديد جميع الحسابات عن جميع الوزارات، والقسم الثاني وقدره ٢٥٠ الف ليرة لتسديد نفقات المصالحات التي حصلت بين متعهدي الأشغال العامة وبين الحكومة.

كانت الحكومة ألفت لجنة خاصة لفض المشاكل المتكونة بين المتعهدين والحكومة وإجراء مصالحات نهائية ولكن لجنة المالية جاءت وقالت الأفضل ان يذهب المتعهدون إلى المحاكم لتنظر بالخلافات الموجودة، إنما الحكومة اتخذت قرارات وكتبت لذوي العلاقة تحيطهم علماً بالأمر، فأصبح لا يمكنها التهرب من هذا الدين تجاه هذه الحالة رأت اللجنة ان تقسم هذه النفقات إلى قسمين، القسم الذي حكم فيه يدون في الموازنة والقسم الثاني يؤجل إلى ان تصدر المحاكم حكمها فيه.

حبيب أبي شهلا: لقد اطلعت على تقرير اللجنة حول المبلغ المرصد لنفقات السنين السابقة فحسبما فهمت انه سيكون ١٠٠٠٠٠ ليرة.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ يدون سنوياً في الموازنة مبلغ ٧٥٠٠٠ ليرة لتسديد جميع الحسابات عن جميع الوزارات.

وعند حصول بعض المشاكل بين بعض المتعهدين والحكومة رأت الحكومة السابقة ان تصرفها بطريقة حبية، فقد صرفتها تحت مبلغ ٢٥٠٠٠ ليرة.

لذلك أبقينا في الموازنة مبلغ ٢٥٠٠٠ ليرة لأن الحكومة السابقة قد اعترفت به بلسان رئيسها.

حبيب أبي شهلا: ان هذا المبلغ أي الـ ٢٥٠٠٠ ليرة هو عائد لثلاث قضايا صرفت واتفق عليها.

أرى ان هذه الطريقة هي غير عملية، المسألة هي بين أمرين اما ان تدفع الحكومة الديون المتوجبة عليها ومن العار ان لا تدفع، واما ان لا تدفع دين دون الآخر، لأنه إذا سلمنا بهذا المبدأ أي الدفع يجب على الحكومة ان تدفع كل الديون بدون استثناء.

شارل عمون: رئيس لجنة المالية ـ ان اللجنة زادت الاعتماد لكي تتمكن الخزينة من دفع جميع الديون المتوجبة عليها منها الديون التي حصل صرف واتفاق بشأنها.

حبيب أبي شهلا: ان معالي وزير المالية يقول غير ذلك، لأنني اعلم أنه يوجد قضايا عديدة فصلتها اللجنة نهائياً والحكومة ترفض ان تدفع رغم مراجعات أصحابها.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ الحكومة لا يوجد عندها اعتماد وعندما يصدق المجلس الموازنة لا تتأخر عن دفع المتوجب عليها ، اختلفت الحكومة والمجلس على طريقة تحقق هذه الديون.

كميل شمعون: لماذا كلفتم بعض الدائنين ان يراجعوا المحاكم ولأي سبب صرفتم بعض الخلافات بطريقة إدارية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ ان الوزارة السابقة تمشت على قاعدة وهي ان تفصل هذه المشاكل بصورة إدارية، جاءت اللجنة المالية ترفض هذه الطريقة قائلة يجب ان لا يبت بهذه الاختلافات بصورة إدارية بل أمر البت فيها يجب ان يعود للمحاكم.

ولكن وجدنا نفسنا أمام أمر واقع وهو ان الحكومة اعترفت بموجب كتابات رسمية من وزير الأشغال العامة بديون لا يمكن تأجيلها، لذلك وضعناها في الموازنة.

حبيب أبي شهلا: ما هو مقدار هذه الديون؟

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ ٢٥ ألف ليرة.

حبيب أبي شهلا: هذا هو الغلط بعينه، يدفع لأناس ويتأجل الدفع لسواهم.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ ان السبعين ألف ليرة عائدة لديون متوجبة عن سنين سابقة، جاءت اللجنة المالية وأضافت على هذا المبلغ ٢٥ ألف ليرة.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ فهمت ما يقصده الأستاذ حبيب أبي شهلا، لذلك فإني أصرح أمام المجلس بأن الحكومة مستعدة ان تدفع وستدفع جميع المبالغ التي تعهدت بها بموجب تحرير.

حبيب أبي شهلا: قبلنا بهذا التصريح.

الرئيس: الباب الخامس عشر: نفقات السنين السابقة

بند وحيد: نفقات السنين السابقة: ١٠٠٧١٠ ليرة، كان الرقم ٧٥٠٠٠ ليرة أضيف إليه ٢٥٧١٠، أصبح ١٠٠٧١٠ ليرات

من يقبل بهذا البند يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: صدق البند

الباب السادس عشر ـ احتياطي لنفقات غير منتظرة

طلبت الوزارة تأجيل هذا الفصل

أصوات: نوافق

الرئيس: الباب السابع عشر ـ احتياطي لترقي الموظفين

بند وحيد ـ احتياطي لترقي الموظفين ٥٠٠٠٠ ليرة

الحكومة سحبت الاعتماد، يوجد سؤال للأمير خالد شهاب على هذا الاعتماد، فليتل السؤال

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

(فتلا السكرتير المعين السؤال التالي:)

سيدي الرئيس

أرجو طرح استجوابي الآتي على الحكومة راجياً الإجابة عليه ضمن المهلة القانونية:

علمت اليوم ان الحكومة طلبت إلى اللجنة المالية حذف مبلغ الـ ٥٠ ألف ليرة المدونة بموازنة سنة ١٩٣١ لترقي الموظفين الذين مضى على ترقيهم الأخير خمس سنوات ولم يرقوا ولهذا فإني أستجوب الحكومة:

أولاً ـ هل اتخذ قرار من مجلس الوزراء بإلغاء القرار السابق الذي أعطي بموجبه كل موظف مضى على ترقيه خمس سنوات ان يرقى درجة واحدة فإذا كان كذلك أرجو أن أعطى صورة عنه.

ثانياً ـ إنني أعتبر عدول الحكومة الحالية عن هذه القاعدة هي العودة للطريقة الأولى أي المحظوظية والمحسوبية وتعدد الدرجات وان اضبارات الموظفين الذين مضى على آخر ترقي لهم خمس سنوات موجودة لدى رئاسة الوزارة بعد ان تم تدقيقها بوزارة المالية وهي تحوي على أسماء ورواتب موظفي الدوائر في جميع الدوائر وإنني سأدلي ببياناتي عنها عند تلاوة هذا الاستجواب لأبين فائدة هذه الطريقة وضرر ابقاء الحالة كما كانت عليه بالسابق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بيروت في ١٤ كانون الأول ١٩٣٨

نائب الجنوب

الإمضاء: خالد شهاب

الأمير خالد شهاب: فليسمح المجلس الكريم ان أعود إلى القانون الأخير المعمول به لترقي الموظفين، ان هذا القرار قسم موظفي الدولة إلى رتب ودرجات، وقسم الرتب إلى درجات منها إلى ثلاث درجات ومنها إلى أربع، وقد نص بأنه لا يجوز ان يرقى المأمور إلى درجة إلا إذا مضى على ترقيته مدة من الزمن حددها سنتين، إنما الاختبار علمنا ان الحكومات التي تعاقبت على الحكم لم تتقيد في كثير من الأحيان بنصوص هذا القانون عندما لجأت إلى ترقي بعض الموظفين، كثيراً ما أخطأت وانا من جملة الذين أخطأوا وجدنا بعد التجربة ان أحسن طريقة تجعل الموظف ان يرقى هي ان يرقى كل سنتين إذا كان يستحق الترقية، وذلك بدون ان يلجأ إلى الوساطات والالتماسات.

لسوء الحظ لدى البحث وجدنا وخصوصاً في صف صغار المكتب ان عدداً كبيراً من هؤلاء

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مضى على آخر ترقي لهم ١٥ سنة رغماً عن حسن سلوكهم وعن كفاءتهم، فتجاه هذه الحالة المؤسفة اتخذنا قراراً في مجلس الوزراء يقضي بترقية كل موظف مضى عليه خمس سنوات ولم يرق، فلو اتبعت هذه الطريقة لكنا أنعشنا الموظفين الذين لم يحصلوا على حقهم بالترقية. لأن الموظف الذي لم يرق منذ عشر سنوات يحصل في نفسه اشمئزازاً وقنوطاً مما يدفعه ان يهمل مصالح الناس.

عندما قررنا ذلك طلبت من كل دائرة من دوائر الدولة ان تعطيني لائحة بأسماء الموظفين الذين لم يرقوا منذ خمس سنوات، ثم حولت اللائحة إلى وزارة المالية للتثبت من صحتها، وهذه اللائحة موجودة منظمة في مكتب رئاسة الوزارة لا ينقصها إلا الاعتماد والتنفيذ.

لذلك أطلب بقاء الاعتماد الذي خصص في الموازنة لترقي الموظفين.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ لقد تفضل حضرة الرئيس الأمير خالد شهاب وبين لنا وجهة نظره بالموظفين فالحكومة تشاطره العاطفة نحو المأمورين وخصوصاً الصغار منهم.

عندما درسنا الموازنة وجدنا صعوبات مالية تحول دون قيامنا بالواجب نحو الموظفين، ولكن هذا لا يعني اننا صرفنا النظر نهائياً عن ترقيهم، ففي أثناء الدورة نأمل ان تأتينا واردات حينئذ لا نتأخر عن تقديم الاعتمادات للمجلس ليصير استعمالها في هذا السبيل.

الأمير خالد شهاب: من فمك ادينك يا إسرائيل، تعترف الحكومة بان الموظفين يستحقون الترقية، أما القول ان ليس هناك مال فإني أعتقد بأن الموازنة ليست بحالة عجز لا تمكنها من إيجاد المبلغ اللازم لترقية الذين يستحقون الترقية من الموظفين.

ما يمنع الحكومة ان تستعمل لهذه الغاية الاعتمادات المرصدة في الموازنة لوظائف شاغرة أو تكاد أن تشغر، أخشى أن تقوم الحكومة بعد شهر أو شهرين على ترقية بعض الموظفين وتهمل الأكثرية الساحقة منهم.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ لا، لا، لا يمكن ذلك.

الأمير خالد شهاب: البارحة وافقتم على زيادة راتب موظف.

أصوات ـ من هو؟

الأمير خالد شهاب: رئيس ديوان المجلس النيابي.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ المجلس هو الذي وافق على هذه الزيادة.

إبراهيم المنذر: أؤيد ما قاله حضرة الأمير خالد رحمة بالموظفين وخصوصاً الصغار منهم.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ ان مسألة الموظفين التي أشار إليها حضرة الرئيس الأمير خالد هي وجيهة، ولكن عندما بادرنا لدرسها وجدنا نفسنا أمام طلبات متكاثرة واضبارات لم نتمكن من درسها.

مارون كنعان: يحتجون دائماً بالدرس، أي متى ننتهي من الدروس.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ كيف يمكننا ان نقف على حقيقة المسائل ان لم ندرسها، لأن المرسوم الذي عيني وزير مالية لم يعطيني النبوة.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ سهي عن بال المجلس اننا لا نتناقش الآن بقضية الموظفين، كل ما في الأمر هو ان حضرة الرئيس الأمير خالد وجه سؤالاً للحكومة أجبناه عليه.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ من جهة أخرى قلنا اننا سننظر بالاعتماد اللازم لترقي الموظفين بأقرب وقت ممكن كما نظرت وزارة الأمير خالد شهاب بأمر تعويض غلاء المعيشة وقررت إعطاء ٤٠٠ ألف ليرة تمكنت من إيجادها، فنحن يمكننا ان نوفر ٥٠ ألف ليرة ونخصصها لترقي الموظفين.

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ الحكومة تسحب الاعتماد المخصص لهذه الغاية وقدره خمسين ألف ليرة، فلا يجوز للمجلس المطالبة ببقائها، سحبناها.

توفيق عواد: لا يوجد مرسوم بسحب المبلغ.

محي الدين النصولي: مقرر لجنة المالية ـ نحن نحب الموظفين ونعطف عليهم كالأمير خالد شهاب ولكن أثناء درس موازنة وزارة الداخلية في لجنة المالية طلبت منا الحكومة ان نتريث قليلاً بالموضوع لأنها تريد ان تدرس عن جديد مشروع يرمي إلى إنصاف الموظفين وخصوصاً الصغار منهم.

توفيق عواد: قال معالي رئيس الوزارة ان الحكومة سحبت الخمسين ألف ليرة، قانوناً لا يجوز لها ذلك إلا بموجب مرسوم اقترح على الرئاسة ان تطرح الاعتماد على المجلس ليبدي رأيه فيه.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ عندما نزلنا عند إرادة المجلس وزدنا بعض الاعتمادات لم يطلب منا مرسوم بالزيادة التي وافقنا عليها.

الرئيس: إذا سحبت الحكومة الاعتماد لم يعد للمجلس حق بمتابعة درسه. هذا تقليد تتمشى عليه جميع المجالس.

الأمير خالد شهاب: إذا وضع رقم في الموازنة فهل يكون وضعه إلزام.

كاظم الخليل: حالة الموظف تستدعي الشفقة. إيجاد المال لترقيته ضروري أكثر من معرض نيويورك.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ من أين نأتي بالمال اللازم. هل تريدون ان نضع ضرائب جديدة لإعطاء الموظفين. هذا لا يجوز ولا يمكن ان نسلم به.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

اطرحوا المسألة على المجلس إذا شئتم لننتهي منها. . . وأذكر النواب المحترمين انه عندما يقرر المجلس شيئاً يجب ان يحترم ما قرره، المجلس هو الذي قرر اعتماد لمعرض نيويورك، فاللياقة تقضي بأن لا يأتي الآن وينقضه.

على كل قررنا سحب الخمسين ألف ليرة، هذه سياسة حكومتنا ولا نقبل إلا التمشي بموجبها، ولا نقبل ان نرجع عما قررناه. فإذا شاء المجلس فليسقطنا، إنما نحن مصرون.

أيوب تابت: هناك قانون للترقي معمول به، أريد ان أسأل هل الحكومة مضطرة ان تنفذه سنة فسنة.

اسكندر البستاني: القانون غير جازم بالموضوع، بموجبه يجوز ان يرقي الموظف ضمن مدات معلومة ومحدودة بنصوص صريحة.

أيوب تابت: الحكومة أتت بمشروع وسحبته، يمكنها عمل ذلك سواء كان المشروع قانون ام اعتماد. لو كان قانون ترقي الموظفين يجبرها ان ترقي لكان يجوز للمجلس ان يطلب ابقاء الاعتماد أما الذي يجعل المجلس ان يلح ببقاء الاعتماد هو أنه رأى في الثلاث سنوات الأخيرة جماعة من الموظفين رقوا ثلاث درجات بدون مصوغ قانوني، والسواد الأعظم من الموظفين وخصوصاً الصغار منهم لا يزالوا بدون ترقية منذ سنين، الأمر الذي لا ينطبق لا على الوجدان ولا على العدل والذي يجعل بلبلة بين عمال الدولة ويضر بمصالح الناس.

أما والحكومة قد وعدت ولي الثقة بأنها تبرز بوعدها فلينتظرها المجلس لتجد المال اللازم لترقي الذين يستحقون الترقية.

فريد الخازن: أطلب قفل باب المناقشة.

إبراهيم عازار: في موازنة السنة الماضية أرصدت الحكومة مبلغ ١٥ ألف ليرة لإنشاء مرفأ في صيدا، لم تستعمل المبلغ للغاية التي وضع لأجلها بحجة ان المشروع يكلف عشرين ألف ليرة، فاستعملته لجهة أخرى، أتت هذه السنة ووضعت في موازنتها ١٥ ألف ليرة لأجل مرفأ صيدا، فنأمل ان تخصص هذا المبلغ للمشروع الذي خصص له.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ اننا نصفي الآن حسابات السنة الماضية، فالاعتماد صرف قبل وصولنا للوزارة، على كل حال عندما تعرض على المجلس موازنة الأشغال العامة يمكنكم ان تبينوا ما تريدون بشأن الاعتمادات العائدة لها.

موسى نمور: في السنة الماضية في مثل هذا الوقت تقدمت الحكومة إلى المجلس بطلب بعض اعتمادات إضافية تجاوزت قيمتها ألف وخمسمائة ليرة، فما كان من المجلس إلا ان اتهمها بأنها تجاوزت حدود القانون وخالفت الدستور لصرفها مبلغ يزيد عن المبلغ المحدد قانوناً أي ١٥٠٠ ليرة، فالحكومة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الحاضرة تتقدم الآن بطلب اعتماد إضافي يزيد أيضاً عن ١٥٠٠ ليرة. فأنا سأصادق على هذا المشروع لأني أعرف ان الحكومة ستضطر أحياناً لمثل هذه المصارفات.

حميد فرنجيه: وزير المالية ـ وانا لو كنت نائباً لما كنت صدقت المشروع المقدم من الوزارة السابقة.

كميل شمعون: جرى البحث بقضية الخمسة عشر ألف ليرة المخصصة لزحلة، فقالت الوزارة انها نقلتهم إلى طرابلس، فلم يكن من اللجنة المالية إلا وقد اتهمت الحكومة ببعثرة الأموال، فأين هي البعثرة هل هي بنقل اعتماد من محل إلى الآخر، وما هي المخالفة القانونية المالية، فليقولوا لنا ما هي؟

حميد فرنجيه: لقد ذكرني حضرة الزميل موسى بك نمور انني في مثل هذه الأيام من السنة الماضية رفضت ان أصوت على اعتمادات إضافية تجاوزت الـ ١٥٠٠ ليرة. فلو فرضنا ان وزارتنا هي التي صرفت هذا المبلغ وتقدمت بطلب اعتماد إضافي، فما هو جزائها؟ هو ان يسحب المجلس ثقته منها، والآن صرف المبلغ والحكومة السابقة هي التي صرفته.

شارل عمون: يوجد مشروعان بطلب اعتمادات إضافية درستهم اللجنة، واحد منهما هو للحكومة السابقة والثاني اعتماده مخصص لبناء ثكنة. لا يوجد فتح اعتمادات بل نقل اعتمادات من باب إلى باب.

حبيب أبي شهلا: إنني كنت عضواً في الحكومة التي اتهمها المجلس بخرق الدستور وخصوصاً الزملاء الأفاضل شارل عمون وكميل شمعون وحميد فرنجيه، ألقي علي في حينه درس سأذكره ما بقيت حياً في الأصول الدستورية. قيل مراراً في تلك الجلسة انه لا يجوز لأية حكومة كانت ان تطلب اعتماد إضافي بأكثر من ١٥٠٠ ليرة، في ذلك الوقت أراد حضرة الزميل موسى بك نمور ان يجتهد بتفسير الموضوع قائلاً: ان المبلغ لا يجوز ان يتجاوز الـ ١٥٠٠ ليرة ذهبية. فبسبب هذا الاجتهاد قام المجلس وقعد.

والآن أسأل السؤال لأستفيد: هل يجوز بطريقة النقل ان يتجاوز الاعتماد المطلوب الـ ١٥٠٠ ليرة، أقول لا يجوز بطريقة النقل من بند إلى بند إلا ضمن حدود الـ ١٥٠٠ ليرة.

رغبت ان أصل إلى هذه النتيجة ليس لأشعل نار الخلاف بل لأعود بهذه الذكرى لأن في كل ذكرى عبرة للجميع.

الرئيس: نعود الآن إلى المرسوم ٣٢٦٣، المتعلق بطلب اعتماد إضافي بمبلغ ١٧٠٠٩ ليرات.

المادة الأولى من مشروع القانون وقد تليت عليكم، من يقبل بهذه المادة يرفع يده.

(أكثرية)

(خالف كل من الدكتور أيوب تابت والأستاذ إبراهيم عازار)

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: قبلت المادة

المادة الثانية وقد تليت عليكم، من يقبل بهذه المادة يرفع يده

(أكثرية)

(خالف الأستاذ إبراهيم عازار)

الرئيس: قبلت المادة

المادة الثالثة من يقبل بهذه المادة يرفع يده

(أكثرية)

الرئيس: قبلت المادة، القانون بمجموعه معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

(فنادى السكرتير المعين على النواب بالأسماء)

(أكثرية)

الرئيس: وصلنا إلى المرسوم رقم ٣١٧٦ القاضي بفتح اعتمادات إضافية عائدة لثكنة ترابو، اللجنة المالية وافقت على المشروع، فليتل المرسوم المذكور

(فتلا السكرتير المعين المرسوم الآتي:)

الرئيس: لم يبق علينا من موازنة النفقات سوى موازنة الأشغال العامة والزراعة

عبد الله اليافي: رئيس مجلس الوزراء ووزير العدلية ـ أصبحت الحكومة مستعدة ان تقدم موازنة الواردات في مطلع الأسبوع القادم.

موسى نمور: مسألة قانونية أريد أن أسأل الحكومة عنها، سبق للحكومة او للحكومات ان تفتح دورة استثنائية وتقفلها بموجب مرسوم، الأصول تقضي با ن تفتح الدورة بموجب مرسوم ولا ان تقفل بموجب مرسوم، لأن تعيين مدة إقفالها يحرج المجلس ويضعه ضمن نطاق ضيق يجوز ان لا يكون كافياً لدرس المسائل المقرر درسها في الدورة.

ألفت نظر الحكومة إلى هذه النقطة حتى اذا اضطررت ان تفتح دورة استثنائية نتمشى على هذه الطريقة.

شارل عمون: تأييداً لما قاله حضرة الزميل موسى بك في المجلس النيابي الفرنسي عندما تفتح دورة استثنائية تفتح بموجب مرسوم ويترك للمجلس الحق بإقفالها.

الرئيس: علينا تلاوة المحضر النهائي.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس: رفعت الجلسة.

(رفعت الجلسة الساعة السابعة مساء)

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: بترو طراد

أمين السر المنتخب النائب

جواد بولس

صورة طبق الأصل

مدير غرفة رئاسة مجلس النواب

السكرتير المعين

وديع فرنجيه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher